

85

قضايا إسرائيلية

مجلة فصلية تصدر عن
المركز الفلسطيني
للدراسات الإسرائيلية (مدار)



محور العدد:

مستقبل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني:

أطروحات وبدائل إسرائيلية جديدة

■ حرب التقسيم:

إعادة تقييم حرب عام ١٩٤٨ في فلسطين من منظور عالمي (آريه دوبنوف)

■ ميرون رابابورت يكتب عن تجربته في إقامة مشروع «دولتان، وطن واحد»

■ تتعدّد الصيغ وبيتعد الحل:

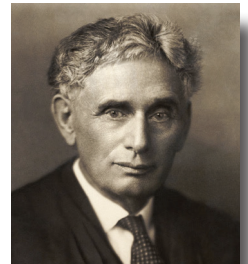
حول مبادرة الكونفدرالية الإسرائيلية-الفلسطينية (أمير مخول)



■ قراءة في كتاب

«هذا ما حصل بالضبط:

12 أسطورة إسرائيلية تتعلق بالصراع الإسرائيلي-الفلسطيني» (أشرف بدر)



زاوية الأرشف:

الصهيونية من منظور سفيرها الأول في الولايات المتحدة

ترجمة لخطاب لويس برانديس

قضايا إسرائيلية

فصلية تصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

السنة الواحدة والعشرون
العدد الخامس والثمانون / ربيع 2022
No. 85

مدير التحرير:

رائف زريق

محرران مشاركان:

هنيدة غانم

وليد حباس

الهيئة الاستشارية: إيمان نحاس مرام مصاروة
مهند مصطفى ميخائيل كريني
نبيل الصالح

المراسلات: «مدار» - فلسطين - رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون

 Markaz.madar	 ص.ب: 1959 رام الله
 Madarcenter01	 02-2966201
 Madar_center	 02-2966205
 Markaz.madar	 www.madarcenter.org
 Madarcenter1	 Madar@madarcenter.org
 Soundcloud.com/madarcenter	

الاشتراكات السنوية: 20 دولاراً للأفراد - 30 دولاراً للمؤسسات (تشمل نفقات البريد)
الاعراج والطباعة: مؤسسة الأيام - رام الله - فلسطين

المواد المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو المركز.

الغلاف: حسني رضوان

كلمة في البداية

يتابع العدد ٨٥ من فصلية «قضايا إسرائيلية» الطروحات الإسرائيلية المستجدة للصراع، أبعادها ومعانيها وإسقاطاتها. يأتي هذا الاختيار للموضوع على ضوء النقاش المتجدد حول مستقبل إسرائيل في ظل عدم حل «الصراع» واستمرار حالة «انتقالية» دائمة من الاحتلال الذي يوازيه استمرار الاستيطان ومحو «الخط الأخضر» وتساعد حضور المستوطنين وقوتهم في دوائر اتخاذ القرار الذي يجسده تنصيب نفتالي بينت زعيم مجلس الاستيطان السابق رئيساً لحكومة «التغيير» بالتناوب مع يائير لابيد .

دفعت سياسات إسرائيل تجاه الفلسطينيين في العقد الأخير إلى ترسيخ القناعة بين فئات مختلفة في المجتمع المدني الدولي بأن وجهة إسرائيل ليست التسوية المستندة للقرارات الدولية بل نحو تغيير الوقائع على الأرض من أجل حسم الصراع عبر تصفية القضية الفلسطينية وإخضاع الفلسطينيين نهائياً لمنطق الفوقية اليهودية، وأن حل الدولتين ليس على الطاولة الإسرائيلية بتاتاً، جاءت هذه القناعة بعد نشر خطة الضم لنتنياهو التي أرادت اقتناص فرصة وجود إدارة أميركية يمينية أفنجيلية لسحق الأحلام الفلسطينية بالتححرر، بعد هذه الخطوة، لم يعد بالإمكان قبول الادعاء الإسرائيلي بنوايا السلام مقابل عدم وجود «شريك» فلسطيني، ولا سرديتها عن الدفاع عن النفس وعن الأمن الذي استخدمته باستمرار للمناورة والمماطلة.

في ظل التآكل المستمر لـ «الخط الأخضر» والتشبيك والوصل بين المستوطنات ومدن المركز، وغياب الاهتمام بالاحتلال وإسقاطاته وحالة الهدوء الميداني، بدا وكأن إسرائيل نجحت في تحقيق أهدافها وأخضعت الفلسطينيين، لكن هذه الحالة كانت وراء تحول أقلق إسرائيل جداً انعكس في نشر كل من بتسيلم وهيومان رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية -أمнести ولجان حقوقية أخرى، أن إسرائيل دولة أبارتهايد، إضافة إلى فتح تحقيق في جرائم حرب في الأراضي التي تحتلها، وتزايد المخاوف من أن عدم الحل يعني أن إسرائيل «تنزلق» إلى حل الدولة الواحدة على ما يعنيه هذا من انتهاء للصهيونية وتفكيكها، وهو ما دفع - لأول مرة - «معهد الأمن القومي» إلى نشر تقرير مفصل عن سيناريوهات الدولة الواحدة الذي نورد استعراضاً له هنا في محور العدد، أعده الباحث في مركز «مدار» عبد القادر بدوي، ونورد في المحور ذاته قراءة لتصور شاؤول أريئلي - وهو من المبادرين لاتفاقية جنيف - الذي يصر على أن حل الدولتين ما زال الحل المثالي الوحيد، ويفند المقولات التي تدعي أنه ذهب إلى غير رجعة، ويقوم أريئلي بذلك من خلال تفكيك أساطير اليمين التي تروج لانتهاه حل الدولتين.

طروحات أريئلي التي نشرها في كتابه « هذا ما حصل بالضبط: ١٢ أسطورة إسرائيلية تتعلق بالصراع الإسرائيلي-الفلسطيني»، يتابعها هنا ويستعرضها الباحث أشرف بدر ويضع ملاحظاته عليها.

وفي المحور ذاته يستعرض أمير مخول مبادرة الكونفدرالية الإسرائيلية الفلسطينية التي ارتبط اسمها بيوسي بيلين على الرغم من كونها مشتركة مع هبة الحسيني، ويقارن مخول هذه المبادرة مع مبادرات أخرى كمبادرة جنيف ووطن لشعبين وغيرها. وفي المحور نفسه يكتب وليد حباس عن الإشكاليات في المقاربات السياسية المبنية على فكرة الدولة والحقوق في حل الصراع جذرياً والتي تتبنى منظوراً ليبرالياً محافظاً يتجاهل الأبعاد الاقتصادية الطبقية التي يتخذ منها في أعقاب ماركس ولويس ألثوسير مدخلاً لمقاربة تطور الصراع في سنواته المشكّلة خلال الانتداب. وفي المحور نفسه يكتب ميرون رابابورت عن تجربته الخاصة في تشكيل مبادرة وطن لشعبين وهي مبادرة إسرائيلية فلسطينية لحل الصراع بعيداً عن فكرة التقسيم الكلاسيكية.

وبالإضافة إلى المساهمات في المحور، يشمل هذا العدد أيضاً على ثلاثة مقالات مترجمة عن الإنكليزية، الأولى لأري م. دبنوف بعنوان «حرب تقسيم؟ إعادة تقييم حرب عام ١٩٤٨ في فلسطين من منظور عالمي» وفيها يعيد التفكير في المعاني المرتبطة بفكرة التقسيم ويتتبع نشأتها ما بين الحربين العالميتين ويضعها في سياق علاقتها بالإمبريالية البريطانية واستخدامها كأداة إدارة استعمارية للحفاظ والسيطرة على الاختلافات الدينية والعرقية ضمن الإمبراطورية.

والثانية للمؤرخ المتخصص بتاريخ الصراع هيلل كوهين بعنوان «تسويق الاحتلال للفلسطينيين في الضفة الغربية: صفحات جهاز الشاباك على موقع «فيسبوك» في سياق تاريخي»

والمقال الثالث لنورما مُسيح بعنوان «بين المعرفة والفهم: اليهود الإسرائيليون وذاكرة النكبة الفلسطينية» ويعالج عبر الاستعانة بالفارق بين المعرفة والفهم/ الإدراك - كما سَكَّته حنة أرندت - الفجوة القائمة في إسرائيل بين المعرفة بما حدث خلال النكبة من جرائم وبين عدم فهم وإدراك معنى ذلك، وتتابع من خلال الاستعانة بعمل جمعية زخروت الإسرائيلية التي تعنى بزيادة الوعي بالنكبة في الشارع اليهودي وبأمكانية تحويل المعرفة إلى إدراك.

في زاوية مراجعة الكتب مراجعتان، الأولى لباسل رزق الله الذي يستعرض ويضع ملاحظاته على كتاب «حق الإنسان» في الهيمنة، لنيكولا بيروجيني ونيف غوردون وفيه قراءة تحليلية ونقدية لمحدودية خطاب حقوق الإنسان الليبرالي وتحوله في إسرائيل إلى أداة لمقارعة الفلسطينيين وإخضاعهم والهيمنة عليهم عبر تبني منظمات يمينية لمفاهيم «حقوق الإنسان» والعمل ضدها فعلياً. الثانية لأمين دراوشة الذي يقدم قراءة تحليلية ومراجعة لرواية الفتيان «سمير ويوناتان على كوكب المريخ».

المحرران

هنيدة غانم

وليد حباس

دعوة خاصة بالباحثين والباحثات

للكتاب في مجلة قضايا إسرائيلية عدد ٨٦ (صيف ٢٠٢٢)

محور العدد: مدن الساحل «المختلطة» في إسرائيل: «هبة أيار» .. خلفيات ودلالات وتداعيات

كشفت هبة أيار في العام ٢٠٢١ وما رافقها من مواجهات في الداخل الفلسطيني عمق التصدعات القومية والاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها بشكل خاص المدن والبلدات الفلسطينية الساحلية، خصوصاً مدن اللد، والرملة، ويافا، وحيفا وعكا، التي يطلق عليها في الخطاب الإسرائيلي اسم "المدن المختلطة"، نظراً لكون سكانها من العرب واليهود، وقد تم تسويق سكنهم المختلط في مدينة كحيفا كتعبير عن التسامح والحياة المشتركة الهادئة.

بيد أن الهبة كشفت عن وجود طبقات عميقة من التوتر، تعتمل بشكل خفي ومتراكم وعميق، إذ تشير مختلف المعطيات إلى فجوات واسعة وشاملة بين الأغلبية اليهودية والأقلية العربية في هذه المدن في كل مجالات الحياة تقريباً. تفاقم خلال العقدين الأخيرين التضييق على الفلسطينيين في المدن الساحلية بعد أن تقاطعت معاً أنشطة الأتوية التوراتية الاستيطانية (التي تنتهج سياسة استيطان القلوب)، ورأس المال اليهودي (الذي ينتهج سياسات الاستطابق الزاحف) والبلديات الإسرائيلية (التي تتحكم بالحق بالسكن) والمستوى السياسي الذي يخطط من أعلى. يمارس كل هؤلاء اللاعبين، كل من موقعه، سياسات تهويدية تدفع بشكل مباشر أو غير مباشر لترحيل الفلسطينيين من هذه المدن أو على الأقل تحويل حياتهم الاجتماعية إلى حياة غير ممكنة.

سيخصص "مدار" العدد القادم من مجلة قضايا إسرائيلية (عدد ٨٦-صيف ٢٠٢٢) لمدن الساحل "المختلطة". وبناءً عليه، يدعو الباحثين والباحثات إلى المشاركة في إغناء المحاور بمقالات تركز على أحد المحاور الآتية:

- دور الأتوية التوراتية في مدن الساحل بشكل عام أو بالتركيز على مدينة كدراسة حالة.
- انتقال تيارات الصهيونية الدينية من الضفة الغربية إلى مدن الساحل.
- سياسة الاستطابق (Gentrification) والاستطابق-الإثني الزاحف ودور رأس المال في تغيير المشهد في المدن الساحلية.
- الحق بالسكن وسياسات الحكومة الإسرائيلية ودور شركة عاميدار.
- الفلسطينيون في مدن الساحل، الواقع الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسات والدور السياسي والهوية.
- على أن يكون يوم ٢٥/٠٦/٢٠٢٢ هو آخر موعد لتسليم الأوراق البحثية التي لا يزيد عدد كلماتها على ٦٠٠٠ كلمة للمقالة الكبيرة (Article) أو ٣٠٠٠ كلمة للمقالة الصغيرة (Essay) مع ضرورة اتباع نظام التوثيق المعمول به في المركز.

قواعد النشر

- ترحب المجلة بالدراسات والمقالات ومراجعات الكتب التي تكون مواضيعها ذات صلة بالقضايا الإسرائيلية وبالمشهد الإسرائيلي على تنوعاته.
- يشترط في المواد المرسلّة الالتزام بمنهج البحث العلمي، ويشترط في المواد أن لا تكون قدمت للنشر في اللغة العربية في أية مجلة أخرى، سواء أتم نشرها أم لم يتم.
- تعرض البحوث على محكمين من ذوي الاختصاص والخبرة، للتقرير بشأن النشر.
- تقدم البحوث باللغة العربية وترسل مرفقة بتعريف موجز للكاتب إلى بريد مدار الإلكتروني: madar@madarcenter.org
- يجب ألا يتجاوز عدد الكلمات في الدراسات المرسلّة إلى المجلة ٦٠٠٠ كلمة، بما فيها الملخصات والجداول والمراجع، وأن لا تتجاوز المقالة ٣٥٠٠، ومراجعة الكتاب ٢٠٠٠ كلمة.
- على المواد المرسلّة مراعاة قواعد التوثيق والاقتباس بحسب المنهج الأكاديمي المتعارف عليه، وفق نمط التوثيق المعتمد في دعوة الاستكتاب على موقع "مدار".

المحتويات

9	حرب تقسيم؟ إعادة تقييم حرب عام 1948 في فلسطين من منظور عالمي / أريه م. دبنوف
23	مبادرة بيلين - الحسيني للكونفدرالية الإسرائيلية الفلسطينية: مصير دون حق تقرير المصير / أمير مخول
31	عن تجربة إقامة مشروع «دولتان، وطن واحد» / ميرون رابابورت
38	قراءة في نماذج حلّ الدولة الواحدة كما تتصوّرها إسرائيل / إعداد عبد القادر بدوي
51	نمط الإنتاج الصهيوني المنظم- مقارنة مادية-اقتصادية لجذر الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني / وليد حبّاس
67	خطاب لويس برانديس: الصهيونية من منظور سفيرها الأول في الولايات المتحدة (زاوية الأرشفة) / ترجمة وتقديم: مالك سمارة
74	بين المعرفة والفهم: اليهود الإسرائيليون وذاكرة النكبة الفلسطينية / نورما مُسيح
90	تسويق الاحتلال للفلسطينيين في الضفة الغربية: صفحات جهاز الشاباك على موقع «فيسبوك» في سياق تاريخي / هيلل كوهين
107	يعقوب شطاينبرغ و «أحمد العربي»: نصّان صهيونيّان من وحي «المتوحّش النبيل» / ترجمة وتقديم: مالك سمارة
111	حول كتاب شاؤول أريئيلي «هذا ما حصل بالضبط: 12 أسطورة إسرائيلية تتعلق بالصراع الإسرائيلي-الفلسطيني» قراءة وملاحظات نقدية / أشرف بدر
122	منظمات حقوق الإنسان والمسألة الفلسطينية : محاذير العمل ضمن بنى الهيمنة / باسل رزق الله
134	إعادة تأهيل الفلسطيني تحت «احتلال متنور» في رواية «سمير و يوناتان على كوكب المريخ»! / أمين دراوشة
142	المكتبة / بلال ضاهر

أريه م. دبنوف *

حرب تقسيم؟ إعادة تقييم حرب عام ١٩٤٨ في فلسطين من منظور عالمي **

حالة الألمانيتين، والكوريتين، وتقسيم القارة الهندية، وتقسيم فلسطين. ولكن ما العلاقة التاريخية، إذا كان هناك ثمة علاقة، بين تفكيك الاستعمار والتقسيم؟ هل يجب علينا أن نفهم العنف واسع النطاق الذي كان في كثير من الأحيان غير مسبوق، بالإضافة إلى التهجير القسري، وأزمة اللاجئين الناتجة عن التقسيمات - حوالي ٧٠٠,٠٠٠ نازح فلسطيني يشكلون مثلاً على ذلك، وما بين ١٥ إلى ٢٠ مليون لاجئ ومطروود في الهند

تفكيك الاستعمار (decolonization) - هو مصطلح يستخدم لوصف استبدال الإمبراطوريات الاستعمارية (empire) العابرة للقارات بدول قومية ما بعد استعمارية (postcolonial nation-states) في الجنوب - ويظهر المصطلح بشكل بارز في حسابات التاريخ العالمي بعد عام ١٩٤٥. التقسيم (partition) - التقسيم السياسي للمساحات الجغرافية إلى دولتين - كان أيضاً نمطاً عالمياً في الوقت نفسه، كما نرى في

* أريه دبنوف (Arie M. Dubnov) بروفيسور في الدراسات الإسرائيلية في جامعة جورج واشنطن. وهو مؤرخ مهتم بالتاريخ اليهودي والإسرائيلي في القرن العشرين، مع التركيز على تاريخ الفكر السياسي، ودراسة القوميات، وتفكيك الاستعمار وسياسات التقسيم.

** تستند هذه المقالة إلى فصل في كتاب: Victor Kattan & Amit Ranjan, eds., The Partitions of India and Palestine in 1947: Comparative Perspectives (Brill's series on Social, Economic and Political Studies of the Middle East and Asia). وقد قام المؤلف مشكوراً بتزويد «مدار» بنسخة مصغرة من هذا الفصل بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ٢٠٢٢، وهي التي نقوم بترجمتها هنا.

يشكلون مثلاً آخر - كجزء من ما يسمى «الحروب القذرة» لتفكيك الاستعمار، وكنائج حتمية لما يسمى في كثير من الأحيان «نهاية الإمبراطورية»؟ هل كان تفكيك الاستعمار والتقسيم نتاج «نظام بريطاني-عالمي» (British world-system)، إذا استخدمنا كلمات المؤرخ جون داروين (John Darwin)،^١ الذي انطوى على أنماط غير رسمية من التأثير الإمبريالي كانت موجودة جنباً إلى جنب مع السيطرة الإمبريالية الرسمية والمباشرة؟ تبدو هذه الأسئلة نظرية ومجردة، ولكنها ملحة وذات صلة في زماننا.

يحاول هذا المقال التطرق إلى بعض هذه الأسئلة، دون تقديم إجابة شاملة وموثوقة. اقترحت مسبقاً أنه يجب علينا العودة بفكرة التقسيم لتتبع نشأتها في سنوات بين الحربين العالميتين ووضعها في سياق بريطاني إمبريالي، وأنها ظهرت، على نحو قد يناقض وجهة النظر الراهنة، كأداة إدارة استعمارية للحفاظ على الاختلافات الدينية والعرقية ضمن الإمبراطورية والسيطرة عليها.^٢ يمثل المقال الحالي خطأ مستمراً من الأبحاث والتفكير، في محاولة لوضع تقسيمات كل من فلسطين والهند عامي ١٩٤٧-١٩٤٨ في إطار المقارنة، أو إذا شئنا أن نكون أكثر وضوحاً، كأجزاء من تاريخ متشابك يمكن ربطه بالحاضر. نحن نعلم الكثير عن أسباب النكبة الفلسطينية والمغامرة الطائشة والوحشية لتقسيم الهند، لكننا تجنبنا حتى وقت قريب ربط النقاط التي من شأنها أن تقتصر هذه التواريخ على ظروفها الاستثنائية المروعة. وعلى وجه الخصوص، أود أن أقترح في هذا المقال أن حرب ١٩٤٨ يمكن فهمها بشكل أفضل على أنها حرب تقسيم، كما سأجادل أيضاً أن حروب التقسيمات لا تنتهي في ساحة المعركة أبداً. إلى جانب العنف الجسدي، والعنف العسكري أو الميليشيات، يشكل التقسيم مشروعاً يستند إلى بيروقراطية الدولة والتشريع والمأسسة. الأمر الذي يجعل التقسيم مختلفاً تماماً عن مجرد «حدث» تاريخي عادي. إنه يحول التقسيم إلى عملية مستمرة، تلقي بظلالها القاتمة لفترة طويلة بعد انتهاء العنف اللحظي.

ويتعين علينا في البداية أن نوضح التالي: إن فهم الطرق التي أصبح بها التقسيم «نظرية متنقلة عبر الجغرافيا»، وكيف تم استيرادها (أو زرعها) في مناطق جديدة، لا يعني أن نفصل عن الظروف المحلية

الخاصة بكل حالة. علاوة على ذلك، فإن فكرة التقسيم لم تنشأ من العدم، بل كانت مرتبطة دائماً بالديناميكيات المحلية التي تتحرك في اتجاه الانفصال. ومع ذلك، لم يكن الانفصال دائماً مبنياً على فكرة الوصول إلى دول قومية منفصلة. في حالة فلسطين الانتدابية، يمكن أن نجد اهتماماً كبيراً بخطط «تحويل فلسطين إلى كانتونات» (cantonize)؛ أي اتباع النموذج الكونفدرالي السويسري، قبل ظهور خطة التقسيم الأولى في العام ١٩٣٧. وكان المنطق التوجيهي خلف خطط تحويل الأرض إلى كانتونات هو التخفيف من العدوة المتزايدة بين اليهود والعرب الفلسطينيين داخل دولة واحدة، وهو أمر بالغ الأهمية. يمكن العثور على مناقشات مبكرة من هذا النوع في أواخر العشرينيات من القرن الماضي في كتابات أعضاء «بريت شالوم» (Brit Shalom)، وهي مجموعة من البروفسوريين في الجامعة العبرية معظمهم جاؤوا من وسط أوروبا، والذين كانوا مرتابين من الحكم البريطاني وبيحثون عن نماذج للدول ثنائية القومية. وبالإمكان العثور عليها أيضاً بين رجالات الإدارة الاستعمارية البريطانيين: قبل وصول لجنة تحقيق اللورد بيل إلى فلسطين عام ١٩٣٦ للتحقيق في أسباب اندلاع ما تسميه المصادر الحالية بالثورة العربية الكبرى، قام مساعد مفوض المنطقة في الناصرة، آرثر كاست (L. G. Archer Cust)، بإعداد مذكرة طويلة حول تحويل فلسطين إلى كانتونات للمكتب الاستعماري. تحدثت مذكرات كاست المكتوبة في ١٨ كانون الثاني ١٩٣٥ بشكل صريح عن «ترسيم حدود المناطق العربية واليهودية» والتي بدورها ستكون «إدارات مستقلة» [تتمتع] بأكثر قدر ممكن من السلطة التشريعية والتنفيذية». وشرح أن هذه «ستبدل الحكم المباشر للقوى الانتدابية بنظام رقابة وتفتيش».^٣ ناسب اقتراح كاست العقلية شبه الفيدرالية التي كانت شائعة في ذلك الوقت، دون الإشارة إلى الدول المستقلة ذات السيادة التي قد تنجم عن ذلك. والأهم من ذلك، لم تهدد هذه الخطة الهيمنة الاستعمارية، بل جعل الحكم البريطاني بمثابة السقف الذي ستنشأ تحته دولتا حكم ذاتي. من الجدير بالذكر أن كاست اقترح أيضاً «إلغاء حدود الأردن غير الطبيعية وغير الضرورية» لربط المناطق العربية غرب نهر الأردن وشرقه، إضافة إلى ترسيم حدود فاصلة جديدة. كان هناك توابع ديمغرافية كبيرة لمحو الخط

هناك أيضًا مصطلحان آخران على الأقل نجدهما لدى المؤرخين الذين وضعوا آراءهم حول حرب العام ١٩٤٨ في فلسطين: «الحرب الأهلية» (civil war) و«الحرب الشاملة» (total war). مرة أخرى، تمتلك المصطلحات القدرة على تحديد وعينا وتأطيره. لم يتم استخدام كلا المصطلحين، على حد علمي، من قبل لاعبين تاريخيين في تلك الفترة نفسها إبان الحرب.

أمام لجنة التحقيق، أعرب فلاديمير جابوتينسكي عن اعتراضه القاطع على تحويل فلسطين إلى كانتونات، ونصح زملاءه اليهود، «والذين سيكونون في النهاية الأغلبية في فلسطين» وفقًا لتوقعاته، بالانضمام إلى مؤتمر طاولة مستديرة، وصفها بأنها «أسرة سعيدة مكونة من ثلاثة أفراد: اليهود، والعرب، والمستشار الإنكليزي»^٧. نستنتج من هذه التداولات أن فكرة التقسيم كانت بشكل ما في إطار النقاش عند وصول لجنة بيل إلى فلسطين. علاوة على ذلك، تبين التداولات إلى أي مدى كان يُنظر إلى التقسيم على أنه نتيجة ديناميكية تجاذب معقدة، حيث تفاوض مسؤولون استعماريون «خارجيون» (outsiders) وداخليون (insiders) على مقترحات مختلفة. وقد أصبح هذا الحوار ممكنًا بفضل تردد الحكم الاستعماري ذاته الذي كثيرًا ما كان يعتبر حكمًا فعالًا وقويًا واثقًا. ولكن اجتماعات اللجنة كشفت أيضًا إلى أي مدى لم يكن مثلث فلسطين من اليهود والعرب والبريطانيين متساوي الأضلاع. لم يتمتع الممثلون العرب أبدًا بدرجة النفوذ والاحترام من السلطات البريطانية التي تتمتع بها الوكالة اليهودية، وأدى القرار العربي بمقاطعة اللجنة فقط إلى زيادة عدم التماثل. من الواضح بالقدر نفسه أن فكرة تقسيم فلسطين لم تكن «اختراعًا استعماريًا» بسيطًا يُفرض بعنف على السكان الأصليين من الأعلى (top down). كانت خطة تقسيم فلسطين لعام ١٩٣٧ نتيجة لمداولات مطولة بين أشخاص خارجيين وآخرين داخليين، وإصرار التقرير على ربط الدولتين السياديتين بعد التقسيم ببريطانيا العظمى من خلال نظام معاهدة يكشف عن وجهة نظر مختلفة تمامًا عما نجده في الهند وفي نهاية المطاف أيضًا في فلسطين نفسها بعد عقد من الزمان في العام ١٩٤٧. عند الانتقال من الأصول النظرية للتفكير التقسيمي إلى عواقبه الدموية،

الحدودي الذي أقامه البريطانيون بين فلسطين وشرق الأردن: حتى لو تم السماح لهجرة يهودية كبيرة إلى فلسطين، سيبقى اليهود أقلية في الكيان الاتحادي الجديد الذي سيظهر.

إلى حد ما، أدى هذا إلى إحداث تأثير الدومينو (domino effect) الذي بلغ ذروته في خطط التقسيم اللاحقة: أرسل الصهاينة رسائل غاضبة إلى محرر صحيفة تايمز اللندنية ردًا على برنامج كاست، مدينين مؤلفه، وناقشوا ما إذا كان الاقتراح لا ينتهك مبدأ الوصاية الذي منحه عصبة الأمم في جنيف، وسرعان ما توصلوا إلى خطة بديلة.^٨ توقعت السلطات البريطانية الاستعمارية أن يتم طرح مثل هذا الاقتراح ووضعه على مكتبهم، بل أنهم قاموا برعايته: في ٢٩ حزيران عام ١٩٣٦، قام مساعد وكيل وزارة الخارجية سير (آرثر تشارلز) كوزمو باركنسون (Sir Arthur Charles Cosmo Parkinson) بتسليم محضر إلى وزير المستعمرات ويليام أورمسي-جور (William Ormsby-Gore) كتب فيه أنه بالرغم من أن مقترحات تحويل المنطقة إلى كانتونات «قد تشكل في نهاية المطاف أساسًا لحل الصعوبات التي نواجهها ... ستكون ميزة كبيرة إذا قدم الدكتور وايزمان (Weizmann) بشكل عفوي ومن تلقاء نفسه اقتراحًا [هكذا وردت] يتعلق بهذا الموضوع، حيث أعتقد أن المقترح سيفقد جزءًا من قوته وتأثيره في حال تم طرحه من قبل المفوض السامي أو وزارة المستعمرات».^٩ ومن غير المفاجئ أن خطط تحويل فلسطين إلى كانتونات ظهرت مرارًا وتكرارًا خلال لجنة تحقيق بيل.^{١٠} لكنها أبرزت الجدل بين الخط الصهيوني التصحيحي ممثلًا بفلاديمير جابوتينسكي (Vladimir Jabotinsky) الذي انفصل عن الوكالة اليهودية من جهة، وبين الخط السياسي الذي اتبعه كل من وايزمان وبين غوريون في تلك السنوات. عند الإدلاء بشهاداتهم

يبرز سؤال جديد: كيف ينبغي أن تؤثر الجينولوجيا المفاهيمية (conceptual genealogy) لفكرة التقسيم وإعادة صياغتها في سياق عالمي على كيفية دراستنا للصراعات العنيفة التي سببتها، إن وجدت؟

يرسم التأريخ المخصص لدراسة الصراع الطائفي والفظائع المروعة الناتجة عن التقسيم في أيرلندا في عشرينيات القرن الماضي وشبهه القارة الهندية في الأربعينيات خطأً مباشرًا يربط بين العمل السياسي الرسمي المتمثل في توقيع معاهدة أو الاتفاق على خطة تقسيم، وبين الصراعات الوحشية الناتجة عنه. في القضية الأيرلندية، استخدم المؤرخون مصطلح «حرب أهلية» على الفور لوصف المعارك التي اندلعت بعد توقيع اتفاقية أنجلو-أيرش (Anglo-Irish Treaty) (١٩٢١) بين قوات الحكومة المؤقتة المؤيدة للمعاهدة والجيش الجمهوري الأيرلندي (IRA) المناهض للمعاهدة. وقد أيد المؤرخون هذا المصطلح، وفسروا الصراع العنيف في عشرينيات القرن العشرين على أنه صراع «الأخضر ضد الأخضر» (Green against Green)، ترديدًا لعنوان رواية مايكل هوبكنز (Michael Hopkins) الشعبية عن الحرب، ليس فقط تقسيم الأراضي إلى قسمين وإنما أيضًا إنشاء مجتمع منقسم^٨. وعلى الرغم من ظهور مصطلح «حرب أهلية» في تقارير الصحافيين البريطانيين أحيانًا حول العنف في الهند،^٩ فإن المحليين لا يستخدمونه، ولا يعمل كمفهوم شامل في المجموعة الكبيرة من المؤلفات الأدبية اللاحقة التي تتناول تفكك التاج البريطاني (British raj). لذلك سيكون من الصعب العثور على موقف أكاديمي جدي للعنف الذي خرج على السيطرة ابتداءً من أواخر عام ١٩٤٦، والذي يفصله عن المفاوضات والاتفاقيات التي عقدها السياسيون والمستشارون السياسيون المحليون، خاصة وأن الأخيرين قد تم اعتبارهم تعبيرات متطرفة للمغامرة السياسية المثيرة وقصيرة النظر.

هناك رأي تاريخي غير مترابط ونجده بارزًا في الأدب المخصص لحرب عام ١٩٤٨ في الشرق الأوسط. لكن هل يمكن فهم هذا الصراع - الذي يطلق عليه حرب الاستقلال (عزموت أو كوميموت) في التاريخ القومي الإسرائيلي الرسمي، والنكبة في الذاكرة الجماعية الفلسطينية - بشكل أفضل على أنه حرب تقسيم؟ التسمية هي صياغة: كانت حرب عام ١٩٤٨ حرب تقسيم ليس فقط لأنها اندلعت في سياق قرار الأمم

المتحدة رقم ١٨١ (II) الصادر في تشرين الثاني ١٩٤٧؛ أي اقتراح التقسيم؛ بل لأنها كانت صراعاً عرقياً قومياً انبثق عن منطق التقسيم الذي نشأ في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين، وهو صراع كان يدور حول محاولة رفض التقسيم لطرف، وتحويل التقسيم من نظرية إلى ممارسة للطرف الآخر. عندما نعيد بناء المسار المؤدي من مقترحات التقسيم ابتداءً من العام ١٩٣٧ ووصولاً إلى الأحداث الدرامية في أعوام ١٩٤٧-١٩٤٩، تصبح حرب العام ١٩٤٨ جزءاً من اتجاه أكبر يكاد يكون عالمياً لإعادة تشكيل الحدود السياسية، وهو اتجاه لم يعد منفصلاً عن أنماط العنف المماثلة التي نراها في أيرلندا والهند/باكستان، أو عن «الحروب القذرة»، وهو مصطلح استخدمه بنيامين جروب-فيتزجيبون (Benjamin Grob-Fitzgibbon) لوصف النزاعات التي صاحبت التفكيك العنيف للاستعمار، والذي كان سمة مصاحبة لنهاية الإمبراطوريات.

إن الحركات المرتبطة بالذاكرة، والصراعات بين إحياء الذكرى ورفض إحيائها هي من الخصائص المميزة لعصرنا الحالي.^{١٠} ظهرت جهود المنظمات غير الحكومية والناشطين السياسيين لإبراز التاريخ الفلسطيني المضطهد كرد على حالة التشاؤم الراهنة وميزان القوى غير المتكافئ بين الإسرائيليين والفلسطينيين [والذي يعرقل الوصول إلى] تصالح مع أصول الصراع والتطلع إلى حل جديد من أجل المستقبل. تلعب هذه المنظمات دوراً حاسماً في حقل المجتمع المدني اليوم، وتمهد الطريق أمام إمكانية الوصول إلى الحقيقة والتسوية على المستوى الشعبي بين الإسرائيليين والفلسطينيين العاديين (أو ربما، كما ترى عالمة الاجتماع الإسرائيلية يفات جوتمان (Yifat Gurman)، فإن سياق المصالحة بدون الاعتراف بالحقائق خلال سنوات أو سلو تحول تدريجياً إلى حقيقة بدون الوصول إلى مصالحة).^{١١} ومع ذلك، أحد الآثار السلبية التي ترتبت على صراعات الذاكرة هذه هي نزعتها للاعتماد على، بل وتقوية، رؤية التاريخ باعتباره تاريخاً رجعيًا يخص جماعة محددة. يقومون بإثراء فهمنا لما هو محلي ولكنهم يبتعدون عن أي صياغة عالمية. عادة ما يجد المؤرخون الأكاديميون أنفسهم واقعين في معضلة بين حاجتهم المتخفية و«الوضعية» (positivistic) التي تبعدهم عن ملامسة الوضع الراهن، وبين الرغبة في المساهمة في الخطاب المدني المشحون والمفعم بالحوية.

أقترح أن إعادة كتابة تاريخ حرب عام ١٩٤٨ على أنها حرب تقسيم يوفر طريقة لتجاوز هذه المعضلة. هذه إحدى التخوم البحثية التي لا بد للتأريخ أن يقاربها مستقبلاً.

هناك أيضاً مصطلحان آخران على الأقل نجدهما لدى المؤرخين الذين وضعوا آراءهم حول حرب العام ١٩٤٨ في فلسطين: «الحرب الأهلية» (civil war) و«الحرب الشاملة» (total war). مرة أخرى، تمتلك المصطلحات القدرة على تحديد وعينا وتأطيره. لم يتم استخدام كلا المصطلحين، على حد علمي، من قبل لاعبين تاريخيين في تلك الفترة نفسها إبان الحرب. بل تم إدخال المصطلحات لاحقاً من قبل المؤرخين الإسرائيليين والفلسطينيين الذين سعوا إلى وصف وشرح منطق العنف وأنماطه. لا يصلح أي من المصطلحين، كما أقترح، للاستخدام كأداة للتحليل أو لفهمة الواقع. فقد أصبح مصطلح «الحرب الأهلية» مفيداً في التمييز بين المراحل المختلفة لحرب عام ١٩٤٨. على وجه الخصوص، ساعد المفهوم المؤرخين الذين سعوا إلى التمييز بين الاشتباكات العنيفة التي وقعت قبل ١٥ أيار ١٩٤٨ (بين مختلف الميليشيات العربية واليهودية عند وجود القوات البريطانية في فلسطين)، والمعارك التي وقعت بعد إعلان الاستقلال الإسرائيلي، وتأسيس جيش الدفاع الإسرائيلي (IDF) وصولاً إلى اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩. أما مصطلح «حرب أهلية» فهو مصطلح تم استخدامه بشكل مكثف في كتابات المؤرخين الإسرائيليين مثل بيني موريس (Benny Morris) ويواف جيلبر (Yoav Gelber).^{١٢} وقد كان له ظهور سابق في دراسات نتانيل لورش (Netanel Lorch) (١٩٢٥-١٩٩٧)، وهو عسكري مخضرم في اللواء اليهودي حارب إلى جانب القوات المتحالفة في أوروبا، وقاتل في حرب عام ١٩٤٨، وكان أول مدير لقسم التاريخ في جيش الدفاع الإسرائيلي (IDF).^{١٣} يوفر المصطلح طريقة سهلة لمؤرخي جيش الدفاع الإسرائيلي للتمييز بين أفعال الميليشيات اليهودية قبل الإنشاء الرسمي له، (فقد تمت صياغة الاسم «جيش الدفاع الإسرائيلي» فقط في نهاية أيار عام ١٩٤٨، وفي الأول من حزيران وافق أعضاء الميليشيا المنشقة إرغون (Irgun) بقيادة مناحم بيغن (Menachem Begin) على الانضمام له). وجد مصطلح «الحرب الأهلية» أيضاً طريقه إلى الأعمال الرائدة للمؤرخ الفلسطيني وليد الخالدي

(مواليد ١٩٢٥)، وهو أحد مؤسسي مؤسسة الدراسات الفلسطينية (تأسست عام ١٩٦٣) في بيروت.^{١٤} ومن الجدير بالذكر اقتراح المؤرخ الإسرائيلي موتي جولاني (Motti Golani) توسيع استخدامنا للمصطلح ليشمل ما هو أبعد من حرب عام ١٩٤٨، والتي يعتبرها المرحلة الافتتاحية لحرب مطولة امتدت بين عامي ١٩٤٨ و١٩٧٣ («حرب ٢٥ عاماً»)، والتي خلالها تحولت «حرب أهلية [في فلسطين] بين المجتمع الاستيطاني اليهودي-الصهيوني والعرب الفلسطينيين» إلى «حرب بين الدول». إن المرحلة التالية في أطروحة جولاني المتعلقة بإعادة صياغة/إعادة تسمية [فترات الصراع] هي الإحياء بأنه مع انحسار الحرب التقليدية بين الجيش الإسرائيلي وجيوش الدول العربية المجاورة [أي ما بعد ١٩٧٣]، عادت «الحرب الأهلية» عودة مشؤومة، وحقيقة أن كل نزاعات إسرائيل المسلحة منذ سبعينات القرن الماضي فصاعداً كانت جزءاً من الحرب الأهلية الفلسطينية المتجددة، سواء أكانت داخل أم خارج حدودها» والتي تبعت أنماط عنف مشابهة لتلك التي ظهرت خلال فترة الانتداب البريطاني بشكل ملحوظ.^{١٥} ربما رغبة المؤرخين الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء في تجنب تكرار المصطلحات البريطانية الاستعمارية التي كانت تميل إلى تصنيف هذا النوع من النزاعات على أنه «صراع طائفي»، جعلت هذا المصطلح جذاباً. على أي حال، تتمتع عبارة «الحرب الأهلية في فلسطين [الانتدابية]» اليوم بشعبية واسعة، بما في ذلك صفحتها الخاصة على ويكيبيديا وهو أمر قد لا يثير الدهشة.^{١٦} في معظم هذه الحالات، يعمل مصطلح «الحرب الأهلية» كشكل من أشكال التقسيم الزمني أكثر من كونه توصيفاً لطبيعة العنف أو ببساطة كبديل لمصطلح «الصراع داخل الدولة». أصبح المصطلح عبارة جذابة لأنه، وبشكل مثير للتناقض، كان يلوح إلى أن هذه الحرب الأهلية (civil) كانت غير حضارية (uncivilized) بشكل واضح. وعلى الرغم من أن القليل من المواجهات الدموية التي أثرت بشدة على المجتمعين جرت خلال هذه المرحلة الأولية - بما في ذلك مجازر دير ياسين (٩ نيسان) وقافلة هداसा (١٣ نيسان) - قد يبدو من غير الصائب تماماً الاعتقاد بأن العنف المنفصل من عقاله والذي ميز حرب العصابات كان قد انتهى فوراً في اللحظة التي أعلن فيها ديفيد بن غوريون استقلال إسرائيل، وأنه تم استبداله بأعمال

حربية عادية «متحضرة» بين جيوش نظامية، [بل] إن التفريق بين المدنيين والمقاتلين لم يتم تجاوزه بتاتاً. من وجهة نظر القانون الدولي، فإن الانتقال إلى السيادة [أي إعلان قيام دولة إسرائيل كدولة سيادية معترف بها] كان قد حوّل الصراع القومي إلى حرب بين دول، لكن هذا لم يغير حقيقة أن الإقليم موضع النزاع مكان مقسم. وفي ما يخص التاريخ اليهودي، فإنه من الصعب إيجاد دليل يبين أن مصطلحاً مثل الحرب الأهلية بجسد تصورات اليهود للأحداث. على العكس تماماً، كما أوضح ديريك ج. بينسلر (Derek J. Penslar) في تحليله البارع لانشغال اليهود الذي طال لعقود بالحروب والعسكرية، فإن اليهود نادراً ما استخدموا لغة تصويرية مثل مصطلح الحرب الأهلية لوصف الأحداث العنيفة أو مصطلح (Bruderkrieg) (يعني حرفياً، «حرب بين الأخوة» أو «الحرب الأخوية»، وهو مصطلح مرتبط بالحرب النمساوية البروسية عام ١٨٦٦)، بل إنهم استخدموه فقط عندما وجد اليهود الذين تجندوا في جيوش منافسة أنفسهم يقاتلون إخوانهم في الدين. كانت هذه معضلة شديدة خلال الحرب العالمية الأولى، ولكن لم يكن لها أي أهمية في الحرب العالمية الثانية أو حرب عام ١٩٤٨. بل على العكس، تكشف شهادات اليهود المتطوعين في الخارج والذين التحقوا بالحروب، عن إحساس قوي بالتضامن اليهودي العابر للحدود وبالقناعة بأن الحرب في فلسطين ما هي إلا استكمال لحرب البقاء التي عايشها اليهود في أوروبا، إلى جانب الدوافع «التقليدية» لمتطوعين أجانب في الحرب - مثل البحث عن الحماس، والمغامرة، ومعنى في الحياة، مقروناً بشغف قوي وقناعة أيديولوجية.^{١٧}

في نهاية المطاف، إن مصطلح «الحرب الأهلية» وبدلاً من تسليطه الضوء على طبيعة النزاع العنيف في فلسطين، فإنه يطمسه، لأنه يشير ضمناً إلى أن الحرب استبدلت الإحساس المشترك بالأخوة والذي كان قائماً، بل إنها كانت حرباً داخل دولة كانت تتفكك بسبب أزمة الشرعية والتمثيل. على هذا النحو، إن مصطلح «حرب أهلية» هو وصف خاطئ جسيم للظروف السياسية في فلسطين بين شهر تشرين الثاني ١٩٤٧ وأيار ١٩٤٨، وهو غير مرتبط بالطريقة التي عرّفت فيها الأطراف المتحاربة نفسها أيضاً. لم تقسم حرب العام ١٩٤٨ جماعة أهلية واحدة (civitas) (أي مجتمعاً سياسياً،

وجسداً اجتماعياً مكوناً من (Cives) [أي مواطنين])، بل كانت صراعاً بين جماعتين أهليتين على البلد نفسه.^{١٨} ولست على دراية بالمصادر الأولية المعاصرة التي قارن فيها اليهود والعرب أنفسهم برومولوس (Romulus) وريموس (Remus) ولا بقايل (Cain) وهابيل (Abel). ارتفعت مستويات العداء لدرجة أنه تم دفع الاستعارات التوراتية ليعقوب (Jacob) ويعيسو (Esau) أو إسحق (Isaac) وإسماعيل (Ishmael) جانباً. وفق هذا الطرح، فإن مقولة «الحرب الأهلية» فشلت في كونها مقولة مأخوذة من حقل الممارسة، يمكن إعادة بثها من خلال اللغة والذاكرة، تماماً كما أنها [وهذا ما أرفضه] توفر نموذجاً نظرياً غير قابل للدحض، بل إنها عاجزة عن فهم بعض الجواهر المفترضة للأحداث.

في الواقع، تتبع حرب عام ١٩٤٨ في فلسطين نمطاً مشابهاً للعنف الذي رافق التقسيم في حالات مثل أيرلندا في عشرينيات القرن الماضي وجنوب آسيا في العام ١٩٤٧، ما أدى إلى طمس معالم التمييز بين المحاربين وغير-المحاربين، وهو خليط بين «حرب أهلية» و«حرب تقليدية»، يحتوي على مزيج من الميليشيات، والجيوش التقليدية، والقوات المحلية، والدعم الخارجي الذي جاء على شكل متطوعين أجانب بالإضافة إلى التمويل.^{١٩} إن إعادة صياغة فهمنا لحرب عام ١٩٤٨ في فلسطين والنظر إليها على أنها حرب تقسيم تكشف التشابه المذهل بين هذا الصراع والعنف الناتج عن خطط التقسيم في أيرلندا والهند/باكستان في نواح عدة. بالأخص، فإن «إعادة هندسة» الفضاء المكاني على الشاكلة التي ذكرناها أعلاه تنطوي، في الحالات الثلاث، على أبعاد متشابهة: المشروع السياسي للتقسيم إما يكون مرفوضاً أو يكون مستمراً وبالتالي يتم تنفيذه بوسائل أخرى، حيث أصبحت القوات العسكرية هي الأداة اللازمة لتحويل المناطق الدينية والمتنوعة عرقياً إلى «أوطان» متجانسة. علاوة على ذلك، يساعد السياق المشترك للتقسيم في تسليط الضوء على حقيقة أن النزاعات الثلاث حدثت في ظروف مماثلة في أعقاب الحروب العالمية، وأنها كانت صراعات هجينة شملت الميليشيات («غير النظامية»)، والمدنيين، والمتطوعين من خارج البلاد إلى جانب الجيوش النظامية، وفي جميع الحالات قام العسكريون القدامى من القوات الإمبراطورية

في الواقع، تتبع حرب عام ١٩٤٨ في فلسطين نمطاً مشابهاً للعنف الذي رافق التقسيم في حالات مثل أيرلندا في عشرينيات القرن الماضي وجنوب آسيا في العام ١٩٤٧، ما أدى إلى طمس معالم التمييز بين المحاربين وغير-المحاربين، وهو خليط بين «حرب أهلية» و«حرب تقليدية»، يحتوي على مزيج من الميليشيات، والجيوش التقليدية، والقوات المحلية، والدعم الخارجي.

البريطانية، الذين اكتسبوا خبرة الجندي المحترف، تجلب مهاراتهم لاستخدامها في حرب التقسيم.

استمرار التقسيم بعد الحرب:

الآليات القانونية

بلا شك، لعب العنف دوراً أساسياً في «إعادة هندسة» الفضاء المكاني، سواء أنفذته قوات شبه نظامية كالميليشيات أم العصابات. ولكن لم يتم تنفيذ مشروع التقسيم في يوم توقيع اتفاقيات الهدنة. يمكن أن تساعدنا إعادة صياغة حرب عام ١٩٤٨ على أنها حرب تقسيم في فهم بعض الآليات المؤسسية والقانونية المهمة التي تم ابتكارها خلال الحرب أو بعدها مباشرة وتوظيفها كأدوات للتقسيم، فضلاً عن «تقسيم العمل» الغريب بين المؤسسات القانونية لهذه الدول والأعراف والمنظمات الدولية التي تم تكليفها بمساعدة اللاجئين وحمايتهم.

نادرًا ما يجذب بيروقراطيو الدول الانتباه الأكاديمي. لم يكن هؤلاء بالضرورة من وضع الحدود الدولية الجديدة، لكنهم لعبوا دوراً محورياً في تطبيق سلطة الدولة والولاية القانونية، التي كانت مهمة لتحويل التقسيم إلى حقيقة على أرض الواقع. خذ على سبيل المثال كتاب فازيرا زامندار (Vazira Zamindar)، التقسيم الطويل (The Long Partition)، الذي يوفر العديد من الأمثلة على الطريقة التي رافق بها جهاز قانوني ناشئ عملية خلق دولتين قوميتين جديدتين في الهند وباكستان، ما زاد من تهميش مسلمي شمال الهند ودفعهم إلى باكستان.^{٢٠}

كانت الديناميكية ما بعد حرب إسرائيل/ فلسطين عام ١٩٤٨ - حيث لم تخلق الحرب دولتين قوميتين يمكنهما التمتع «بالمعاملة بالمثل» ولكن دولة واحدة

وأزمة لاجئين تلوح بالأفق - مختلفة بشكل جذري لأسباب عدة واضحة. لم تكن الآليات القانونية التي تم تطويرها للاستجابة لهذا الواقع الجديد منفصلة عن طريقة تفكير أوسع وعابرة للحدود. خذ على سبيل المثال، قانون أملاك الغائبين الإسرائيلي لعام ١٩٥٠، وقانون سلطة التطوير (نقل الملكية)، والذي يعد من أكثر الأدوات القانونية التي أنشأتها إسرائيل فعالية لتحويل الممتلكات الفلسطينية «المهجورة» إلى ممتلكات إسرائيلية. كما أوضح المؤرخ القانوني ألكسندر (ساندي) كيدار (Alexandre (Sandy) Kedar)، فإن الآلية القانونية المريبة التي سمحت بمصادرة الممتلكات المهجورة تستند إلى منطق التقسيم، وهي منسوخة من تجربة جنوب آسيا خصيصاً لأن مصمميها هناك كانوا يفترضون أن ظروفًا مماثلة ستظهر في فلسطين/ إسرائيل.^{٢١} لم يكن المجتهدون القانونيون [الإسرائيليون] أول من توصل إلى إمكانية استعارة الأفكار والممارسات من الهند وباكستان: في حالة قانون أملاك الغائبين، كان رسام الخرائط زلمان ليفشيتز (Zalman Lifschitz) (لاحقاً ليف)، الذي تم تعيينه مستشار الأراضي والحدود لرئيس الوزراء ووزير الخارجية الإسرائيلية، يتابع التطورات السياسية في شبه القارة الهندية عن كثب، وقام بتحليل العمليات التشريعية ذات الصلة بدقة. في مذكرة تم تقديمها إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي ديفيد بن غوريون في آذار ١٩٤٩، أكد ليفشيتز أن الهند وباكستان، اللتين كانتا تتعاملان مع معضلات مماثلة لتلك التي تتعامل معها إسرائيل، قد وفرتا سابقة قانونية لا بد أن تلهم المشرعين الإسرائيليين. على خلاف القانون البريطاني، الذي حصر قدرة الدولة في الاستيلاء على أملاك العدو في أوقات الطوارئ والحرب فقط، فإن هذه السابقات كوّنت آليات متحضرة لإدارة الأراضي التي صادرتها الحكومة وتطورها (أي الاستيطان اليهودي).

خلال المناقشات البرلمانية الحادة التي تلت ذلك، أيد المستشار القانوني للصندوق القومي اليهودي أهرون بن شيمش (Aharon Ben-Shemesh)، ووزير المالية اليعازر كابلان (Eliezer Kaplan) تقرير ليفشيتز .

ليس من المفاجئ أن يلتفت ليفشيتز إلى باكستان بدلاً من بريطانيا. كما أوضح ريفاييل ستيرن (Rephael Stern) مؤخرًا، فإنه أثناء صياغة مشهد قانوني جديد للدولة الجديدة يكون منفصلاً عن المعايير القانونية التي وضعها البريطانيون في ١٩٤٨-١٩٤٩، فإنه غالبًا ما يستشهد المفكرون القانونيون الإسرائيليون بأمثلة من دول أخرى جديدة لنفي الفكرة القانونية بأنهم كدولة يخلفون القوة الاستعمارية أو يتبعون لها. لذلك استشهد المشرعون الإسرائيليون بالدولة الأيرلندية الحرة، وهي نتاج آخر للتقسيم، التي تنصلت من الالتزامات المترتبة على المعاهدات السابقة، أو استشهدوا بتجانيقا^{٢٢} (Tanganyika) التي رفضت تطبيق المعاهدات البريطانية على نفسها، وكذلك باكستان التي رفضت فرض المعاهدات التحكيمية البريطانية.^{٢٣}

وقد جادلت مؤخرًا بأنه ليس مفاجئًا أن المسودات المنسية لدستور إسرائيل استندت أيضًا إلى منطق التقسيم في سياق النقاشات العاصفة المتعلقة بقانون إسرائيل الأساسي المثير للجدل والذي يعرف إسرائيل والدولة القومية اليهودية.^{٢٤} تميل النقاشات المتعلقة بمحاولة إسرائيل الفاشلة وقصيرة الأجل لوضع دستور إلى التغاضي عن حقيقة أن هذا الدستور قد ذُكر لأول مرة في قرار الأمم المتحدة (UN) رقم ١٨١ (II) في تشرين الثاني عام ١٩٤٧، والذي توقع أن يتم قبول دستور لكلا الدولتين اللتين سيتم إنشاؤهما في فلسطين بعد التقسيم. بعد ذلك، تم إدراجها في إعلان استقلال إسرائيل (١٤ أيار ١٩٤٨)، والذي نص على أن الدستور «سيتم تبنيه من قبل الجمعية التأسيسية المنتخبة في موعد لا يتجاوز ١ تشرين الأول ١٩٤٨».^{٢٥}

تم تحضير العديد من النماذج الأولية للدستور المستقبلي خلال هذه الأشهر الدراماتيكية، تمت صياغة واحد من هذه النماذج على وجه الخصوص في أواخر عام ١٩٤٧ أو أوائل عام ١٩٤٨ من قبل الدكتور ليو (يهودا بينشا) كوهن (Leo Kohn)، سكرتير الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، والذي حاكى دستور الدولة الأيرلندية الحرة. كانت الصيغة التي وضعها كوهن مرتبطة بظروف ذلك الوقت: فقد ذكر أن مقر

الحكومة سيكون على جبل الكرمل وليس القدس، والتي كان من المقرر أن تصبح (Corpus separatum) «منطقة منفصلة» لا تنتمي إلى أي من الدولتين المقسمتين؛ واقترح أسماء مثل يهودا، أو صهيون، أو أرض إسرائيل، أو أرض إسرائيل الغربية من أجل الدولة المستقبلية؛ وعلى الرغم من أنه عرّف الدولة على أنها «الوطن القومي للشعب اليهودي»، امتنع عمدًا عن تفويض مهمة تحديد من هو اليهودي إلى كبير حاخامات الأرثوذكس - محاولة لمنع الحاخامية من لعب دور مساوٍ للكنيسة الكاثوليكية في أيرلندا - وتصور بدلاً من ذلك أنه لن يتم منح الدولة أي دين.

تم أخذ اقتراحات كوهن على محمل الجد، وتمت مراجعتها وإعادة كتابتها مرات عدة. لذلك عندما أعلن أعضاء مجلس الشعب إسرائيل دولة مستقلة وفقًا لصيغة القرار ١٨١ والتي تنص على أن جمعية تأسيسية منتخبة (هأسيفا هاميكونينيت) ستعد دستورًا للدولة الجديدة بحلول ١ تشرين الأول ١٩٤٨، كان لديهم بالفعل مخطط أولي في الاعتبار. تشكلت اللجنة الدستورية في ٨ تموز عام ١٩٤٨. وفي ٢٥ كانون الثاني عام ١٩٤٩، أجريت أول انتخابات عامة للجمعية التأسيسية، التي كانت وظيفتها وضع دستور ثم الإعلان عن انتخابات جديدة للمجلس التشريعي. ومع ذلك، أهمل أعضاء هذه الجمعية وأعضاء الكنيست الأولي الموعد النهائي الذي فرضوه على أنفسهم، وفشلوا أيضًا في اقتراح دستور متفق عليه. مع مرور الوقت، تم وضع العديد من المقترحات الدستورية ليتم إرفاقها بالدستور، ولكنها رُفضت جميعها بسبب الاعتراضات والاختلافات. إن ما يفسر الفشل في التوصل إلى دستور يتعلق أكثر بردود ممثلي الطائفة الأرثوذكسية، الذين وجدوا اقتراح كوهن أكثر ليبرالية وعلمانية من اللازم، بل إنها تتعلق أيضًا، بالظروف القاسية التي كنت سائدة في زمن الحرب. كان النقاش في الغالب بين اليهود الذين سعوا إلى محاكاة دستور ليبرالي أو جمهوري، وبين أولئك الذين كانوا قلقين من أن الدستور الحديث سيتعارض مع الشريعة اليهودية. كشف ذلك عن الفجوات الكبيرة بين العناصر اليهودية والديمقراطية في نظام الحكم الجديد، وربما كان القرار تجنب اتخاذ قرار - عدم التصديق على الدستور - بمثابة محاولة أخرى لمنع تحفيز فجوة أكبر بين المعسكرين.^{٢٦} أصبح العرب الفلسطينيون الذين يعيشون ضمن



التصويت على قرار التقسيم في الأمم المتحدة في تشرين الثاني ١٩٤٧. (صف)

وتقليدهم.^{٢٨} تلك هي الجذور الاستعمارية وما بعد الاستعمارية التي وصفها المؤرخ الإسرائيلي نيتسان لييوفيتش (Nitzan Lebovic) بأنها «هجين دستوري غريب بين الفهم الليبرالي الكلاسيكي [Hans Kelsen] للقانون العالمي وبين النهج اليهودي السلطوي الدولاني لفهم السياسة».^{٢٩}

كان منع اللاجئين الفلسطينيين من العودة إلى ديارهم الأصلية والحصول على الجنسية الإسرائيلية من جهة، وإقرار قانون العودة الإسرائيلي (أقر في تموز ١٩٥٠) من جهة أخرى بمثابة تنويع لعملية حددت من خلالها دولة ما-بعد-التقسيم الجديدة نفسها ملجأً للاجئين الإسرائيليين، وتسليم مهمة رعاية اللاجئين الفلسطينيين المشتتين بلا وطن إلى منظمة الأونروا التابعة للأمم المتحدة (تأسست الأونروا عام ١٩٤٩).^{٣٠} ومن هنا كان «تقسيم العمل» بين دولة إسرائيل والمنظمات الدولية في فترة ما بعد التقسيم ما يزال ساريًا ويعيش معه الإسرائيليون والفلسطينيون حتى يومنا هذا، حيث يتم فهم الدولة القومية الجديدة على أنها وسيلة تهدف إلى حماية عنصر عرقي واحد وتمكينه على حساب الأقليات العرقية الأخرى، بينما تفوض مهمة إعادة تأهيل اللاجئين وتوطينهم إلى المنظمات الدولية.

حدود الدولة الإسرائيلية أقلية في أرضهم، حيث يشكلون حوالي خمسة عشر بالمائة من عامة السكان، وتحت حكم عسكري صارم (تأسس في ٢١ تشرين الأول ١٩٤٨، وألغى فقط عام ١٩٦٦).^{٣١} مجازياً وكذلك حرفياً، لم تتم دعوة هؤلاء وغيرهم من المواطنين غير اليهود في الدولة الجديدة للمشاركة في النقاش حول دستور إسرائيل، ولم يلعبوا دوراً في نسف الجهد الأولي لوضع الدستور. إنه لمن المؤسف أن الأداة القانونية التي استخدمتها حكومة إسرائيل المؤقتة لفرض حكم عسكري على مواطنيها العرب كانت «أنظمة الدفاع (الطوارئ)»، هي نفسها التي سنتها حكومة الانتداب البريطاني في العام ١٩٤٥ لمكافحة التمرد اليهودي المناهض للاستعمار. ولا ينبغي أن يفاجئنا أن هذه الديناميكية المتضاربة التي بموجبها يمكن أن تميز الدولة الجديدة التي ولدت ما بعد التقسيم نفسها عن النظام الاستعماري القديم عندما يلائم ذلك احتياجاتها، في الوقت نفسه تستخدم هي نفسها أدوات أخرى ورثتها عن أسلافها الاستعماريين. يثير ذلك إشكالية في الروايات البسيطة حول الانفصال الكامل عن عصر الاستعمار، ويؤكد الرأي القائل بأن دولة ما بعد الاستعمار تنشغل عادة بنسخ أسلافها الاستعماريين

ومن هنا كان «تقسيم العمل» بين دولة إسرائيل والمنظمات الدولية في فترة ما بعد التقسيم ما يزال ساريًا ويعيش معه الإسرائيليون والفلسطينيون حتى يومنا هذا، حيث يتم فهم الدولة القومية الجديدة على أنها وسيلة تهدف إلى حماية عنصر عرقي واحد وتمكينه على حساب الأقليات العرقية الأخرى، بينما تفوض مهمة إعادة تأهيل اللاجئين وتوطينهم إلى المنظمات الدولية.

الخلاصة: «أعمال غير منتهية»

وليس، «حدث منتهٍ»

دعونا نرجع إلى السؤال الذي افتتح هذه المقالة: ما العلاقة التاريخية، إن وجدت، بين تفكيك الاستعمار والتقسيم؟ تفكيك الاستعمار هو المصطلح الشامل الذي يستخدمه المؤرخون لوصف انسحاب القوات الأوروبية من المستعمرات السابقة، والتي تقسم تقليديًا إلى ثلاث «موجات» أو «مراحل»، وتمتد من منتصف الأربعينيات حتى نهاية سبعينيات القرن الماضي. تعد المرحلة الأولى، التي حدثت مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية ونتج عنها استقلال الهند، وباكستان، وسيلون/سريلانكا، وبورما/ميانمار، مهمة، لا سيما في سياق نقاشنا الحالي. ولكن عدم التمييز بين التقسيم وتفكيك الاستعمار ينطوي على ارتباك مفاهيمي يخلط الظاهرة التاريخية (Phenomenon) بـ السياق التاريخي (context) الذي تطورت الظاهرة نفسها وتمظهرت فيه. إن إعادة وضع التقسيمات البريطانية الثلاثة - أيرلندا، فلسطين، والهند - في سياقها العابر للقوميات من شأنه أن يوفر لنا، وبشكل أقرب ما يكون للدقة، رؤية ملائمة لفهم الفروقات بين أصول هذه الفكرة والتي تعود إلى فترة بين الحربين العالميتين، وبين تنفيذها في ظل ظروف السياسة الدولية المتطرفة التي سادت في الفترة بعد العام ١٩٤٥. كما توضح بيني سنانوغلو (Penny Sinanoglou)، في سردها الحديث والموثوق والغني إمبيريقيا عن السياسة الاستعمارية البريطانية في فلسطين خلال مسيرتها التقسيمية القصيرة والدراماتيكية، فقد «تحولت [بريطانيا] من أداة للسيطرة الإمبريالية إلى واحدة من أدوات تفكيك الاستعمار التي تتم إدارتها دوليًا».^{٢١} بمجرد النظر إلى ما هو أبعد من فلسطين، يمكننا أن نصل إلى

قناعة بأن التقسيم وُجد في الواقع كإستراتيجية للحكم البريطاني الإمبريالي، وهذا ما يظهر في سنوات ما بين الحربين العالميتين في سياق الإصلاح وإعادة الهيكلة داخل الإمبريالية. لم يعد التقسيم طريقة «فرق تسد» للغزو والتوسع الإمبريالي كما في الأيام الخوالي. تأتي الهيمنة الاستعمارية، مثل القومية، بأشكال وألوان متعددة. كان التقسيم أداة سيطرة إمبريالية للقرن العشرين، ولد من محاولة «لاحتواء» القومية والمحافظة على نزاهة الإمبراطورية الاستعمارية وليس الرغبة في منح الاستقلال ومن ثم مغادرة المسرح.

لا يمكن للفجوة بين النوايا الأصلية والمخرجات التي حصلت فعليًا أن تكون أكثر وضوحًا: التقسيم الذي نشأ كفكرة راسخة في الفكر الفيدرالي الإمبريالي، في محاولة لتقسيم الأراضي على أساس المنطق الديمغرافي العرقي دون التخلي عن الإمبراطورية، انتهى به الأمر ليكون إستراتيجية سريعة وقذرة لإمبراطورية كانت تنهار بسرعة في ظروف ما بعد عام ١٩٤٥. وبشكل مثير للسخرية، عندما ظهرت الفكرة فإنها كانت تستند إلى خطاب «التنوع ضمن الوحدة»، ليس إلى منطق الدول القومية ذات السيادة التي تقف بمفردها، منفصلة عن الإمبراطورية، وعن الروابط الفيدرالية بغض النظر عن ضعفها. بعد عام ١٩٤٥، تم دفع الرعايا الاستعماريين السابقين إلى تنظيم أنفسهم في دول قومية، وإزالة آثار التعايش السابق وإبراز الاختلافات العرقية، واللغوية، والدينية، من أجل أن يصبحوا «مريئين» و«معروفين» في الساحة الدولية.^{٢٢} لهذا السبب، فإن مصطلح تفكيك الاستعمار يجب أن يكون متميزًا عن التقسيم. وفي الوقت نفسه، يمكن للمصطلح [أي تفكيك الاستعمار] أن يساعدنا في فهم الظروف السياسية المحددة، وأنماط التفكير، والسياق الدبلوماسي الذي انتقل فيه التقسيم من نظرية إلى ممارسة. مع تجلي تفكيك الاستعمار،

بمجرد النظر إلى ما هو أبعد من فلسطين، يمكننا أن نصل إلى قناعة بأن التقسيم وُجد في الواقع كإستراتيجية للحكم البريطاني الإمبريالي، وهذا ما يظهر في سنوات ما بين الحربين العالميتين في سياق الإصلاح وإعادة الهيكلة داخل الإمبريالية. كان التقسيم أداة سيطرة إمبريالية للقرن العشرين، ولد من محاولة «لاحتواء» القومية والمحافظة على نزاهة الإمبراطورية الاستعمارية وليس الرغبة في منح الاستقلال ومن ثم مغادرة المسرح.

له بداية ونهاية واضحتان. هذه القراءة مضللة سواء في سياق نقاش إسرائيل/فلسطين أو جنوب آسيا. كما كتبت عالمة الأنثروبولوجيا كابيري روبنسون (Cabeiri Robinson) في دراستها لجامو (Jammu) وكشمير، فإن المناطق الواقعة في الوسط وما بينها هي بمثابة تذكير بطبيعة التقسيم «غير المكتملة»: «لا يزال التعامل مع التقسيم يتم في كثير من الأحيان على أنه حدث تاريخي أدى إلى انفصال مباشر وواضح بين باكستان والهند. [في المقابل يمكن لنا أن] نفهمه بشكل أفضل على أنه عملية طويلة لإنشاء نظام فئوي وتصنيفي جديد أسس للانفصالات السياسية والثقافية (وليس فقط الإقليمية) بين الدول القومية الجديدة».^{٢٠}

خلقت التقسيمات ما يمكن وصفه بأنه مساحات سياسية مقسمة (وهذا ليس «ما بعد الاستعمار» بالتحديد) وهذا يسمح بفهم الانفصالات العرقية والقومية على أنها مشروع مستمر. بعبارة أخرى، لم يكن التقسيم «الكافي» أو «المكتمل» أبدًا حقيقة تحققت على أرض الواقع بل [إنها كذلك فقط] على المدى البعيد. في المساحات المقسمة، يقوم اللاعبون الذي تم تحويلهم إلى لاعبين قوميين بالانضمام إلى مهمة تسعى جاهدة نحو دولة مستقبلية «مستقرة»، تمتلك أغلبية عرقية قومية أو دينية-قومية واضحة. يمكن تحقيق تصميم كهذا من خلال هندسة الفضاء المكاني باستمرار ليلائم الديمغرافيا، وتمييز الدولة ضد الأقليات، والترحيل القسري عند الحاجة. عند القراءة بهذه الطريقة، نرى أن تاريخ التقسيم أبعد ما يكون عن الانتصار. عوضًا عن ذلك، هو بمثابة تذكير بالضعف المتأصل للفكر الديمقراطي في فترة ما بعد الويلسونية (Post-Wilsonian)، والذي يجد صعوبة في تخيل دولة مستقرة ومنظمة بشكل جيد لا تستند إلى أغلبية عرقية ودينية واضحة.

وباتت الدولة القومية هي النمط الافتراضي للتنظيم السياسي، وأصبح التقسيم رائجًا، ولكن كان هذا عند تغير المعنى الأصلي للمصطلح.

إن إرجاع فكرة التقسيم إلى سنوات ما بين الحربين العالميتين وتحديدها في سياق إمبريالي بريطاني يسمح لنا إذن بتفحص الروايات الغائبة التقليدية المتعلقة بمسيرة الوصول إلى [دول ذات] سيادة وطنية. قبل كل شيء، يبين لنا تاريخ سياسات التقسيم قبل فترة عام ١٩٤٧-١٩٤٨ أنه ظهر لأول مرة كجزء من إعادة هيكلة النظام العالمي على أسس عرقية قومية برعاية إمبريالية، تتوافق مع اللغة الجديدة لتقرير المصير لما يسمى بـ «اللحظة الويلسونية»^{٢١} (Wilsonian Moment)، كما أطلق عليها المؤرخ إيريز مانيللا (Erez Manela)، وليس كوسيلة للترويج لتفكيك الاستعمار بشكل مسبق.^{٢٢} على العكس تمامًا، كان التقسيم جزءًا من ترسانة جديدة ومتطورة من أدوات سياسية لحكم إمبريالي غير مباشر وغير رسمي. ومع ذلك، فإن الطريقة التي تحولت بها النظرية إلى ممارسة في ١٩٤٧-١٩٤٨ غيرت معناها في سياق الانهيار الإمبريالي. تحول التقسيم في نهاية المطاف إلى «إستراتيجية انسحاب» سريعة وقذرة لإمبراطورية تتراجع، على عكس النوايا الأصلية. عند قراءة قصة التقسيم من تلك الزاوية، والطريق إلى ١٩٤٨، يتحول الموضوع إلى عواقب غير مقصودة.

هل التقسيمات صفقات مبرمة، وأحداث مؤثرة تنتمي للماضي وحده؟ كثيرًا ما تشكل الاستعارات خيالنا وفهمنا التاريخي. الكثير من تفسيرات التقسيم المتوفرة لدينا مبنية على الفهم الخاطئ للتقسيمات على أنها «أحداث منتهية» بدلًا من رؤيتها كمشاريع لإعادة هندسة الفضاء كمكان سياسي [وبالتالي] كمهمة مستمرة حتى الآن. ذلك لأننا نميل إلى فهم التقسيم على أنه حدث مؤلم وربما صادم («عملية جراحية»، «قطع»)

صور الكاتب المسرحي البريطاني هاورد برينتون (Howard Brenton) هذه الفكرة جيدًا في مسرحيته لعام ٢٠١٣ بعنوان رسم الحدود (Drawing the Line)، حيث أعاد سرد قصة لجنة الحدود لسيريل رادكليف (Cyril Radcliffe)، والتي تم استلهاً عنوان هذا المقال منها: التقسيمات كالتدوب خلفها الإمبراطورية، وهي خطيرة حيث يمكن أن تتهيج بسهولة. وعلى الرغم من أن الأحداث الكارثية التي وقعت في عامي ١٩٤٧-٤٨ قد ولت، إلا أن التقسيم لا يزال موجودًا إلى يومنا هذا. في إسرائيل اليوم، يستمر نجاح سياسة التقسيم في تشكيل سياسات المنطقتين، كما هو الحال في الهند وباكستان. بالفعل، كان التقسيم ولا يزال متلازمة في طور التكوين، أكثر من أنه كان حدثًا تاريخيًا «منتهيًا». نحن مهتمون بالتقسيمات لأنها لا تزال موجودة إلى هذا اليوم، وتلقى بظلالها الطويلة على حاضرنا. ليس الأمر فقط أنهم فشلوا في توفير حل سحري للنزاعات الطائفية أو الدينية أو العرقية. لم تكن تلك التقسيمات عمليات جراحية مؤلمة وقصيرة وصلت إلى نهايتها ونجحت. يقفز التقسيم من كتب التاريخ القديمة تحديدًا لأنه مهمة مستمرة و«عمل غير مكتمل»، يستمر في تشكيل السياسات المحلية والخارجية في جميع تلك الدول. يجب علينا أن نفهم التقسيم من أجل استيعاب تاريخنا وتقييم الطريقة التي لا يزال يحكمنا بها. يجب علينا أن نفهم كيف يعمل التقسيم في نهاية المطاف، كشكل محدد من أشكال الانخراط مع عالم اجتماعي وسياسي غير متجانس، كأسلوب لفهمه وإعادة تشكيله، وكمعرفة سياسية: فهو لا يشكل الذكريات الجماعية للصدمات والأحداث الماضية فقط ولكن المخاوف الحالية، والقلق، ومفاهيم الحيز الجيوسياسي، وبالتالي الرؤى السياسية للمستقبل أيضًا. إذا كان التاريخ موجودًا ليزودنا بمنظور، فإن فهمنا للكيفية التي يرتبط بها نزاع محلي بإجراءات عالمية كبيرة، وإدراك التشابه الواضح بين أنماط العنف في إسرائيل/فلسطين والأنماط التي نجدها في أماكن أخرى في العالم ما بعد عام ١٩٤٥ هو جزء من هذا المشروع. إن الحجج حول امتلاك النزاع الإسرائيلي/الفلسطيني لطابع التفرد والاستثنائية في هذا الصدد غير مفيدة على الإطلاق. وليس من المفاجئ أن تأتي في كثير من الأحيان من أولئك الذين يتبنون قراءة قومية للتاريخ. كان جورج أورويل (George Orwell)، المتنبي بالأحداث

كالعادة، من أدرك مخاطر الذاكرة القومية الانتقائية في شهر أيار ١٩٤٥ عندما كتب: «يملك جميع القوميين القدرة على عدم رؤية أوجه التشابه بين مجموعات متشابهة من الحقائق. [...] لا يتنكر القومي للفظائع التي يرتكبها جانبه وحسب، بل لديه القدرة الملحوظة على عدم السماع عنهم. [...] قد تكون الحقيقة المعروفة غير محتملة لدرجة أنه يتم طمسها بشكل اعتيادي ولا يُسمح لها بالدخول في عمليات منطقية، أو أنها قد تدخل حساباتنا اليومية ومع ذلك لا نعترف بها أبدًا كحقيقة، حتى في وعينا».^{٣٦}

يتعرض الكثير من الإسرائيليين اليافعين لمشروع تاريخي يقوم على إنكار الذاكرة وطمسها وهو مشروع ترعاه الدولة اليوم. خلال نشأتي كيهودي في إسرائيل، قرأت و ثم درست كتبًا لا تعترف بالجانب الفلسطيني. إن محاولات السنوات الأخيرة لتجريم استخدام مصطلح النكبة، وإطالة الحظر المفروض على رفع سريّة الوثائق الأرشيفية التي مضى عليها أكثر من سبعة عقود لأنها قد تبدو محرّجة أو مثيرة للقلق، وحظر نشر مئات الصور من أعوام ١٩٤٧-١٩٤٩، وهو سجل بصري للتطهير العرقي في فلسطين، هي أعراض مقلقة لطمس الذاكرة بشكل عدواني. إن الطاقة الهائلة المكرسة لمحاولات الإخفاء تذكرنا فقط أن التقسيم لا يزال موجودًا معنا حتى الآن، وهو يناقض ما يحاولون إنكاره. إن تزايد التفرقة والفصل العنصري، وهي سمات مميزة للسياسة الإسرائيلية المعاصرة، لها ماضٍ طويل يسبق لحظات ما بعد أوسلو وينبغي الاستفادة منه. يمكن قياس التزايد في الانفصال من خلال الأسوار - الحواجز المادية والقانونية والإدارية - وهي السبل العديدة التي تحاور بها الأطر اليهودية الإسرائيلية المعاصرة نفسها في ما يتعلق بالحقيقة المؤلمة: الرغبات المعاصرة في الانفصال هي نتاج متحول وصلنا عن الأسلاف السابقين.

(ترجمه عن الانكليزية: ميس زياد أبو عاصي)

٢٣ ستيرن، رافاييل ج. «العلاقات القانونية: الدعاوى القضائية المتضاربة في الانتقال من فلسطين تحت الانتداب البريطاني إلى دولة إسرائيل». دراسات مقارنة في المجتمع والتاريخ ٦٢، رقم ٢ (٢٠٢٠): ٨٨-٣٥٩، بالأخص ٦-٣٧٥

٢٤ دبنوف، أري. «التوازن اليهودي والديمقراطي في إسرائيل: مؤرخ يفكر في قانون الدولة القومية». فائوم، ٢٠١٨، ٢-١٣

٢٥ للحصول على النص الكامل لإعلان استقلال إسرائيل انظر https://avalon.law.yale.edu/20th_century/israel.asp

٢٦ كيدار، نير. «معارضة بن غوريون لدستور مكتوب». مجلة الدراسات اليهودية الحديثة ١٢، رقم ١ (٢٠١٣): ١-١٦؛ رادزير، أميهاي. «دستور لإسرائيل: تصميم اقتراح ليو كوهن، ١٩٤٨». الدراسات الإسرائيلية ١٥، رقم ١ (٢٠١٠): ١-٢٤

٢٧ كانت الدراسة الرائدة في الموضوع لجريس صري. العرب في إسرائيل. ترجمتها إنيما بشناق. نيويورك: مطبعة الاستعراض الشهرية، ١٩٧٦ [نشرت في الأصل بالعبرية، ١٩٦٦]. لمزيد من الدراسات الحديثة انظر روبنسون، شيرا. مواطنون غريبون: الفلسطينيون وولادة دولة إسرائيل الاستيطانية الليبرالية. ستانفورد، كاليف: مطبعة جامعة ستانفورد، ٢٠١٣؛ دلالة، لينا. «المياه العكرة: المواطنة والصهيونية الاستعمارية في الناصرة». ٤٧، رقم ٣ (٢٠١٥): ٨٧-٤٦٧؛ منة، عادل. Nakbah ve-Hišardut: Sipurim Shel Ha-Paleštinim She-Notru Be-Hefah Uva-Galil- 1948-1956 [بالعبرية: النكبة والبقاء: قصة الفلسطينيين الذين بقوا في حيفا والجليل، ١٩٤٨-١٩٥٦]. القدس: مطبعة معهد فان لير وهيكيوتس هميؤوحاد، ٢٠١٧.

٢٨ لشرح متكامل، غني تجريبياً ومتطور نظرياً لهذه النقطة انظر ستيرن، «الجوانب القانونية».

٢٩ ليبوفيتش، نيتسان. «زوايا محايدة: مملاتيتوت (إيتاتيسم) والقانون في المحكمة الإسرائيلية، ١٩٤٧-١٩٦١». النقد الألماني الجديد ٤٢، رقم ٣ (١٢٦) (٢٠١٥): ٤١-٦٧ على ٤١

٣٠ تقديم تحليل لمختلف مجالات القانون الدولي خارج نطاق هذا الفصل (بما في ذلك قانون اللاجئين، قانون حقوق الإنسان، والقانون المتعلق بمن لا وطن لهم، وغيره)، معاملة اللاجئين الفلسطينيين تندرج تحت الإطار. من أجل تحليل شامل ومحدث انظر: تكتيرج، لكس، وفرانيسكا ب. ألبانيز. مركز اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠٢٠

٣١ سنانوغلو، بيني. تقسيم فلسطين: وضع السياسات البريطانية في نهاية الإمبراطورية. شيكاغو ولندن: مطبعة جامعة شيكاغو، ٢٠١٩

٣٢ جدل قاداته مؤخراً بيرنوم، ماريلا. «الاعتراف بالتنوع: إنشاء الاختلاف الديني في باكستان وإسرائيل». في الثقافة والنظام في السياسة العالمية: التنوع وسيناته، حرره أندرو فيليبس وكريستيان ريوس-سميت. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ٢٠٢٠، ٧٠-٢٥٠

٣٣ «لحظة ويلسون»: في أعقاب الحرب العالمية الأولى كان العديد المستعمرين يعتقدون بأن الوقت قد حان للوصول إلى نظام عالمي جديد مختلف عن ما قبل الحرب. على العكس من الوضع الذي كان سائداً قبل الحرب، والذي كانت فيه القوى الغربية العظمى تتربع في القمة بينما يتم تهميش باقي العالم، خلقت «لحظة ويلسون» (نسبة إلى الرئيس الأمريكي ويلسون الذي نشر في العام ١٩١٨ نقاطه الأربع عشرة حول السلام العالمي) شعوراً بأن هذا النظام اللامتساوي سينهار، وأنه سيتم إعطاء الدول غير الأوروبية مكانها الصحيح المتساوي مع باقي الأمم [المترجم].

٣٤ مانيل، لحظة ويلسون.

٣٥ روبنسون، كابيري. جسم الضحية، جسم المقاتل: عائلات لاجئة و صنع الجهاديين الكشميريين. بيركلي، كاليفورنيا: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ٢٠١٣

٣٦ جورج أورويل، «ملاحظات حول الوطنية [بالأصل في أيار ١٩٤٥]». إنجلترا الخاصة بك ومقالات أخرى. لندن: سيكر وواربرج، ١٩٥٣

أمير مخول

مبادرة بيلين - الحسيني للكونفدرالية الإسرائيلية الفلسطينية: مصير دون حق تقرير المصير

الدولية. ويسعى المقال للإجابة على مسألة: هل هي مبادرة تمهيدية لاستراتيجيات إسرائيلية للحقبة ما بعد مرحلة الرئيس الفلسطيني محمود عباس؟. كما يسعى المقال إلى تبيان التباينات بين عدد من طروحات الكونفدرالية، وبالذات في مسألة الحل التحريري في التعامل مع الاستعمار الاستيطاني مقال ما في أساسه تسليم بالواقع. وهل هناك قيمة إضافية لكثرة الانشغالات بأشكال الحل في مرحلة فلسطينية وعربية متردّية من غير الواضح ما إذا كانت قادرة على إنتاج حلول؟ وهل بالإمكان الجزم باندثار حل الدولتين، وهذا مرتبط بمدى صمود مقولة «استحالة إخلاء المستوطنات والمستوطنين»؟ ثم يناقش المقال مسألة هل انتهى فعلاً «حلّ الدولتين»؟ وما علاقة ذلك بكثرة الانشغال بالصيغ المستقبلية في حين يبتعد

يسعى هذا المقال إلى مناقشة مبادرة الكونفدرالية الإسرائيلية الفلسطينية التي ارتبطت إعلامياً باسم يوسي بيلين أحد مهندسي اتفاقات اوسلو، وذلك على الرغم من وجود شريكة فلسطينية هي المحامية والمستشارة القانونية للوفد الفلسطيني المفاوض في التسعينيات من القرن الماضي هبة الحسيني. كما يسعى إلى قراءة مرگبات المبادرة ودوافعها ويُجري مقاربات بينها وبين المبادرات الأخرى التي كان يوسي بيلين شريكاً فيها ومبادراً لها. في مناقشة المبادرة يجري التوقف عند المسوغات التي يطرحها بيلين في مسألة المستوطنين، ولماذا يرى بهم الطرف الأول الذي ينبغي التوجّه إليه ومناقشته بشأن المبادرة، إضافةً إلى مسعاه والحسيني لتحويلها إلى وثيقة دولية لاعتمادها إطاراً لحل دائم، ويتم التطرّق إلى مفهوم الخروج عن إطار الشرعية

الحل، وكذلك بمسألة حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بشكل مستقل عن صيغة الحل المقترحة.

الكونفدرالية الإسرائيلية الفلسطينية -

مبادرة يوسي بيلين وهبة الحسيني

على امتداد عامين، أعدّ يوسي بيلين الوزير الإسرائيلي السابق عن حزب العمل ولاحقاً رئيس حزب ميرتس، وأحد مهندسي اتفاقيات أوسلو، مع الحامية الفلسطينية هبة الحسيني المستشارة القانونية للوفد الفلسطيني المفاوض في سنوات التسعينيات، ومعهما لفيف من المساهمين الآخرين من شخصيات أكاديمية وأمنية، خطة تفصيلية لحل سلمي يقوم على مبدأ الكونفدرالية بين دولتين مستقلتين هما إسرائيل وفلسطين، على أن يتم تقديمها للأمين العام للأمم المتحدة ومسؤولين في الإدارة الأميركية، منهم نائبة وزير الخارجية ويندي شيرمان، وعضو مجلس الأمن القومي لشؤون الشرق الأوسط وأفريقيا بربارا ليف، وهي من أهم الخبراء وأكثرهم تجربة في الشؤون العربية والإسرائيلية، كما أكد بيلين أنه «تم إطلاع مسؤولين فلسطينيين وإسرائيليين على مسودة الخطة». كل ذلك دون الإفصاح عن أسمائهم ومراكزهم.

لقد استعرض بيلين جوهر الخطة في مقابلة خصّ بها القنال السابعة المخصصة للمستوطنين، وسبققتها بيوم واحد تصريحاته وتصريحات هبة الحسيني لوكالة أسوشيتد برس ٧ شباط ٢٠٢٢. تدعو الخطة إلى إقامة دولة فلسطين المستقلة في معظم المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية، وستسمح الخطة لنحو ٥٠٠ ألف مستوطن يهودي في الضفة الغربية المحتلة بالبقاء هناك، مع ضم مستوطنات كبيرة بالقرب من الحدود [حدود ١٩٦٧] لإسرائيل في تبادل للأراضي، على أن تمنح إسرائيل مناطق بالمساحة نفسها لدولة فلسطين. وسيتم منح المستوطنين الذين يعيشون في عمق الضفة الغربية خيار الانتقال إلى إسرائيل أو أن يصبحوا سكاناً يتمتعون بإقامة دائمة في دولة فلسطين. وسيتم السماح للعدد نفسه من اللاجئين الفلسطينيين في الدول المجاورة، بالانتقال إلى إسرائيل كمواطنين فلسطينيين مع امكانية إقامة دائمة في إسرائيل. وإن بقي نصف مليون مستوطن في الضفة، فعندها يسمح لعدد مماثل من

اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى دولة فلسطين وحمل جنسيتها وعندها بمستطاعهم الإقامة في دولة إسرائيل وليس المواطنة، وعملياً إذا بقي مائة ألف مستوطن فيسمح للعدد نفسه من اللاجئين بالإقامة في إسرائيل. أي أن عدد اللاجئين المتاح لهم الحصول على إقامة في إسرائيل منوط في نهاية المطاف بإرادة المستوطنين وقرارهم.

كما تنص الخطة على أنه سيكون لإسرائيل وفلسطين حكومتان منفصلتان، لكنهما تنسقان على أعلى المستويات بشأن الأمن والبنية التحتية والقضايا الأخرى التي تؤثر على كلا الشعبين. وفي القنال السابعة، أكد بيلين بأنه «لن يتم اقتلاع مستوطن واحد». تنص المبادرة كما صرح بيلين بأن حماية الحدود للدولة الكونفدرالية تكون بمسؤولية الجيش الإسرائيلي وسلاح الجو لتحمي حدود البلدين من أي عدو خارجي. في حال تطبيق المبادرة فذلك يعني نهاية الصراع والمطالب.

ما يطرحه بيلين وما تطرحه الحسيني - بغض النظر عن نوايا المبادرين - يُخضع فعلياً، حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره لصيغة محددة، لا تؤدي بالضرورة إلى كونفدرالية على أساس ندي بل يُبقي السيطرة الإسرائيلية اليهودية. فهو لا يتحدث عن دولة فلسطينية ذات سيادة ولا عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بل عن دولة في سياق الكونفدرالية وحق تقرير المصير ضمن الوضع القائم، وعملياً، اعتباراً من آخر نقطة وصل إليها توسع المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني وتممه، لا يتحدث حتى عن انسحاب إسرائيل من كل المناطق المحتلة عام ١٩٦٧. ثم إذا كانت صيغة الكونفدرالية إطاراً لحل جزء من مركبات الصراع، فإن كل ما تطرحه الخطة المذكورة لا يخرج من التكافؤ، بل من اللا - توازن الصارخ بين القوى على الأرض، والحديث ليس عن منطق الأمور بالمستوى النظري وإنما هناك نظام استعماري استيطاني احتلالي يسيطر على كل فلسطين، ولا تنحصر سيطرته بالجانب العسكري فحسب، بل في كل مناحي الحياة المدنية والاقتصادية والتشغيلية والتجارية ومناهج التعليم وغيرها، وعلى كل خيرات البلاد. كما يندرج هذا النظام ضمن معيار «الأمم الغنية»، حسب مواصفات منظمة الدول المتطورة OECD، بينما الشعب الفلسطيني مُدرج ضمن الشعوب النامية. بناءً عليه لا



(أ.ف.ب)

«شبح» المستوطنين يطل برأسه من سيناريوهات الحلول.

الشرقية بحيث تتبع الأحياء اليهودية إلى إسرائيل والفلسطينية إلى فلسطين مع ضمان حرية التنقل بالكامل لسكان المدينة ومناخية الأماكن المقدسة، كما تضمنت حلاً نهائيًا لمسألة اللاجئين على أساس الانتقال إلى دولة فلسطين والتعويض ومنظومة إشراف دولية على تطبيق الحل.

المبادرة والمستوطنون

إنَّ طرح المبادرة للمستوطنين بصفتهم طرفًا بحدِّ ذاته، وأخذ إمكانية اعتراضهم على الحل بالاعتبار المشدَّد، لا يعني منحهم وضعية خارج إطار اللاعب الإسرائيلي مقابل الفلسطينيين، بل إضافتهم إلى قوة دولة الاحتلال - إسرائيل في ميزان القوى المائل أصلاً لصالحها وبشكل صارخ، لذلك تنشغل الوثيقة بشكلٍ لافتٍ، في عدم التصادم مع المستوطنين؛ أي فعليًا الاعتراف ضمنيًا بامتياز للمستوطنين يضاهاي «حق» تقرير مصيرهم ومصير دولتهم، وبما يناقض القانون الدولي. بينما تسعى هبة الحسيني إلى الاعتراف بهذه المعضلة، لكنها تراهن على الإطار الشامل للحل الذي يجعلها مسألة قابلة للضبط. بل إنها - كما بيلين - لا تطرح حق اللاجئين بالعودة

أساس من التكافؤ أو الندية يمكن ضمانهما في الفجوة الهائلة في توازن القوى حتى في ظل اتفاق سلام.

بين مبادرة الكونفدرالية ومبادرة جنيف

تستند المبادرة بشكل كبير إلى مبادرة جنيف من العام ٢٠٠٣، وهي خطة سلام مفصلة وشاملة تم العمل عليها من قبل إسرائيليين وفلسطينيين بارزين، بقيادة بيلين نفسه، اعتمدت أساسًا لها صيغة الرئيس الأميركي الأسبق كلينتون إطارًا للحل، وهي الصيغة التي طرحها الرئيس الأميركي في شهر كانون الأول ٢٠٠٠ قبل انتهاء ولايته، وفي أعقاب اندلاع الانتفاضة الثانية ورفض الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات التنازل عن حق اللاجئين في العودة، وعن القدس، ورفضه الانصياع للإملاءات الإسرائيلية الأميركية.

بدورها، اعتبرت وثيقة جنيف أن القبول ببندوها يعني إنهاء الصراع والادعاءات والمطالب أيًا كانت، القائم على حدود متفق عليها على أساس حدود ١٩٦٧ والإبقاء على الكتل الاستيطانية مع إسرائيل مقابل تبادل أراضٍ، ودولة فلسطينية من دون جيش مقابل ترتيبات أمنية، والاعتراف المتبادل بين الدولتين بصفتهم الوطنيين القوميين كلٍّ لشعبه، وتقسيم القدس

من نماذج الأمر الواقع المعاكس - الدولة أقوى من مستوطنيها؟!

في نظرة لعددٍ من المحطات التاريخية أو المفصلية نجد أن مسألة المستوطنات أو الانسحاب هي قرارات سيادية للدولة ولا تعلو عليها سلطة من داخلها. فقد تعاملت إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ كأمر واقع لا تراجع عنه مع الاستيطان في شبه جزيرة سيناء الذي تشكّل من كتلتين: واحدة - كتلة في رفح المصرية - كتلة يميّت - هدفها عزل قطاع غزة عن سيناء، وضمّت ثلاث عشرة مستوطنة أكبرها مدينة يميّت، أما الكتلة الثانية فتمثّلت بمستوطنات «خليج ايلات»، وتمثّلت بثلاث مستوطنات إلى حينه. هذا ناهيك عن التواجد العسكري والمطارات والقواعد. وأكد ذلك قول موشي ديان الشهير «أفضّل شرم الشيخ من دون سلام، على سلام بدون شرم الشيخ» ولم تمض سنوات حتى تم الانسحاب من كل سيناء وهدم كامل مستوطناتها.

لقد انسحبت إسرائيل في أعقاب اتفاقات أوسلو ١٩٩٣ ولاحقاً من مستوطنات في شمال الضفة لأن الفائدة السياسية من الانسحاب باتت أكبر من فائدة بقائها وحمايتها وتوفير البنية التحتية لها. كما انسحبت كما ذكر آنفاً، من لبنان في العام ٢٠٠٠ بسبب التكلفة والتمن الاستراتيجي. في المقابل، دفعت الانتفاضة الأولى إسرائيل إلى التفتيش عن حلّ بضغط أيضاً من المجتمع الدولي، بينما دفعتها الانتفاضة الثانية إلى اتخاذ خطوات أحادية الجانب، وأهمّها الانسحاب المذكور من قطاع غزة وإخلاء المستوطنين وهدم المستوطنات مقابل حصار غزة من خارجها، فقد جاء الانسحاب من غزة لأن إسرائيل باتت تدفع ثمناً أعلى من فائدة بقائها أو أنها لا تستطيع أن تتحمّلها، أي لم يأت الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من غزة عام ٢٠٠٥ نتيجة لضغط من الرأي العام، أو نتيجة لضغوطات دولية، أو لأنّ المستوطنين انصاعوا للقرار، بل نتيجة قراءة استراتيجية بعيدة المدى قام بها شارون وحكومته، ربما استلهم مركبات منها من الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان العام ٢٠٠٠، الذي كان نتاج قراءة استراتيجية بعيدة المدى لحكومة إيهود باراك قصيرة الأمد في حينه، وهي بدورها لا يمكن أن تُنسب إلى حركة الاحتجاج الإسرائيلية، ولا إلى حركة الأمهات الشاكلات «أربع أمهات»، فأثرها في حينه

إلّا مرهوناً بعدد المستوطنين في الضفة الغربية الذين سيكونون تحت السيادة الفلسطينية في يوم ما فيما لو تم تطبيق الخطة. يبرر بيلين محاجته وخطته بعدم إخلاء المستوطنات وإجلاء المستوطنين بأنهم «يهيمنون على النظام السياسي في إسرائيل، ذلك الذي يرى في الضفة الغربية جزءاً لا يتجزأ من إسرائيل» لكنه يدرك أن المجتمع الدولي يعتبر الاستيطان غير شرعي ومناف للقانون الدولي. وعليه بالإمكان اعتبار هذا المسلك طريقاً التفافياً على الشرعية الدولية.

وفقاً لتصريحات كلّ من بيلين والحسيني لأسوشيتد برس، وبيلين في القنّال السابعة التابعة للمستوطنين، تتطلب الخطة المزيد من التنازلات الفلسطينية، وهذا ما تؤكده الحسيني: «لا إجاز إقامة الدولة وإحقاق حق تقرير المصير المنشود الذي نعمل عليه منذ ١٩٤٨، علينا حقاً، أن نقدم بعض التنازلات»، وتضيف من حيث نقطة الانطلاق «نحن نعكس العملية ونبدأ بالاعتراف» كمخرج نحو الحل. في حين لا يتجاهل بيلين الصعوبات كما صرح للمصدر نفسه، لكنه يشير إلى أنه «في حال تمّ تجاوز التهديد بالمواجهات مع المستوطنين، فسيكون هذا محقّقاً لأولئك المعنيين بحل الدولتين، إذ إن صيغة الكونفدرالية ستجعل هذه المعضلة أكثر قابلية للحل ومجدية أكثر». وهو بذلك يؤكد ما معناه أن حل الدولتين غير ممكن لأنه سيصطدم بالمستوطنين النصف مليون، في حين أن الكونفدرالية تتجاوز المشكلة. بينما يخضع حق تقرير المصير والدولة لمتطلبات الكونفدرالية التي بادر إليها. يبقى السؤال أو التساؤل بأيّ ثمن فلسطيني سيكون ذلك؟ وهو ما يقبله الطرف الفلسطيني في المبادرة عند الحديث عن تبادلية التنازلات. حسب الحسيني فإن الاقتراح بالنسبة للمستوطنين «مثير للجدل إلى حدّ كبير»، ولو توقفنا عند هذه الجملة فهي تأكيد من ناحية على الخلاف بهذا الشأن حتى بين أطراف الوثيقة، بل والقبول بها على مضض، وفيها إشارة إلى أن مبدأ النديّة ليس هو ما يحكم التفاعل بين أطراف المبادرة، فكم بالحري في حال لو تمّ تطبيقها، فهناك من سيدفع ثمنها ألا وهو الشعب الفلسطيني والقانون الدولي.

ما يطرحه بيلين وما تطرحه الحسيني - بغض النظر عن نوايا المبادرين - يُخضع فعلياً، حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره لصيغة محددة، لا تؤدي بالضرورة إلى كونفدرالية على أساس ندي بل يُبقي السيطرة الإسرائيلية اليهودية. فهو لا يتحدث عن دولة فلسطينية ذات سيادة ولا عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بل عن دولة في سياق الكونفدرالية وحق تقرير المصير ضمن الوضع القائم، وعملياً، اعتباراً من آخر نقطة وصل إليها توسع المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني وتعمقه.

والمقصود حسب المواصفات الإسرائيلية فلسطينيون ذوو نزعة براغماتية واعتدال سياسي يتنازلون بموجبه عن مبدأ الدولة أولاً في حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ ولا يرون في المستوطنات العقبة الأكبر، بل يقبلون بفكرة احتوائها. وهذا ما لا يتوفر لدى الرئيس محمود عباس المتمسك بالحل المذكور وبالشرعية الدولية. بناءً عليه، فإن المسعى هو أن تتعزز هذه المبادرة في مرحلة «ما بعد أبو مازن» كما تصفها مراكز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلية.

إن مساعي هندسة النخب الفلسطينية من قبل دولة الاحتلال ليست جديدة، بل إنها استراتيجية هيمنة وضبط واستنزاف دائمة، لفرض إزاحة المنحى الفلسطيني عن مسار الشرعية الدولية، وليس بالضرورة من أجل حل الكونفدرالية. بل هنالك مساعٍ كثيفة للضغط على القيادة الفلسطينية في م. ت. ف والسلطة لإفشال عمل لجنة التحقيق المنبثقة عن مجلس حقوق الإنسان، إضافة إلى تعزيز التنسيق الأمني وتعزيز الرابط المصلحي للسلطة بدولة الاحتلال من خلال التنسيق المدني. لكن الأكثر جوهرية هو المساعي لتجاوز مفهوم الشرعية الدولية، وهو أمر ممكن فقط بالتوافق مع الفلسطينيين، وحين يحصل يفقد الحق الفلسطيني مشروعيته. مثلاً، قد يتم إلغاء وضعية فلسطين الخاصة المتمثلة باللجنة المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني في الأمم المتحدة، أو الوضعية الخاصة للاجئين الفلسطينيين في الأمم المتحدة، وهي إنجاز وأداة للشعب الفلسطيني، كما وأن مكانة وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين - الأونروا مهددة بالاندثار، في حين أن المستهدف الفعلي هو ليس الأونروا بحد ذاتها، بل حق العودة وقضية اللاجئين.

كان محدوداً للغاية وقد جرى توظيفها سياسياً لدعم القرار بالانسحاب.

تؤكد الحالة الإسرائيلية أن الدولة تملك كل القدرات لمعالجة مسألة إخلاء المستوطنات فيما لو أرادت، دون مطالبة الفلسطينيين بالتنازل مجدداً، وذلك ثمناً للوضع الإسرائيلي السياسي الداخلي، والدولة قادرة على عدم الانصياع لمستوطنيتها. إلا أنها معنية بهم، ومعنية بالمستوطنين في عمق الضفة الغربية، وهم من التنظيمات الإرهابية التي تعتدي يومياً على الفلسطينيين وتقتل زيتونهم وتخرب مواسمهم، وتعتدي على حياة الناس، وهناك كل السلطات المخولة بردهم وتملك كل الأدوات، إلا أنها غير معنية، بينما من الظلم الصارخ للفلسطينيين مطالبتهم بقبول هؤلاء المستوطنين ومنحهم إقامة دائمة في مستوطناتهم المقامة على أراضي ضحايا اعتداءاتهم.

مخاطر التنازل عن الشرعية الدولية

أو «انتظار ما بعد حقبة أبو مازن»

يدرك بيلين بدهائه السياسي وبتجربته الغنية في هندسة اتفاقات أوصلو وعدد من نماذج الحل التي سعى إليها، إضافة إلى كونه من أقرب المقربين إلى شمعون بيريس في حينه وشريكه في الوصول إلى اتفاقات أوصلو، بأن أي حل خارج حدود الشرعية الدولية بالإمكان تمريره فقط في حال كان إسرائيلياً - فلسطينياً، هذا ما حصل في أوصلو.

لذلك لا بد أن هناك مساعي للوصول إلى شريك فلسطيني قيادي رسمي يقبل المبادرة، في حين أن هناك إشكالية بأن الشريك الفلسطيني المرتجى يجب أن لا يكون متمسكاً بحلّ الدولتين والشرعية الدولية؛ أي من تصفه الحسيني بأنه يمتلك «تفكيراً جديداً»،

مقارنة مع مبادرة «بلاد للجميع»

دولتان وطن واحد

شهدت قضية فلسطين العديد من المبادرات والمشاريع للحل الكونفدرالي، سواء قبل العام ١٩٤٨ أو بعده، بل إن قرار التقسيم ١٨١ للعام ١٩٤٧ يتضمن مركبات كونفدرالية، في حين أنّ حل الدولتين في حدود «الخط الأخضر» هو نتاج احتلال ١٩٦٧ وليس ١٩٤٨، بينما أتى بمقومات من الحق التاريخي ونزع المشروع الاستعماري في هذا الجزء من فلسطين، وحق العودة وحل قضية اللاجئين على أساس القرار الأممي ١٩٤. بالانتقال إلى العقود الثلاثة الأخيرة؛ أي منذ مؤتمر مدريد واتفاقات أوسلو، فقد وردت مقترحات عدة تحمل عنوان الكونفدرالية، ما يعني أن مبادرة بيلين الحسيني ليست الأولى في هذا المضمار، بل سبقتها وثيقة الصحافي والناشط الإسرائيلي ميرون ريبورت والناشط السياسي الفلسطيني عوني المنشي ولفيف من المثقفين والأكاديميين والمهتمين، وقد حملت عنوان «بلاد للجميع: دولتان وطن واحد». الوثيقتان مختلفتان في ما يتعلق بجوهر الأمور وبالتوجه؛ أي في التعاطي مع الحق الفلسطيني ومع الغبن التاريخي. فخطة بيلين تعتمد منطق «طمأننة» اليمين الصهيوني والتيار الديني القومي الاستيطاني، وتسعى إلى إقناعه بقبول الحل من خلال تجاوز مسألة إزالة المستوطنات المقامة في عمق الضفة الغربية، كما تخاطب المركز الصهيوني بمسألة الديمغرافيا. جوهرياً، لا تكون الحلول للصراعات نتاج رأي عام فحسب، فالقانون الدولي لا يعتمد الرأي العام الإسرائيلي كي يحدد النظرة القانونية لحقوق الشعب الفلسطيني على أساسه. بل يعتمد معايير القانون والشرعية الدولية وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها المرسّخ بالقرارات الدولية. هناك أهمية للرأي العام حتى في نظام استعماري، إلا أنها ليست حاسمة ولا جوهرية في ما يتعلق بحق الضحايا. كما أنّ الرأي العام هو مسألة ينتجها الواقع وهو واقع ممكن أن يتغير في ظرف معين. ثم إن إسرائيل لم تنسحب من المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ قبل بداية المشروع الاستيطاني فيها، كموقف استراتيجي، لذلك فإن انتهاكاتها للقانون الدولي واحتلالاتها المتتالية ليست نتاج ضغط الرأي العام بل نتاج مخططات استراتيجية. إلا أن الخطتين لم تتبنّيا إزالة المستوطنات مبدتان عدم

القدرة على ذلك، أو النوايا - دون أي تشكيك بصحتها - القائلة بإمكانية احتواء حل الكونفدرالية لمسألة المستوطنات. هناك اختلاف آخر يتعلق بالغاية من كلّ من الوثيقتين، فإن كانت مبادرة ريبورت - المنشي، قائمة على العمل الشعبي كأساس لإقناع الشعبين بها، فإن مبادرة بيلين الحسيني موجّهة للمنظومة الدولية وبالذات الولايات المتحدة وبرعاية الأمم المتحدة، ولا تتوجه إلى الشعب الفلسطيني حتى ولا للإسرائيليين بل تخص المستوطنين أولاً.

يستعير بيلين النموذج الأوروبي لتطبيقه برؤية مستقبلية في فلسطين. على الرغم من هذا النموذج الطموح، فإن النموذج الأوروبي متعدد الأطراف مختلف في جوهره عن ثنائي الأطراف، ليس فقط في العدد بل في جوهر الأمور وفي القدرة على تحييد جزء مهم من الفجوات في توازنات القوى وفي منظومات الضبط والهيمنة والتسيّد. فلو أخذنا نموذج السوق الأوروبية المشتركة التي شكلت البنية التحتية للاتحاد الأوروبي، فإن الحالة الإسرائيلية الفلسطينية هي سوق مشتركة أو سوق واحدة أو كما عرّفها تقرير أمنستي نظام جامع ومهيمن، لا تسمح (إسرائيل) بأن تصبح السوق مشتركة فعلاً إلا بمفهوم هيمنة الطرف القوي، طالما لم يجر مسبقاً تفكيك المنظومة الاستعمارية المهيمنة على كل فلسطين. وما طرحه المبادرة لا يحتوي على أي نوع من تفكيك هذه البنية، وهي ليست بنية شكلية بل تقوم عليها الدولة المهيمنة، ولا تتم هذه مسألة بإقناع المهيمن بأن يتنازل عن امتيازات القوة التي يعتبرها أساساً وضماناً لوجوده.

فرضية الجزم بانتهاء حل الدولتين،

والانشغال بالصيغ البديلة

قد يكون مبدأ الكونفدرالية برؤية مستقبلية مناسباً لحل القضية الفلسطينية، إلا أن للكونفدرالية صيغاً وليس صيغة واحدة، ويصح الأمر على كافة أشكال الحكم بما فيها النظام الديمقراطي والجمهوري وغير ذلك. قد تكون الصيغ متشابهة، وقد تكون مختلفة وحتى متناقضة. الكونفدرالية في أساسها هي اتحاد بين دول تتوافق على نظام جامع لا يلغي سيادة أيٍّ منها، أو رابطة ملزمة لكيانات سيادية تقوم بتحويل جزء من صلاحياتها للألية المشتركة، التي تُدير بدورها المجالات المتفق عليها بشأن الكينونة المشتركة،

تعتمد خطة بيلين منطق «طمأنة» اليمين الصهيوني والتيار الديني القومي الاستيطاني، وتسعى إلى إقناعه بقبول الحل من خلال تجاوز مسألة إزالة المستوطنات المقامة في عمق الضفة الغربية، كما تخاطب المركز الصهيوني بمسألة الديمغرافيا. جوهرياً، لا تكون الحلول للصراعات نتاج رأي عام فحسب، فالقانون الدولي لا يعتمد الرأي العام الإسرائيلي كي يحدد النظرة القانونية لحقوق الشعب الفلسطيني على أساسه.

ونفوذها فإنها غير قادرة على حسم قضية فلسطين ولا على تجاوزها، مما قد ينعكس على جوهر إسرائيل وطبيعتها من وجهة النظر الصهيونية، بما في ذلك تهديد طابعها الديمغرافي اليهودي أو طابع نظام الحكم فيها، وكذلك يواجه إسرائيل في توسيع نفوذها الإقليمي الاستراتيجي. كما هناك قوى ترى بأن الحل هو شرط ضروري لاستدامة إسرائيل دولة يهودية ديمقراطية، ويرى آفاقاً للحل وجدوى للشعبين، ولهذا التيار ينتمي يوسي بيلين. في المقابل لا يرى التيار المهيمن في إسرائيل في العقد الأخير ضرورة للحل، بل هناك حاجة في نظره لإدارة الصراع، وقد طور استراتيجياته العسكرية والأمنية والسياسية بناء على ذلك، وفي ظل احتوائه للمعارضة الإسرائيلية، وفي ظل غياب حالة فلسطينية تهدد استراتيجياته.

من الخطأ وضع كل الاجتهادات الفلسطينية في تغليفة واحدة، بل هناك ما هو نتاج الفكر القائم على التحرير ونزع الاستعمار من كل فلسطين وتوفير الحل الأمثل لشعب فلسطين بتصحيح الغبن التاريخي، وهناك من ينطلق من استحالة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي من العام ١٩٦٧، وبالذات استحالة نزع الاستعمار الاستيطاني ومستوطناته وبنيتة وهيمنته في القدس والضفة الغربية. كما هناك اجتهادات ترى ضرورة الفصل الجوهري ما بين وضعيتي الإقامة والمواطنة، بصفته عاملاً مختزلاً للانسدادات التي تواجه حل الدولتين، وهي نوع من التفتيش عن مخارج يعتمد المنطق المعياري، كما هناك توجه يرى بأن الأولوية هي في تدعيم الشعب الفلسطيني داخلياً واستعادة روح مشروعه التحرري من خلال تشخيص طبيعة الصراع دونما الانشغال المكثف بالحل النهائي في ظل الوضعية القائمة فلسطينياً وعربياً ودولياً، وبالأساس فلسطينياً، فمن شأن هذا التدعيم أن يوفر للفلسطينيين القدرة

وتقوم بتنسيق السياسات وتشكل إطاراً جديداً مكملاً للكيانات السيادية وليس بديلاً عنها. كما أن الكونفدرالية لازمت تاريخياً مناطق وشعوب ومجموعات كانت تخوض صراعات أليمة فيما بينها وجاء الإطار التوافقي بعد أن خمدت نيران تلك الحروب وليس قبل ذلك. ويُسأل السؤال حول الحالة الفلسطينية والصراع الفلسطيني مع المشروع الصهيوني ودولة إسرائيل، فهل تتأسس الكونفدرالية على التسليم بما حققه المشروع الاستعماري الاستيطاني في فلسطين أم على نزع وتفكيكه كشرط مسبق؟ كما أن الشرط الأساس والمسبق للكونفدرالية في الحالة الفلسطينية هو إنهاء الاحتلال وقيام دولة فلسطينية ذات سيادة، ومعرّف بها دولياً، لتقرر حينها إذا ما كانت معنية برابطة كونفدرالية مع إسرائيل، فهذا جزء من حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. وإلى أي مدى تتجاوب المبادرة طي البحث مع متطلبات إنهاء الاحتلال كشرط مسبق، أم نحن بصدد نوع جديد من الصيغ؟ كل ذلك في مسعى لقراءة مكوّنات المبادرة ومعاينة قابليتها للتطبيق. في حين يبقى سؤال آخر وهو: هل على الفلسطينيين الانشغال في الحل وهم في وضع يبدو أنه لا يولد حلولاً، وهل حقاً اندثر حل الدولتين؟ يعكس الانشغال المكثف في صياغة تصوّرات لحلول تُنصف الشعب الفلسطيني ولحل عادل لقضية فلسطين، مساعي جديّة واجتهادات كبيرة وبالذات في قراءة الحالة الفلسطينية المتعثرة في موضوع التحرير، والمعضلات التي تواجه حل الدولتين وهو الحل الأكثر اعتماداً دولياً وعربياً وحتى يمكن القول فلسطينياً، هذا على الرغم من ما يتضمنه من غبن للشعب الفلسطيني، لكن يبدو أنه هو المتاح والأكثر احتمالية. بينما تعكس الانشغالات الصهيونية في هذه المسألة نوعاً من الاعتراف بأنه على الرغم من قوة إسرائيل

على تغيير محصلة المعادلات القائمة وتعزيز قدرات الشعب ونضالاته.

إنّ ما نحن بصدده عند نقاش هذه القضية الكبرى هو ليس ما هو المنطق السليم، ولا التوجه الحسابي ولا الحقوقي. فالإعلان الجازم بسقوط حل الدولتين قد يكون غير قابل للجزم، حتى وإن كانت الحقائق الاستعمارية على الأرض تفرض ذاتها، وقد يكون صحيحاً لو كانت الحالة الفلسطينية والعربية متماسكة وقوية لدرجة تفرض سقوط الأمر الواقع المهيمن حالياً. إلا أن الاستنتاج ليس بالضرورة أن تكون أي صيغة حل آخر أكثر نفاذاً، أو الانطباع بأن أي حل آخر سيكون أكثر قابلية ويحمل أفق تحقيقه. تتراوح كل الحلول ما بين الحل المنصف بناء على منطق الحقوق ويقابله الحل الممكن بناء على منطق التوازنات البنوية بالمفهوم الدولي وليس الراهنة فحسب. وهناك رأي بضرورة عدم الخوض الفلسطيني في السعي لصياغة تصورات لحلول بديلة استراتيجية بل تعزيز مقومات قوة الشعب الفلسطيني التحررية منطلقين من محوريتة تغيير موازين القوى الأساسية، وسد الطريق أمام أي احتمال لحسم إسرائيلي أحادي لمستقبل فلسطين وشعبها. أو اعتبار قيمة إضافية لخطاب الدولة الواحدة كما عرّفه رائف زريق «بأنه يتيح إعادة صياغة القضية الفلسطينية، وفهم الواقع على ضوء ذلك، بالإضافة إلى تزويد الفلسطينيين بخطاب واستراتيجية جديدة لمواصلة نضالهم. كما يوفّر خطاب الدولة الواحدة أدوات صياغة أفضل للقضية ولإدراك الواقع الراهن بشكل أفضل من خلال النظرة المستقبلية».

لا يتيح توازن القوى الراهن أي حل عادل. والمقصود بتوازن القوى هو السيطرة الاحتلالية الصهيونية الاستعمارية العميقة على فلسطين وعلى كل مصير الشعب الفلسطيني، إضافة إلى قوة إسرائيل الاستراتيجية العسكرية والاقتصادية والإسناد الأميري الكامل لها، يعززها اختراق إسرائيل للعالم العربي، والتراجع المريب في التزام الكتلة العربية الفعلي بقضية فلسطين، وفي تشتت قوة العالم العربي وارتباط عدد كبير من بلدانه بتحالفات أمنية واستراتيجية واقتصادية مع إسرائيل متجاوزين قوة الضغط التي كان من الممكن أن تمارس عليها. فالطوق التاريخي - حتى وإن كان غير محكم - الذي فرضه العرب على

إسرائيل اختفى، وبات طوق إسرائيلي مع دول عربية على شعب فلسطين وقضية فلسطين. كما هناك تسليم إسرائيلي أمني استراتيجي باستحالة وجود حالة تسمح لإسرائيل بالقضاء على قضية فلسطين، حتى اتفاقات التطبيع واتفاقات أبراهام وما ينتج عنها تؤكد أن استراتيجية تجاوز قضية فلسطين غير قابلة للعيش، على الرغم من قوة إسرائيل و«العصر الذهبي» الذي تتمتع به عربياً. إلا أن تغيير ميزان القوى لا يعني التعادل بالقوة، بل بالقدرة على منع الطرف المسيطر من تحقيق أهدافه أو تعطيل مشاريعه لتجاوز الحالة الفلسطينية، أو أن تفرض عليه ثمناً غير قادر على تحمل عواقبه سياسياً.

الخلاصة

نظرياً، فإنّ مبدأ الكونفدرالية بصفته إطاراً مفاهيمياً إطار ممكن من حيث المنطق. إلا أن المقترحات القائمة على الكونفدرالية في فلسطين التاريخية كلّها، قد تحمل التسمية ذاتها والعنوان ذاته لكن ليس الجوهر، في حين أن الشرخ الأساسي هو بين مفهوم نزع الاستعمار وبنيتها أساساً لقيام دولة فلسطينية وبين تبويض الاستعمار وشرعنته ضمن السعي إلى حل لا يضمن حتى قيام الكونفدرالية.

في حال قبل الفلسطينيون رسمياً بالكونفدرالية بصيغة المبادرة طي البحث، فإنهم بذلك يسقطون عن إسرائيل المسؤولية ويسقطون فاعلية القرارات الأممية والقانون الدولي ويُبْقون الاحتلال بسبب توازن القوى والاستعمار الاستيطاني، وقد يكون بصيغ جديدة.

لا يستطيع الطرف الفلسطيني أن يتبنى أي صيغة للكونفدرالية ما لم تقم دولة، فالدولة السيادية هي التي ستقرر إلى أين وجهتها، كما لن ينتج الفلسطيني حلاً، ولا أجندة حل، ما دام على حاله ضعيفاً ولا يملك درجة من القوة تجعل الاحتلال مُكلفاً لإسرائيل أكثر من فائدته.

تعني المبادرة، لو تمّ تبنيها، التنازل عن إحدى أهم نقاط القوة الفلسطينية؛ أي الشرعية الدولية، وإن كانت هناك نجاحات فلسطينية رسمية تذكر فهي في الدبلوماسية الفلسطينية عالمياً، ولو حصل قبول مبادرة بيلين الحسيني لألغت الدبلوماسية الفلسطينية شرعيتها، ولتحول القضية الفلسطينية إلى مسألة تفاهات تفرضها موازين القوى.

ميرون رابابورت *

عن تجربة إقامة مشروع «دولتان، وطن واحد»

زيتا، تلك التي كانت تصل قبل العام ١٩٤٨ إلى مدينة الخضير، بل إلى البحر أيضاً. حتى أن بعضهم حرص، أيضاً، على عرض كواشين تلك الأراضي أمامي. كان الأمر مفاجئاً بالنسبة لي، إذ رأيت أمامي أشخاصاً تعتزم إسرائيل نهب أراضيهم في غضون شهر حتى شهرين، ليصبحوا فجأة، بين ليلة وضحاها، دون مصدر رزق، بينما هم يتحدثون، بحماسة وحرقة، ليس عن أراضيهم التي سيخسرونها الآن، بل عن أراضٍ خسروها قبل أكثر من خمسين سنة، أراضٍ لم يفلحوها قط فُهم، في غالبيتهم، في ريعان الشباب. هناك، في مقر المجلس القروي في زيتا، لم يكن حق العودة مصطلحاً سياسياً مجرداً، ولا طريقة للقضاء على دولة اليهود، مثلما يتعلم أي يهودي في إسرائيل في المدرسة أو من وسائل الإعلام. بل كان قضية عاطفية، توق الفلاحين

في العام ٢٠٠٢، خرجتُ في مهمة صحافية أوصلتني إلى قرية زيتا في شمال الضفة الغربية. كانت إسرائيل قد شرعت في بناء الجدار الفاصل في المنطقة، الأمر الذي كان سيسلب سكان القرية الآلاف من أشجار الزيتون التي كانوا يمتلكونها، إذ أقيم الجدار على أراضيهم بالضبط. جلست في المجلس المحلي في القرية برفقة بعض المزارعين واستمعت إلى تخوفاتهم: ماذا سيكون مصير أشجار الزيتون التي سيتم اقتلاعها جراء بناء الجدار؟ كيف سيكون بإمكانهم الوصول إلى أراضيهم التي ستبقى «في الجانب الإسرائيلي» من الجدار؟ لكن أمراً لم أكن أتوقعه حصل في تلك اللحظة. بدأ المزارعون الفلسطينيون أنفسهم يحدثونني عن الأراضي «الأخرى» التابعة لقرية

* صحافي إسرائيلي، من مؤسسي حركة السلام «دولتان، وطن واحد».

إلى «أراضيهم»، حتى لو لم يروها في حياتهم قَطُّ... كان هوية.

منذ تبلورت قناعاتي ومواقفي السياسية، أعتبر نفسي شخصًا يساريًا. شاركتُ في التظاهر من أجل الانسحاب الإسرائيلي من سيناء مقابل السلام مع مصر، قبل حرب العام ١٩٧٣، وحين بدأت «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة» بطرح فكرة «دولتان لشعبين»؛ أي دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، أيدتُ ذلك بكل قوة. أذكرُ نفسي متظاهرًا ضد المستوطنات الأولى التي أقامتتها حركة «غوش إيمونيم» في سبسطية (البلدة الفلسطينية الواقعة على بُعد ١٥ كيلومترًا إلى الشمال الغربي من مدينة نابلس). لذلك، حين سمعتُ في أيلول ١٩٩٣ عن التوقيع على اتفاقية أوسلو، غمرتني الفرحة. ها هو ظلم الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في العام ١٩٦٧ يصل إلى نهايته، فكرتُ بيني وبين نفسي. وكما انسحبت من سيناء، سوف تنسحب إسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة، أيضًا، وسينتهي الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين.

جرى اللقاء في زيتا في خضم الانتفاضة الثانية، حين بدت الأحلام بشأن حل سريع للصراع بعيدة المنال جدًّا، بل مستحيلة التحقق تمامًا، تقريبًا. لكنني تعلمت منه شيئًا في غاية الأهمية. فقد أدركت بصورة معمقة، للمرة الأولى في حياتي - ليس إدراكًا نظريًا، بل فهُم ملموس - أنه من غير الممكن التفكير بهذا الصراع وكأنه بدأ في العام ١٩٦٧ فقط؛ أنه من غير الممكن الحديث عن ١٩٦٧ دون الحديث عن ١٩٤٨؛ أنه من غير الممكن الفصل بصورة مصطنعة بين أجزاء هذه البلاد الممتدة بين نهر الأردن والبحر. فحتى لو أقاموا له، على أراضيهِ، جدارًا بارتفاع عشرة أمتار، سيواصل الفلاح من زيتا التفكير بأن أراضي القرية التي سُلبت في العام ١٩٤٨ هي جزء من هويته، هي جزء من فلسطين، حتى لو كانت تقع اليوم ضمن كيان سياسي يُسمى دولة إسرائيل.

كما علمتني الزيارة في زيتا شيئًا آخر مهمًّا. أطلقت إسرائيل على الجدار الذي أقامته في زيتا، ثم في أماكن أخرى من الضفة الغربية، اسم «جدار الفصل». هذا الجدار كان مشروعًا نفذه رئيس الحكومة أريئيل شارون، لكن فكرته - فكرة الفصل - هي فكرة اليسار الصهيوني في الأصل. فقد سوق إسحق رابين للجمهور الإسرائيلي - اليهودي عملية السلام مع الفلسطينيين باعتبارها عملية

تؤدي، في نهايتها، إلى أن نكون «نحن»، اليهود، «هنا» بينما يكونون «هم»، الفلسطينيون، «هناك». وقد عُرض الفصل من جانب اليسار الصهيوني وفي أوساطه بكونه عملية إيجابية تتوقف إسرائيل في نهايتها عن السيطرة على الفلسطينيين والتحكم بهم وبيدؤون، هم، بإدارة شؤون حياتهم.

لكن، حين ذهبْتُ إلى زيتا، ثم إلى أماكن أخرى عديدة في الضفة الغربية وفي القدس، شاهدتُ بأم عيني كيف تقوم إسرائيل باستخدام نموذج الفصل من أجل تعزيز سيطرتها على الفلسطينيين وحشرهم في مناطق محدودة وضيقة، أضيق ما أمكن. أكثر ما أمكن من الفلسطينيين على أقل ما أمكن من المساحة. كان هذا هو النهج السائد قبل خطة ترامب («صفقة القرن») بنحو عشرين عامًا، إلا أنه كان واضحًا منذ ذلك الحين كيف تشكل فكرة الفصل هذه أداة لتحويل الضفة الغربية إلى بانتوستانات، يكون الفلسطينيون فيها «مفصولين» عن بعضهم البعض، مفصولين عن أراضيهم، مفصولين عن بلادهم.

كان لنموذج الفصل أثر سلبي آخر لا يجوز التقليل من أهميته. فمع تبني اليسار - الوسط اليهودي فكرة «الطلاق» من الفلسطينيين، انعكس الأمر بصورة مباشرة على العلاقة مع الأقلية الفلسطينية ضمن حدود دولة إسرائيل، داخل حدود العام ١٩٤٨. ومن هذا النموذج، تحديدًا، وُلدت فكرة أفغدور ليرمان بشأن «نقل» بلدات المثلث إلى الدولة الفلسطينية وسلب المواطنة الإسرائيلية من عشرات آلاف الفلسطينيين الذين يعيشون في داخل إسرائيل.

لذلك، حين أطلقنا، مع مجموعة من الفلسطينيين واليهود - الإسرائيليين، قبل نحو عقد من الزمن، مبادرة اتخذت في ما بعد اسم «دولتان، وطن واحد» (أو: «بلاد للجميع»)، كان واضحًا لنا، منذ اللحظة الأولى، أنه ينبغي استبدال نموذج الفصل بنموذج آخر، نموذج الشراكة في الحيز الممتد ما بين النهر والبحر؛ نموذج يقوم على المساواة القومية، الجماعية والمدنية، على حرية التنقل والسكن للجميع، فلسطينيين ويهود - إسرائيليين.

منذ ذلك الحين، تعززت قناعاتي أكثر فأكثر. كلما طورت إسرائيل من نظام الإبرتهاید الذي تفرضه وكلمًا عززت، في المنطقة ما بين النهر والبحر، نظامًا يضمن لجماعة واحدة، هي الجماعة اليهودية، حقوقًا أكثر من تلك التي يوفرها لجماعة الأصلانيين الفلسطينية، ينبغي أن يكون



هدم في مناطق «ج» في الخليل- وقائع التوسع الإسرائيلي تواصل إغلاق إمكانات حل الدولتين. (أ.ف.ب)

القومية. الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة على كامل المناطق التي احتُلت في العام ١٩٦٧ هي، أيضًا، الطريق الأسرع والأسهل لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي. من حق الفلسطينيين أن يديروا شؤونهم بأنفسهم، دون اضطهاد الاحتلال والتفوق اليهودي.

أما الجانب العملي فهو أن ثمة إجماعاً دولياً واسعاً على حل الدولتين. تقوم قرارات الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي ومجموعة أخرى من المؤسسات الدولية، على تبني فكرة الدولتين، دولة فلسطين إلى جانب دولة إسرائيل. دولة فلسطين هي، منذ فترة غير قصيرة، عضو في عدد من المؤسسات والمنظمات الدولية، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي. ومن هنا، فإن حل الدولة الواحدة يحتّم على جميع هذه المؤسسات والمنظمات الدولية التراجع عن اعترافها بدولتيّ إسرائيل وفلسطين وسحب هذا الاعتراف. وهذه مهمة عظيمة فرص نجاحها ضئيلة ومن شأنها تعريض الإنجازات التي استطاع الفلسطينيون تحقيقها في الحلبة الدولية للخطر.

إلى هذا، يجب أن نضيف أيضًا الصعوبة الجمة في إقناع الأغلبية اليهودية - الإسرائيلية بالموافقة على دولة واحدة تفقد فيها الأغلبية تفوقها الديمغرافي. عملياً، المطالبة

الرد على ذلك: المساواة وإزالة نظام الأبرتهيد. وعلينا أن نتذكر أن الأبرتهيد، باللغة الأفريقانية، تعني: «الفصل». أقرّ وأعترف: التفكير بهذا الاتجاه هو أقرب إلى فكرة الدولة الديمقراطية الواحدة، دولة جميع مواطنيها بين النهر والبحر أو دولة ثنائية القومية في الحيز ذاته. هذه الفكرة لا تخيفني وهي، في نظر شركائي الفلسطينيين، فكرة جميلة وعادلة. لكن نحن واصلنا، منذ اللحظة الأولى، التشبث بالحل الذي يقوم على أساس دولتين مستقلتين وسياديتين، إسرائيل وفلسطين، في حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧. دولتان في إطار مشترك ومتساوٍ، ما يسمى في قاموس العلوم السياسية: كونفدرالية.

بالإمكان تقسيم تحفظنا على فكرة الدولة الواحدة إلى قسمين: الجانب المبدئي والجانب العملي. في المستوى المبدئي، نحن نؤمن بأن لكل واحد من الشعبين اللذين يعيشان هنا - اليهودي الإسرائيلي والفلسطيني - الحق في تقرير المصير. إسرائيل هي دولة قائمة واليهود - الإسرائيليون قد جسدوا فيها حقهم في تقرير مصيرهم؛ على حساب شعب آخر، حقاً، لكن هذا الحق سيبقى نافذاً حتى بعد زوال الاحتلال وبعد إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين. وعليه، فمن العدل أن تكون للفلسطينيين أيضًا دولة. هذا هو معنى المساواة

بدولة واحدة تعني مطالبة إسرائيل بالتفكك، حتى أولئك الذين يعتقدون بأن العدالة التاريخية تستوجب تفكيك إسرائيل، سيجدون صعوبة في شرح كيف ولماذا سيكون بالإمكان دفع الجماعة اليهودية - الإسرائيلية إلى القبول بحل الدولة الواحدة من دون إخضاعها كلياً، بالكامل. يبقى حل الدولة الواحدة حلاً جميلاً وقد يوصل خيار الكونفدرالية الفلسطينية - الإسرائيلية الذي نقتحه الآن إلى تلك النتيجة في نهاية المطاف، إلا أنه غير ممكن كهدف سياسي في هذه اللحظة التاريخية.

لكن ليس سراً أن حل الدولتين موجود الآن في أزمة عميقة. فطبقاً لاستطلاعات الرأي التي يجريها د. خليل الشقاقي ود. داليا شايندلين، سجل التأييد لحل الدولتين تراجعاً حاداً جداً خلال العقد الممتد بين ٢٠١٠ و ٢٠٢٠، بين الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء (من ٧١ بالمائة إلى ٤٤ بالمائة بين الإسرائيليين ومن ٥٧ بالمائة إلى ٤٣ بالمائة بين الفلسطينيين). ويصبح الوضع أكثر سوءاً لدى طرح السؤال حول فرص تطبيق هذا الحل - ٣١ بالمائة فقط من الفلسطينيين يعتقدون بأنه ما زال ممكناً، مقابل ٤٥ بالمائة من الإسرائيليين. والحقيقة أنه لم تعد ثمة حاجة إلى استطلاعات الرأي أصلاً: يكفي الإصغاء إلى حوارات المقاهي في شوارع رام الله أو تل أبيب.

المنذبة الأساسية، والوحيدة تقريباً، في هذا الهبوط الحاد في تأييد فكرة الدولتين والإيمان بإمكان تطبيقها هي إسرائيل. فالضم الزاحف، إزالة الخط الأخضر ومحوه، توسيع المستوطنات والعنف اليومي من جانب المستوطنين ضد الفلسطينيين، العنف الدموي الذي يمارسه الجيش الإسرائيلي، الحصار على قطاع غزة، هدم البيوت، إخلاء العائلات الفلسطينية من الشيخ جراح وسلوان من قبل مستوطنين يهود، إلى جانب التجاهل التام والمطلق لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية (باستثناء ما يتصل بـ «التنسيق الأمني») - هذه، جميعها، تقنع الفلسطينيين، وكذلك الإسرائيليين، بأن لا أمل على الإطلاق في أن تتخلى إسرائيل يوماً عن سيطرتها على الضفة الغربية وقطاع غزة وفي أن تسمح بإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

حيال هذا الوضع، طُرحت في إسرائيل مؤخراً مبادرة «تقليص الصراع» التي هي، في الحقيقة، ليست أكثر من طريقة لإعادة تنظيم الاحتلال والأبرتهاد وتكريسهما. حكومة بينيت، التي تضم أحزاب اليسار اليهودي -

وخصوصاً «العمل» و«ميرتس» - تبنت هذا الطريق فعلياً كنهج رسمي. والأزمة التي يتخبط فيها حل الدولتين تفسر، أيضاً، سبب تصاعد التأييد لحل الدولة الواحدة - دولة جميع مواطنيها أو الدولة ثنائية القومية - بين الفلسطينيين، بل وبين أوساط غير قليلة من اليسار الراديكالي اليهودي. وقد تبين لي، من محادثات أجريتها مع فلسطينيين، أن كثيرين آخرين قد اتخذوا قرارهم بأنه من الأفضل الانتظار. ففي نهاية المطاف، يقولون، لا بد للعدالة أن تنتصر.

أن لا أوهم نفسي بأن نهاية الاحتلال ستتحقق بمجرد اقتناع عدد كاف من الإسرائيليين والفلسطينيين بحل ما، ولو كان الحل الذي نقتحه نحن في «بلاد للجميع». ذلك أنه بدون مقاومة فلسطينية وضغط دولي على إسرائيل - اقتصادياً، سياسياً، أكاديمياً وثقافياً (في الرياضة، على سبيل المثال)، سيكون من الصعب رؤية كيف من الممكن أن يقبل المجتمع الإسرائيلي - اليهودي بتغيير الوضع الراهن، وهو وضع مريح للغالبية الساحقة منه. ومع ذلك، أنا أؤمن بأنه من المهم جداً أن تكون للنضال من أجل إنهاء الاحتلال - الأبرتهاد صورة مستقبلية، بحيث يستطيع الفلسطينيون واليهود القول: هذا هو هدفنا وإلى هناك نريد الوصول، هكذا نرى حياتنا في هذه البلاد التي نعتبرها وطناً.

ينبغي لحل كهذا، في نظري، أن يلبي معيارين / شرطين اثنين: يجب أن يكون عادلاً ومُلهماً، كما يجب أن يكون واقعياً ومتصلاً بالواقع. أخشى أن يكون نموذج الدولتين «الكلاسيكي»، النموذج المستند إلى فكرة الفصل قد أخفق في تلبية هذين المعيارين. فهو غير متصل بالواقع لأنه يتجاهل حقيقة أن اليهود والفلسطينيين قد أصبحوا متداخلين، بل مختلطين، بدرجة كبيرة جداً في كل الحيز الممتد بين النهر والبحر - جغرافياً، ديمغرافياً، اقتصادياً وغيرها، ولذلك فإن الفصل الفيزيائي الفعلي بينهم هو غير ممكن البتة، تقريباً، أو يتطلب إجراء تغييرات دراماتيكية جداً، مثل إخلاء مئات آلاف الأشخاص من بيوتهم أو تقسيم حيز مديني، كما هو الحال في مدينة القدس. هل بالإمكان فصل / تقسيم المناخ، أو المياه، مثلاً؟ هل بالإمكان الفصل بين الفلسطينيين واليهود في حيفا، عكا أو «نتسيرت عيليت» (نوف هجليل)؟

ناهيك عن صعوبة تطبيقه الهائلة، فإن حل الفصل هو حل غير عادل وغير مُلهم، لأنه يخدم رؤية سلبية

«لذلك، حين أطلقنا، مع مجموعة من الفلسطينيين واليهود - الإسرائيليين، قبل نحو عقد من الزمن، مبادرة اتخذت في ما بعد اسم «دولتان، وطن واحد» (أو: «بلاد للجميع»)، كان واضحاً لنا، منذ اللحظة الأولى، أنه ينبغي استبدال نموذج الفصل بنموذج آخر، نموذج الشراكة في الحيز الممتد ما بين النهر والبحر؛ نموذج يقوم على المساواة القومية، الجماعية والمدنية، على حرية التنقل والسكن للجميع، فلسطينيين ويهود - إسرائيليين».

حصولهم على المواطنة الفلسطينية، يستطيع هؤلاء التحرك والتنقل بكامل الحرية في جميع أنحاء الوطن المشترك، في إسرائيل وفي فلسطين، سواء للعمل، للسياحة أو للسكن. أما اللاجئون الذين يختارون العيش في داخل إسرائيل، أي في الأماكن التي هُجروا منها، فسيحصلون على مكانة الإقامة، في موازاة مواظنتهم الفلسطينية، والتمتع بجميع الحقوق التي تمنحها وتكفلها هذه المكانة، بما فيها الحق في التصويت في انتخابات السلطات المحلية. في المقابل، يحصل اللاجئون على تعويض عن الممتلكات التي فقدوها وحيث يكون الأمر ممكناً، يُسمح لهم بالإقامة من جديد.

كإسرائيلي يهودي، أيضاً، أعني حقيقة أن الحديث يدور هنا عن عدل جزئي. لكنه يقترح أفق العودة أمام جميع اللاجئين، من جهة أولى، ويأخذ في الاعتبار الوضع الراهن ولا يحاول شطبه وإلغاءه، من جهة ثانية. ومع ذلك، فهو منوط باعتراف يهودي بحق أي فلسطيني في العودة إلى وطنه، وسيكون ممكن التطبيق فقط في نطاق الشراكة العميقة والثيقة بين دولتين، في إطار كونفدرالي، وغير ممكن التطبيق في إطار من الفصل.

القضية الثانية هي المستوطنون. وفقاً لنموذج الفصل «الكلاسيكي»، تقوم إسرائيل بضم «الكتل الاستيطانية» (مصطلح قمي، في نظري) وبإخلاء المستوطنات القائمة في عمق الضفة الغربية. وفق هذا المسار، سيجري إخلاء نحو ١٥٠ ألفاً من المستوطنين، في أقل تقدير.

ينطوي هذا المسار على عدد من المشكلات الحادة، سواء من الناحية المبدئية أو من ناحية القدرة على تطبيقه. ذلك أن ضم «الكتل الاستيطانية» يعني، من جهة أولى، تقديم جائزة للمشروع الاستيطاني غير القانوني وتشجيع إسرائيل على توسيع المستوطنات في المرحلة الراهنة بغية الفوز بأكبر مساحة ممكنة من

قوامها «الطلاق» وانعدام الرغبة في العيش مع الآخر وإلى جانبه، كما يتجاهل المشاعر العميقة لدى كلا الشعبين تجاه الوطن بأكمله.

نحن، في «بلاد للجميع»، حددنا ثلاث عقبات كبيرة، على الأقل، يجد الحل القائم على الفصل صعوبة جمة في تفكيكها: اللاجئون، المستوطنات والقدس. وحقيقة أن حل الفصل يتجاهل هذه العقبات أو ينحيا جانباً هي، في رأينا، أحد أسباب فقدانه ثقة الجمهور.

أبدأ بقضية اللاجئين. وفقاً لنموذج الدولتين «الكلاسيكي»، الذي يتجسد في «مبادرة جنيف» مثلاً، ويرتكز على التفكير القائم على فكرة / عبارة «اليهود هنا والفلسطينيون هناك»، سيكون بإمكان اللاجئين الفلسطينيين الاختيار بين إعادة التأهيل في مواقع شتاتهم الحالية والانتقال إلى الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. سوف يُسمح لعدد رمزي فقط من اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى داخل حدود دولة إسرائيل. لكن هذا الحل غير كافٍ. الجزء الأكبر من اللاجئين هجر من مدن وقرى موجودة اليوم ضمن حدود دولة إسرائيل ولهم قرايات عائلية مع فلسطينيين يعيشون اليوم في دولة إسرائيل. ولهذا، سوف تُحرم غالبية اللاجئين من العودة، فعلياً. هذا الحل، كما يقول دائماً عوني المشني، رئيس المجموعة الفلسطينية في «بلاد للجميع»، وهو نفسه لاجئ من قرية القبو، هو بمثابة «هدنة بين حربيين»، إذ يترك إحدى القضايا الجوهرية والأساسية في المسألة الفلسطينية من دون حل. يحاول اقتراحنا إيجاد التوازن بين العودة، التي نعتبرها حقاً فردياً لكل لاجئ أو لاجئة ولذريتهم، وبين الاعتراف بالواقع الذي نشأ هنا على مدى السنوات الـ ٧٤ الأخيرة، أي وجود دولة إسرائيل. بموجب المسار الذي نقترحه، تكون دولة فلسطين سيادية في منح جميع اللاجئين الفلسطينيين المواطنة فيها. منذ لحظة

«نحن، في «بلاد للجميع»، حددنا ثلاث عقبات كبيرة، على الأقل، يجد الحل القائم على الفصل صعوبة جمة في تفكيكها: اللاجئون، المستوطنات والقدس. وحقيقة أن حل الفصل يتجاهل هذه العقبات أو ينحيا جانبا هي، في رأينا، أحد أسباب فقدان ثقة الجمهور».

ممكنان فقط في إطار الشراكة، لا في إطار الفصل. من الصعب على حل الفصل توفير رد واقعي، عادل ومُلهِم في قضية القدس أيضًا. وفقًا لمسار الدولتين «الكلاسيكي»، سيجري تقسيم مدينة القدس بحيث تكون الأحياء الفلسطينية جزءًا من دولة فلسطين بينما تكون الأحياء اليهودية، بما فيها التي أقيمت على الأراضي التي جرى ضمها إلى إسرائيل بصورة غير قانونية في العام ١٩٦٧، جزءًا من دولة إسرائيل، ويُقام في منطقة البلدة القديمة نظام دولي ما.

غير أن مثل هذا الحل يطرح عددًا من المشاكل. فثمة فيه نوع من الاعتراف بالضم غير القانوني لأجزاء من القدس الشرقية، وهو يتجاهل واقع أن القدس هي وحدة حضرية واحدة سيكون من الصعب جدًا تقسيمها، إضافة إلى الأمر الأساس وهو عدم إيلاء مكان ومكانة كافيين للرابطة العميقة والوثيقة التي تربط كلا الشعبين بجميع أجزاء المدينة، بشرقها وغربها. ونحن مقتنعون بأن إقامة جدار في وسط المدينة ستكون أمرًا سيئًا ذا انعكاسات سلبية على الجميع.

نحن نقترح الحفاظ على مدينة القدس كمدينة واحدة، مفتوحة، مشتركة، غير مقسمة بأسوار وجدران، عاصمة لكلتا الدولتين، إسرائيل وفلسطين؛ يقام فيها نظام خاص تخوله كلتا الدولتين صلاحيات مختلفة ضرورية لضمان أدائه السليم. لن تكون في القدس حصرية أو فوقية لطرف ما وستجري إدارتها بصورة مشتركة بما يخدم مصلحة جميع سكانها، اليهود والفلسطينيين. وسوف يتوجب اتخاذ القرارات الخاصة بإدارة شؤون المدينة بالاتفاق والتوافق من جانب المجموعتين السكائيتين اللتين تعيشان فيها - الفلسطينية واليهودية. إنهاء الاحتلال وامتيازات الحقوق اليهودية الإسرائيلية - نعم. تقسيم المدينة ومنع وصول اليهود أو الفلسطينيين إلى كل جزء منها - لا.

الأرض في المستقبل، لدى التوقيع على اتفاقية سلام. لكن، من جهة ثانية، بالرغم من كون المستوطنات غير قانونية، إلا أنه من الصعب جدًا التغاضي عن حقيقة أن إخلاء هذا العدد الكبير من المستوطنين يبدو بمثابة مهمة مستحيلة من الناحية السياسية في إسرائيل. من الصعب، أيضًا، إغفال المكانة المركزية التي تضطلع بها مواقع مثل الخليل وبيت لحم في الذاكرة التاريخية اليهودية. نحن، في «بلاد للجميع»، نقرّ بالطبع بأن المستوطنات غير قانونية وتمثل بُنية استعمارية من التفوق اليهودي الذي ينبغي تفكيكه. كما نقول، أيضًا، إن توسيع المستوطنات ينبغي أن يتوقف على الفور. لكننا نمثل حلًا يدمج - في رأينا - ما بين العدل النسبي والاعتراف بالواقع.

وفقًا للنموذج الذي نقترحه، ينتهي وجود المستوطنات كبنية سياسية وقضائية تتيح الامتيازات في الحقوق لليهود والفوقية اليهودية - الإسرائيلية وتتحول إلى بلدات تخضع للسيادة الفلسطينية الكاملة. لكن، يستطيع المواطنون الإسرائيليون، بمن فيهم الذين يعيشون في الضفة الغربية اليوم، السكن بصورة حرة وأمنة في دولة فلسطين المستقلة، شريطة تقبُّل سيادة الدولة الفلسطينية واحترام قوانينها. وفي هذا الإطار، يتمتع هؤلاء بمكانة الإقامة الدائمة وبجميع الحقوق المترتبة عن هذه المكانة، بما فيها الحق في التصويت في انتخابات السلطات المحلية. أما الجيش الإسرائيلي، فيغادر حدود الدولة الفلسطينية.

هذه التسوية ليست سهلة ولا تجسد العدل المطلق. لكنها تسوية أكثر واقعية، والأهم أنها تنطوي على أمل كبير: اعتراف متبادل بأن كلا الشعبين هما جزء من هذا الوطن المشترك وهما يستحقان العيش في جميع أنحاءه، شريطة أن يعيشوا فيه بالتساوي وبدون أي امتيازات في الحقوق. ومرة أخرى، مثل هذا الحل وهذا التفكير

وفقاً للنموذج الذي نقترحه، ينتهي وجود المستوطنات كبنية سياسية وقضائية تتيح الامتيازات في الحقوق لليهود والفوقية اليهودية - الإسرائيلية وتتحول إلى بلدات تخضع للسيادة الفلسطينية الكاملة. لكن، يستطيع المواطنون الإسرائيليون، بمن فيهم الذين يعيشون في الضفة الغربية اليوم، السكن بصورة حرة وأمنة في دولة فلسطين المستقلة، شريطة تقبل سيادة الدولة الفلسطينية واحترام قوانينها.

الخلاصة

يمكن إيجاز فكرتنا بثلاثة مبادئ مركزية:

الاستقلال: تكون إسرائيل وفلسطين دولتين مستقلتين وسياديتين تمتلكان السيطرة التامة على أراضيها، في حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧. تكون كلتا الدولتين ذاتي نظام ديمقراطي ويقوم نظام الحكم فيهما على مبدأ سيادة القانون والاعتراف بكونية حقوق الإنسان كما أقرها القانون الدولي، وعلى قيم المساواة، الحرية، حماية حقوق الأقليات وقدسية حياة الإنسان. الاعتراف والاحترام المتبادلان: تعترف كلتا الدولتين وتحترم الرابطة التي يشعر بها الفلسطينيون واليهود تجاه البلاد بأسرها، وتكون كلتا الدولتين ملتزمتين برؤية البلاد المفتوحة، التي تضمن لمواطني كلتا الدولتين الحق في الحركة والتنقل، في العمل وفي السكن في أي جزء من أجزاء البلاد.

الشراكة بين الدولتين: تقيم كلتا الدولتين إطاراً أعلى مشتركاً، أي كونفدرالية، تعمل في نطاقه مؤسسات مشتركة فاعلة على أسس متساوية يتم الاتفاق عليها بين الدولتين في مجالات الأمن، الحقوق المدنية والاجتماعية، الاقتصاد، حماية البيئة والمناخ وغيرها. ويتيح الإطار المشترك لكلتا الدولتين العمل معاً في المجالات التي تتطلب التعاون، ولكل منهما على حدة في القضايا التي تترأى إدارتها بنفسها وبصورة مستقلة. لا خلاف على أن حل الكونفدرالية أصبح موضوع حديث متزايد، أكثر فأكثر، في الفترة الأخيرة. على سبيل المثال: التقرير الذي أعده الباحث الفلسطيني عمر عبد الرحمن لصالح معهد «بروكينغز»، التقرير الذي قدمه معهد الأبحاث CNAS الأميركي للإدارة الأميركية، المقالات التي نُشرت في صحيفة «نيويورك تايمز»، ثم نموذج «الكونفدرالية في الأراضي المقدسة» الذي قدمه مؤخرًا د. يوسي بيلين، الشخص الأكثر ارتباطاً بعملية أوصلو

ومبادرة جنيف، سوية مع هبة الحسيني. لا أتفق، شخصياً، مع جميع هذه النماذج، لكن المنحى واضح تماماً. حل الدولتين «القديم» أصبح أقل فأقل أهمية وحضوراً وثمة إقرار بالحاجة إلى خطاب سياسي جديد. نحن نعيش في واقع الاحتلال المستمر والأبرتاهيد وهو واقع ينبغي مقاومته. أتفهم، تماماً، كل من يقول إن الوقت الحالي ليس وقتاً مناسباً للحديث عن الحلول، بل ينبغي الحديث والعمل الآن من أجل القضاء على هذا النظام السيئ والشرير. ولا أوهم نفسي بأنّ تبني رؤية معينة، مهما كانت إيجابية وعادلة، هو عمل سياسي كافٍ. ومع ذلك، أؤمن بأن أي حركة من أجل إحداث تغيير سياسي ينبغي أن تكون لديها رؤية إيجابية وصورة مستقبلية يمكن لأكثر عدد من الناس التماهي معها. وقد رأينا ذلك في جنوب أفريقيا. حتى داخل سجنه، واصل نلسون منديلا التمسك بفكرة «إنسان واحد، صوت واحد»، أي: صوت متساو للأصلاحيين الأفريقيين والمستوطنين الأبيض. ورغم أن هذا الحل كان يبدو خيالياً، إلا أن قوّته الأخلاقية العميقة أثرت على الواقع وأحدثت التغيير فيه.

أؤمن بأنه على الرغم من الظلام المحيط بنا، ينبغي على طلاب العدالة والمساواة في فلسطين وإسرائيل أن يحددوا لأنفسهم هدفاً يريدون التقدم نحوه وبلوغه. نحن، في «بلاد للجميع / دولتان، وطن واحد» لا نحتكر أي شيء ولا نعتقد بأن الحل الذي نقترحه هو الوحيد الممكن. لكنه حل يحاول التحديق في الواقع من جهة، واقتراح إطار عادل ومتساوٍ مناسب له، من جهة أخرى. ذلك أنه إن كان ثمة ما يربط بيننا، نحن الفلسطينيون واليهود، فهو حبنا لهذا الوطن. فتعالوا نحول هذا الحب من بؤرة للصراع إلى رافعة لحياة مشتركة، للمساواة، للاعتراف المتبادل والمصالحة.

(ترجمه عن العبرية: سليم سلامة)

إعداد: عبد القادر بدوي *

قراءة في نماذج حلّ الدولة الواحدة كما تتصورها إسرائيل

الصدد، أصدر «معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي» في جامعة تل أبيب، تقريراً بعنوان «نماذج حلّ الدولة الواحدة: جوانب عملية» للباحثة بنينا شربيت باروخ، حيث تناول أربعة نماذج، وهي تصورات إسرائيلية-بحثة، تستند إلى الاعتبارات السياسية، الأمنية-العسكرية وغيرها. نحاول في هذه الورقة، استعراض أبرز ما تضمنته الدراسة بإيجاز وتكثيف، من حيث طبيعتها؛ القصور الذي تتضمنه (من وجهة نظر إسرائيلية)؛ وتداعيات تطبيق و«تحقيق» كل نموذج على قضايا الصراع الرئيسية (القدس، اللاجئين، الاستيطان، الحدود، الأمن والديمقراطية... إلخ). جدير بالذكر أن المصطلحات والمفردات الواردة أدناه مصدرها كاتبة الدراسة نفسها.

في مقال نشره معهد السياسة والاستراتيجية في جامعة راخمان؛ يُشير ميخائيل ميلشتاين، إلى أن الخطر الحقيقي الذي قد تواجهه إسرائيل في المستقبل القريب لا يكمن في اندلاع انتفاضة ثالثة، أو تفكك السلطة الفلسطينية، وإنما في الزحف البطيء للإسرائيليين والفلسطينيين نحو «الدولة الواحدة»، بشكل سيُهدّد وجودها كدولة يهودية وديمقراطية.^١ بدأت هذه المخاوف تقلق المؤسسة الأمنية الإسرائيلية والمراكز البحثية ناهيك عن المستويات السياسية، وفي هذا

١ عاموس هريثيل، «بين رمضان والفصح: هناك تقديرات في الجيش أن يشهد نيسان تصعيداً في المناطق»، هآرتس، ١٨ شباط ٢٠٢٢، <https://bit.ly/3h0GWj8>.

* باحث في «مدار»، وطالب ماجستير في برنامج الدراسات الإسرائيلية في جامعة بيرزيت.

نماذج متعددة لحل الدولة الواحدة

وفق المنظور الإسرائيلي

تُشير بنينا شربيت باروخ، وهي رئيسة برنامج أبحاث القانون والأمن القومي في معهد أبحاث الأمن القومي (جامعة تل أبيب) إلى أن السنوات الماضية شهدت تزايدًا في النقاش الإسرائيلي، وتحديدًا في الحقلين الأكاديمي والبحثي، حول «موت حل الدولتين»، ما يعني أن حل الدولة الواحدة، بنماذجها المعقّدة والمختلفة، بات أقرب إلى أن يُشكّل في المستقبل القريب، حلًا للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. تستند هذه الافتراضات إلى ادعاء انعدام أي إمكانية عملية لتقسيم «الأرض» (مساحة فلسطين الانتدابية) بسبب ما لحق بالخط الأخضر من أضرار، وما تعرّض له من تدهيت على مدار العقود الماضية، بسبب التواصل الفعلي بين إسرائيل و«يهودا والسامرة» - الضفة الغربية المحتلة عام ١٩٦٧، والممارسات الإسرائيلية، ذات الطابعين الأمني والمدني، فيها.

تقول باروخ إن غالبية النقاشات الإسرائيلية حول قضية الدولة الواحدة تتركّز على مسألة ما إذا كان من الممكن التوفيق بين إنشائها، والحفاظ على الطابع اليهودي والديمقراطي للدولة. حيث يُجادل معارضو الفكرة بأن دولة واحدة يمكن أن تكون يهودية أو ديمقراطية، ولكن لا يمكن أن تكون يهودية وديمقراطية في الوقت نفسه - وهذا يعود بشكل أساسي إلى المعضلة الديمغرافية (سنوضحها أدناه). أما المؤيدون لهذا الحل، فيجادلون بأن هذا المزيج محتمل (دولة يهودية وديمقراطية)، أو يعتقدون أنه يمكن التنازل عن عناصر معينة من الطبيعة الديمقراطية أو اليهودية للدولة. تُشير الدراسة إلى أن هناك صعوبة حقيقية في خلق واقع لدولة واحدة يتم فيه الحفاظ على الطابع اليهودي والطابع الديمقراطي لدولة إسرائيل، وتعود هذه الصعوبة إلى العامل الديمغرافي؛ حيث أن توسيع حدود دولة إسرائيل الحالية لتشمل «يهودا والسامرة» - الضفة الغربية المحتلة سيضيف الكثير من الفلسطينيين إلى الدولة، حيث سيكون هناك أكثر من أربعة ملايين فلسطيني، بما في ذلك المواطنون العرب في إسرائيل، أي من بين أكثر من ١١ مليون نسمة - اعتبارًا من بيانات عام ٢٠٢٠ - ما يقارب أربعين في المائة

من مجموع «سكان البلاد» سيكونون فلسطينيين، على الرغم من أن أغلب المقترحات لا تُدرج قطاع غزة ضمن أراضي الدولة الواحدة، وذلك للاعتبارات الديمغرافية، ولكونها ليست بالأهمية الأيديولوجية والاستراتيجية الكبيرة نفسها مقارنة بالضفة الغربية بالنسبة إلى إسرائيل (وطالما لا يوجد حلّ لقطاع غزة، فلا يوجد حل كامل للصراع). وسواء تم ضم قطاع غزة إلى هذه الدولة (الدولة الواحدة) أم لا، فإن وضعية الدولة الواحدة تقود إلى وجود أقلية فلسطينية ليست بسيطة، وفي ضوء نية الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة؛ سيُطلب من هذه الأقلية التخلي عن تطّعاتها القومية، الأمر الذي سيقود حتمًا إلى توترات وصدامات داخلية لا مفرّ منها، ستشكّل تحديًا خطيرًا لاستقرار هذه الدولة، خصوصًا وأن الأمر يتعلّق بـ «شعبين» خلفهما سنوات طويلة من العداء والصراعات الحادة، ويُمكن النظر إلى الاشتباكات العنيفة بين العرب واليهود داخل دولة إسرائيل خلال عملية «حارس الأسوار» في أيار ٢٠٢١ بمثابة مثال لهذا التوتر، وعواقبه وإشكالياته المحتملة، حتى بعد عقود طويلة من العيش معًا (وبحقوق متساوية كما تدّعي الدراسة) (ص ١٠، ص ١١، ص ١٢).

علاوة على ذلك، إن منح الفلسطينيين حقوقًا مدنية متساوية في الدولة، يخلق خوفًا من أن يكون لهم تأثير كبير على المستوى «القومي»، بطريقة تتعارض مع «المصالح القومية» اليهودية، إلى حدّ محاولة إلغاء الطابع اليهودي للدولة. من ناحية أخرى، سيؤدّي عدم منح الحقوق الكاملة للفلسطينيين في الدولة - بما في ذلك الحق في أن يصبحوا مواطنين وأن ينتخبوا سلطات الدولة، وحرية التنقل والحق في اختيار مكان الإقامة، وتكافؤ الفرص، وأي حق أساسي آخر ممنوح في الدولة - إلى إلغاء الطابع الديمقراطي. إن فكرة إلغاء الطابع اليهودي للدولة ليست مقبولة لدى الغالبية العظمى من المواطنين اليهود في الدولة. وهكذا، يشير معظم مؤيدي فكرة الدولة الواحدة بين الجمهور اليهودي في الدولة، إلى دولة واحدة تحافظ على طابعها اليهودي. إلى جانب ذلك، فإن غالبية الجمهور مهتم أيضًا بالحفاظ على الطابع الديمقراطي، وهنا تكمن المعضلة الرئيسية. أدناه، النماذج الأربعة لحلّ الدولة الواحدة كما

سيكون من الصعب، بل من المستحيل أن يتم تطبيق نموذج «الحكم الذاتي» دون موافقة الفلسطينيين، حيث إن اعتماد النموذج كحل دائم للصراع، يعني أن يتخلّوا عن تحقيق تطلّعاتهم الوطنية. ومن المستحيل أن يقبل الفلسطينيون بهذا الأمر. من ناحية أخرى، إن منح الفلسطينيين حقوقًا كاملة ومتساوية، بطريقة تمنحهم إمكانية التأثير والوصول إلى السلطة ومواقع السيطرة فيها سيلقى معارضة كبيرة من قبل الجمهور اليهودي.

تتصورها إسرائيل.

ومع ذلك، تُشير باروخ إلى أنه ومن أجل إجراء مناقشة جادة حول أهمية بديل الدولة الواحدة، فمن المناسب إجراء فحص يتجاوز مسألة ما إذا كانت هذه هي نهاية الدولة اليهودية / الديمقراطية، ويتناول أيضًا جوانب أخرى من هذه الدولة وفرص نجاحها. وتحقيقًا لهذه الغاية، تفحص الدراسة هذه مجموعة من المعلومات فيما يتعلق بكل نموذج: التقسيم الإقليمي (الحيز الجغرافي من البحر إلى النهر)؛ وضع المستوطنات؛ وضع القدس؛ الجنسية والإقامة؛ السلطات الحكومية (بما في ذلك دور الفلسطينيين في السلطة)؛ حرية التنقل والحركة؛ قضية اللاجئين؛ الجوانب والاعتبارات الأمنية؛ الجوانب الاجتماعية؛ الجوانب الاقتصادية والمدنية؛ الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة؛ الحفاظ على الطابع الديمقراطي والليبرالي؛ التداعيات على المواطنين العرب في إسرائيل؛ التداعيات على السلطة الفلسطينية ومكانة قطاع غزة. إلى جانب محاولة استشراف كيفية إنشاء النموذج؛ وإمكانية الوصول إليه. بناءً على تحليل هذه المعايير، يتم فحص فرص نجاح كل نموذج كحل دائم للصراع، وهي، أي النماذج، على النحو التالي:

١. دولة واحدة على كامل المنطقة الواقعة بين البحر والأردن (دولة يهودية وديمقراطية).
٢. دولة يهودية على كامل مساحة فلسطين الانتدابية تتضمّن «حكمًا ذاتيًا» فلسطينيًا (معازل فلسطينية منفصلة أو متصلة).
٣. اتحاد فدرالي مقسّم لمقاطعات / أقاليم يهودية وفلسطينية.
٤. كونفدرالية فلسطينية- يهودية.

وقبل الخوض في تفاصيل ذلك كلّه، يُشير التحليل إلى أنه لا يُمكن أن يُشكّل أيّ من النماذج الأربعة حلًا دائمًا ومستقرًا، أو ناجحًا، للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، والسبب الرئيسي في ذلك يكمن في توقّع حدوث احتكاك كبير في جميع النماذج بين الفلسطينيين والإسرائيليين، الذين لديهم روااسب عميقة من العدا- طويل الأمد- وكذلك «الفجوات» في المجالات الدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، حيث أن هناك خوفًا كبيرًا من أن يؤدي الاحتكاك المستمر إلى عدم الاستقرار، إلى حدّ العنف، والصراعات الداخلية الدموية (ص ١٣-١٦).

بالنسبة للنموذج الأول، أي الدولة الواحدة الموحّدة (دولة يهودية وديمقراطية)، فتشمل هذه الدولة أراضي دولة إسرائيل وجميع أراضي الضفة الغربية (وربما قطاع غزة أيضًا)، حيث لا يتم تقسيمها إقليميًا (فيزيائيًا). تتمثل الفكرة الرئيسية من هذا النموذج في تجنّب تقسيم الأرض (الحيز)، مع الحفاظ على هوية دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. في الدراسة المشار إليها، يتم بحث شكل هذا النموذج وطبيعته، وكذلك فرص تحقيقه، من خلال قضايا وتفصيلات لا تقتصر على الحسابات الديمغرافية؛ نستعرض بعضًا منها كما هو معروض في الجداول أدناه (ص ١٧).

تُشير باروخ إلى أن مثل هذا النموذج سيُحدث تغييرًا جذريًا في بنية دولة إسرائيل الحالية وجوهرها، حيث سيتم تطبيق القانون الإسرائيلي على كل مساحة فلسطين الانتدابية، وذلك من خلال: (ص ٢٣) إقامة دولة واحدة بناءً على اتفاق مع الفلسطينيين- وهذا أمر بعيد المنال وغير متوقّع. إقامة دولة واحدة بشكل قسري؛ أي فرض ذلك على الفلسطينيين، وهو ما سيترتب عليه عملية

استيلاء على كامل الأراضي والسلطات من السلطة الفلسطينية وتفكيك قوات الأمن الفلسطينية من جانب واحد، وسيحتاج ذلك إلى الدخول في مواجهة عسكرية كبيرة للحسم والسيطرة.

تُشير باروخ إلى أن مثل هذا الحلّ (النموذج)، سيُقابل بمعارضة فلسطينية حقيقية، ولن يكون هناك فرصة للحصول على موافقة فلسطينية عليه، حيث أن فرص ذلك تكاد تكون معدومة؛ فالفلسطينيون لا يُفضّلون التنازل عن تطابعاتهم القومية وتفكيك مؤسساتهم التمثيلية والانضمام إلى دولة إسرائيل «اليهودية»، وبدون حقوق متساوية، إلّا إذا كان لديهم تقدير بأن هذه الخطوة ستُمكّنهم لاحقاً من الاستيلاء على الدولة والسيطرة عليها من الداخل، وهذا أمر مختلف. إلى جانب ذلك، تُشير باروخ إلى أن هذا النموذج يلقي معارضة تيارات وقطاعات يهودية واسعة، كونه ستؤدّي في نهاية المطاف- وإن لم يُرد منه ذلك- إلى القضاء على «الطابع اليهودي» للدولة، كما يرى فيها البعض وصفاً للقضاء على «طابعها الديمقراطي». لذلك، ستواجه إسرائيل ضغوطاً كبيرة للامتناع عن مثل هذا التوجّه، لا سيّما وإن تم تطبيقه بشكل قسري وإجباري (ص ٢٤).

أما بالنسبة للنموذج الثاني؛ أي دولة يهودية على كامل مساحة فلسطين الانتدابية تتضمّن «حكماً ذاتياً» فلسطينياً (معازل فلسطينية منفصلة أو متصلة)، فتشمل هذه الدولة أراضي دولة إسرائيل وجميع أراضي الضفة الغربية (وربما قطاع غزة أيضاً)، مع وجود «حكم ذاتي» فلسطيني جغرافي. تتمثّل الفكرة الرئيسية من هذا النموذج في تجنّب تقسيم الأرض (الحيز)، مع الحفاظ على هوية دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، وفي الوقت نفسه، يتم منح الفلسطينيين إمكانية السيطرة بأنفسهم في إطار الحيز الفلسطيني (مناطق الحكم الذاتي). أنظر/ي الجداول التي توضح الفرق بين النموذج (ص ٢٧).

سيكون من الصعب، بل من المستحيل أن يتم تطبيق نموذج «الحكم الذاتي» دون موافقة الفلسطينيين، حيث إن اعتماد النموذج كحلّ دائم للصراع، يعني أن يتخلّى الفلسطينيون عن تحقيق تطابعاتهم الوطنية، ومن المستحيل أن يقبل الفلسطينيون بهذا الأمر. من ناحية أخرى، إن

منح الفلسطينيين حقوقاً كاملة ومتساوية، بطريقة تمنحهم إمكانية التأثير والوصول إلى السلطة ومواقع السيطرة فيها سيلقى معارضة كبيرة من قبل الجمهور اليهودي (ص ٣٦).

بالنسبة إلى النموذج الثالث؛ وهو دولة اتحاد فدرالي مقسّمة لمقاطعات / أقاليم يهودية وفلسطينية، فتمثّل نموذجاً لدولة واحدة بحكومة فدرالية مركزية، مقسّمة لأقاليم ومقاطعات يهودية وفلسطينية بشكل واضح، سواءً بشكل ثنائي أو أكثر من ذلك. تكمن الفكرة الرئيسية لهذا النموذج في تجنّب التقسيم المادي للحيز، واستمرار الحفاظ على دولة إسرائيل كدولة «يهودية وديمقراطية». بالإضافة إلى نقل جزء من الصلاحيات الكلية إلى المقاطعات، ما سيُمكّن الفلسطينيين واليهود من إدارة شؤونهم في قضايا محدّدة (ص ٣٩).

تُشير باروخ إلى صعوبة في إقامة نموذج الفدرالية بدون موافقة الفلسطينيين. كما أن هناك صعوبة أساسية تعترى طريق توقيع اتفاق مع الفلسطينيين يتخلّون بموجبه عن التطلّعات القومية، والموافقة على أن تكون جزءاً من دولة تحافظ على طابعها اليهودي (ص ٤٨، ٤٩).

أما النموذج الرابع، والأخير، فهو كونفدرالية فلسطينية- يهودية، فتمثّل نموذجاً لدولة كونفدرالية لدولتين فلسطينية ويهودية، حدودها مبنية على أساس الخط الأخضر، بدون عازل مادي، وتضمن الكونفدرالية حرية الحركة بين الدولتين. الفكرة الرئيسية أن يكون لكل مجموعة دولتها، تحقّق فيها تطابعاتها القومية، بشكل يضمن أيضاً الإبقاء على المستوطنات اليهودية، وضمان حرية الحركة بين الدولتين، وأيضاً يحفظ لإسرائيل إمكانية التحكم في المجالات والقضايا الاستراتيجية في إطار الكونفدرالية (ص ٥١).

يُنصح هذا النموذج للفلسطينيين إمكانية إقامة دولة خاصة بهم (مع الحفاظ على بعض السيطرة الإسرائيلية من خلال الحكومة الكونفدرالية)، ويضمن أيضاً الإبقاء على المستوطنات دون الحاجة لإخلائها. بالنسبة لإسرائيل، يتطلّب هذا النموذج الموافقة على إقامة دولة فلسطينية على حدود الخط الأخضر، والاستعداد والتنسيق مع الفلسطينيين والشراكة في صنع القرارات الخاصة بالقضايا المشتركة على

تُشير باروخ إلى أن النماذج الأربعة المذكورة، لن تُشكّل في النهاية حلاً نهائياً ومستقرّاً للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي الممتد منذ عقود، ويعود ذلك إلى أن النماذج جميعها، تقريباً، سياترّب عليها احتكاك وصدام بين المجموعتين اللتين لديهما رواسب وتاريخ طويل من الصراع والحرب، ناهيك عن الفجوات الواسعة بين السكان اليهود في أكثر من مجال.

وجود موافقة فلسطينية أيضاً (ص ٤٦). أما النموذج الرابع والأخير (الكونفدرالية)، فيتطلّب أولاً إقامة دولة فلسطينية، وعقد تفاهات واتفقات مفصلة حول كل القضايا والترتيبات المعمول بها في الكونفدرالية، إلى جانب ذلك، تحتاج عملية نقل القدس الشرقية، أو أجزاء منها، أو حتى منح صلاحيات للدولة الفلسطينية في البلدة القديمة و/أو الأماكن المقدسة الإسلامية استفتاء أو قرار كنيست بموافقة الأغلبية (٨٠ عضواً)، والقيام بخطوات تشريعية وقضائية عداً للوصول إليه (ص ٥٨).

فرص نجاح كل نموذج في أن يُشكّل حلاً

نهائياً ومستقرّاً للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي
تُشير باروخ إلى أن النماذج الأربعة المذكورة، لن تُشكّل في النهاية حلاً نهائياً ومستقرّاً للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي الممتد منذ عقود، ويعود ذلك إلى أن النماذج جميعها، تقريباً، سياترّب عليها احتكاك وصدام بين المجموعتين اللتين لديهما رواسب وتاريخ طويل من الصراع والحرب، ناهيك عن الفجوات بين السكان اليهود والعرب التي ستترتب على بعض النماذج في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، إلى جانب العداء المتنامي بين المجموعتين، وتحديدًا من الجانب الفلسطيني في حال لم يحصل الفلسطينيون على حقوق متساوية، وهو الأمر الذي سيشكّل معضلة لإسرائيل بين المساس بطابعها اليهودي وطابعها الديمقراطي. إلى جانب ذلك، تُشكّل غالبية هذه النماذج عبئاً اقتصادياً على كاهل دولة إسرائيل، التي يجب عليها ضمان رفاهية السكان الفلسطينيين المنضمين إلى الدولة (باستثناء نموذج الكونفدرالية الذي لا تتحمّل فيه

مستوى الكونفدرالية. ولتجنّب الإشكاليات التي قد تتسبّب بها رغبة كل مجموعة بممارسة سلطتها ونفوذها على المناطق الخاضعة للدولة الأخرى (سواء داخل الخط الأخضر بالنسبة للفلسطينيين، أو في حدود الدولة الفلسطينية بالنسبة لإسرائيل)، من الضروري عقد اتفاقيات وتفاهات مع الفلسطينيين حول معظم هذه القضايا، بما في ذلك قضايا السلطات الأمنية في أراضي الدولة الفلسطينية، وطريقة اتخاذ القرارات بشأن القضايا الاستراتيجية، والإدارة المشتركة للقدس، المستوطنات، الموارد المشتركة وكافة قضايا الوضع النهائي (ص ٥٩).

كيفية الوصول إلى، وتطبيق كل نموذج؟

تُشير باروخ إلى أن الوصول إلى الدولة الواحدة «دولة يهودية وديمقراطية» يتطلّب سيطرة إسرائيلية على كامل المنطقة الممتدة بين البحر والنهر (فلسطين التاريخية)، الأمر الذي سياترّب عليه «ضم» كافة المناطق التي تخضع لسيطرة السلطة الفلسطينية والأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ (ربّما أيضاً قطاع غزة)، مع ضرورة إدخال تعديلات حكومية وتشريعية لتناسب «الوضع الجديد» القائم بعد «الضم» (ص ٢٣). أما الوصول إلى النموذج الثاني (دولة يهودية مع حكم ذاتي للفلسطينيين)، فيفترض وجود موافقة فلسطينية عليه، حيث لا يمكن تطبيقه من جانب واحد، وهو أمر يحتاج أيضاً إلى إدخال تعديلات حكومية وتشريعية في إسرائيل لتناسب ما سينتج عن هذا النموذج (ص ٣٥). النموذج الثالث (الفدرالية)، فهناك ضرورة لإدخال تعديلات استراتيجية في الهيكلين التشريعي والقانوني الإسرائيليين، وصياغة دستور وتفاهات مفصلة لتأسيس الاتحاد (الفدرالية)، ناهيك عن ضرورة

إسرائيل مسؤولية مباشرة عن الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين ورفاهيتهم) (ص ٦٩).

النموذج الأول (الدولة الواحدة الموحدة- دولة يهودية وديمقراطية) سبّرت عليه صدامات يومية بين المجموعتين اليهودية والفلسطينية، التي لديها تاريخ طويل ودموي من الصراع والحروب، بالإضافة إلى العداء المستمر والكراهية الناتجة عن الفجوات في المكانة والحقوق. النموذج الثاني (دولة يهودية مع حكم ذاتي فلسطيني)، يُشكّل نموذجاً غير مستقر أيضاً، بسبب الشعور المستمر لدى الفلسطينيين بأنهم يعيشون في سجن، وبسبب عدم حصولهم حقوقهم كاملة، في ظل السيطرة الإسرائيلية عليهم. النموذج الثالث (دولة واحدة فدرالية)، فهو يتضمّن مثل النموذج الأول، احتكاكاً مستمراً وصراعاً يومياً بين المجموعتين، أما النموذج الرابع والأخير (الكونفدرالية)، فلن يُشكّل بدوره أيضاً حلاً مستقراً للصراع، بسبب وجود العديد من القضايا الخلافية التي تحتاج إلى توافق وتفاهات، وهو أمر في غاية الصعوبة، ناهيك عن الاحتكاك والصدام بين المجموعتين الفلسطينية واليهودية كما هو الحال في النموذجين الأول والثالث، الأمر الذي من شأنه

تقويض الاستقرار في أي نموذج (ص ٦٩ - ٧٠)، الأمر الذي سيتسبّب في النهاية في نشوب صراع دموي أو حرب شبيهة بالحرب الأهلية والمواجهات على غرار المواجهات التي اندلعت إبان هبة أيار ٢٠٢١ «حارس الأسوار»- كما يُطلق عليها إسرائيلياً.

تُشير باروخ إلى حلّ الدولتين -على الرغم من أنه لم يخضع للتحليل والفحص في دراستها - وأنه يُشكّل الحل الأنسب للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، كونه يمثل حلاً قائماً على الفصل بين المجموعتين اليهودية والفلسطينية؛ فبرأيها، لا يمكن لأي نموذج يقوم على الربط والاتصال والتواصل بين المجموعتين أن ينجح بسبب العداء التاريخي، ولأسباب أخرى عديدة. لذلك، يظلّ الحل القائم على فكرة الفصل هو الحل الأنسب والأكثر قدرة على تحقيق «الاستقرار» (ص ٧٠).

للتلخيص، نورد في الجداول أدناه، أبرز ما تتضمنه النماذج الأربعة لحلّ الدولة الواحدة- وفق المنظور الإسرائيلي- الذي طرحه باروخ في دراستها، وتأثير كل نموذج على العوامل المختلفة، والمشار إليها سابقاً، ومقارنتها بحلّ الدولتين (الذي يُعدّ الحل الأنسب من وجهة نظر الفلسطينيين والمجتمع الدولي).

التقسيم الجغرافي	
حل الدولة الواحدة	
الدولة الواحدة الموحدة	دولة واحدة مع حكم ذاتي للفلسطينيين
دولة واحدة دون تقسيم داخلي.	مناطق حكم ذاتي فلسطينية معروفة داخل حدود الدولة اليهودية، ومن الممكن إقامة حدود مادية في حال كان الحيز الجغرافي لمناطق الحكم الذاتي متواصلًا.
دولة واحدة فدرالية	دولة واحدة كونفدرالية
تقسيم الدولة إلى مقاطعات فلسطينية ويهودية، أو أكثر، بدون وجود حدود مادية.	دولتان منفصلتان مع وجود حدود بينها، بناءً على حدود حزيران ١٩٦٧، ولا توجد حدود مادية.
حل الدولتين	
دولتان منفصلتان مع وجود حدود مادية واضحة، بناءً على حدود حزيران ١٩٦٧، مع إمكانية تبادل أراضي وكتل استيطانية.	

جدول رقم (١): التقسيم الجغرافي في كل نموذج من نماذج الدولة الواحدة، بالمقارنة مع حل الدولتين.

المستوطنات	
حل الدولة الواحدة	
الدولة الواحدة الموحدة	دولة واحدة مع حكم ذاتي للفلسطينيين
لا تغيير على المستوطنات، مع إمكانية الاستمرار في الاستيطان في كل مكان في حدود الدولة اليهودية.	تبقى الكتل الاستيطانية في مكانها، ومن أجل ضمان وجود حيز جغرافي متواصل لمناطق الحكم الذاتي قد يتم إخلاء بعض البؤر والتجمّعات الاستيطانية.
دولة واحدة فدرالية	دولة واحدة كونفدرالية
تبقى الكتل الاستيطانية مكانها، وغالبيتها في الحيز اليهودي، وبعضها جيوب في الحيز الفلسطيني.	تبقى الكتل الاستيطانية، كجيوب في الدولة الفلسطينية.
حل الدولتين	
يتم ضم بعض هذه الكتل إلى إسرائيل، مع إخلاء البعض الآخر (حسب اتفاق التسوية النهائي).	

جدول رقم (٢): وضع المستوطنات في كل نموذج من نماذج الدولة الواحدة، بالمقارنة مع حل الدولتين.

القدس	
حل الدولة الواحدة	
الدولة الواحدة الموحدة	دولة واحدة مع حكم ذاتي للفلسطينيين
تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة.	تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، مع إمكانية النظر في منح بعض الصلاحيات لممثلي الحكم الذاتي الفلسطيني.
دولة واحدة فدرالية	دولة واحدة كونفدرالية
القدس عاصمة الفدرالية. اتفاقيات وتفاهات خاصة للإدارة المشتركة للمدينة. منح صلاحيات محدودة لممثلي الدولة الفلسطينية.	القدس عاصمة مشتركة. التوصل إلى تفاهات للإدارة المشتركة للمدينة.
حل الدولتين	
الأحياء العربية في القدس الشرقية هي جزء من الدولة الفلسطينية. التوصل إلى بعض التفاهات حول إمكانية الوصول إلى الأماكن المقدسة (الإسلامية تحديدًا).	

جدول رقم (٣): وضع القدس في كل نموذج من نماذج الدولة الواحدة، بالمقارنة مع حل الدولتين.

الإقامة والجنسية	
حل الدولة الواحدة	
الدولة الواحدة الموحدة	دولة واحدة مع حكم ذاتي للفلسطينيين
الفلسطينيون مقيمون دائمون ومواطنون في الدولة.	الفلسطينيون مقيمون دائمون ومواطنون في الدولة.
دولة واحدة فدرالية	دولة واحدة كونفدرالية
الفلسطينيون مقيمون دائمون ومواطنون في الدولة.	الفلسطينيون هم مواطنو فلسطين، واليهود مواطنو إسرائيل، حتى وإن كانوا في مناطق الدولة الأخرى.
حل الدولتين	
تحدد كل دولة مواطنيها، وللفلسطينيين دولة خاصة بهم.	

جدول رقم (٤): الإقامة والجنسية في كل نموذج من نماذج الدولة الواحدة، بالمقارنة مع حل الدولتين.

السلطات الحكومية	
حل الدولة الواحدة	
الدولة الواحدة الموحدة	دولة واحدة مع حكم ذاتي للفلسطينيين
مُشابه للهيكل الحكومي الحالي، مع اتباع بعض الإجراءات الخاصة في مخاطبة الجمهور الفلسطيني.	سلطة حكم ذاتي فلسطينية ذات صلاحيات محدودة في مناطق الحكم الذاتي، وحكومة مركزية لها صلاحيات واسعة في كل القضايا.
دولة واحدة فدرالية	دولة واحدة كونفدرالية
سلطات محلية (إقليمية) على مستوى المقاطعات تُنتخب من سكان المقاطعة وتعمل في حدودها، وحكومة فدرالية يتم انتخابها من مواطني الدولة ومسؤولة عن القضايا الخاصة بالدولة والحكم المركزي.	لكل دولة سلطاتها الخاصة بها، يُضاف على ذلك حكومة كونفدرالية تتعامل مع القضايا التي تم الاتفاق عليها، وتتطلب تنسيقاً.
حل الدولتين	
لكل دولة سلطاتها وأجهزتها وصلاحياتها الكاملة في حدودها، يتم التنسيق بحسب الحاجة فقط.	

جدول رقم (٥): السلطات الحكومية والصلاحيات، في كل نموذج من نماذج الدولة الواحدة، بالمقارنة مع حل الدولتين.

تدخل الفلسطينيين في الحكم	
حل الدولة الواحدة	
الدولة الواحدة الموحدة	دولة واحدة مع حكم ذاتي للفلسطينيين
يحق للفلسطينيين الترشح والانتخاب لأجهزة الدولة كأى مواطن. بالإمكان فحص إمكانية الاعتراف بحقوق جماعية للأقلية الفلسطينية.	للفلسطينيين الحق في الترشح والانتخاب لسلطات الحكم الذاتي. ويُشارك في انتخابات السلطات المركزية بشكل غير مباشر عبر اختيار ممثلين عنهم فقط، والتأثير في القرارات الخاصة بمناطق الحكم الذاتي، وغيرها.
دولة واحدة فدرالية	دولة واحدة كونفدرالية
المقيمون الدائمون في كل إقليم بإمكانهم المشاركة في انتخاب سلطات الإقليم. كل المواطنين، بما في ذلك الفلسطينيون، سيشاركون في انتخاب ممثليهم في الحكومة الفدرالية.	لا يتدخل الفلسطينيون في قرارات دولة إسرائيل. في الحكم الكونفدرالي يكون هناك تمثيل متساو لمثلي الدولتين. يتم منح إسرائيل أولوية وتفضيلاً في البداية، ويتم السعي لتحقيق مساواة كاملة لاحقاً.
حل الدولتين	
كل طرف يسيطر في دولته، ولا يتدخل بقرارات أو صلاحيات الدولة الأخرى.	

جدول رقم (٦): تدخل الفلسطينيين في الحكم، في كل نموذج من نماذج الدولة الواحدة، بالمقارنة مع حل الدولتين.

حرية الحركة في الدولة	
حل الدولة الواحدة	
الدولة الواحدة الموحدة	دولة واحدة مع حكم ذاتي للفلسطينيين
حرية الحركة الكاملة مكفولة لكل المقيمين، بما في ذلك حقوق العمل وحق اختيار مكان الإقامة.	حرية الحركة مكفولة، بما في ذلك العمل في أي مكان في الدولة. إذا كانت هناك حدود مادية، سيتم تحديد وحصر عملية نقل مكان السكن بين مناطق الحكم الذاتي ودولة إسرائيل.
دولة واحدة فدرالية	دولة واحدة كونفدرالية
حرية الحركة الكاملة مكفولة في حدود الفدرالية. من أجل الحفاظ على طبيعة الأقاليم، سيتم وضع شروط على نقل أماكن الإقامة بين الأقاليم.	حرية الحركة الكاملة مكفولة في حدود الكونفدرالية. وسيتم وضع شروط على نقل أماكن الإقامة بين الدولتين.
حل الدولتين	
لا توجد حرية حركة بين الدولتين، والدخول والخروج يتم بناءً على شروط وقواعد كل دولة.	

جدول رقم (٧): حرية الحركة والتنقل، في كل نموذج من نماذج الدولة الواحدة، بالمقارنة مع حل الدولتين.

اللاجئون	
حل الدولة الواحدة	
الدولة الواحدة الموحدة	دولة واحدة مع حكم ذاتي للفلسطينيين
لا يُسمح للاجئين بالعودة إلى الدولة اليهودية. من الضرورة «معالجة» قضية المخيمات في المناطق كجزء من الاهتمام برفاهية مواطني الدولة.	من الممكن أن تتضمن عودة لبعض اللاجئين إلى مناطق الحكم الذاتي فقط بناءً على اتفاق بعودة عدد محدود منهم، وهذا قد يكون شرطاً فلسطينياً.
دولة واحدة فدرالية	دولة واحدة كونفدرالية
قد يشترط لفلسطينيون عودة بعض اللاجئين من الخارج.	تتقدم الدولة الفلسطينية بطلب للسماح بدخول اللاجئين من خارج الدولة إلى مناطقها. إذا كانت الهجرة من مسؤولية السلطات الكونفدرالية، فسيُطلب منها الموافقة على ذلك.
حل الدولتين	
الموضوع خاضع للتسوية ويتم الاتفاق عليه بين الطرفين، ومن المهم الإشارة إلى أنه لن تكون هناك أي عودة مادية للاجئين من الخارج (باستثناء عدد بسيط رمزي)، حيث أن العودة قد تكون باتجاه الدولة الفلسطينية.	

جدول رقم (٨): اللاجئين، في كل نموذج من نماذج الدولة الواحدة، بالمقارنة مع حل الدولتين.

القضايا / «الاعتبارات» الأمنية	
حل الدولة الواحدة	
الدولة الواحدة الموحدة	دولة واحدة مع حكم ذاتي للفلسطينيين
السيطرة الأمنية كاملة ومطلقة لإسرائيل. فحص إمكانية تجنيد الفلسطينيين في الجيش.	يكون لسلطة الحكم الذاتي صلاحيات في المجال الجنائي مع قوة شرطية فقط. يكون لإسرائيل (الحكومة المركزية) سيطرة أمنية مطلقة على كافة القضايا والمجالات الأمنية الداخلية والخارجية.
دولة واحدة فدرالية	دولة واحدة كونفدرالية
لكل إقليم سيطرة على المجالات الجنائية في الإقليم. الحكومة الفدرالية لها السيطرة المطلقة على المجالات والقضايا الأمنية الداخلية والخارجية. فحص إمكانية تجنيد الفلسطينيين في قوات الأمن الفدرالية.	لكل دولة صلاحياتها الأمنية. الدولة الفلسطينية ستكون منزوعة السلاح. السلطة الكونفدرالية لها السلطة على الأمن الخارجي. لإسرائيل تفضيلات وصلاحيات أمنية واسعة في مجال الأمن الخارجي والدفاع الحدود.
حل الدولتين	
كل دولة مسؤولة عن أمنها، والدولة الفلسطينية تكون منزوعة السلاح، وإسرائيل سيطرة كاملة على المجالات الأمنية الخارجية والدفاع والحدود.	

جدول رقم (٩): السلطة والصلاحيات الأمنية، في كل نموذج من نماذج الدولة الواحدة، بالمقارنة مع حل الدولتين.

الحفاظ على الطابع اليهودي لإسرائيل	
حل الدولة الواحدة	
الدولة الواحدة الموحدة	دولة واحدة مع حكم ذاتي للفلسطينيين
الفلسطينيون قوة سياسية مهمة قادرة على التأثير على الطابع اليهودي للدولة.	الفلسطينيون يحققون تطلعاتهم القومية في إطار الحكم الذاتي. هناك إمكانية للحفاظ على طابع الدولة اليهودي لإسرائيل، على الرغم من وجود إمكانية للتأثير عليه من قبل الفلسطينيين.
دولة واحدة فدرالية	دولة واحدة كونفدرالية
الفلسطينيون قوة سياسية مهمة قادرة على التأثير على الطابع اليهودي للدولة.	كل دولة لها القدرة على تعريف نفسها وتحديد هويتها القومية. يتم الحفاظ على الطابع اليهودي لدولة إسرائيل. للفلسطينيين في إسرائيل إمكانية التعبير عن تطلعاتهم القومية في إطار الدولة الفلسطينية.
حل الدولتين	
يتم الحفاظ على الطابع اليهودي لدولة إسرائيل.	

جدول رقم (١٠): الحفاظ على الطابع اليهودي لإسرائيل، في كل نموذج من نماذج الدولة الواحدة، بالمقارنة مع حل الدولتين.

الحفاظ على الطابع الديمقراطي لإسرائيل	
حل الدولة الواحدة	
الدولة الواحدة الموحدة	دولة واحدة مع حكم ذاتي للفلسطينيين
يتطلّب الحفاظ على الطابع الديمقراطي منح الفلسطينيين مواطنة متساوية. سيؤثر انضمام كتلة بشرية (مقيمين) إلى الدولة، وهي ذات طابع محافظ وديني في غالبيتها، على الطابع الليبرالي لإسرائيل.	يتطلّب الحفاظ على الطابع الديمقراطي منح الفلسطينيين مواطنة متساوية. سيشكل عدم حفاظ الحكم الذاتي على الديمقراطية والقيم الليبرالية وحقوق الإنسان مسألاً بالطابع الديمقراطي الليبرالي.
دولة واحدة فدرالية	دولة واحدة كونفدرالية
يتطلّب الحفاظ على الطابع الديمقراطي منح الفلسطينيين مواطنة متساوية. سيؤدي المساس بالقيم الديمقراطية والليبرالية في الأقاليم/ المقاطعات إلى المساس بالطابع الديمقراطي للدولة ككل.	إنهاء السيطرة الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني سيُصلح الوضع الديمقراطي لإسرائيل. في حال لم تلتزم الدولة الفلسطينية بمعايير الديمقراطية سيؤثر ذلك على الوجه الديمقراطي للكونفدرالية.
حل الدولتين	
تحافظ دولة إسرائيل على طابعها الديمقراطي حتى في حال عدم التزام الدولة الفلسطينية بالقيم الديمقراطية والليبرالية. وإنهاء السيطرة الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني ستُصلح الوجه الديمقراطي لإسرائيل.	

جدول رقم (١١): الحفاظ على الطابع الديمقراطي لإسرائيل، في كل نموذج من نماذج الدولة الواحدة، بالمقارنة مع حل الدولتين.

وضع المواطنين العرب في إسرائيل	
حل الدولة الواحدة	
الدولة الواحدة الموحدة	دولة واحدة مع حكم ذاتي للفلسطينيين
سيكون أمام المواطنين العرب خياران؛ إما الاستمرار في ارتباطهم المدني بالمجتمع الإسرائيلي اليهودي (كما هو الحال حالياً)، أو الاندماج الديني والقومي مع المجموعة الفلسطينية التي ستندمج للدولة.	سيكون بإمكان جزء من الأحياء والبلدات العربية الاختيار بأن تصبح جزءاً من الحكم الذاتي الفلسطيني.
دولة واحدة فدرالية	دولة واحدة كونفدرالية
من الممكن انضمام بعض الأحياء والبلدات العربية للإقليم الفلسطيني.	سيكون المواطنون العرب أمام خيارين، إما البقاء كمواطنين في دولة إسرائيل، أو أن يُصبحوا مواطنين في الدولة الفلسطينية. في كل الأحوال سيكون باستطاعتهم البقاء كسكان في دولة إسرائيل.
حل الدولتين	
يظلّ المواطنون العرب جزءاً من دولة إسرائيل. حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي سيسهلّ عليهم الاندماج في دولة إسرائيل. أمامهم خيار أن يصبحوا جزءاً من الدولة الفلسطينية (الانتقال للدولة الفلسطينية).	

جدول رقم (١٢): وضع المواطنين العرب في إسرائيل، في كل نموذج من نماذج الدولة الواحدة، بالمقارنة مع حل الدولتين.

وضع السلطة الفلسطينية	
حل الدولة الواحدة	
الدولة الواحدة الموحدة	دولة واحدة مع حكم ذاتي للفلسطينيين
سيتم تفكيك السلطة الفلسطينية ومصادرة كل صلاحياتها. سيتم تفكيك كافة الأجهزة الأمنية الفلسطينية.	تشكل السلطة الفلسطينية نواة سلطة الحكم الذاتي. يتم تقليص قوات الأمن الفلسطينية وصلاحياتها على أن تتحول لقوة شرطية فقط.
دولة واحدة فدرالية	دولة واحدة كونفدرالية
لن تستمر السلطة في شكلها الحالي، وستشكّل نواة لسلطة الإقليم الفلسطيني. سيتم تقليص قوات الأمن الفلسطينية وصلاحياتها بحيث تصبح قوة شرطية فقط.	يمكن للسلطة أن تشكل نواة السلطة في الدولة الفلسطينية.
حل الدولتين	
تشكل السلطة نواة الحكومة والسلطة في الدولة الفلسطينية.	

جدول رقم (١٢): مكانة السلطة الفلسطينية، في كل نموذج من نماذج الدولة الواحدة، بالمقارنة مع حل الدولتين.

وليد حبّاس*

نمط الإنتاج الصهيوني المنظم مقاربة مادية-اقتصادية لجذر الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني

ملخص تنفيذي

الرغم من وفرة الأدبيات التي قاربت الصراع بشكل نقدي، فإنه لم يولَ اهتمام كافٍ للأساس المادي-الاقتصادي للصراع، وهذا ما تحاول هذه المقالة أن تساهم به.

تعود هذه المقالة إلى الأدبيات الماركسية الجديدة، وبالتحديد إلى أعمال لويس ألثوسير (Louis Althusser) لتقدم مقاربة مادية تاريخية لفهم نشوء الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني من خلال الحفر في جذور العلاقة بين البعد القومي (صهيوني-يهودي مقابل عربي) والبعد الطبقي-المادي (ملكية الأرض ووسائل الإنتاج وتوزيع علاقات العمل). بالعودة إلى الأعوام ١٩٢٠-١٩٤٨، التي تعتبر سنوات تأسيس المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني، تحاول هذه المقالة أن تشرح ظهور نمط إنتاج المستوطنين وتطوره وهيمنته، والذي

عند الانشغال في سيناريوهات الحلول المتعلقة بالصراع الإسرائيلي-الفلسطيني فإن المقاربات النقدية، سواء الفلسطينية أم الإسرائيلية، عادة ما تستند إلى حقلين معرفيين: الحقل السياسي (حل الدولة، حل الدولتين، كوفندراالية.. وغيرها)، أو دراسات الاستعمار والهيمنة (ومقولاته مثل: الاستعمار الاستيطاني، تفكيك الاستعمار، تفكيك الأبارتهايد والوصول إلى مساواة لإنهاء الهيمنة العرقية.. وغيرها)، أو مزيج منهما. في كلا الحالتين، وعلى

* باحث في «مدار»، وطالب دكتوراه في دائرة علم الاجتماع في الجامعة العبرية في القدس. راجع صفحته الأكاديمية على <https://orcid.org/0000-0002-9516-6550>

شكل الأساس المادي لنشوء منظومة سياسية وقانونية وأيديولوجية ضرورية لإعادة إنتاج تفوق المستوطنين (أي دولة إسرائيل). في الخاتمة، تخلص المقالة إلى أن أي نقاش عن حل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، لا بد أن يلتفت بشكل جدي إلى التوزيع العادل لوسائل الإنتاج: (١) ليس فقط الأراضي كمساحة جغرافية، وإنما توزيع عادل لاستخدام الأرض؛ و (٢) إنهاء التفوق الصهيوني-اليهودي على البنية الاقتصادية-المادية؛ و (٣) إنشاء علاقات إنتاج اجتماعية لا تقوم على أسس عرقية، قومية أو دينية.

مقدمة

ثمة العديد من الأطروحات التي سعت إلى طرح صيغة للحل الدائم للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، أهمها حل الدولتين، الدولة الواحدة الديمقراطية، والكونفدرالية؛ بعضها تم تناوله في أعداد سابقة من مجلة قضايا إسرائيلية (راجع/ي، على سبيل المثال، العدد ٣٤ للعام ٢٠٠٩)، وبعضها يتم تناوله في العدد الحالي. على ما يبدو، أن البعد المادي-الاقتصادي للصراع الإثني-القومي ظل مهملاً في معظم مشاريع الحلول المقترحة التي، على ما يبدو، تناقش حل الصراع على المستوى السياسي. وعليه، تنظر هذه الورقة بشكل نقدي إلى السيناريوهات المتخيلة لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي كونها تتبنى، سواء عن قصد أم بدون قصد، الأسس الليبرالية التي تفصل بشكل تعسفي بين الحقل السياسي والحقل الاقتصادي. في المقابل تتبنى هذه الورقة المنهج المادي التاريخي، في نسخته الماركسية الجديدة، لتتير زاوية قلما تم الالتفات إليها في معرض النقاش حول المشروع الاستعماري الاستيطاني، وهي ضرورة ربط الحقل السياسي بالحقل الاقتصادي عند الحديث عن حلول إنسانية تضمن المساواة الحقيقية.

والمقصود بـ «الأسس الليبرالية» التي تنطلق منها سيناريوهات الحلول المتخيلة، مبدأ المساواة الليبرالية في الحقوق والواجبات السياسية لـ «مواطنين» متخيلين يتشاركون في دولة واحدة، كما هو الحال في حل الدولة الواحدة الديمقراطية. على الرغم من أن هذا الحل يشترط إنهاء «تفوق اليهود» بين البحر إلى النهر، إلا أنه يختزل المساواة في حقل الممارسة السياسية، ولا يشترطها في حقل الممارسة الاقتصادية كالتوزيع العادل لاستخدام الأرض، والموارد الطبيعية، والعلاقات الإنتاجية. وربما

توفر لنا تجربة انتهاء الأبارتهايد في جنوب أفريقيا مثلاً واضحاً على كيف أن تأسيس دولة ديمقراطية واحدة كان قد وضع نهاية لنظام الفصل العنصري فقط في الحقل السياسي، بحيث أن البيض لا يزالون «يستعمرون» البلاد من خلال هيمنتهم المستمرة على مقدراتها وأراضيها، بينما لا يزال «السود» الذين أصبحوا مواطنين وذوي حق في التصويت والمشاركة السياسية الكاملة يقطعون في مدن الصفيح.^١

أما سيناريو حل الدولتين فهو أيضاً يقوم على مبدأ ليبرالي يتعلق بمفهوم الأرض التي يتم اعتبارها في هذه الحالة الحيز المكاني الذي تتحدد عليه سيادة الدولة الفلسطينية، بحيث ينصرف الخطاب الليبرالي إلى نقاش حدود هذه السيادة، طبيعتها، استقلاليتها، ولا ينظر إلى الأرض باعتبارها أحد أهم مكونات الحياة الاقتصادية الاجتماعية، ويتغاضى عن توزيع علاقات القوى بناء على التحكم في استخدامات الأرض. في هذا السياق، فإن حل الدولتين قد ينهي الاحتلال الإسرائيلي لأراضي الفلسطينيين، بيد أنه لا يضمن إنهاء الاستعمار الذي يتفوق فيه الإسرائيليون اجتماعياً واقتصادياً على غيرهم، ولا يتحدى أسس الاستعمار التي تمتد إلى ما هو أبعد من الحدود الجغرافية. لكنه أيضاً، لا ينهي معاناة الفلسطينيين داخل إسرائيل وفي الشتات.

في المقابل، تتبنى هذه الورقة مفهوم «التشكيلة الاجتماعية» (Social Formation) الذي صاغه لويس ألثوسير (Louis Althusser)، ويستخدمه كبديل لمفهوم «المجتمع» الليبرالي، حسب وصفه. من خلال هذا المفهوم، تسعى الورقة إلى التشديد على أننا يمكن أن ننظر إلى المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني من خلال ثلاثة أبعاد مجدولة: (١) السياق التاريخي الأوروبي-اليهودي الذي نشأت بداخله الحركة الصهيونية وتحولت إلى حركة استعمارية تتخذ من فلسطين مكاناً لتجسيد طموحاتها الاستعمارية، ومن الرواية التوراتية وقوداً أيديولوجياً لمنح مشروعها بطانة رمزية؛ (٢) السياق الفلسطيني-الإسرائيلي المموس (١٩٢٠-١٩٤٨) الذي يشكل العقدة التاريخية التي في أوتونها حصلت المواجهة بين الأصلانيين والمستوطنين، وتمثلت في انتفاضات، ثورات، هجمات، إضرابات، وصولاً إلى النكبة؛ (٣) وهو البعد الذي تركز عليه هذه المقالة، والذي لا يرى في المواجهة بين الفلسطينيين والمستوطنين الصهيونيين مجرد مواجهة ميدانية عسكرية، وإنما

أيضاً مواجهة في الحقل الاقتصادي-الاجتماعي. إن تحليل هذا الحقل بالتحديد، من شأنه أن يلقي الضوء على الكيفية التي تشكلت فيها علاقات القوى على المستوى المادي الملموس، والتي لا بد وأن تتم خلخلتها على هذا المستوى بالتحديد عند التفكير في حلول سياسية مستقبلية.

ولا بد من الإشارة إلى أن هذه المقالة تتكامل مع، وتضيف إلى، الأدبيات المتوفرة حول الاستعمار الاستيطاني الصهيوني^٢، ولا تهدف إلى رفضها أو استبدالها. بيد أنها تشتبك معها بشكل نقدي. فالصراع بين المستوطن الصهيوني وبين الفلسطينيين الأصليين هو صراع قومي يقوم على وجود بنية اجتماعية (Social Structure) بحيث أن الأطراف المتصارعة داخل هذه البنية لا تنقسم بناء على هوية طبقية (طبقة عاملة وطبقة رأسمالية، كما هو الحال في الأدبيات الماركسية الكلاسيكية) وإنما بناء على هويات إثنية (غربي أوروبي- شرقي عربي) أو قومية (إسرائيلي-فلسطيني عربي) أو دينية (يهودي- غوي). لكن في الوقت نفسه، وفي سياق مشاريع الاستعمار الاستيطاني، لا يمكن إغفال الأسس المادية لهذا الصراع بين هذه الهويات. فالصراع أيضاً هو صراع مادي يتعلق بالأرض، ليس فقط كمكان، وإنما أيضاً كوسيلة إنتاج رئيسية. فالأرض هي الحيز الأهم الذي ينتظم عليه كل البناء الاجتماعي، وهي الحيز الجغرافي الذي من خلاله تقوم الطبقة المسيطرة (مثلاً الرأسمالية) بتعريف حدودها القومية لتتمايز عن طبقات مسيطرة أخرى مجاورة ومنافسة لها، وتضفي صبغة «قانونية» على استغلالها للطبقات المسيطر عليها (مثلاً العمال) داخل حدودها من خلال تشييد «الدولة-القومية». وعليه، فإن هذه المقالة تسعى إلى فهم الكيفية التي يتقاطع فيها هذان البعدان: البعد القومي الهوياتي (الذي يفسر مشروع الاستعمار الاستيطاني) والبعد المادي الاقتصادي (الذي يعتبر حجر الأساس في النموذج الماركسي لفهم التاريخ: المادية التاريخية). من هنا، كيف يمكن للمفهوم المادي للتاريخ أن يوفر لنا إطاراً نظرياً ومعرفياً لفهم السياق الاستعماري الاستيطاني في فلسطين.

تسعى هذه المقالة إلى الاشتباك النظري مع الأدبيات المتوفرة حول حل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. في القسم الأول، تلخيص للفهم المادي للتاريخ بالتركيز على المفاهيم الأساسية التي صاغها كارل ماركس (Karl

Marx) وفريدريك انجلز (Friedrich Engels) في كتاباتهما التأسيسية. ولأنه ليس بمتسع هذه المقالة التوسع في هذه المفاهيم، يكتفي هذا القسم بتلخيص أهم الفرضيات التي يقوم عليها المفهوم المادي للتاريخ، التي تخدم غرض هذه الورقة قبل الانتقال إلى الأطروحات النقدية التي ساهم فيها المفكر الماركسي الفرنسي ألثوسير، وقدمها باعتبارها نقداً إيجابياً لتوسيع «الفهم الضيق» لكتابات ماركس. وستشكل أطروحات ألثوسير أساساً للقسم الثاني من هذه المقالة، والذي ينظر إلى تشكل نمط الإنتاج الصهيوني بين عامين ١٩٢٠-١٩٤٨ ومن ثم صعوده وهيمنته وصولاً إلى النكبة، وتأسيس دولة إسرائيل بالقوة. إن تأسيس دولة جديدة في سياق استعمار استيطاني يعتبر فعلاً عنيفاً، يدمر ما سبقه من أنماط وجود اجتماعي-اقتصادي، ويستند إلى الأساسات التي وضعها المستوطنون خلال العقود الثلاثة السابقة (في حالة فلسطين، فإن الأعوام ١٩٢٠-١٩٤٨ هي المرحلة التي ينفرد فيها القسم الثالث من الورقة). وتخلص المقالة إلى أنه لا يمكن فهم طبيعة الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني بدون الالتفات إلى الاقتصاد السياسي الكلي (macro) باعتباره حقلاً معرفياً يساهم في إلقاء الضوء على زوايا أساسية في فهم الصراع. إن موضوعة حلول الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني في المستوى السياسي البحث، قد يتيح لنا التفكير في حل الدولتين، الدولة الواحدة، الكونفدرالية أو الفدرالية. لكن في كل واحد من هذه السيناريوهات، فإن البنية الاستعمارية قد تستمر في حال لم يتم توزيع عادل لاستخدام كافة أراضي فلسطين الانتدابية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

القسم الأول

المادية التاريخية من ماركس إلى ألثوسير

تشكل المادية التاريخية أداة معرفية ونقدية تمكنا من إلقاء نظرة معمقة على الوجود الاجتماعي، وفهم الصراعات التي تعتمل في داخله. تُقارب هذه المقالة فترة نشوء وتطور مجتمع المستوطنين الصهيوني في فلسطين (١٩٢٠-١٩٤٨) من خلال الاستناد إلى نموذج المادية التاريخية الذي طوره الماركسي الفرنسي وعالم الاجتماع لويس ألثوسير^٣. على العكس من الفهم الماركسي الأرثوذكسي، الذي حصر نظريات المادية التاريخية في فهم الصراعات الطبقة في دول أوروبا الغربية تحديداً،

فإن المدارس الماركسية الحديثة شكلت الخميرة التي وسعت فهمنا حول المادية التاريخية بعيداً عن الغائية (teleology) والجبرية (determinism). تعتبر كتابات ألثوسير من أهم مساهمات النيو-ماركسية المنتمية الى المدرسة الفرنسية في علم الاجتماع. لكن قبل الانتقال إلى ماركسية ألثوسير البنيوية التي قد تشكل إطاراً مناسباً لفهم المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني، لا بد من شرح موجز ومكثف حول النموذج المادي للتاريخ حسب ماركس، إذ إن معظم المصطلحات التي توظفها هذه الورقة تأتي من الترسانة النظرية التي وضعها ماركس في وقت سابق.

تقوم المادية التاريخية، كإطار نظري تحليلي، على مفاهيم أو مقولات رئيسية عدة (انظر الشكل ١)، ثم يسعى هذا الإطار إلى افتراض علاقة معينة تربط بين هذه المفاهيم على النحو التالي:

في البدء على الانسان أن يأكل ويشرب ويوفر احتياجاته الأساسية حتى يعيش. وعليه، العمل هو أساس المجتمع. بيد أن العمل يعتبر مقولة اجتماعية ولا يمكن فهمها من خلال ردها إلى فرد محدد (atomized) وإنما من خلال بنية اجتماعية. فالعمل، بما هو اشتباك مع الطبيعة لتوفير الاحتياجات الأساسية، يتحدد من خلال بعد كمي وهو ما أطلق عليه ماركس قوى الإنتاج (Forces of Production) كأدوات المتاحة، الموارد المتوفرة، المهارات المكتسبة، الخبرات المتراكمة؛ وبُعد كيفي هو علاقات الإنتاج (relations of production)، أي من يملك قوى الإنتاج ويسيطر عليها، كيف تقوم العلاقات بين من يملك قوى الإنتاج ويسيطر عليها (طبقة مالكة مهيمنة) ومن لا يملك قوى الإنتاج (طبقة غير مالكة ومسيطر عليها)؛ ومن هنا تأتي علاقات الاستغلال.

إن مستوى تطور قوى الإنتاج يحدد طبيعة العلاقات الإنتاجية، بحيث أن مستوى تطور القوى الإنتاجية هو الذي يبرّج أشكالاً معينة من العلاقات الإنتاجية ويستبعد أشكالاً أخرى. وعليه، عكف ماركس طيلة حياته على إثبات كيف أن تطور القوى الإنتاجية (مثلاً الانتقال من الزراعة واستخدام الطواحين الهوائية إلى الآلة البخارية) قد مزق علاقات الإنتاج الإقطاعية في أوروبا الغربية، واستبدلها بعلاقات إنتاج رأسمالية. لكن علاقات الإنتاج حسب ماركس (باعتبارها حجر الأساس في فهم المستوى الذي وصل إليه التطور

البشري) تقوم على مفهوم الطبقة. وقد رأى ماركس بعلاقات الإنتاج علاقات استغلالية بين الإقطاعي والقرن، أو بين الرأسمالي والعامل المأجور. ثمة طبقتان أساسيتان متصارعتان في كل مجتمع طبقي، بحيث أن كل طبقة إنما وجدت كطبقة بفضل الوحدة الصراعية التي تربطها مع الطبقة النقيض لها داخل العلاقات الإنتاجية.

علاقات الإنتاج (بين العامل والرأسمالي) والتي تتحدد بناء على مستوى تطور قوى الإنتاج (الموارد، المهارات، الأدوات) هي الأساس المادي للتاريخ، وهي ما يسميه ماركس بنمط الإنتاج (انظر الشكل ١). وقد افترض ماركس، وربما على عجلة، بأن التاريخ شهد خمسة أنماط إنتاج أساسية (المشاعي، العبودي، الإقطاع، الرأسمالي، الاشتراكي). يقوم كل نمط إنتاج على مستوى معين من التطور (قوى إنتاج) وشكل محدد من علاقات الإنتاج (طبقات).

الطبقة المسيطرة داخل أي نمط إنتاجي هي من «تفرض» ما يسميه ماركس البنية الفوقية (شكل الدولة، القوانين، الهوية القومية، الثقافة) وتعممها على باقي الطبقات من خلال طرح الدولة باعتبارها دولة الجميع وليس فقط «أداة» لإعادة هيمنة الطبقة المسيطرة.

إلى هنا، يبدو أن ثمة مأزقاً نظرياً في فهم نشوء دولة إسرائيل الاستعمارية الاستيطانية (بدأت تتكون بالتزامن من تفكك الإمبراطورية العثمانية). وينبع المأزق من كون نموذج ماركس يقوم على فهم طبقي لمجتمع متجانس من حيث هويته القومية. بينما يقوم الاستعمار الاستيطاني على انقسامات هوياتية (قومية، إثنية، دين). بمعنى أن الاستعمار الاستيطاني لا يقوم على صراع تناحري ما بين طبقتين اقتصاديتين واضحتي المعالم (عمال مقابل رأسماليين)، وإنما على جماعية قومية مقابل جماعية قومية أخرى، على أن كل جماعية قومية تضم في داخلها طبقاتها وفئاتها الاجتماعية وتخيّلات مختلفة لهوية المكان.

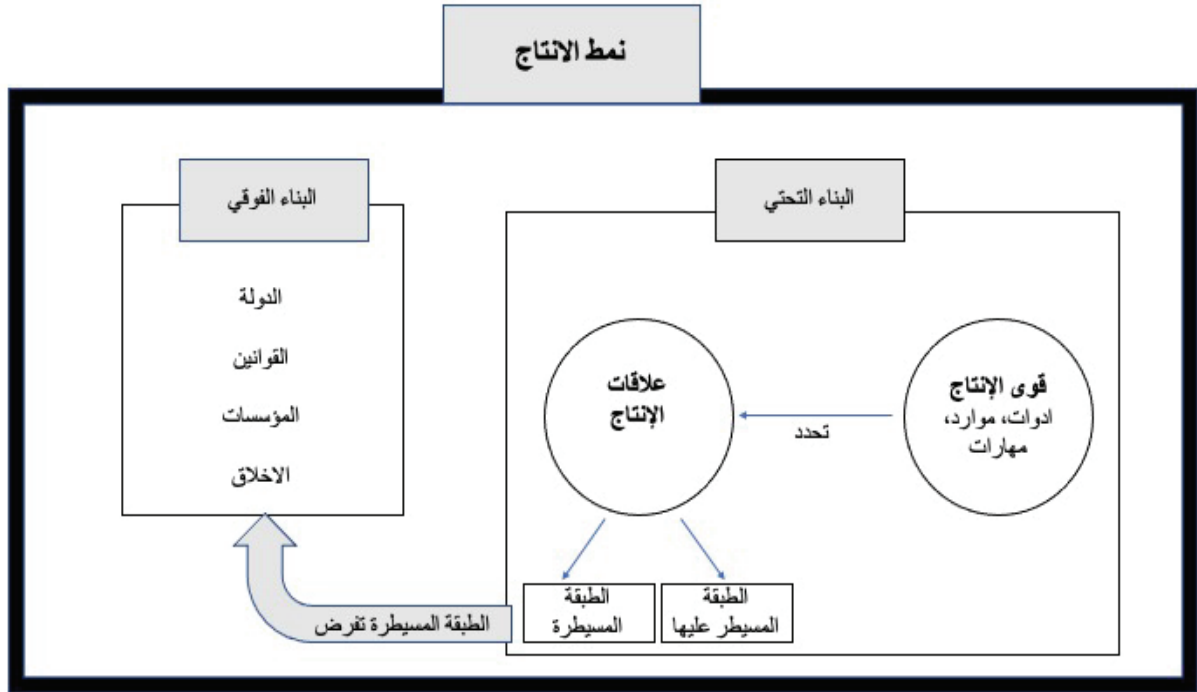
حاول العديد من الماركسيين قراءة المفهوم المادي للتاريخ، بحيث يُعاد تفحص هذه المفاهيم الأساسية، وإعادة النظر في العلاقات التي تجمع بين هذه المفاهيم، وذلك من خلال التخلي عما يُعتقد أنه نابع من خصوصية المجتمعات الرأسمالية في أوروبا الغربية، والتركيز عما يُعتقد أنه عام ويحاكي المجتمعات



عمال يهود يعملون في القطف في كيبوتس نعان (وسط) في العام ١٩٣٨. (صورة: المكتب الإعلامي الحكومي)

الاجتماعية (Social Formation Model)، والذي سيتم عرضه في القسم التالي من هذه المقالة. حسب باتريك وولف، وهو أنثروبولوجي مهتم

البشرية كافة. ولأنه ليس هنا المجال لتناول كل هذه المحاولات، فإنني سأركز على الماركسية البنوية، وخاصة نموذج لويس ألتوسير الذي يُعرف بنموذج التشكيلة



الشكل رقم ١: التشكيلة الاجتماعية وفق ماركس (جدلية البناء التحتي والبناء الفوقي)

بدراسات الاستعمار الاستيطاني، فإن نموذج التشكيلة الاجتماعية لألثوسير (يختلف كلياً عن التشكيلة الاجتماعية لدى ماركس) من شأنه أن يوفر لنا الأدوات الملائمة للتمييز بين الاستعمار التجاري (Franchise colonialism)، والاستعمار الداخلي (Internal Colonialism)، والاستعمار الاستيطاني (Settler Colonialism).^٥ على ما يبدو أن وولف كان قد اطلع بشكل معمق على كتابات ألثوسير أثناء كتابته لمقالاته الطويلة والغنية «التاريخ والإمبريالية: قرن من النظريات من ماركس إلى ما بعد الاستعمار». وأثناء هذه القراءة المعقدة، فأن وولف كان قد أعجب بشكل محدد بأطروحة ألثوسير التي تفترض أن كل مجتمع (ألثوسير يستخدم كلمة «التشكيلة الاجتماعية» بدلاً عن مفهوم «المجتمع») ينطوي على أكثر من نمط إنتاج، تتعايش مع بعضها البعض وفق علاقة معقدة.^٦ والأهم، يمكن أن ننظر إلى بعض أنماط الإنتاج على أنها أنماط مغلقة، قسراً أو طوعاً، على فئة قومية واحدة متجانسة، بحيث أن «تعايش/ تصارع أنماط الإنتاج» قد يسمح لنا بمقاربة الاستعمار الاستيطاني (صراع قومي) وفي الوقت نفسه من دون التنكر إلى الأدوات النظرية الماركسية (صراع الطبقات، مفهوم العلاقات الإنتاجية)؛ وهذا ما تسعى هذه المقالة إلى مقارنته. بيد أن وولف لم يذهب إلى أبعد من هذا الإعجاب الذي كرره أكثر من مرة في مقالاته المذكورة، ولم يتسن له سحب هذا الفهم إلى حقل دراسات الاستعمار الاستيطاني.

بداية، يرى ألثوسير أن المجتمع هو مقولة ليبرالية «غير علمية»، ويستبدلها بمفهوم التشكيلة الاجتماعية (Social Formation)؛ وهي علاقات اقتصادية، اجتماعية، سياسية وأيديولوجية ملموسة تجمع كل الفئات (لنقل المستوطنين الصهيونيين والفلسطينيين الأصليين) التي تقطن داخل التشكيلة الاجتماعية (لنقل فلسطين التاريخية) بحيث أن هذه العلاقات هي ما تجعل هذه الفئات كتلة اجتماعية مشتبكة مع بعضها. بيد أن هذه العلاقات الملموسة هي ما يميزها عن تشكيلات اجتماعية مجاورة زمنياً (لنقل، الأردن، مصر...) أو عن تشكيلات اجتماعية مجاورة لها زمنياً (لنقل، سكان الإمبراطورية العثمانية... إلخ).

من هنا، لا يرفض ألثوسير المقولات التأسيسية التي تصيغ المفهوم المادي التاريخي الماركسي (انظر الشكل ١)، لكنه يسوق ادعاءين جديدين، هما ما

يجعلان نموذج التشكيلة الاجتماعية ملائماً لفهم نشوء الاستعمار الاستيطاني الصهيوني من منظور المادية التاريخية:

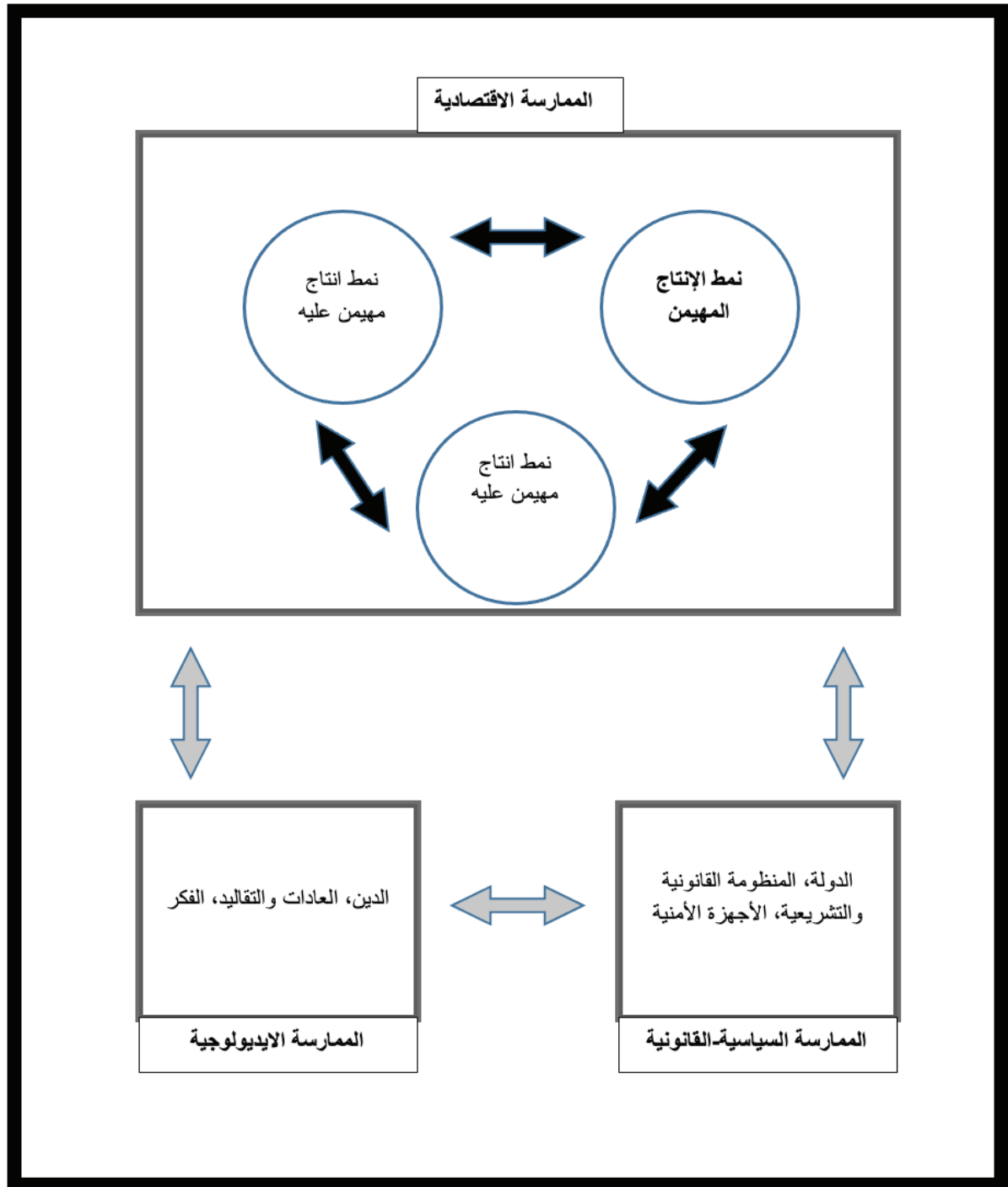
كل تشكيلة اجتماعية تقوم على أنماط إنتاجية عدة وليس على نمط واحد كما هو في نموذج ماركس الكلاسيكي (انظر الشكل ٢).^٧ وتتمفصل الأنماط الإنتاجية المتعددة التي تقوم عليها كل تشكيلة اجتماعية (articulate) مع بعضها البعض تحت هيمنة نمط إنتاج واحد.^٨ والتمفصل هي علاقة معقدة، قد لا تعني أن أنماط الإنتاج منفصلة عن بعضها، إنما متبادلة التأثير والتأثر بحيث أن كل نمط إنتاج يمكن أن يكون نمطاً صاعداً (يسعى إلى الهيمنة) أو قد يكون نمطاً أفلاً (في طريقه إلى التلاشي) أو قد يكون مستقراً نسبياً بحيث أنه غير قادر على التطور وفي الوقت نفسه لا يندثر بالتلاشي. إن نمط الإنتاج المهيمن هو الذي يحدد مصير باقي أنماط الإنتاج المتمفصلة معه.

مثلاً، يمكن الادعاء (انظر لاحقاً في القسم الثالث من هذه الورقة) بأن التشكيلة الاجتماعية في فلسطين بين ١٩٢٠-١٩٤٨ كانت تقوم على تظافر أنماط إنتاج عدة مع بعضها البعض، مثل نمط إنتاج رأسمالي فلسطيني،^٩ نمط الإنتاج الرأسمالي الاستعماري البريطاني،^{١٠} نمط الإنتاج الزراعي الخراجي (الريف الفلسطيني)،^{١١} نمط الإنتاج الرأسمالي الصهيوني (الزراعة المتطورة)،^{١٢} نمط الإنتاج الصهيوني المنظم (الكيبوسسات والهستدروت)،^{١٣} وغيرها.

في الفترة بين ١٩٢٠-١٩٤٨، كان نمط الإنتاج الرأسمالي الاستعماري الذي فرضته بريطانيا، هو النمط المهيمن الذي صاغ شكل الدولة، ومؤسساتها وقوانينها، ورجح شكلاً معيناً من العلاقة بين باقي أنماط الإنتاج، وأعاد إنتاج تخلف أنماط الإنتاج الفلسطينية بينما ساهم في تطوير أنماط الإنتاج الصهيونية كأنماط مهيمنة. وفق هذا الفهم النظري، يمكن للباحث الذي يستند إلى قراءة ماركسية ألثوسيرية أن يفهم كيف هيمن نمط الإنتاج الرأسمالي الاستعماري البريطاني وأخضع نمط الإنتاج الزراعي الخراجي الفلسطيني، على سبيل المثال، من خلال فرض آليات جديدة للحكم بآليات تحصيل الضرائب، تسجيل الأراضي، مستوى الفقر. كما ساهم النمط المهيمن نفسه في هذه الحقبة، في تعزيز قدرات نمط الإنتاج الصهيوني المنظم للتحويل إلى نمط صاعد.

بأنه ماركسي لا-تاريخي (ahistorical)، فهو لديه موقف مختلف من التطور التاريخي للتشكيلات الاجتماعية، بحيث أن عوامل داخلية وخارجية معينة قد تخلخل العلاقات الداخلية للتشكيلات الاجتماعية، وتطرح إمكانيات ظهور تشكيلات جديدة لا يمكن التنبؤ بها

لا يهتم بدراسة التشكيلات الاجتماعية في تعاقبها (chronical). في المقابل، ولأنه ماركسي بنيوي، فإنه يركز على التشكيلات الاجتماعية في تمفصلاتها الداخلية (synchronization). لكن هذا لا يعني أن البعد التاريخي التطوري مفقود لدى ألتوسير الذي يُعرف



الشكل رقم ٢: التشكيلات الاجتماعية وفق ألتوسير (تمفصل أنماط الإنتاج)

بشكل مسبق.^{١٤}

شكل هذا الفهم نقدًا ملهمًا لكتابات ماركس في كتابه مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي،^{١٥} أو على الأقل للكيفية التي تم تفسير كتابات ماركس وفقها.^{١٦} قد يبدو هذا الادعاء الذي يفسر طريقة الانتقال من تشكيلة اجتماعية إلى تشكيلة اجتماعية جديدة، صحيحاً في ما يتعلق بتاريخ ظهور نمط الإنتاج الرأسمالي الأوروبي الغربي الذي وُلد من رحم الاقطاع. بيد أن النظر إلى التاريخ باعتباره تاريخ تعاقب التشكيلات الاجتماعي وحسب، إنما يقوم على فهم هيغلي لتمرر التاريخ، وهذا ما يرفضه ألتوسير.^{١٧} وبالتحديد يرفض ألتوسير قانون نفى النفي (negation of the negation) الذي، إذا ما تم إسقاطه على فلسطين الانتدابية، سيعني أن المشروع الصهيوني نما بشكل طبيعي وديالكتيكي من رحم المجتمع الفلسطيني العثماني، وقام بنفيه نفياً جديلاً من خلال فرض حياة اجتماعية أكثر تطوراً. لكن هذا ليس صحيحاً في التجارب الاستعمارية التي تقوم على غزو من الخارج.

فالمشروع الاستعماري الاستيطاني يقوم على استيطان جماعات تصل من الخارج وتقوم على تدمير الحياة الاجتماعية الأصلية، وتعمل، بالقوة والإرهاب، على إحلال حياة اجتماعية جديدة. من هنا، فإن نموذج التشكيلة الاجتماعية حسب الفهم الألتوسيري، يسمح لنا بفهم: (١) العقدة التاريخية (١٩٢٠-١٩٤٨) التي عاش في أونها مجتمع المستوطنين الصهيونيين في فلسطين الانتدابية، جنباً إلى جنب مع حياة اجتماعية أصلانية، تحت هيمنة نظام حكم بريطاني استعماري؛ (٢) لكن وهذا الأهم، فإن نموذج التشكيلة الاجتماعية لا يسمح لنا فقط بالنظر إلى "التزامن" التاريخي لهذه الأنماط الاجتماعية وحسب، وإنما أيضاً إلى السيرة التاريخية التي من خلالها صعدت الحياة الاجتماعية الاقتصادية لمجتمع المستوطنين الصهيونيين نحو الهيمنة، في الوقت الذي كانت في الحياة الاجتماعية الأصلانية تخضع رويداً رويداً لهذا الهيمنة الصهيونية الصاعدة، وبالطبع، حصل ذلك تحت نفوذ، وبرعاية من، الحكم البريطاني الاستعماري بين ١٩٢٠-١٩٤٨.

وللتوضيح، يمكن أن نشخص ثلاث تشكيلات اجتماعية في فلسطين (ليست متعاقبة ديالكتيكياً، وإنما زمنياً) على هذا النحو:

١. التشكيلة الاجتماعية الخراجية العثمانية (قبل عام ١٩١٧)، بحيث أن فلسطين التاريخية كانت مجرد جزء من هذه التشكيلة التي ضمت مناطق وسكاناً آخرين في آسيا وأفريقيا وأوروبا الشرقية، حتى الحرب العالمية الأولى. وكان نمط الإنتاج الخراجي القائم على "طبقة الفلاحين المنتظمين في جماعات، والطبقة القائدة التي تحتكر وظائف التنظيم السياسي للمجتمع وتفرض على الجماعات الزراعية خراجاً غير سلعي".^{١٨} إلى جانب هذا النمط كنا نجد في فلسطين في نهاية القرن التاسع عشر، بداية ظهور نمط إنتاج رأسمالي يقوم على العمل المأجور وبشكل خاص في المزارع التي تصدر إلى سلعتها إلى الخارج، بالإضافة إلى نمط إنتاجي حرفي، وغيرها.
٢. التشكيلة الاجتماعية الرأسمالية الصهيونية التي قامت على ٧٨٪ من أرض فلسطين التاريخية بعد العام ١٩٤٨. وهي تشكيلة تقوم على هيمنة نمط إنتاج رأسمالي من نوع خاص، بحيث أن ملكية وسائل الإنتاج الأهم فيها (خصوصاً الأرض والمزارع والمعامل والبنية التحتية) تتحدد بناء على الهوية القومية لليهود المستوطنين.
٣. والفترة الثالثة هي التي تفصل ما بين التشكيلتين، والتي ستكون مادة هذه المداخلات، وهي فترة الخلطة التي امتدت بين ١٩٢٠-١٩٤٨. يسمح لنا نموذج ألتوسير حول التشكيلات الاجتماعية بمقاربة سياق تطور مشروع الاستعمار الاستيطاني خلال هذه الفترة من خلال توظيف أدوات اقتصاد-سياسي.

إن نموذج التشكيلة الاجتماعية الألتوسيري لا يعتبر الانتقال من تشكيلة اجتماعية إلى أخرى في فلسطين القرن العشرين ظاهرة شاذة. فكل انتقال، حسب ألتوسير، إنما هو نتيجة لتظافر عوامل داخلية وخارجية خاصة بكل حالة على حدة. وفي حالة فلسطين، كانت أهم هذه العوامل هي انهيار الدولة العثمانية والاستعمار البريطاني (١٩١٧-١٩٤٨)، ترسيم حدود فلسطين (١٩٢٢)، والاستيطان الصهيوني "الطلائعي" (١٩٠٤-١٩٤٨)، ثم النكبة (١٩٤٧-١٩٤٨). ساهمت هذه الأحداث، بشكل تراكمي في سلخ فلسطين اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً عن مجتمعات الإمبراطورية العثمانية السابقة، وتحويلها إلى كيان سياسي شبه مستقل ومتنازع عليه.

تعود هذه المقالة إلى الأدبيات الماركسية الجديدة، وبالتحديد إلى أعمال لويس ألثوسير (Louis Althusser) لتقدم مقارنة مادية تاريخية لفهم نشوء الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني من خلال الحفر في جذور العلاقة بين البعد القومي (صهيوني-يهودي مقابل عربي) والبعد الطبقي-المادي (ملكية الأرض ووسائل الإنتاج وتوزيع علاقات العمل).

اقتصادي، مثل نمط الإنتاج الرأسمالي، والإقطاعي، والسلعي، والحرفي وغيرها، لأن هذه الأنماط تُعرف من خلال شكل العلاقات الإنتاجية التي تقوم عليها (انظر الشكل ١)، وبالتالي طريقة استخلاص الفائض من خلال التعاون أو الصراع الطبقي. لكن في حال نمط الإنتاج الصهيوني المنظم، فإن علاقات الإنتاج ووسائل الإنتاج كانت تمتاز بكونها صهيونية ومنظمة.

يحظى نمط الإنتاج الصهيوني المنظم الذي بدأت معالمه تتضح في العام ١٩٢٠ بأهمية بالغة في فهم مستقبل فلسطين تحت الاستعمار الاستيطاني. ويقوم هذا النمط الإنتاجي على ١) وسائل الإنتاج وأهمها الأرض بالإضافة إلى مصانع ومعامل ومزارع وبنى تحتية وموارد مالية وضعتها الحركة الصهيونية تحت تصرف حركة العمل الصهيونية ابتداء من العام ١٩٢٠؛ ٢) عناصر لا تعمل، لكنها تتحكم في توزيع العمل وإدارة وسائل الإنتاج، وتحقيق التراكم وتوزيع الفائض الاقتصادي. في هذا النمط لم تكن هذه العناصر عبارة عن أفراد وإنما مؤسسات ومنظمات مثل المنظمة الصهيونية العالمية، والكيرن كايمت، والهستدروت؛ ٣) الشغيلة الذين يعملون وينتجون الخيرات المادية، وكانوا من المستوطنين الصهيونيين الأوروبيين الذين تحول معظمهم بهجرتهم إلى فلسطين إلى أيدي عاملة لا تملك وسائل إنتاج.

ويقوم ألثوسير وصديقه باليبار (Althusser, 1968: 215-216) بتعريف نمط الإنتاج على أنه الوحدة التي تجمع ثلاثة عناصر مع بعضها البعض وهي: ١) الشغيلة، أو الأفراد الذين يعملون وينتجون؛ ٢) وسائل الإنتاج؛ ٣) أفراد آخرون لا يعملون لكنهم يستحوذون على فائض العمل الذي ينتجه الشغيلة. ويعتبر ألثوسير وباليبار أن هذه العناصر الثلاثة التي تكون نمط الإنتاج إنما كانت حاضرة في كل أنماط الإنتاج التي عرفها التاريخ، والتي سيعرفها في المستقبل طالما نحن

وربما من أهم سمات هذه الفترة الانتقالية التي امتدت من الحرب العالمية الأولى وحتى قيام إسرائيل، هي الاستعمار البريطاني الذي بهزيمته للدولة العثمانية قام بتدمير العلاقات التراتبية بين أنماط الإنتاج في فلسطين. إن انهيار الدولة العثمانية ترافق مع انهيار للجهاز الأيديولوجي والسياسي-القانوني الذي فضله استطاع نمط الإنتاج الخراجي المهيمن سابقاً على الحفاظ على علاقات الهيمنة في تمفصله مع باقي الأنماط الإنتاجية. كما أن الاستعمار البريطاني عزز نمط الإنتاج الرأسمالي القائم على الملكية الخاصة والعمل المأجور وتصدير الفائض الاقتصادي إلى الخارج.

القسم الثاني

المرحلة الانتقالية (١٩٢٠-١٩٤٨)

وتأسيس الاستعمار الاستيطاني

إن المنعطف المهم الذي لا بد من تحليله هنا هو التحالف بين المنظمة الصهيونية العالمية (رأس المال اليهودي الصهيوني) وبين العمال الصهيونيين (لا يملكون سوى قوة عملهم) من أبناء الهجرة الثانية، بعد مؤتمر لندن في العام ١٩٢٠، ما أفضى إلى ولادة نمط إنتاج جديد ساطق عليه هنا نمط الإنتاج الصهيوني المنظم. هذا قد يعني، أن مشروع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني لم يبدأ، حسب الرواية الصهيونية، مع وصول الهجرة الأولى الكبيرة للمستوطنين الجدد بين ١٩٨١-١٩٠٣، وإنما في اللحظة التي قام فيها المستوطنون بتشديد نمط إنتاج صهيوني منظم يطمح إلى تأسيس دولة؛ وهذا ما أراده أبناء الهجرة الصهيونية الثانية (١٩٠٤-١٩١٤) ونجحوا في تطبيقه ابتداء من العام ١٩٢٠ كما سوف نرى.

عادة ما تتم تسمية نمط الإنتاج من خلال توصيف

بصدد مجتمعات طبقية. بيد أن الاختلاف بين نمط إنتاج وآخر يكمن في العلاقة التي تجمع هذه العناصر الثلاثة مع بعضها البعض. ثمة علاقتان يشير إليهما ألتوسير:^{١٩}

(١) علاقات الملكية التي تُعنى بالأساس بملكية وسائل الإنتاج؛

(٢) والعلاقات التي يتم بموجبها تنظيم العملية الإنتاجية وتوزيع العمل، والاستحواذ على (أو توزيع) الفائض الاقتصادي وغيرها.

وعليه، إن ما يجعل من نمط الإنتاج الصهيوني المنظم، نمطاً بحد ذاته، ويمكن تمييزه عن باقي الحياة الاجتماعية الاقتصادية في فلسطين هو شكل علاقات الملكية وعلاقات الإنتاج التي كانت مغلقة على جماعة إثنية-قومية واحدة هي جماعة المستوطنين اليهود. من جهة كانت علاقات ملكية ذات طبيعة خاصة بحيث أن الأراضي التي تم شراؤها، أو الموارد المالية التي تم تجميعها، أو المزارع التي تم حرثها كانت ملكية عامة للصهيونيين. فمثلاً، في العام ١٩١٤، امتلك الصندوق القومي اليهودي ما نسبته ٤٪ فقط من الأراضي التي اشترها المستوطنون، مقابل ٩٦٪ لشركات أو أفراد رأسماليين. ثم بحلول العام ١٩٢٠ أصبح الصندوق القومي يمتلك حوالي ١٢,٩ ٪. أما مع تأسيس دولة إسرائيل فكان الصندوق يمتلك ٥٤٪ من مجموع الأراضي المملوكة من قبل المستوطنين. لكن هذه النسبة لها بعد كفي أيضاً، إذ إن حوالي ٨٥٪ من المستوطنات والمنشآت التي أقامتها الحركة الصهيونية كانت تتواجد على أراضي الصندوق القومي اليهودي،^{٢٠} الأمر الذي يشير إلى تطور نوع معين من الملكية خاص بنمط الإنتاج الصهيوني المنظم. لكن الأمر لا يقوم فقط على الأرض باعتبارها وسيلة الإنتاج الأهم، بل إن معظم الوسائل الإنتاجية الكبرى كانت تتحول إلى ملكية عامة، مثل جمعية العمال (حفرات هاعوفديم) التي أقامت العديد من الشركات والمعامل والمصانع ومنشآت، مثل بنك هابوعاليم، وياخين، وتنوفا، وسوليل بونيه، والكيوتسات، وغيرها.^{٢١}

بيد أنه يجب ألا نخلط بين الملكية العامة للصهيونيين وبين الملكية الجماعية التي نجدها لدى نمط الإنتاج الاشتراكي، على سبيل المثال. فالملكية الجماعية لوسائل

الإنتاج في نمط الإنتاج الصهيوني المنظم كانت ملكية معنوية أكثر من كونها ملكية حقيقية. فمثلاً، لم تكف وسائل الإنتاج المتوفرة لدى قيادة «طلائع» المستوطنين لدمج كل أعداد العمال المستوطنين الذين يُعتبرون مالكين بموجب عضويتهم في الهستدروت، أو بموجب مساهمتهم في «حفرات هاعوفديم»/شركة العمال. كما أن العديد من العمليات الإنتاجية كانت عبارة عن تعاقد لصالح الحكومة البريطانية أو منشآت رأسمالية أخرى، بالإضافة إلى أن العمال المستوطنين لم يتحكموا في طبيعة الإنتاج وكميته وآليات توزيعه. كما أن الملكية في نمط الإنتاج الصهيوني كانت تسمح لأفراد ومنتجين بأن يتحكموا بوسائل إنتاج بأشكال متفاوتة جداً. وقد صرح يوسف أهرونوفيتش^{٢٢} بشكل واضح، وفي أثناء حديثه عن فترة ١٩٢٠-١٩٤٨ التي سيطرت عليها حركة العمل أثناء تأسيس الدولة بأن «الاقتصاد اليهودي بطبيعته قد أصبح رأسمالياً منذ فترة، ومشابه في بنيته الاقتصادية للعديد من دول غرب أوروبا». بيد أنه نمط رأسمالي من نوع فريد، إذ إنه كان يخضع للسيطرة السياسية لحركة العمل، وليس للقوانين العامة للسوق الحر. وقد شرح بن غوريون هذا النمط الإنتاجي في العام ١٩٢٤ بقوله نحن «لا نريد أن يعمل العمال في مشاريع يديرها رأس المال الخاص، وإنما على العكس، نريد أن نجعل الرأسمال الخاص يشترك في المشاريع التي يقوم بها العمال تحت إشراف الهستدروت».^{٢٣}

وهذا ما ينقلنا إلى شكل العلاقة الثانية التي تحدث عنها ألتوسير وهي العلاقات التي بموجبها تتم العملية الإنتاجية والتي تشمل آليات استخدام قوة العمل، وتوزيع فائض الإنتاج، وآليات تحقيق التراكم. تقوم العلاقات الإنتاجية في نمط الإنتاج الرأسمالي الصهيوني المنظم على وضع حدود عرقية تحدد من بإمكانه ومن ليس بإمكانه الانخراط في العملية الإنتاجية والاستفادة من وسائل الإنتاج المتاحة. وقد تم التعبير عن هذه العلاقات الإنتاجية من خلال مبدأ «العمل العبري». لم تتطور هذه لعلاقات الإنتاجية من العدم، وإنما لها سياق تاريخي هو الذي دفع الصهيونيين إلى تطوير مثل هذه الحدود العرقية.

ولا يمكن فهم نمط الإنتاج الرأسمالي الصهيوني المنظم بمعزل عن السياق الاستعماري الاستيطاني. فجوهر الاستعمار الاستيطاني يقوم على الهجرات

إن نموذج التشكيلة الاجتماعية الألبوسيري لا يعتبر الانتقال من تشكيلة اجتماعية إلى أخرى في فلسطين القرن العشرين ظاهرة شاذة. فكل انتقال، حسب ألبوسير، إنما هو نتيجة لتضافر عوامل داخلية وخارجية خاصة بكل حالة على حدة. وفي حالة فلسطين، كانت أهم هذه العوامل: انهيار الدولة العثمانية والاستعمار البريطاني (١٩١٧-١٩٤٨). ترسيم حدود فلسطين (١٩٢٢). والاستيطان الصهيوني (١٩٠٤-١٩٤٨). ثم النكبة (١٩٤٧-١٩٤٨).

نوع فريد، وتطورت في سياق استعماري محدد. فمثلاً، لابد من التمييز بين فائض القيمة المتولد من خلال دمج قوة عمل المستوطنين الشغيلة مع وسائل الإنتاج التي هي ملكية عامة للمنظمة الصهيونية، والفائض الاقتصادي الذي كان يتدفق إلى داخل اقتصاد اليبشوف قادمًا من الخارج ليتم دمج في القوى الإنتاجية القائمة. وهنا، لا بد من دراسة شكل العلاقة بين رأس المال اليهودي العالمي والهيئات المالية الصهيونية العالمية، ونمط الإنتاج الصهيوني المنظم. سوف لن أتعلم في هذه العلاقة هنا، ولكن يكفي أن نشير إلى أن قوى الإنتاج أيضاً تطورت في سياق استعماري معين بحكم العلاقة مع الصهيونية العالمية ورأس المال اليهودي العالمي، مثلما تطورت علاقات الإنتاج في سياق استعماري استيطاني معين بحكم الحدود العرقية التي فرضها نمط الإنتاج الصهيوني المنظم.

تعتبر ولادة نمط الإنتاج الصهيوني لحظة فارقة في تاريخ فلسطين الانتدابية. فهي فترة تأسيس المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني. لا بد من الإشارة هنا، إلى أن هذا التنظير لفترة اليبشوف، وتأسيس نمط الإنتاج الصهيوني المنظم، لا يراد له أن يوفر مجرد أطار نظري جديد لرواية التاريخ من وجهة نظر المستعمرين، بحيث يتحول السكان الأصليون إلى مجرد مفعول به في متن الرواية. في المقابل، إن نقطة التركيز في هذه الورقة تكمن في العقدة التاريخية التي أفضت إلى بناء تشكيلة اجتماعية صهيونية في العام ١٩٤٨ (دولة إسرائيل)، بحيث أن توظيف المفهوم المادي للتاريخ في دراسة نشأة هذه التشكيلة يحتم علينا التركيز على نمط الإنتاج الذي هيمن قبل العام ١٩٤٨ (نمط الإنتاج الصهيوني المنظم) واستطاع، نتيجة تضافر ظروف معينة، أن يدمر أنماطاً إنتاجية معينة بالقوة، وأن يخضع أنماطاً إنتاجية أخرى ويتم فصل معها، ومن

الجماعية للمستوطنين لبناء دولة جديدة. ولا يمكن جذب المستوطنين الصهيونيين بالاعتماد فقط على الأيديولوجيا والخطاب الصهيوني بالعودة إلى العمل، ونفي المنفى، والرجوع إلى صهيون. بل يجب على المستوطن أن يكون قادراً على إعادة إنتاج نفسه اجتماعياً من خلال العمل. وقد كان واضحاً، بناء على التجربة الصهيونية التي امتدت منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر وصولاً إلى الحرب العالمية الأولى، بأن العمال الصهيونيين غير قادرين على الاستيطان الذي يتيح لهم إمكانية إعادة إنتاج أنفسهم اجتماعياً من خلال العمل. وبدون ابتداء أنماط إنتاجية جديدة، كان المشغلون الرأسماليون الصهيونيون يفضلون العمالة الأرخص المتمثلة بالفلسطينيين أو العرب، الأمر الذي دفع معظم المستوطنين الذين دخلوا إلى فلسطين بين العام ١٨٨٢-١٩١٨ إلى العودة والهجرة العكسية إلى خارج فلسطين.^{٢٤} وقد كان مشروع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني يواجه إمكانية انهيار حقيقية، الأمر الذي يترك أمامه خيارين: إما انتهاء المشروع الاستعماري برمته، وإما التحول إلى مشروع استعماري اقتصادي يقوم بموجبه الرأسماليون بشراء الأراضي وتحويلها إلى وسائل إنتاج تدمج قوة العمل العربية الأرخص. وعليه، فإن إنشاء الهستدروت كان يعني التدخل من الخارج تجاه قوانين السوق لخلق علاقات إنتاجية جديدة تتيح للعمال الصهيونيين بأن يحظوا بالأفضلية أثناء البحث عن قوة عمل لتشغيل وسائل الإنتاج، وهو استطاع القيام بذلك من خلال خلق نمط إنتاج يقوم على علاقات ملكية وعلاقات إنتاجية عنصرية.^{٢٥}

ليس فقط أن علاقات الإنتاج التي انطوى عليها نمط الإنتاج الصهيوني هي علاقات إنتاج فريدة ظهرت في سياق استعماري استيطاني، وإنما وسائل الإنتاج التي يقوم عليها هذا النمط، هي أيضاً وسائل إنتاج من

ثم تشييد بنية سياسية-قانونية، وبنية أيديولوجية تعبر عنه باعتباره النمط المهيمن (إنظر الشكل ٢)، وتضمن له إعادة إنتاج ظروف الاستعمار الاستيطاني.

ولا بد أثناء دراسة مرحلة صعود نمط الإنتاج الصهيوني المنظم بعد العام ١٩٢٠، من رؤيته باعتباره نمطاً إنتاجياً في طريقه إلى الهيمنة. وسأبحث هذه النزعة نحو الهيمنة من خلال مثالين:

أولاً، تمفصل نمط الإنتاج الصهيوني المنظم مع نمط الإنتاج الصهيوني الرأسمالي. والأخير نمط يقوم على الملكية الخاصة للأرض أو وسائل الإنتاج، ويعتمد على العمل المأجور وفق قوانين السوق المفتوحة. إن الأفراد اللامنتجين الذين يسيطرون على وسائل الإنتاج، كانوا في حالات كثيرة صهيونيين. فحسب تقديرات أوليزور (Olitzur)، كان تدفق رأس المال اليهودي إلى فلسطين بين العام ١٩١٨ والعام ١٩٣٧ ينقسم إلى ٢١٪ رأس مال «قومي» أو «عام» (تشرف عليه المنظمة الصهيونية وأذرعها)، مقابل ٧٩٪ رأس مال خاص، أما وفق تقديرات غلعادي (Giladi)، فإن النسب هي ٣٠٪ مقابل ٧٠٪، على التوالي).^{٢٦} إن سيطرة رأس المال الخاص على جزء كبير من اقتصاد اليبشوف، كان يعني أن ثمة مرافق اقتصادية عديدة لا تخضع لسيطرة الهستدروت، وإنما تعمل وفق سوق العمل المفتوح. لكن ما يدفعنا إلى التمييز بين نمط إنتاج رأسمالي ونمط إنتاج صهيوني على الرغم من أن مالكي وسائل الإنتاج في الحالتين كانوا من الصهيونيين، هو شكل العلاقات الإنتاجية التي تم بموجبها دمج قوة عمل المنتجين مع الوسائل الإنتاجية. وقد كتب ماركس بأن إحدى النقاط التي يجب ألا تُنسى هو أن دياكتيك قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج يجب أن يتم تحديده في كل حالة بشكل ملموس.^{٢٧} في نمط الإنتاج الرأسمالي، كانت علاقات الإنتاج لا تأبه بالحدود العرقية أو القومية، وإنما منطقتها الأساسي هو المنطق الرأسمالي الذي يدفع مالك وسائل الإنتاج إلى استخدام الأيدي العاملة الأرخص.

وتشير التقارير إلى نسب العمالة العربية الضخمة المدموجة مع وسائل الإنتاج التي يسيطر عليها رأس المال الصهيوني الخاص. وهو أمر إذا ما استمر على هذا النحو في فترة اليبشوف فإن مشروع الاستعمار الاستيطاني كان إما سيُكتب له الفشل، وإما سيأخذ منحىً مختلفاً كلياً. فمثلاً، في العام ١٩٢٨ قامت

الوكالة اليهودية بإجراء إحصاء حول العمالة العربية والعربية في المزارع الصهيونية الخاصة، فحصت خمس مستعمرات زراعية رأسمالية هي بيتاح تكفا، رحوفوت، نس-تسيونا، الخضيرة، وبنيامينا، التي ضمت حوالى ٣٩ ألف دونم من الأراضي المزروعة، فوجدت التالي: حوالى ١١٠٠٠ دونم (أو ٣٠٪) تقوم فقط على العمالة العربية، ولا يعمل فيها أي عامل صهيوني، بالإضافة إلى حوالى ١٠٠٠٠ دونم (أو ٢٣٪) تضم عمالة مختلطة في غالبيتها العظمى عربية، إضافة إلى ٤٧٠٠ دونم (أو ١٢٪) تضم عمالة مختلطة بنسب متساوية، وأخيراً حوالى ٣٣٠٠ دونم (أو ٨,٥٪) تضم عمالة عربية بنسب قليلة.^{٢٨} وتشير التقارير إلى أن الأجرة اليومية للعامل العربي تتراوح بين ٨٠ إلى ١٧٠ ميليم، بينما حدد الهستدروت بأن الحد الأدنى من الأجور التي تسمح للعامل المستوطن بأن يبقى في فلسطين يجب ألا تقل عن ٣٥٠ ميليم في اليوم.^{٢٩}

إن صعود نمط الإنتاج الصهيوني المنظم نحو الهيمنة كان يعني التماثل مع بعض الأنماط الإنتاجية، وإخضاعها لمتطلبات إعادة إنتاجه لنفسه. وبشكل ملموس، قامت المنظمة الصهيونية العالمية، والهستدروت، باعتبارهما المسيطرين على وسائل الإنتاج في نمط الإنتاج الصهيوني الصاعد نحو الهيمنة، بإخضاع نمط الإنتاج الصهيوني الرأسمالي والتحكم في علاقاته الإنتاجية، وشكل تحقيقه وتوزيعه للفائض الاقتصادي. فبين العام ١٩٣٠-١٩٣٣ استطاعت حركة العمل الصهيونية وهي الحركة السياسية التي تُعبر عن نمط الإنتاج الصهيوني بأن تسيطر على المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية وكنيست إسرائيل، وفي العام ١٩٣٩ تم التوقيع لأول مرة على اتفاق بين حركة العمل الصهيونية وبين المشغلين الرأسماليين الصهيونيين من خلاله استطاعت حركة العمل التحكم أكثر بسوق العمل، وتوزيع العمل، وتوسيع مبدأ العمل العبري ليشمل أيضاً القطاع الخاص.^{٣٠} لكن حتى قبل ذلك، وبالتحديد بين ١٩٢٧-١٩٣٦، أقامت حركة العمل ميليشيات يهودية وظيفتها مهاجمة الرأسماليين الصهيونيين الذي يُشغلون عمالة عربية، وتدمير منشآتهم أو مزارعهم في محاولة لإجبارهم على قبول مبدأ العمل العبري.^{٣١}

وعلى المستوى النظري، تعني سياسات حركة العمل الصهيونية تجاه الرأسماليين الصهيونيين محاولة فئة اجتماعية تحتل موقعاً معيناً داخل نمط الإنتاج

صهيوني إخضاع فئة أخرى تحتل موقعاً آخر داخل نمط الإنتاج الرأسمالي. لكن أيضاً، التمثيل هو قيام نمط إنتاج معين بعدم هدم نمط إنتاجي آخر وإنما التحكم في علاقات إنتاجه وتوزيعه للفائض الاقتصادي بشكل يخدم متطلبات نمط الإنتاج الأول ويحافظ على عملية إعادة إنتاجه لنفسه، بمعنى أن التمثيل هو علاقة هيمنة بالدرجة الأولى. ويمكن أن نرى هذا التمثيل من خلال ما بات يُسمى بالتعاقد بالوكالة (التحكم في وسائل الإنتاج) بحيث يتم نقل بعض مشاريع الهستدروت وحفرات هوفديم إلى القطاع الخاص الصهيوني لتنفيذها، وبناء موشافيم بالقرب من المزارع الصهيونية الرأسمالية بحيث توفر الموشافيم خدمات مجانية للعمال الصهيونيين العاملين في المزارع الرأسمالية (التحكم في سوق العمل)، وحث الرأسماليين على بناء مشاريع ربحية بناء على تخطيط حركة العمل (التحكم في توزيع الفائض الاقتصادي)، وغيرها. لكن يجب أن نُقر بأن علاقة التمثيل بين نمط الإنتاج الصهيوني الصاعد نحو الهيمنة، وبين نمط الإنتاج الرأسمالي لها وزن قليل نسبياً في فهم طبيعة الصراع بين الفلسطينيين والصهيونيين. فالهدف من إبرازها هنا هو إبراز عملية الهيمنة والتمثيل وحسب. في المقابل، كانت العلاقة مع أنماط إنتاج أخرى تأخذ أشكالاً أكثر تعقيداً.

ثانياً، تدمير أنماط إنتاج الفلسطينيين: حسب ألثوسير وبالليار، فإن فهم علاقات التمثيل بين الأنماط الإنتاجية ضمن التشكيل الاجتماعية تعني البحث عن «قانون التعايش» بين الأنماط الإنتاجية تحت هيمنة نمط إنتاج واحد. لكن في حالة المراحل الانتقالية التي تتخلل فيها علاقات التمثيل والتعايش، فإن السيرة التاريخية تكون مفتوحة على ما هو أكثر من صياغة قانون التعايش بين ما هو موجود. ففي حالات الانتقال، تتفتح الإمكانات التاريخية على ولادة أنماط إنتاجية جديدة، واندثار أنماط إنتاجية أخرى. كانت النكبة (١٩٤٧-١٩٤٩) بمثابة تدمير للعلاقة الإنتاجية التي تربط الفلسطينيين بوسائل إنتاجهم، دون أن يعني الأمر دخول الفلسطينيين في علاقات إنتاجية جديدة مع الوسائل الإنتاجية ذاتها، أو مع وسائل إنتاجية جديدة على الأرض. بل إن النكبة كانت تعني انفصال الفلسطينيين عن وسائل إنتاجهم: وهذا يعني الإزالة عن الأرض، الإبادة، التطهير العرقي عن المكان.

وقد نجحت القيادة الصهيونية في تدمير أنماط إنتاج الفلسطينيين ليس لأن هناك نمط إنتاج صهيوني منظم متطور أكثر من أنماط إنتاج الفلسطينيين، وليس لأن حجم وسائل الإنتاج الصهيونية ذات وزن كمي وكيفي أعلى من تلك الفلسطينية، وإنما لأن عوامل سياسية إقليمية وعالمية تضافرت في صالح أحداث النكبة: الاستعمار البريطاني، تسليح العصابات الصهيونية، مساعدات دولية.

وعلى المستوى النظري، تبدو المقارنة بين الاستعمار التجاري والاستعمار الاستيطاني ذات دلالة. في الاستعمار التجاري، تسعى القوى المستعمرة إلى «السيطرة» على التشكيل الاجتماعية الاقتصادية للبلد المستعمر من خلال المحافظة على أنماط الإنتاج الأصلية والتحكم بتمفصلاتها الداخلية، بهدف ربطها بتشكيل متخلفة بالتشكيل الاجتماعية للمتروبول لضمان سرقة الفائض الاقتصادي. فالقوى الاستعمارية تحتاج لأنماط الإنتاج الأصلية لما توفره من قوة عمل رخيصة، وبالتالي ستبقى على الوجود المادي للسكان الأصليين.^{٣٢} أما في حالة الاستعمار الاستيطاني، فإن القوى الاستعمارية تسعى إلى «هدم ثم استبدال» التشكيل الاجتماعية الأصلية بكل ما يحمل ذلك من خيارات تجاه السكان الأصليين (إبادة، تهجير قسري، أو عزل في محميات) وأنماط إنتاجهم.

ولأن الاستعمار الاستيطاني يقوم على بناء تشكيل اجتماعية جديدة، فإن الأرض تحتل مكانة أساسية وشرطاً ضرورياً لتحقيق المشروع. هناك بعدان لعلاقة المستعمر الاستيطاني مع الأرض: أولاً، البعد المادي باعتباره موضوع إنتاج حيوي يدخل في صلب أي نمط إنتاج. وثانياً، البعد السيادي باعتبار أن التشكيل الاجتماعية للاستعمار الاستيطاني لا بد وأن تتمظهر على شكل دولة لها حدود جغرافية محددة تقيم عليها سيادة. في كلا الحالتين، فإن الاستعمار الاستيطاني الصهيوني كان عليه أن يحل الإشكالية الأساسية التي وجدها أمامه، وهي وجود فلسطينيين على الأرض، على أن هؤلاء الفلسطينيين لا يُعتبرون رُحلاً أو متجولين، وإنما يقيمون أشكال حياة مرتبطة مباشرة بالأرض التي تعتبر العنصر الأساسي في حياتهم الاجتماعية والاقتصادية.

هذا يعني أن على المستعمر الاستيطاني أن يقطع العلاقة التي تربط ما بين الأصليين وما بين الأرض،

بأن يدمر أنماطهم الإنتاجية بحيث تتحول الأرض، كل الأرض، إلى وسيلة إنتاج مرتبطة فقط بالحياة الإنتاجية للمستوطنين وتصبح جزءاً من أنماط إنتاجهم. وعلى المستوى السيادي، فإن التشكيلة الاجتماعية تعني وجود دولة، ومؤسسات وقوانين من شأنها أن توطر علاقة المستوطن الحصرية بالأرض المسروقة وتعيد إنتاج هذه العلاقة. لكن هذا لا يشكل شرطاً ضرورياً لإبادة السكان الأصليين، أو تطهيرهم عرقياً، أو تهجيرهم. بمعنى أن تدمير علاقة السكان الأصليين بالأرض لا يعني في كل الحالات إنهاء وجود السكان الأصليين على الأرض.

فثملاً، في حالة الجزائر، أقام المستوطنون الفرنسيون نمط إنتاج رأسمالي يقوم بالأساس على الزراعة، على أن الأيدي العاملة كانت من الجزائريين. في العام ١٨٦٣ أصدرت فرنسا مرسومين (Sénatus-consultes) لتحديد العلاقة بين الاستعمار الاستيطاني والأرض والسكان الجزائريين. من جهة، تمت مصادرة الأراضي التي غزاها المستوطنون الأوروبيون وتم تحويلها إلى جزء من ملكية دولة فرنسا، ومن جهة ثانية لم يتم طرد السكان الجزائريين وإنما تحويلهم إلى رعية بدون حقوق قانونية أو سياسية تجاه الأرض.^{٣٣}

وبالنظر إلى نمط الإنتاج الرأسمالي الذي أقامه المستوطنون الأوروبيون، الذي تم من خلاله دمج قوة العمل مع وسائل الإنتاج (الأرض) التي أصبحت ملكية للمستوطنين، فإن علاقات الإنتاج في الجزائر المستعمرة لم تقم بناء على حدود عرقية، أو دينية، أو اثنية، بحيث أن المستوطن الفرنسي احتاج إلى قوة عمل الجزائري ليعيد إنتاج هيمنته. لكن في فلسطين، وفي ما يتعلق بالحركة الصهيونية، فإن غياب دولة متروبول شبيهة بفرنسا، قادرة على تحويل الأرض إلى ملكية خاصة بالمستوطنين، مرة واحدة ومن خلال القوة، هو ما جعل الصهيونيين يقيمون نمطاً إنتاجياً ذا علاقات إنتاجية إثنية-إقصائية. هذا كان يعني بأن بناء الدولة الصهيونية لا يعتمد فقط على تجريد الفلسطينيين من الأرض، ومن وسائل الإنتاج، وإنما أيضاً الاستمرار في بناء نمط إنتاج صهيوني مغلق على المستوطنين الجدد ليتسنى للمشروع الاستعماري الصهيوني استيعاب مهاجرين جدد.

باختصار، فإن دخول أعداد كبيرة من العمال الصهيونيين كان الشرط الضروري الأول لنجاح المشروع

الاستعماري الاستيطاني الصهيوني. كما أن خلق نمط إنتاج صهيوني منظم يقوم على علاقات إنتاجية ذات حدود عرقية كان شرطاً ضرورياً ثانياً لدخول أعداد كبيرة من العمال الصهيونيين. وعلى صعيد بناء تشكيلة اجتماعية بعد انسحاب القوات البريطانية، فإن هذين الشرطين كانا يعينان التخلص من المادة البشرية للسكان الفلسطينيين الذين لا يمكن أن يبقوا على علاقتهم مع الأرض باعتبارها أساس العملية الإنتاجية لديهم، ولكن وهذا الأهم، في حال تدمير العلاقة فإنه لا يمكن الإبقاء عليهم بداخل التشكيلة الاجتماعية للمستعمر الاستيطاني لأنه لا لزوم لقوة عملهم.

البناء الفوقي للصراع الفلسطيني الصهيوني يرى ألثوسير بأن الأساس المادي لأي نمط إنتاج إنما يقوم على القوى الإنتاجية المتاحة، بيد أن هذه القوى الإنتاجية لا تعني شيئاً إذا لم يتم تشغيلها والدخول في علاقة معها، بحيث أنه لا يمكن تشغيلها إلا من خلال (وبداخل) شكل معين من العلاقات الإنتاجية. وهذا ما قاده إلى الادعاء بأن العلاقات الإنتاجية هي العامل المحدد في أي نمط إنتاجي. وبما أن الممارسة الاقتصادية هي المحدد في نهاية المطاف لكل ما يحصل في البناء الفوقي، فإن علاقات الإنتاج هي التي تحدد معالم البناء الفوقي (Althusser, 2014: 20-21).

بيد أن ألثوسير يرى أن أطروحة البناء التحتي والبناء الفوقي عامة جداً (إنظر البناء الفوقي في نموذج ماركس في الشكل ١)، ووصفية أكثر منها تحليلية. في المقابل يرى ألثوسير بأن التشكيلة الاجتماعية تقوم على ثلاثة مستويات من الممارسة: الاقتصادية، والسياسية-القانونية، والأيدولوجية، بحيث أن كل مستوى من الممارسة يتبادل علاقات التأثير والتأثير من المستويات الأخرى على قاعدة أن الممارسة الاقتصادية هي المحددة في نهاية المطاف (overdetermination). لكن ما يهم هنا، هو أن ألثوسير يرى بأن هذه المستويات ليس تبالضرورة متجانسة تاريخياً، بحيث أنها قد تحتوي على ظواهر تنتمي إلى حقبة تاريخية مختلفة، وتُعبّر عن مستويات مختلفة من التطور، وهذا على العكس من الفهم الأرثوذكسي الذي يرى بأن البناء الفوقي هو تعبير مباشر عن البناء التحتي.

فمثلاً، يقوم الخطاب الأيدولوجي الصهيوني على مقولات دينية تحول الصراع الاستعماري بين الفلسطينيين والصهيونيين إلى صراع ديني يستقي مفرداته

من حقب تاريخية قديمة، ليعيد إنتاجها بشكل جديد داخل التشكيلة الاجتماعية الصهيونية. وهنا، يبنينا ألثوسير إلى أن شكل العلاقات الإنتاجية في نمط الإنتاج المهيمن هو بالتحديد من يُحدد مضمون الممارسات السياسية-القانونية أو الأيديولوجية، والتي من شأنها أن تساهم في إعادة إنتاجه لنفسه.^{٢٤} من هنا، فإن نمط الإنتاج الصهيوني المنظم حاول في المستوى الأيديولوجي أن يحول الصراع إلى صراع بين الدين اليهودي وبين الديانات الأخرى، ليتحول الصراع من صراع بين أصحاب الأرض الحقيقيين والمستوطنين إلى صراع بين الوعد الإلهي لليهود بالأرض المقدسة والفلسطينيين الغرباء. ومع أن هذا الخطاب الأيديولوجي كان ظاهرًا قبل العام ١٩٢٠، إلا أن نمط الإنتاج الصهيوني المنظم الذي قام على علاقات إنتاجية ذات حدود عرقية، هو الذي عمم هذا الخطاب ورفعته إلى مستوى البنية الفوقية ليتحول إلى خطاب ذي نفوذ، وله سلطة واسعة في ضمان هيمنة المستوطنين الصهيونيين على الأرض (كوسيلة إنتاج) وعلى علاقات الإنتاج (التي تقصى الفلسطينيين).

الخلاصة

بينما ترى الماركسية الكلاسيكية في الاستعمار نتيجة لتوسع نمط الإنتاج الرأسمالي عالميًا، إلا أنه في سياق الاستعمار الاستيطاني علينا أن نرى كيف أن أنماطًا معينة من الرأسمالية كانت نتيجة للتوسعات الاستعمارية وليس العكس. لقد حاول غلين كلوثارد (Coulthard, G) وهو ماركسي من جماعات الـ (Yellowknives Dene) في الشمال الغربي من جزر السلاحف (كندا) أن يؤطر لمثل هذه العلاقة بين الاستعمار الاستيطاني والرأسمالية.^{٢٥} في كل الأحوال، عند تحليل نمط الإنتاج الصهيوني المنظم باعتباره نمطًا رأسماليًا من نوع محدد وُلد في سياق استعماري، فإن الصراع بين المستوطنين والأصليين يجب أن يتحدد على مستوى العلاقة الاستعمارية وليس على مستوى نمط الإنتاج الرأسمالي الذي هو نتيجة لهذا العلاقة. وبكلمات كلوثارد، علينا أن نجعل من الاستعمار العدسة الأولى التي ننظر بها إلى الصراع.

لكن اعتبار الصراع بين المستوطن الصهيوني والأصلائي الفلسطيني هو صراع قومي يتحدد على مستوى المنظومة الاستعمارية، قد يكون مفضلًا أحيانًا،

وقد يحرف التحليل الملموس للواقع الملموس. فاعتبار الفلسطينيين برمتهم طرفًا متجانسًا ومتكاملًا وأن هذه الكتلة المتجانسة تدخل في صراع تناحري مع كتلة المستوطنين الصهيونيين هو أمر ملتبس أحيانًا، فلكي نبقي داخل الإطار النظري للمفهوم المادي للتاريخ، ولكي نعتبر الفلسطينيين جماعة قومية واحدة في مواجهة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، فإن فهمنا لقوميتهم يجب أن لا ينزلق تجاه الفهم الليبرالي للقومية. فالقومية في سياق الاستعمار الاستيطاني لا تتحدد فقط على مستوى الوعي والمشاعر، وإنما لها جذور مادية-طبقية تتمثل في وجود مصلحة مادية لدى الفلسطيني للعودة إلى الأرض المسلوقة، وإعادة ربط أنماطه الإنتاجية بها باعتبارها وسيلة إنتاج وموضوع إنتاج رئيسيين. من هنا فإن الفلسطينيين في داخل الخط الأخضر، والفلسطينيين في القدس، وغزة والضفة الغربية، وشتات الخيميات وشتات غير الخيميات، كلٌ يقف على مسافة مختلفة نسبيًا من الأرض باعتبارها شرطًا ضروريًا لإقامة حياة مادية واجتماعية تحررية، وممارسة السيادة.

إن تقاطع البعد القومي مع البعد الطبقي عند مقاربة الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني هو ما سعت هذه المقالة إلى مقارنته، دون أن تدعى أنها ناقشته باستفاضة كافية. في كل الأحوال، فإن الإطار النظري المادي التاريخي، في نسخته الألتوسيرية، من شأنه أن يفتح أمامنا مساحات أخرى للتفكير في حل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. إن النظر إلى مفهوم تمفصل أنماط الإنتاج، تمزيق العلاقة (شبه) الحصرية التي مكنت المستوطنين الصهيونيين من احتكار قوى الإنتاج، واستخدامات الأرض، ومفردات البنية الفوقية، قد يكون مدخلًا أوليًا وأساسيًا لمقاربة الحلول السياسية. أن حل الدولة الواحدة مثلاً، والذي قد يكتفي بالديمقراطية الليبرالية كأساس للوصول إلى مواطنة متساوية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، قد يكون حلًا مراوغًا إذا لم يتم ربط مفهوم المساواة بالممارسة الاقتصادية وتوزيع قوى الإنتاج.

- 12 Gershon Shafir, *Land, Labor, and the Origins of the Israeli-Palestinian Conflict, 1882-1914*, Updated ed (Berkeley: University of California Press, 1996).
- 13 Lockman, *Comrades and Enemies*.
- 14 Althusser, *For Marx*.
- 15 Carver, "Preface' to A Contribution to the Critique of Political Economy."
- 16 Ibid.
- 17 Althusser, *For Marx*.
- ١٨ سمير أمين، التطور اللامتكافئ: دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطة (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٨٠)، ١٦.
- 19 Althusser, *On the Reproduction of Capitalism*.
- 20 Baruch Kimmerling, *Zionism and Territory. The Socio-Territorial Dimensions of Zionist Politics*, Research Series, no. 51 (Berkeley: Institute of International Studies, University of California, 1983), 43.
- ٢١ إسحق غرينبرغ، «القيادة الصهيونية وجمعية العمال: محاولة بلورة أنماط سوقية وتنظيمية داخل مصانع العمال في سنوات العشرينات»، مجلة تسيونوت، العدد ١١: ١٦٠ [بالعبرية].
- ٢٢ يوسف أهرونوفيتش (١٨٧٧-١٩٣٧)، زعيم صهيوني وأحد مؤسسي بنك هابوغاليم ومديره العام الأول ما بين ١٩٢٣-١٩٣٧
- 23 Baruch Kimmerling, *Zionism and Economy* (Cambridge, Mass: Schenkman Pub. Co, 1983), 28.
- 24 Shafir, *Land, Labor, and the Origins of the Israeli-Palestinian Conflict, 1882-1914*, 75.
- 25 Lev Luis Grinberg, *Split Corporatism in Israel*, SUNY Series in Israeli Studies (Albany: State University of New York Press, 1991).
- 26 Kimmerling, *Zionism and Economy*, 30.
- 27 C. J. Arthur, "Marx and Engels, *The German Ideology*," *Royal Institute of Philosophy Lecture Series 20* (March 1986): 149-67, doi:10.1017/S0957042X00004090.
- ٢٨ ليسك، موشيه. تاريخ اليشوف اليهودي في أرض إسرائيل منذ الهجرة الأولى. القدس: الأكاديمية الوطنية الإسرائيلية للعلماء، ٢٠٠٢: ٢٧٢ [بالعبرية].
- ٢٩ حكومة فلسطين (١٩٢٨). «التقرير النهائي للجنة الأجور»، في أرشيف دولة إسرائيل، ملف رقم CO ١٥٢/٧٣٣ [بالعبرية].
- 30 Grinberg, *Split Corporatism in Israel*.
- 31 Steven A. Glazer, "Picketing for Hebrew Labor: A Window on Histadrut Tactics and Strategy," *Journal of Palestine Studies* 30, no. 4 (July 1, 2001): 39-54, doi:10.1525/jps.2001.30.4.39.
- 32 David K. Fieldhouse, *Colonialism 1870-1945: An Introduction* (London: Macmillan, 1983).
- 33 Sung-Eun Choi, *Decolonization and the French of Algeria: Bringing the Settler Colony Home*, 2016, 18-19, <http://site.ebrary.com/id/11121481>.
- 34 Althusser, *For Marx*.
- 35 Akim Reinhardt, "Red Skin, White Masks: Rejecting the Colonial Politics of Recognition," *Contemporary Political Theory* 15, no. 1 (February 2016): 53, doi:10.1057/cpt.2015.20.
- 1 Charlie M. Shackleton and N. Gwedla, "The Legacy Effects of Colonial and Apartheid Imprints on Urban Greening in South Africa: Spaces, Species, and Suitability," *Frontiers in Ecology and Evolution* 8 (January 11, 2021): 579813, doi:10.3389/fevo.2020.579813.
- 2 fayez sayegh, *Zionist Colonialism in Palestine*, Palestine Monographs 1 (Palestine Liberation Organization Research Center; First Edition edition, 1965); Maxime Rodinson, *Israel: A Colonial-Settler State?*, 9. printing (New York: Pathfinder, 2002); Omar Jabary Salamanca et al., "Past Is Present: Settler Colonialism in Palestine," *Settler Colonial Studies* 2, no. 1 (January 1, 2012): 1-8; Rana Barakat, "Writing/Righting Palestine Studies: Settler Colonialism, Indigenous Sovereignty and Resisting the Ghost(s) of History," *Settler Colonial Studies* 8, no. 3 (July 3, 2018): 349-63; Patrick Wolfe, "Recuperating Binarianism: A Heretical Introduction," *Settler Colonial Studies* 3, no. 3-04 (November 2013): 257-79, doi:10.1080/220147/3X.2013.830587.
- ٣ لويس ألتوسير (١٩١٨-١٩٩٠): ولد في المستعمرات الفرنسية في الجزائر، ثم انتقل إلى التعليم في فرنسا في أيام شبابه. انضم للحزب الشيوعي الفرنسي وكان ذا ميول ماركسية-لينينية ثورية قبل أن يتخذ منحى أكاديميًا-سياسيًا ويبدأ بمهاجمة «عبادة الشخصية» الستالينية. تأثر ألتوسير بالمدرسة الفرنسية في علم الاجتماع، وتبنى المدرسة البنيوية وما بعد البنيوية. من أهم أطروحاته التجديدية على الماركسية الكلاسيكية هو أنه تبنى مفهوم القطع الاستيمولوجي، وافترض أن ماركس الشاب يختلف فكريًا وسياسيًا عن ماركس الناضج. وأن ماركس الناضج تخلص من «الخبائث الهيغلية» التي كانت تسيطر على تفكير ماركس الشاب، وبالتالي تخلص من «قانون نفى النفي». أصيب في نهاية حياته الأكاديمية باضطرابات نفسية قبل أن يقتل زوجته ثم ينتحر تاركًا إرثًا ماركسيًا غنيًا. من أهم المفاهيم التي استدخلها إلى الماركسية هي: جهاز الدولة الأيديولوجي (Ideological state apparatuses) التناقض والتحديد العلوي (overdetermination)، ثالوث الممارسات (الاقتصادية والأيدولوجية والسياسية-القانونية)، وغيرها من المفاهيم.
- 4 Marcello Musto, ed., *Karl Marx's Grundrisse: Foundations of the Critique of Political Economy 150 Years Later*, 1. publ., transferred to digital print, Routledge Frontiers of Political Economy 109 (London: Routledge, 2009); Terrell Carver, ed., "Preface' to A Contribution to the Critique of Political Economy," in *Marx: Later Political Writings*, by Karl Marx, 1st ed. (Cambridge University Press, 1996), 158-62, doi:10.1017/CBO9780511810695.009.
- 5 Patrick Wolfe, "History and Imperialism: A Century of Theory, from Marx to Postcolonialism," *The American Historical Review* 102, no. 2 (April 1997): 399; 418, doi:10.2307/2170830/.
- 6 Louis Althusser, *On the Reproduction of Capitalism: Ideology and Ideological State Apparatuses* (London ; New York: Verso, 2014), 19.
- ٧ يشير ألتوسير ضمناً إلى أن ماركس نفسه لا يدعي وجود نمط إنتاج واحد في كل تشكيلة اجتماعية، بل إن «الماركسية الأرثوذكسية» هي التي حولت الفكر الماركسي إلى «دوغما» بحيث تم اختزاله في حقبة الاتحاد السوفيتي، وعلى يد منظريه، إلى نموذج مبسط غير علمي.
- 8 Louis Althusser, *For Marx* (New York: Vintage Books, 1970).
- 9 Sherene Seikaly, *Men of Capital: Scarcity and Economy in Mandate Palestine* (Stanford, California: Stanford University Press, 2016).
- 10 Gershon Shafir, "CAPITALIST BINATIONALISM IN MANDATORY PALESTINE," *International Journal of Middle East Studies* 43, no. 4 (November 2011): 611-33, doi:10.1017/S0020743811001206.
- 11 Zachary Lockman, *Comrades and Enemies: Arab and Jewish Workers in Palestine, 1906-1948* (Berkeley: University of California Press, 1996).

ترجمة وتقديم: مالك سمارة

خطاب لويس برانديس: الصهيونية من منظور سفيرها الأول في الولايات المتحدة

من هنا نشأ برانديس علمانيًا بثقافة أمريكية، حتى إن عائلته كانت تشارك المجتمع المسيحي أعياده^١. طرأ التحوّل في أواسط عقده الخامس؛ حينها بدأ يلتقي بأعيان الحركة الصهيونية، من قبيل أرون أهارونسون وناحوم سووكولوف ويعقوب دي هاس. على هذا النحو، كانت الصهيونية طريق برانديس لاكتشاف يهوديته، وهذه المقولة تلخص باختصار مغبّة ٣٠ سنة أمضاها الأخير «سفيرًا» للصهيونية في أميركا: إعادة تخليق اليهودية «كعرق» -متفوّق ونبيل- عبر الخطاب الصهيوني. ومن نقطة البدء هذه، تنشّد الخيوط الأيديولوجية وراء خطبة برانديس المحمّلة بمثل فضلي مدّعاة، وتنفرج التناقضات على مصراعيها- يقول، مثلًا، في تفريقه بين القومية والجنسية، إن الأولى طبيعية

على الرغم من دوره الكبير في نشر الصهيونية إلى غرب الخارطة القصي، فإن لويس برانديس (١٨٥٦-١٩٤١) كان أحد قادة الصهاينة المتأخرين. لقد عرّف الصهيونية في مرحلة متقدّمة من حياته الشخصية والمهنية، لكنه في حقبة مفصلية سيساهم فيها بفوز الرئيس وودرو ويلسون في الانتخابات، ليكافئه هذا الأخير عام ١٩١٦ بتعيينه أول قاضٍ يهودي في المحكمة العليا. في الواقع، يمكن القول إن برانديس اكتشف يهوديته من الأساس متأخرًا. لقد ولد لعائلة مثقفة وأرستقراطية، سليلًا لوالدين اعتنقا المبادئ الهرطقية للحركة الفرانكية- نسبة ليعقوب فرانك الذي ادّعى أنه المسيح المخّص، وحضّ على الانعتاق من القيود الدينية، واستقطب نحو ٥٠ ألف مريد من يهود بولندا ووسط أوروبا.

خطاب برانديس في المجلس الشرقي للحاجات الإصلاحية (نيسان ١٩١٥)

إن معاناة اليهود بسبب الظلم المتواصل قرابة عشرين قرنًا هي أكبر مأساة في التاريخ. لم يكن حاصل تلك المعاناة أكبر مما هو عليه اليوم، ولا الظلم أكثر وضوحًا. ومع ذلك، فإن الحاضر هو بجلاء وقت الأمل. يمهّد تيار الفكر العالمي الراهن أخيرًا الطريق أمام نيلنا العدالة. الحرب تنمّي أمامنا الفرص التي من شأنها أن تجعل حلّ المسألة اليهودية ممكنًا. لكن لنستفيد من تلك الفرص ينبغي علينا إدراك الحقائق وقبولها؛ علينا أن نتوخى مسعانا بهدوء رجل دولة، وأن نتابع بحزم المسار الذي سنقرّره، ونكون مستعدين إلى الأبد لبذل التضحيات التي تقتضيها قضية عظيمة. هكذا فقط تُكتسب الحرية.

ما هي المشكلة؟

بالنسبة لنا، المسألة اليهودية تعني التالي: كيف بوسعنا أن نوّمن لليهود، أينما وُجدوا، الحقوق والفرص التي يتمتع بها غير اليهود؟ كيف بوسعنا أن نوّمن للعالم المساهمة الكاملة التي يمكن لليهود أن يقدموها، إن انعتقوا من القيود المصطنعة؟ المشكلة ذات بُعدين: أحدهما يتعلّق باليهودي الفرد والآخر باليهود كجماعة. بالطبع لا ينبغي أن يكون أي فرد في أي مكان، فقط لكونه يهوديًا، عرضة لكران الحقوق العامة والفرص التي يتمتع بها غير اليهود. لكن اليهود، كجماعة، ينبغي أن يتمتعوا كذلك بحق وفرصة العيش والنماء كسائر الجماعات. هذا الحق في النماء، في ما يخصّ المجموعة، جوهرّي لتمتّع الفرد بحقوقه الكاملة؛ لأن الفرد يعتمد في نمائه (وسعادته)، بشكل كبير، على نماء المجموعة التي يشكّل جزءًا منها. بالكاد يمكننا تصوّر أن يعيش فرد ألماني أو فرنسي ويتقدّم دونما ارتباط بالحياة والثقافة الألمانية أو الفرنسية المعاصرة. ولأن الموت ليس حلًّا لمشكلة الحياة، فإن حلّ المسألة اليهودية ينطوي بالضرورة على استمرارية وجود اليهود كيهود.

لقد تعهّدت مجالس الحاجات، وغيرها، في مرّات عديدة، بأن تنصّ بالتعريف على أن أولئك

والثانية صنيعة بشر؛ لكنه لا يجد حرجًا، في موضع آخر، في الإفصاح عن المخاوف من أن تساهم بيئة الولايات المتحدة - حيث لا إرث معادٍ للسامية، ولا «غيتوات»، في دفع اليهود للانغماس في المجتمع، ومن ثمّ انمحائهم «كعرق»؛ حتى ينتهي إلى القول «إمّا أن يكون كلّ يهودي في أميركا معنا؛ أو يضع نفسه، بقصد أو بغير قصد، بين القلّة التي تعادي شعبها». هكذا يصطنع برانديس الصهيونية كرابطة قومية قسريّة، لا يُعرّف اليهودي إلا من خلالها.

لكن المساهمة الأبرز لبرانديس هي ما يمكن أن نطلق عليه «أمركة الصهيونية». بمعزل عن ظاهر سيرته كأحد المؤثرين في حشد التأييد الأميركي الرسمي لوعده بلفور وفي زرع الفكرة الصهيونية في أوساط اليهود الأميركيين؛ فقد تصوّر هذا الأخير، في المكامن والجوهر، الصهيونية كأميركي قبل كل شيء. هذا ما أسرّ به لبلفور خلال اجتماع معه عام ١٩١٩؛ وهذا ما يفصح عنه في خطابه المترجم هنا، في قوله، مثلًا، إن «الولاء لأميركا يتطلّب أن يصبح كل يهودي أميركي صهيونيًا»، وأن «الروح اليهودية هي في الجوهر حديثة وأميركية»؛ وكذا في تقاطعاته مع النظريين الأفنجيليين واقتباساته المتكرّرة منهم. امتدادًا لذلك، بوسعنا أن نلاحظ التشبّع الكبير في خطاب برانديس بالمقولات الأميركية الحديثة، ولكن بكلّ إرثها العنصري، الاستعماري، والمستوسل دائمًا قيم عدالة نفعية / منقوصة. يكرر الأخير، مثلًا، استخدام مفردات من قبيل: الذيل، الحقوق والفرص، العرق، العدالة الاجتماعية، لكنه، على المقلب الآخر، يستبطن خطابًا عنصريًا حينما يسوق اليهود كعرق متفوق، ويشير إلى تراتبية بين الأمم، ويستدعي مقاييس «كموميّة الدم» كأساس لنقاء العرق. يبلغ هذا التقاطع العنصري مداه، ببعديه الأميركي والصهيوني ملتئمين، حينما يتحدّث برانديس - وهو القاضي الذي حكم بتأييد استمرار الفصل العنصري في الولايات المتحدة - عن أميركا بوصفها دولة تضمّ «جميع القوميات البيضاء» وحسب، مقصيًا ذوي البشرة الملونة من المشهد - على هذا النحو يشير إلى فلسطين بوصفها «جرداء وعقيمة»، ولا يرى فيها بشرًا سوى حفنة من أبناء «عرقه».



لويس برانديس.

التي تضم جميع القوميات البيضاء تقريباً. وحدة القومية إحدى حقائق الطبيعة؛ أما وحدة الأمة فهي إلى درجة كبيرة صنعة الإنسان. المذهب المغلوط القائل إن الأمة والقومية يجب أن يكونا متكاملين هو سبب بعض أعظم مآسينا. إنه، بدرجة كبيرة، سبب الحرب الراهنة. لقد أفضى، من ناحية، إلى محاولات قاسية وعقيمة للاستيعاب القسري، كإضفاء الطابع الروسي على فنلندا وبولندا... كما أفضى، من ناحية ثانية، إلى ظهور الحركات العنصرية التي لا تعدو كونها غطاء للطموحات القطرية. مثلاً قد تتطوّر الجنسية على الرغم من شمولها العديد من القوميات، فإن القومية قد تتطوّر على الرغم من أنها ترصّ إرباً من أمم عدّة.

توكيد القومية اليهودية

نحن ندرك أنه مع كلّ طفل ينبغي أن يكون الهدف من التعليم إنماء شخصيته الفريدة، وليس تحويله إلى مقلّد، ولا صهره في الآخرين. هل علينا أن نفشل في إدراك تلك الحقيقة عند تطبيقها على شعوب بأكملها؟ وماذا أظهرت شعوب العالم من شخصية أكثر من اليهود؟ هل لأحدها ماضٍ أنبل؟ أو أفكار مشتركة أفضل وأجدي بأن يعبر عنها؟ أو سمات أجزى أن تُنمّى؟ ثمّة شعبان اثنان يتقوّمان شعوب الأرض قاطبة كمساهمين في حضارتنا اليوم: الإغريق واليهود. لقد منح اليهود العالم دياناته الثلاث العظمى، وتوقير القانون، وأسمى مفاهيم

الذين أعلنوا صراحةً اعتناقهم المذهب الأرثوذكسي أو الإصلاحية² هم فقط من ينبغي اعتبارهم يهوداً. لكن في الإطار الذي نتناول فيه المصطلح، مؤكّد أنه ليس في وسع أي كيان يهودي، أو في الواقع اليهود مجتمعين، أن يصوغوا تعريفاً عملياً. معنى كلمة «اليهود» في مصطلح المشكلة اليهودية ينبغي قبوله بشكل متناسب مع حجم المعوّقات ذاتها التي تمثّل إزالتها «مشكلة» بالنسبة لنا. من يصنعون تلك المعوّقات هم غير اليهود، وبفعلتهم هذه هم يقدمون تعريفاً لمصطلح «يهودي». تمتدّ تلك المعوّقات بشكل واسع إلى كل أبناء الدم اليهودي، ولا تنتهي عند التنازل عن العقيدة، وإن كان صاحبها مخلصاً. إنها لا تنتهي عند إقصاء المسلكتين اليهودية الظاهرية، وإن كان هذا الإقصاء شمولياً. لا تنتهي تلك المعوّقات حتى يصبح الدم اليهودي مخفّفاً تماماً عبر زيجات مختلطة متكررة تنتهي عملياً بطمس اليهودي. نحن اليهود كذلك، عبر أفعالنا، نعطي تعريفاً مشابهاً لمصطلح «يهودي». فعندما يعاني رجال ونساء من دم يهودي بسبب تلك الحقيقة، أو حتى لأسباب أخرى، يذهب تعاطفنا ومعونتنا نحوهم بشكل غريزي أينما وجدوا، ودون الخوض في خبايا عقيدتهم. عندما يُظهر سليلو الدم اليهودي تفوّقاً أخلاقياً أو فكرياً، عبقريةً أو موهبة خاصة، فإننا نشعر بالفخر، حتّى ولو هَجَرُوا عقيدتهم كسبينوزا وماركس وذررائيلي و(هاينرش) هاينه.

الأمة والقومية

‘(Nations and Nationality)

الفرق بين الأمة nation والقومية nationality واضح، سوى أنه ليس ملاحظاً دائماً. التماثل بين الأعضاء هو أساس القومية، لكن أعضاء الأمة الواحدة قد يكونون مختلفين جداً. قد تتكون الأمة من قوميات عدة، كحال معظم الدول الناجحة. أحد الأمثلة على ذلك الأمة البريطانية، وهي المقسمة إلى إنكليز وأسكتلنديين وويلزيين وأيرلنديين في الديار، وإلى فرنسيين في كندا خارج الديار؛ وكذا ثمّة عشرات من القوميات الأخرى على امتداد الإمبراطورية. هناك أمثلة أخرى نجدها في الأمة السويسرية بتفرعاتها الألمانية والفرنسية والإيطالية؛ وفي الأمة البلجيكية المكوّنة من فلانديريين والوالبين؛ وفي الأمة الأميركية

الأخلاق. لم يقدّر أحد مساهماتنا عامّة من قبل. لقد أصبحت تعاليمنا عن الأخوة والاستقامة، تحت اسم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، كفاح القرن العشرين في أميركا وأوروبا الغربية. يتجسّد مفهومنا للقانون اليوم في الدستور الأميركي الذي يعلن أن هذا «حكم قوانين لا رجال». ومن أجل تعليمنا العظيم الآخر- عقيدة السلام، تمهّد هذه الحرب الطريق. بينما تسعى جميع الشعوب الأخرى إلى التطور عبر توكيد قوميّتها، وتبيّن هذه الحرب قيمة الدول/ القوميات الصغيرة؛ هل نرضخ طوعاً لمعاداة السامية، ونهني «مسألتنا» بالانتحار النبيل بدلاً من حلّها؟ حقّاً هذا ليس زمن اليأس بالنسبة لليهود. دعونا نبين للعالم أننا أيضاً قوميّة تناضل من أجل حقوق متساوية في الحياة والتعبير عن الذات.

الصهيونية

في مواجهة هذا الأساس الواسع للقومية، تهدف الصهيونية إلى منح الأخيرة التطوّر الكامل. دعونا نضع نصب أعيننا بوضوح ما هي الصهيونية، أو بالأحرى ما هي ليست عليه؟

إنها ليست حركة لإخراج كل يهود العالم قسراً إلى فلسطين. في المقام الأول، ثمة ١٤ مليون يهودي، ولن تسع فلسطين أكثر من ثلث هذا العدد. ثانيًا، هي ليست حركة لجبر أي أحد على الذهاب إلى فلسطين؛ هي في الجوهر حركة لمنح اليهودي حريّة أكبر لا أقل. إنها تهدف لتمكين اليهود من ممارسة الحق ذاته الذي تمارسه الآن عملياً شعوب الأرض قاطبة: أن يعيشوا باختيارهم في أرض آبائهم أو في أي بلد آخر؛ وهو حق قد يمارسه الآن أعضاء الشعوب الصغيرة تمامًا كما الكبيرة- قد يمارسه الأيرلنديون، الإغريق، البلغاريون، الصرب، البلجيكيون، تمامًا كما الألمان والإنكليز.

تسعى الصهيونية إلى أن تؤسس في فلسطين، لأولئك اليهود الذين يختارون الذهاب إلى هناك والبقاء، وكذا لأحفادهم، موطنًا مؤمّنًا قانونيًا، حيث بوسعهم أن يقيموا معًا حياة يهودية، ويتوقعوا في نهاية المطاف أن يشكّلوا الأغلبية، ويتطلّعوا قدمًا إلى ما ينبغي أن نسّميه الحكم الذاتي. يسعى الصهاينة إلى تأسيس هذا الوطن في فلسطين لأنهم مقتنعون بأن توق اليهود السرمدي إلى فلسطين هو حقيقة بالغة

الأهمية، وأنه أحد مظاهر النضال من أجل الوجود لشعب قديم ابتنى حقّه في الحياة- شعب على امتداد ٣ آلاف عام من الحضارة أنتج إيمانًا، وثقافة، وشخصية فريدة تخوّله بشكل كبير أن يساهم مستقبلًا، كما فعل ماضيًا، في تقدّم الحضارة. هذا ليس حقًا وحسب، بل لزام على القومية اليهودية البقاء والتطور. يعتقد هذا الشعب أنه في فلسطين فقط يمكن للحياة اليهودية أن تكون محميّة تمامًا من قوى التحلل- أنه فقط هناك بوسع الروح اليهودية أن تبلغ نماءها الكامل والطبيعي، وأن تأمین الفرصة لأولئك اليهود الذين يرغبون في الاستقرار هناك لن يعود عليهم وحدهم بالفائدة؛ بل على اليهود الآخرين جميعًا؛ وستجد المسألة اليهودية، التي لطالما ظلّت إشكالية، حلًا لها أخيرًا.

إنهم يؤمنون أنه لتحقيق ذلك ليس ضروريًا أن يكون عدد اليهود في فلسطين كبيرًا مقارنة بعدد اليهود في العالم؛ لأنه على امتداد القرون التي بلغ فيه تأثير اليهود ذروته، خلال الإمبراطوريات الفارسية والإغريقية والرومانية، عاشت نسبة ضئيلة من اليهود في فلسطين؛ ونسبة صغيرة فقط عادت من بابل عندما أعيد بناء الهيكل.

منذ خراب الهيكل، قبل نحو ألفي عامي... ظلّ شوق العودة إلى أرض الآباء دعامة اليهودي في أوقات الاضطهاد، ولتحقيقه صلّى المتديّنون على الدوام... الحركة الصهيونية مثالية، ولكنها عملية في الأساس. إنها تسعى لجعل حلم الحياة اليهودية في الأرض اليهودية حقيقة كما تحقّقت أحلام عظيمة أخرى في العالم من قبل رجال يعملون بتفانٍ وذكاء وتضحية. هكذا تحقّق حلم الاستقلال الإيطالي، والوحدة، بعد قرون من الأمل المبدّد، عبر جهود مازيني، وجارibaldi، وكافور. هكذا أيضًا أصبحت أحلام اليونانيين والبلغاريين والصرب في الاستقلال حقيقة.

الصهيونية واقعا

لم تعد إعادة إحياء الأمة اليهودية مجرد حلم. إنها في طريق الإنجاز بأكثر الطرق عملية، والقصة أخاذا. قبل نحو جيل استدار مهاجرون يهود من روسيا ورومانيا شرقًا، بدلاً من التوجه إلى هذا البلد المضيف حيث كان بوسعهم تأمين العيش الرغيد بسهولة، وغايتهم كانت الاستقرار في بلد آبائهم.

لكن المساهمة الأبرز لبرانديس هي ما يمكن أن نطلق عليه «أمركة الصهيونية». بمعزل عن ظاهر سيرته كأحد المؤثرين في حشد التأييد الأميركي الرسمي لوعده بلفور وفي زرع الفكرة الصهيونية في أوساط اليهود الأميركيين؛ فقد تصوّر هذا الأخير، في المكامن والجوهر، الصهيونية كأمركي قبل كل شيء. هذا ما أسرّ به بلفور خلال اجتماع معه عام 1919؛ وهذا ما يفصح عنه في خطابه المترجم هنا.

لقد وضع آباؤنا الحجاج اليهود الأساس. ما يتبقّى علينا هو أن نبني الهيكل العلوي وحسب.

الصهيونية وحب الوطن

لا يتخيلن أي أميركي أن الصهيونية لا تنسجم مع الوطنية. الولاءات المتعددة بغیضة إن كانت غير منسجمة وحسب. يصبح الرجل مواطناً أفضل في الولايات المتحدة لكونه أيضاً مواطناً مخلصاً لدولته، ولدينته - لأسرته، لمهنته أو تجارته، لكليته أو نزلته. كل أميركي أيرلندي ساهم في تعزيز الحكم الذاتي كان رجلاً أفضل وأميركياً أفضل. كل يهودي أميركي يساهم في دفع الاستيطان اليهودي في فلسطين قدماً، حتى وإن شعر أنه وأحفاده لن يعيشوا هناك البتة، سيكون أيضاً رجلاً أفضل وأميركياً أفضل لفعله هذا.

لاحظ ما يقوله سيتون واتسون:

«أميركا مليئة بالقوميات التي، بينما تقبل بحماس جنسيتها الأميركية الجديدة، تنظر إلى مركز ما آخر في العالم كمصدر وملهم لثقافتها وتقاليدها القومية. المثال الأكثر شيوعاً هو شعور اليهودي الأميركي تجاه فلسطين الذي من شأنه أن يصبح كذلك محط أنظار بني جلدته في أنحاء أخرى من العالم. (الحرب والديمقراطية، ص ٢٠٩).

لا تناقض بين الولاء لأميركا والولاء لليهودية. الروح اليهودية، نتاج ديننا وتجاربنا، هي في الجوهر حديثة وأميركية. منذ خراب الهيكل لم يحظ اليهود بمثل هذه الروح والمثل تناغماً مع التطلعات النبيلة للدولة التي يعيشون فيها.

يسعى القانون الأساسي الأميركي إلى جعل الأخوة بين البشر واقعاً. أصبحت تلك الأخوة القانون الأساسي لليهود منذ أكثر من ٢٥٠٠ عام. مطلب

بالنسبة للمتعلّين بدت جهود الاستعمار هذه خرقاء للغاية. الطبيعة والإنسان في فلسطين مثلاً عبقة بدت لا تُذلل؛ وكان المستعمرون، في الواقع، ضعيفي التذخیر من أجل هذه المهمة، ما عدا روح التفاني عندهم والتضحية بالنفس. كانت الأرض، المثقلة بقرون من سوء الإدارة، غير مشجرة ومُجدبة بجلاء، وموبوءة بالمalaria كذلك. لم تقدّم لهم الحكومة أي أمن، سواء لحياتهم أو ممتلكاتهم. لم يكن المستعمرون إياهم غير ملّمين بطبيعة البلد وحسب، بل أيضاً جاهلين بحياة المزارعين التي استوسلوها. بالنسبة لليهود روسيا ورومانيا، فقد حرموا من فرص امتلاك أرض أو تشغيلها. زد على ذلك أن هؤلاء المستعمرين لم يتأقلموا مع المشقّات الجسدية التي تستتبعها حياة الرواد. بسبب تلك المشقّات والمalaria استسلم كثيرون. أولئك الذين نجوا قبلوا بالفشل لفترة طويلة. ولكن في النهاية تحقق النجاح. خلال جيل، أفلح هؤلاء الحجاج اليهود الآباء، وأولئك الذين تبعوهم، في تشييد هاتين المقولتين التأسيسيتين:

أولاً: أن فلسطين مناسبة لليهودي الحديث.

ثانياً: أن اليهودي الحديث مناسب لفلسطين.

تشهد أكثر من أربعين مستوطنة ذاتية الحكم على هذا الإنجاز المميز.

أثبتت هذه الأرض، التي كانت خالية من الأشجار منذ جيل مضى، والمفترض أن تكون مجدبة وجرداء على نحو ميؤوس منه، أنها كانت كذلك بسبب سوء إدارة البشر. لقد أثبتت أنها مؤهلة لتصبح مرة أخرى أرضاً «تفيض الحليب والعسل». الآن ينمو هنالك البرتقال والعنب، الزيتون واللوز، القمح وأنواع الحبوب الأخرى، وبوفرة.

أميركا الملح في القرن العشرين العدالة الاجتماعية؛ وذلك كان مسعى اليهود منذ عصور. الابتلاءات، وكذا الدين، أعداء اليهود لديمقراطية فعلية. الاضطهاد زاد من روح التعاطف لديهم؛ لقد درّبهم على الاحتمال، وضبط النفس، والتضحية. لقد جعلاهم يفكرون ويعانون في الآن معاً، وعمّقا عندهم الشغف نحو الإنصاف.

بحق، الولاء لأميركا يتطلب أن يصبح كل يهودي أميركي صهيونياً؛ لأنه فقط من خلال التأثير النبيل لمساعيها بوسعنا أن نطوّر أفضل ما فينا، ونمنح لهذه البلد المنفعة الكاملة من ميراثنا العظيم.

المطلوب في أميركا

لكن لدينا أيضاً واجباً فورياً وأكثر إلحاحاً في أداء ما يبدو أن الصهيونية وحدها قادرة على أن تقدّم مساهمة فعّالة فيه: علينا حماية أميركا وأنفسنا من التثبيط المعنوي الذي تخلل، إلى حدّ ما، في أوساط اليهود الأمريكيين. سبب هذا التثبيط واضح، ومردّه، على الأغلب، حقيقة أنه في أرضنا هذه، أرض الحرية، أزيلت كل القيود التي كان اليهود يتحصّنون بها في الغيتو، وتُرك جيل جديد بأكمله من دون الدعم المعنوي والروحي اللازم. أليس واضحاً بالقدر ذاته ما هو العلاج الوحيد الممكن؟ إنها مهمّة غرس تقدير الذات- مهمّة لا يمكن تحقيقها إلا من خلال إعادة الروابط بين اليهودي والماضي النبيل لعرقه، وجعله يدرك إمكانيات مستقبل لا يقلّ مجداً. الحصن الوحيد ضدّ التثبيط المعنوي هو أن تتنامى لدى كل جيل من اليهود في أميركا روح الالتزام النبيل. يمكن أن تُنمى هذه الروح في أولئك الذين يعتبرون أن شعوبهم مقدرة للعيش، والعيش مع مستقبل مشرق. يمكن أن تُنمى هذه الروح أيضاً على أفضل وجه من خلال المشاركة النشطة في تعزيز مثل النهضة اليهودية، وهذا قابل للتحقق فقط من خلال دفع الحركة الصهيونية قدماً.

لا مجرمين في مستوطنات فلسطين اليهودية؛ لأن الجميع، شبيهاً وشباناً، مدفوعون إلى الشعور بمجد شعبهم والتزامه بالمضيّ في مثله العليا. يهود فلسطين الجديد ينتجون، بدلاً من المجرمين، علماء مثل أرون أرونسون- مكتشف القمح البرّي؛ ومعلّمين مثل دافيد يلين؛ وفنانين مثل بوريس شاتز- مؤسس

بيتسليئيل^٥؛ و«شومريم» جسورين- حراس السلام، الذين يبقون متيقّظين في الليل إلى اللصوص ومقترفي أفعال العنف.

لقد جلبت الحركة الصهيونية مثل هذا الإلهام إلى اليهود في الشتات، كما يُبرز ستيد في هذا المقطع اللافت من كتابه «ملكيّة هابسبرغ»:

«بمدارك كهذه جاءت الصهيونية بقوة أفنجيلية: أن تكون يهودياً وأن تفخر بذلك، أن تلتمس المجد في قوّة وصلابة عرقك- تقاليدك، انتصاراتك، معاناتك، مقاومته للاضطهاد؛ أن تنظر في وجه العالم بصراحة وأن تستمتع برفاهية الصدق الأخلاقي والفكري؛ أن تشعر بالمفخرة والانتماء إلى الشعب الذي أعطى العالم المسيحي لاهوتياته، وعلم نصف العالم التوحيد، وتغلغل فكره في الحضارة كما لم يفعل أي عرق من قبل، ووسمت عبقرية الآلية الكاملة للتجارة الحديثة، وشغل فنانوه وممثلوه ومغنّوه وكتّابه مكانة في العالم المثقّف أكبر من أي شعب آخر. تلك القيم، أو شيء من نحوها، كانت قاطرة الأفكار التي أطلقتها شرارة الصهيونية في عقول الشباب اليهودي. كان تأثيرها على الطلاب اليهودي في الجامعات النمساوية فورياً ولاقئاً. حتّى ذلك الوقت كان هؤلاء يتعرضون للامتهان وسوء المعاملة، لكنهم شقّوا طريقهم إلى التعيينات والمهن الحرّة بفضل قابليتهم للتكيف، وتواضعهم الصوريّ، وحدتهم الذهنية، والحماية السريّة. إذا تعرّضوا للضرب أو البصق من الطلاب (الآريين)، فنادراً ما يجازفون بردّ الإهانة. لكن الصهيونية منحتهم الشجاعة. لقد شكّلوا روابط، تلقّوا تدريبات رياضية، وتمرّنوا على المبارزة. الآن، تُقابَل الإهانة بالإهانة، ويجد أفضل مبارزي القوات الألمانية القتالية أن الطلاب الصهاينة يستطيعون شقّ الحدود تماماً كأى تيوتن... هذا التأثير المعنوي للصهيونية لا يقتصر على طلاب الجامعات وحسب؛ بل ملاحظ في أوساط الشباب اليهودي في الخارج، وفيه يجدون سبباً لرفع رؤوسهم عالياً، والتحديق مباشرة في المستقبل، أخذاً بالاعتبار موقفهم إزاء الماضي.

واجبنا

الواجب الملقى على عاتقنا في أميركا ملحّ على نحو خاص. تعدادنا نحو ٣ ملايين يهودي- أكثر من

الهوامش

- 1 John R. vile. **Great American Judges: An Encyclopedia**, volume 1, ABC-CLIO, 2003, p.122.

٢ لقراءة الخطاب كاملاً:

Luis D. Brandies, **Speech to the Conference of Eastern Council of reform Rabbis, April 25, 1915**, University of Louisville, <https://louisville.edu/law/library/special-collections/the-louis-d.-brandeis-collection/the-jewish-problem-how-to-solve-it-by-louis-d.-brandeis> (Retrieved: 2020/2/2/)

٣ تسمى أيضاً اليهودية الليبرالية أو التقدمية، وهي حركة دينية تنقيحية ظهرت في ألمانيا خلال سبعينيات القرن التاسع عشر، وهي، على غرار الحركة المسيحية الإصلاحية، تتجاوز التعريفات العقائدية الصارمة، ومحددات النصوص الوضعية، وتؤكد على أن العقيدة في تطوّر مستمرّ كالطبيعة، وتعتقد باستمرارية الوعي الذي يتّصل بالعقل البشري، ولا يقتصر فقط على ما أنزل في وادي سيناء.

٤ يقصد برانديس الأمة بمفهوم أمة المواطنين.

٥ مدرسة للفنون والتصميم أسسها شاتز في القدس عام ١٩٠٦ بتمويل من الصندوق القومي اليهودي.

خُمس تعداد اليهود في العالم، وأكثر من تعدادنا داخل أي دولة باستثناء الإمبراطورية الروسية. نحن ممثلون لكل يهود العالم، لأننا مؤلفون من مهاجرين أو أحفاد مهاجرين يأتون من كل حذب وصوب. إننا نضم أشخاصاً من كل فئات المجتمع، وكلّ درجات المعتقد الديني. نحن أنفسنا متحررون من المعوقات المدنية والسياسية، ومزدهرون نسبياً. إخواننا الأميركيون معبّؤون بروح سامية كريمة، تؤكد على نضالنا من أجل نُبل وتحرير وتنمية جزء مهم من العرق البشري؛ ورجولتهم الفطرية تجعلهم يتعاطفون خصوصاً مع جهودنا في مساعدة أنفسنا. إن انفصال أميركا عن مشكلات العالم القديم يريحنا من الشكوك والحرص الذي يلاحق أنشطة اليهود في الدول الأوروبية المتنافسة، كما لا يمكن تصوّر تضارب المصالح أو الطموحات الأميركية والأهداف اليهودية. ولاؤنا لأميركا غير قابل للتشكيك.

نورما مُسيح *

بين المعرفة والفهم: اليهود الإسرائيليون وذاكرة النكبة الفلسطينية **

ملخص

في هذه الورقة، أستخدم تفريق حنة أرندت بين المعرفة والفهم للإجابة على السؤال: كيف يمكن للنكبة أن تكون معروفة لكن غير مفهومة لدى اليهود الإسرائيليين في الوقت ذاته؟ بالاستعانة بالجولات التي تجريها جمعية «زوخروت» (ذاكرات) لأنقاض قرية مسكة، أجادل بأن الممارسات العملية والرمزية التي تقوم بها الجمعية أثناء جولاتها إلى

قرية مسكة هي إحدى البلدات المحليّة الـ ٥٣٠ التي دُمّرت في النكبة الفلسطينية. على الرغم من أنّ أنقاض هذه الأمكنة أصبحت جزءاً من المشهد الإسرائيلي، وعلى الرغم من أنّ معظم اليهود الإسرائيليين يعرف عن النكبة بعض الشيء، فإنهم لا يفهمون معناها.

* زميلة أبحاث ما بعد الدكتوراه في قسم العلوم الاجتماعية والأنثروبولوجيا في جامعة بن غوريون في النقب حيث تبحث في تأثيرات الإعلام الحديث والتقنيات الرقمية في ذاكرة المحرقة. تتقاطع مواضيع أبحاثها بين الاتصالات والثقافة الرقمية والثقافة البصرية ودراسات الذاكرة. تتقن في كتابها بعنوان «الخيال التداولي» الرابط ما بين القصص المحتلّة والنشاط السياسي والاجتماعي والفنّ والتصوّرات والخيالات الرقمية لاقتراح ممارسات عملية تساعد على تطوير خيال سياسي في إسرائيل / فلسطين.

ترجمت المقالة ياسمين الحاج، وتمت المحافظة على نمط الاقتباس كما في الأصل.

** ظهر المقال الأصلي بالإنكليزية :

Norma Musih (2021) Between knowing and understanding: Israeli Jews and the memory of the Palestinian Nakba, *Cultural Studies*, DOI: 10.108009502386.2021.1967417/

قرية مسكة قادرة على المساهمة في تحدّي الفجوة بين المعرفة والفهم، وذلك عبر خلق منظور مختلف عن النكبة. من هذا المنطلق، لا تُفهم النكبة بصفتها ذاكرة «الأخر» فحسب -أي الذاكرة الفلسطينية عن المكان- إنما بصفتها ذاكرة مركّبة تجسّد العلاقة الديالكتيكية بين أنواع التذكّر اليهودي والفلسطيني: أي ذاكرة مكان يُحتمل أن تكون مشتركة وأساساً لتصور مستقبل مشترك.

«الإدراك -بتفريقه عن التمتع بالمعلومات الصحيحة والمعرفة العلمية- عملية معقّدة لا تنتج أبداً نتائج موحّدة أو واضحة. هي فعالية لا تنتهي نتقبّل عبرها - بالتغيّر والتنويع المستمرّ- الواقع ونتصالح معه، أي نحاول بها أن نجد الراحة في العالم.» (أرندت ٢٠٠٥، ص. ٣٠٧-٣٠٨)



الصورة رقم ١: تصوير «ذاكرات».



الصورة رقم ٢: تصوير «ذاكرات».

«مسكة هنا!» هي الكلمات المكتوبة على اللافتة التي يحملها النشطاء واللاجئون في الصور أعلاه (صورة ١ و ٢) والذين يتظاهرون ضدّ الهدم المخطّط لما تبقى من أنقاض القرية. حتّى عام ١٩٤٨، كانت قرية مسكة قائمةً وتبعد ١٥ كيلومتراً عن مدينة طولكرم في فلسطين. أمّا اليوم فتقع أنقاضها بمحاذاة كيبوتس «رمات هاكوفيش»، بين الحقول وبيارات البرتقال، بالقرب من مدينة «كفار سابا» في إسرائيل. البنايات الحجرية المصوّرة وراء السلك الشائك في الصورة هي أنقاض قرية مسكة. وهذا مشهد مألوف ومتكرر في إسرائيل، حيث يمكن رؤية أنقاض القرى والأحياء الفلسطينية في كل مكان (بنقينيستي ٢٠٠٢، الخالدي ٢٠٠٦، أبو ستّة ٢٠١٠، وكادمان ٢٠١٥). بينما يعرض وكلاء العقارات بيوتاً رائعة بنوافذ مقوّسة وسقوف عالية في القدس وحيفا للبيع تحت عنوان «بيوت عربية»، يمكن للإسرائيليين كذلك رؤية القرى التي تحوّلت إلى أكوام من الإسمنت وأسراب من نبتة الصبار وشجر الفاكهة البرية في المنطقة الشمالية في إسرائيل أو الطرق التي تؤدي إلى طريق مسدود في المنطقة الجنوبية. تلك ليست حالات خاصّة، إنما مازالت مئات أنقاض الحياة والثقافة الفلسطينية والإرث الفلسطيني جزءاً من البيئة الإسرائيلية، ومع ذلك، هي شبه مخفية عن معظم اليهود الإسرائيليين - فلن يكون دقيقاً القول إنّ اليهود الإسرائيليين غير قادرين على رؤيتها. وفي الواقع، على الرغم من أنّ ذكرى النكبة لا تُعدّ جزءاً من الثقافة الإسرائيلية العامة، فإنّ معرفة النكبة موجودة في إسرائيل. ١١

إذا فالسؤال الذي يجب طرحه هو التالي: أيّ آلية تمكّن اليهود الإسرائيليين عبرها من معرفة أنّ «هذا البيت عربي» من دون فهم معنى خواء هذا البيت؟

تتناول حنة أرندت (٢٠٠٥) الفجوة بين ما نعرفه What we know وما نفهمه ندركه what we understand في مقالها «الفهم والسياسة» (صعوبات

ليست الذاكرة العامة بأمر ثابت، فهي متحركة وفي عملية صيرورة دائمة. في حالة المجتمع الإسرائيلي، فإن ذاكرة النكبة -التي كُتبت بعنف عبر التدمير الهائل للحياة والثقافة الفلسطينية على مدى أكثر من خمسين عامًا- تُعد ذاكرة جمهور آخر: الجمهور الفلسطيني. لكن علنية هذه الذاكرة شبه معدومة في المجتمع الإسرائيلي.

الظهور فيها. وفي الجزء الثاني، أعاين العمل الذي تنشط فيه «زوخروت» (ذاكرات)، وهي جمعية غير حكومية مقرها في تل أبيب، وتسعى إلى تعزيز الاعتراف بالنكبة الفلسطينية من قبل اليهود الإسرائيليين وتحمل مسؤوليتها. بصفتي يهودية إسرائيلية، كانت معرفة الحقائق عن العام ١٩٤٨ من دون فهم ما يعنيه ذلك للفلسطينيين جزءًا من «الصيرورة الإسرائيلية»^٢. وكانت هذه الفجوة بحد ذاتها - والتي لم أعد أحتملها بعد تشرين الأول ٢٠٠٠ - ما دفعنا - كمجموعة من الناشطين الإسرائيليين - إلى تأسيس «زوخروت»^٣. لذا فإن «زوخروت» ليست موضوع دراسة لديّ فحسب، إنما المكان الذي تعلّمت فيه التحدث بلغة جديدة كما تعلمت طرقًا للتصوّر مع الآخرين وتعلّمت فيه عن محدوديات خيالي.

ترتكز هذه الورقة إلى تجربتي بصفتي جزءًا من «زوخروت»، وعلى فيلم يوثق الجولات الأولى وسط أنقاض قرية مسكة، نُظمت في العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٢، وإلى الصور الملتقطة من الجولات، وإلى كتيّب جمعت فيه الشهادات وفعاليات تحديد معالم مضادة مبنية على الجولات^٤. بعد تحليل هذه المواد أجادل بأن الممارسات الرمزية المعتمدة في الجولات إلى مسكة تتحدّى الفجوة بين المعرفة والفهم عبر خلق منظور مختلف عن النكبة. ويُحتمل أن يتمكن هذا المنظور - الذي تشكّل عبر تجربة جسمانية هي زيارة قرية فلسطينية مدّمرة، والاستماع إلى الشهادات بصفتها جزءًا من مجموعة، واستخدام توجّه ناشطيّ تجاه الذاكرة المكبوتة عن النكبة - من الربط بين المعرفة والفهم. ومن هذا المنطلق، لا تُفهم النكبة بصفتها ذاكرة «الآخر» فحسب - أي الذاكرة الفلسطينية عن المكان - إنما كذلك بصفتها ذاكرة مركبة تجسّد

الفهم). لا تتساوى المعرفة Knowing والفهم / الإدراك Understanding في عيني أرندت وإنما يتداخلان. «يرتكز الفهم على المعرفة ولا يمكن للمعرفة المضّي إلى الأمام من دون فهم أولي غير معبر عنه. يسبق الفهم المعرفة ويتبعها. ويتشارك الفهم الأولي -الذي ترتكز عليه جميع أنواع المعرفة- والفهم الحقيقي -الذي يتفوّق عليها- في ما يلي: في منح المعرفة هدفًا ومغزى» (أرندت ٢٠٠٥، ص. ٣١٠). وتوضح أرندت أننا نصبح مغتربين عن الفهم عندما نخضع لقوانين تملي علينا ما نعرفه أو ما نراه ونتجاهل تجاربنا الخاصة. وتكون عملية التّغريب هذه -أو تعلّم كيف لا نرى ما هو أمام أعيننا- مركزية في عملية التنشئة الاجتماعية التي يمرّ بها اليهود الإسرائيليون، بمن فيهم أنا نفسي. ولا تنبع عدم مقدرتهم على الفهم من افتقارهم للمعرفة؛ فاليهود الإسرائيليون لديهم معرفة متجسدة من الماضي الفلسطيني لن يتمكنوا من محوها. فهم يعرفون أنّ الفلسطينيين كانوا يعيشون هناك من قبل (ولذا هناك أنقاض تشير إلى غيابهم)، ويسكنون في أحياء كانت فلسطينية (وربما أنها لا تزال تحتفظ باسمها الفلسطيني)، وقد يكونون زاروا المتنزهات القومية وعابنوا أنقاض الحياة الفلسطينية عن كثب في مناسبات لا حصر لها. ومع ذلك، فهم يرفضون إدراك معنى الانقراض الفلسطينية في إسرائيل وبصفتها جزءًا منها.

أستخدم في هذه الورقة تفريق حثّة أرندت بين المعرفة والفهم / الإدراك للإجابة على السؤال: كيف يمكن للنكبة أن تكون معروفة لكن غير مفهومة لدى اليهود الإسرائيليين في الوقت ذاته؟ في الجزء الأول، أعاين الفجوة بين المعرفة والفهم عبر تفحص الطريقة التي تظهر فيها النكبة الفلسطينية في الثقافة الإسرائيلية العامة وتختفي منها وتعاود

علاقة دياكتيكية بين التذكّر اليهودي والفلسطيني: أي ذاكرة مكانٍ يُحتمل أن تكون مشتركة وأساساً لتصورٍ مستقبل مشترك.

تذكّر النكبة بالعبرية

تُعَدّ الذاكرة ركييزة محورية في تأسيس الهوية القومية الإسرائيلية. شرع اليهود الصهاينة الذين وفدوا إلى فلسطين في العقود الأولى من القرن العشرين بصفتهم جزءاً من «المشروع العبري» في مبادرة ترتكز على الذاكرة: إعادة خلق تاريخ قديم لـ«إيريتس يسرائيل» («أرض إسرائيل» بالعبرية). أبرز هذا التاريخ القديم أساطير بطولية عن يهود قدماء مثل تمرّد بار كوخشا وسقوط «مسادة»، راقبت للشباب وخاصةً لليهود الصهاينة العلمانيين (زروباقل ١٩٩٥). ولكن رافق هذا التذكّر نسياناً: نسيان لغاتهم وماضيهم بصفتهم يهود الشتات.^٥ شكّل هذا الدمج بين تذكّر ماضٍ عبريّ قديم ونسيان ماضٍ يهوديّ حديث الروح القومية الإسرائيلية.^٦ حين أعلن عن دولة إسرائيل رسمياً في العام ١٩٤٨، أعلن عنها أنها دولة ديمقراطية (لا دولة عبرية ديمقراطية). ويفسّر عالم الاجتماع أوري رام (٢٠٠٠، ص. ٤٨) هذه الحركة، فيلاحظ أنّ التقليد اليهودي وفّر التبرير المطلوب للمشروع الإسرائيلي الكولونيالي كما منح تعريفاً سليماً للحدود الجماعية: «في ظروف كهذه» ستعني «اليهودي» - أكثر من أي شيء آخر - «اللا-عربي». وتطلّب تبرير النكبة رجوع حتّى اليهود العلمانيين إلى الكتاب المقدّس والاستمرارية اليهودية. فكما يلاحظ باروخ كيمرلينغ (١٩٩٩، ص. ٣٤٠)، فإنّ «الميزة الأساسية للنظام الاجتماعي الإسرائيلي هي الهيمنة الصهيونية. ويُعبّر عن هذه الهيمنة في التساوي المسلّم به بين الدين اليهودي والشعب اليهودي». كما تملي هذه الهيمنة ما يمكن ولا يمكن تذكّره في العلن. ولذا، فعلى الرغم من أنّ مخلفات النكبة - أي تهجير ما بين ٧٠٠,٠٠٠ و ٨٠٠,٠٠٠ فلسطيني وتدمير ٥٣٠ بلدة وقرية (موريس ٢٠٠٤، الخالدي ٢٠٠٦، أبو ستّة ٢٠١٠) - واضحة للعيان في جميع أنحاء إسرائيل، فإنه لا يُعترف بها في الخرائط الإسرائيلية أو لافتات الطرق أو مواقع تخليد الذكرى بالعبرية.

ليست الذاكرة العامة بأمرٍ ثابت، فهي متحرّكة وفي عملية صيرورة دائمة. في حالة المجتمع الإسرائيلي،

فإنّ ذاكرة النكبة - التي كُتبت بعنف عبر التدمير الهائل للحياة والثقافة الفلسطينية على مدى أكثر من خمسين عاماً - تُعدّ ذاكرة جمهورٍ آخر: الجمهور الفلسطيني. لكن علنيّة هذه الذاكرة شبه معدومة في المجتمع الإسرائيلي. ومع ذلك، كما أظهر هنا، وعلى الرغم من المساعي العنيفة لمحو هذه الذاكرة من الأماكن الملموسة والوعي الإسرائيلي، فقد سبق وأصبحت جزءاً من الثقافة الإسرائيلية العامة.^٧ لأجادل ما سبق، أورد مثالين يظهران كيف تمّ تداول المعرفة عن النكبة في الثقافة الإسرائيلية الشعبية من العام ١٩٤٨ حتّى بداية الخمسينيات، لأظهر كيف تغيّرت مكانة هذه المعرفة أثناء السبعينيات لتتحول إلى إحدى المحرّمات. في العام ١٩٤٩ نشر الكاتب اليهودي الإسرائيلي المعروف يزهار سميلنسكي «خربة خزعة» بالعبرية، وهي رواية قصيرة تصف تهجير السكان الفلسطينيين من قرية متخيّلة والفظائع التي يرتكبها الجنود الإسرائيليون. حققت الرواية نجاحاً فورياً وتصدّرت قائمة المبيعات، ومن ثمّ حُوّلت في العام ١٩٧٨ إلى فيلم يحمل العنوان نفسه أخرجه المخرج الإسرائيلي رام ليفي. أشار الفيلم وهو على وشك أن يُعرض على القناة الأولى (والتي كانت حينئذٍ القناة التلفزيونية الوحيدة تحت إدارة هيئة الإذاعة الإسرائيلية) جدلاً عاماً لوصفه أفعالاً غير أخلاقية ارتكبها الجنود الإسرائيليون بحقّ السكان الفلسطينيين في القرية. وتجدر الملاحظة أنّ رواية يزهار ليست وحيدة في المشهد الإسرائيلي الثقافي الممتد من نهاية الأربعينيات وحتّى بداية الخمسينيات. نشر الشاعر الإسرائيلي المعروف ناتان ألترمان قصيدته «عال زوت» («على هذه» بالعبرية) في الصحيفة الشعبية «داقار» في نهاية عام ١٩٤٨. تصف القصيدة المجزرة التي ارتكبها جنود الجيش الإسرائيلي بحقّ الفلسطينيين العزل، ويحكى أنّها تشير إلى جرائم الحرب التي ارتكبت في مدينة اللّد. في أعقاب نشرها، أمر رئيس وزراء إسرائيل دافيد بن غوريون توزيعها على جميع جنود الجيش الإسرائيلي.^٨ إذًا في أواخر الأربعينيات وبداية الخمسينيات كان يُحكى عن أحداث النكبة - بما في ذلك الفظائع التي ارتكبها اليهود الإسرائيليون بحقّ الفلسطينيين - علناً.

في أعقاب حرب عام ١٩٦٧ والتوسّع الإقليمي

لكن، وبعكس الجولات الميراثية لمواقع تاريخية تُحدد بالمعالم التذكارية والإشارات ومرشدي رحلات مؤسسائين، تبني جولات «زوخروت» مواقع ذكرى لم تكن لتظهر بمظهر مواقع ذكرى. إضافةً إلى ذلك، بينما تعيد جولات الميراث التي تنظمها مؤسسات حكومية في إسرائيل (مثل المدارس أو الجيش) إنتاج المفردات الصهيونية عن الأماكن وتعززها، تنتج جولات «زوخروت» معرفة عامّة عبر مختلف الذكريات المُعبّر عنها في أنثائها.

لغة الشارع عادةً تغييراً ما عبر استيعاب كلمات جديدة قبل اعتمادها رسمياً في المؤسسات الرسمية. تبين هذه القصة أنّ معنى كلمة النكبة معروف لدى معظم الإسرائيليين، حتّى وإن تضمّن مدلولات سلبية لارتباطه بمطالب الفلسطينيين السياسية. يوضح مشروع قانون النكبة، الذي طرحه الحزب اليميني «يسرائيل بيتينو» وصادقت عليه الكنيست في آذار ٢٠١١ هذه الازدواجية. يجزّم مشروع القانون أيّ إحياء ذكرى علني للنكبة ويعاقب المؤسسات الإسرائيلية الممولة رسمياً لو أحييت ذكرى يوم النكبة.^{١١} لذا من جهة، يمثل مشروع القانون هذا مساعي الحكومة في كبت هذه الذكرى، وبيّن من جهة أخرى أنّ الإسرائيليين غير قادرين على نسيانها. قد يكون سبب معاودة ظهور المصطلح هو أنّ النكبة حدث لا يكفّ عن ترك آثار وراءه. طالما لم تعترف دولة إسرائيل بالنكبة، يظلّ الفلسطينيون الذين هُجّروا في العام ١٩٤٨ لاجئين. كما أنّه مع عدم دفع أيّ تعويضات في أعقابها لا تُعدّ النكبة حدثاً ماضياً فحسب إنما حدث مستمر في الحاضر. تفسير محتمل آخر لذلك هو أنّ النكبة - ولو أنها كُتبت وقُمعت - سبق وأصبحت جزءاً من الذاكرة الإسرائيلية العامة والوعي الإسرائيلي العام لأنها جزء من الثقافة والهوية الإسرائيلية اليهودية.^{١٢} هي جزء لا يتجزأ من الوعي الإسرائيلي لأنّها حدثت في المكان الذي هو حالياً موطن اليهود الإسرائيليين فحسب، إنما كذلك لأنّ اليهود الإسرائيليين هم من ارتكب هذا العمل الوحشي وقد استفادوا - ومازالوا يستفيدون - من نتائجها. إذّا فالنكبة مدمجة في الماضي الإسرائيلي، وقد يكون هذا أحد أسباب عثور عمل «زوخروت» على الأصدقاء لدى اليهود الإسرائيليين المستعدين لفتح هذه اللعبة السوداء.

الإسرائيلي - أي الاستيلاء على القدس الشرقية وغزّة والضفة الغربية والجولان وشبه جزيرة سيناء - امتلأ الجو الإسرائيلي العام بالنشوة. ظهر الاحتلال بصفته مفهوماً مرتبطاً بغزوات عام ١٩٦٧ والاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، والذي بدأ في السبعينيات. خلق الاحتلال نزاعات جديدة في المجتمع الإسرائيلي أزاحت نكبة العام ١٩٤٨ من الوعي الإسرائيلي. وبينما أصبح مشروعاً بعد العام ١٩٦٧ انتقاد احتلال الضفة الغربية، تحوّلت الأسئلة عن العام ١٩٤٨ إلى أحد المحرّمات.^{١٣} في الفترة الانتقالية بين أحداث النكبة والنقاش العام عن الأحداث في إسرائيل في السبعينيات والثمانينيات، أصبحت أحداث النكبة لا تخطر على البال لدرجة أنها أصبحت تقريباً لا يجوز الحديث عنها، وبالتأكيد لا يجوز عرضها على التلفزيون. تحتل النكبة بالنسبة لكثير من اليهود الإسرائيليين، مساحة الصدمة / تخليد الذاكرة ذاتها التي تحتلها ذكريات صادمة أخرى.^{١٤} يولّد هذا القرب قلقاً يرتبط بالخوف من محو الآخرين لدى الاعتراف بذكرى معيّنة. تكشف المقاومة الشديدة لتذكّر النكبة في الثقافة الإسرائيلية العامة عمق سلطة هذا الحدث على الثقافة.

في السنوات الخمس عشرة الأخيرة، عاودت كلمة النكبة الظهور في الخطاب الإسرائيلي العام والثقافة الشعبية، بالأساس في ما يخصّ «يوم الاستقلال». لذا دخلت كلمة النكبة المفردات اليومية وأصبحت مستخدمة في لغة الشارع للإشارة إلى كارثة عظيمة غير مرتبطة بالضرورة بالتاريخ الفلسطيني. على سبيل المثال، أعلن أحد معجبي فريق كرة القدم «هابوعيل تل أبيب» يوم هدم ملعب كرة القدم «أوسيشكين» - وهو ملعب كرة القدم الأساسي للفريق - «يوم نكبة هابوعيل تل أبيب». تدرك

«زوخروت» - تذكر النكبة بالعبرية¹³

«زوخروت» بالعبرية هي صيغة جمع المؤنث من اسم الفعل الذي يعني «التذكر». وهو اسم الجمعية غير الحكومية الموجودة في تل أبيب وتروج لذكرى النكبة وحق العودة الفلسطيني بين اليهود الإسرائيليين.¹⁴ في ما تحتل الذاكرة مكاناً مركزياً في الثقافة الإسرائيلية العامة، كان التركيز على الذاكرة في اسم الجمعية وأهدافها قراراً استراتيجياً يلتفت إلى موضوع يهتم اليهود الإسرائيليين. يستخدم الاسم «زوخروت» صيغة جمع المؤنث من الفعل ليتحدى مشروع الذاكرة القومي في إسرائيل. تستخدم اللغة العبرية عادةً صيغة المذكر من الكلمة للحديث عن الذاكرة عامة وعن الذاكرة القومية تحديداً. لذا تتحدى صيغة الفعل هذه السردية التاريخية المذكرة على نحو تقليدي.¹⁵ تتكرر الذاكرة وتحديداً الوصية اليهودية «زخور» (أي «تذكر») والتي تتضمن بالعبرية مستوى ما من الفعل، مرات كثيرة في الكتاب المقدس بالعبرية. أما في الثقافة العلمانية الإسرائيلية فيشار إلى الذاكرة بالأساس في ما يتعلق بالمرقة ويوم الذكرى الذي تحيي فيه ذكرى القتلى من الجنود الإسرائيليين. وتعد مهمة «زوخروت» في تذكير عموم الجمهور اليهودي الإسرائيلي بالنكبة أكثر تركيياً من مهمة تثقيفية واضحة. فعملية التذكر تفترض معرفة مسبقة عما يجب تذكره. لذا فتشديد الجمعية على التذكر يكشف عن افتراض بأن اليهود الإسرائيليين يعرفون مسبقاً بطريقة أو بأخرى عن ماضي المكان الفلسطيني-أي أنهم لديهم معرفة مسبقة عن النكبة. لذا لا يحتاج النشطاء إلى تعليمهم أمراً جديداً بل تنشيط ذاكرتهم عن شيء معروف مسبقاً، لكن تم كبتة ونسيانه.

عرّفت «زوخروت» مهمتها عام ٢٠٠١ كالتالي: «لنتحدث النكبة بالعبرية». ويشير شعارها إلى غياب ما في اللغة العبرية: استحالة التحدث عن ذاكرة النكبة وتاريخها. فكان إدخال الكلمة العربية نفسها؛ أي النكبة، محاولة بحد ذاتها لتوسيع المفردات العبرية في إسرائيل لتستوعب احتمالات سرد ذاكرات وقصص أخرى لا تستنسخ الخطاب الصهيوني المهيمن.

وسبق تشكيل «زوخروت» تأسيس منظمات القواعد الشعبية الفلسطينية مثل «بديل» و«لجنة المبادرة

للدفاع عن حقوق المهجرين»، ما (أعاد) مركز النكبة في الخطاب الفلسطيني.¹⁶ تأسست هذه الجمعيات بصفتها رد فعلٍ سياسي على «اتفاق أوسلو» عام ١٩٩٣ والذي سعى -كما سعت المخططات السياسية الإسرائيلية الغالبة- إلى تأطير الصراع الإسرائيلي الفلسطيني حول حرب عام ١٩٦٧ وكأن «الأمر برمته بدأ هناك؛ بدون لاجئين، ولا نكبة، ولا مشاكل مع الفلسطينيين في إسرائيل» (زريق ٢٠١٦، ص. ٣٦١). وقابل عمل «زوخروت» هذه الخطوة عبر استهدافه الجمهور اليهودي الإسرائيلي تحديداً، وسعى إلى إعادة مركز النكبة في الخطاب الإسرائيلي العام.

جولات «زوخروت»

تعد ممارسة الطقوس صيغة مركزية للتذكر في اليهودية، وتكرارها يعد كذلك الطريقة التي يبني فيها الإسرائيليون اليهود العلمانيون الذاكرة الجمعية (زروباقل ١٩٩٥). على سبيل المثال، يزور اليهود العلمانيون الإسرائيليون مواقع «الموروث»، وفي أثناء هذه الزيارة الشعائرية، تُعاد كتابة هويتهم القومية على أجسادهم. والسياسة الميراثية ممارسة مُرسخة في الثقافة العامة الإسرائيلية. وفق ربيكا ستاين، خلال العقود الأولى من القرن العشرين كان التجوال في الأرض «تقنية مركزية» لـ «صناعة الأمة»، ما ساعد في إعادة كتابة المشهد الفلسطيني بصفته طوبوغرافيا يهودية (٢٠٠٩، ص. ٣٣٩، ٣٤٢). أصبحت ممارسات التجوال في الأرض وإعادة كتابة جغرافيتها والاستماع -بعد الخمسينيات- إلى شهادات الناجين من المحرقة مرغبات أساسية في التأسيس الرمزي لدولة إسرائيل وأداة تربوية تُستخدم في تشكيل الهوية القومية.¹⁷ وفي سياق السياحة ما بعد اتفاقية أوسلو، تجادل ستاين بالأساس أنه يجب فهم الممارسات السياحية بصفتها «مواقع مهمة لإعادة التكوين القومي» «أعيد تصوّر إسرائيل» عبرها. فلا تحصل السياحة «خارج» دولة القومية فحسب إنما تكون كذلك ممارسة تعزز دولة القومية وتعزفها عبر تحديد من يمكن أن يكون جزءاً من مجتمع الانتماء هذا - أي من يستطيع أن يكون سائحاً ومن لا يستطيع. تستخدم جولات «زوخروت» هذه الممارسات في تقديم ذاكرة مختلفة بل تكون أحياناً مخالفة؛ أي مخالفة للذاكرة الإسرائيلية المهيمنة والتي تلخص

يُهمَل تاريخ الاتفاقيات بين القرى الفلسطينية واليهودية حتّى أكثر من تاريخ النكبة. ويعود ذلك إلى حدّ كبير إلى كشف هذه الاتفاقيات عن صورة من الوجود في فلسطين تتحدّى التاريخ الصهيوني القومي وتساؤل «حتميّة» حرب ١٩٤٨ وتهجير الفلسطينيين الذي ترتب عليها.

وتعززها، تنتج جولات «زوخروت» معرفة عاميّة عبر مختلف الذكريات المُعبّر عنها في أثنائها. يشير نوعم ليشيم ويفعات غوطمان إلى جولات «زوخروت» بصفتها «نشاطاً ذاكراتياً»، ويرى ليشيم (٢٠١٠) في الجولات «بناء مجتمع ذاكرة»؛ أي مجتمع يتألف من العرب واليهود ويتحدّى المنطق الإسرائيلي الإثنوقراطي (ص. ١٧٦).^{١٩} وتؤكد غوطمان (٢٠١٧ أ، ٢٠١٧ ب) أنّ التفاعل بين الماضي والمستقبل الذي يميّز حالة النشاط الذاكراتي «لا يوفّر منظاراً لفهم كيفية تشكيل الماضي للمستقبل فحسب، إنما كذلك لكيفية تشكيل التصورات المستقبلية لفهمنا للماضي» (ص. ١٤). ويلاحظ كلّ من ليشيم وغوطمان ديناميكيات الذاكرة بين الماضي والحاضر والمستقبل في الجولات. فأعود وأؤكد أنّ التجربة الجسمانية التي يخوضها المشاركون في هذه الجولات مهمّة، فالجسد يعمل بصفته قناة إثباتية للمعرفة التاريخية ولذا كذلك لصناعة الذاكرة.^{٢٠} فهذه التجربة الجسدية هي التي تلعب دوراً مركزياً في تكوين موقع الجولة بصفته موقعاً للذاكرة المشتركة.

تتطوّر الذاكرة المشتركة عبر تجربة مشتركة من مشي وإصغاء وتجمع في مكان واحد: قرية فلسطينية تتجلى ويُعاد إسكانها بطريقة ما عبر الجولة. تتحدّى هذه التجربة وبصورة مؤقتة السياسات الحيّزيّة الإسرائيلية والتي تحرم اللاجئين الفلسطينيين من العودة إلى منازلهم.

يوفّر هذا المزيج من توجّه ناشطي وتجربة سياحية تقدّمه جولات «زوخروت» فهمًا متجددًا للنكبة ومعناها بالنسبة للإسرائيليين والفلسطينيين. فيتحوّل «السياح» إلى نشطاء عبر المشاركة في خلق المكان بصفته موقع ذكرى للنكبة وعبر استخدام الاسم الفلسطيني للمكان، وتساعد في ذلك لافتة

في أسبوعين -في فترة الربيع- تجتمع فيهما الطقوس والحداد والاحتفالات لتعزيز الهوية الإسرائيلية القومية والذاكرة الجمعية. تبدأ هذه بيوم تخليد ذكرى المحرقة للحداد على الستة ملايين يهودي الذين قتلهم النازيون، وتستمر بعدها بأسبوع بيوم الذكرى لإحياء ذكرى الجنود الإسرائيليين «الذين بذلوا أرواحهم في سبيل الدولة». وينتهي يوم الذكرى ببداية الاحتفالات بيوم الاستقلال.^{٢١} يتتبع تسلسل الأحداث القومية هذا سرديّة تاريخيّة صهيونيّة واضحة يكون فيها اليهود ضحايا أو أبطالاً لكنهم أبداً لا يكونون مرتكبي الجرائم، ولا مكان لسرديات الآخرين في هذا التسلسل للأحداث. أمّا السردية التاريخية التي تقدّمها الجولات فلا تشكّل سرديّة مخالفة للتسلسل المذكور أعلاه أو سرديّة لا تتعدى الماضي (والحاضر) الفلسطيني فحسب، إنما كذلك تتضمّن ذاكرة مجموعة واسعة من العلاقات بين اليهود والعرب مغيّبة عن التاريخ الإسرائيلي ولا يمكن إعادة بنائها في الحاضر السياسي. تقدّم «زوخروت» الفرصة للمشاركين في جولاتها فرصة التجوال في الأرض والاستماع إلى الشهادات التي تتحدّى فهمهم الخاص للتاريخ. تحثّ الجولات المشاركين على إعادة التفكير في شيء يعرفون عنه من تجاربهم الخاصة وفي الوقت ذاته الاعتراف بالفجوة بين ما يعرفونه وما (لا) يفهمونه.

لكن، وبعكس الجولات الميراثية لمواقع تاريخية تُحدّد بالمعالم التذكارية والإشارات ومرشدي رحلات مؤسّساتيين، تبني جولات «زوخروت» مواقع ذكرى لم تكن لتظهر بمظهر مواقع ذكرى. إضافةً إلى ذلك، بينما تعيد جولات الميراث التي تنظمها مؤسسات حكومية في إسرائيل (مثل المدارس أو الجيش) إنتاج المُدركات الصهيونية عن الأماكن

مكتوبة باسم القرية بالعربية والعربية. أما هذه اللافتات فطبعًا ليست «لافتات رسمية» وعادةً ما تُزال، سواء على يد وكلاء الدولة أو -كما هي العادة الغالبة- على يد «مواطنين قلقين» يدركون معنى التسمية بصفتها لفظة نحو (إعادة) المطالبة بالمكان، ويقررون أنهم لن يسمحوا لتجليات من هذا النوع بأن تكون جزءًا من مكانهم «الإسرائيلي».

وبعكس التجربة السياحية التقليدية، لا يبتعد اليهود الإسرائيليون المشاركون في الجولات كثيرًا ليروا مكانًا لا يمكن أن يروه في موطنهم. فمن نواح كثيرة، هم يبقون في «موطنهم». لكنّ الشهادات والإرشادات التي يعطيها اللاجئين الفلسطينيون تغيّر تجربة «الموطن». بينما تكون مواقع جولات «زوخروت» مألوفة في غالب الأحيان للسياح الإسرائيليين المشاركين، لا يتمكن السائحون هؤلاء من فهم معناها من دون أن يحضروا جسدًا هناك ومع مجموعة فلسطينية. فثمة اختلاف جذري بين قراءة الشهادات والاستماع إليها مباشرة من فم لاجئ فلسطيني والحضور ضمن مجموعة تتألف من إسرائيليين وفلسطينيين في المكان الذي حصلت فيه أحداث الشهادات تلك. لدى الاستماع إلى شهادة الشاهد على الحدث، يسمع الشخص كذلك لحظات الصمت واللحظات التي تتغيّر فيها النبرة وكذلك لغة جسد الشاهد، والتي

تكشف أحيانًا عن نواح وآثار صدمة أخرى للحدث تختفي في الكلمات المكتوبة. إضافةً إلى ذلك، فإنّ تجربة المشي والإصغاء والسكنى في مكانٍ سويًا تخلق فهمًا جديدًا للمكان ولمعنى آثار صدمته (التراوما) واحتمالياته.

قادت صفية شبيطة كثيرًا من جولات «زوخروت» في قريتها. كانت تبلغ من العمر أكثر من ثمانين عامًا عندما التقطت الصورة (صورة ٣) عام ٢٠٠٥. وكما فعلت في جولات سابقة ولاحقة، حكّت صفية قصّة عائلتها. مشّت صفية مسارات لم تعد موجودة، لكن من خلال خطاها وخطى أقدام المجموعة التي تبتعتها، (أعيد) تعقب مسارات جديدة. وبينما مشّت صفية تكلمت وأشارت إلى أمكنة مختلفة: بيوت كانت موجودة يومًا ما ومقبرة القرية والمسجد. تمكّن المشاركون في الجولة من الإحساس بالبعد بين مختلف المواقع في القرية ورؤية أنقاض القرية تتشكّل أمام أعينهم. تمكّنوا من الإحساس بالفراغ الذي يخلقه غياب القرية عن الحاضر. ومن خلال مشيهم، رسّخ المشاركون في الأرض وبأقدامهم موقع ذكرى لم يحدّد في الخريطة ولم يُحدّد في المكان. يستطيع النشاط السياسي الجسماني -والذي يولّد معرفة عن الماضي عبر الفعل في الحاضر- أن يدفع اليهود الإسرائيليين إلى فهم معنى النكبة بالنسبة للفلسطينيين وبالنسبة لهم.



صورة رقم ٣: صفية شبيطة تثبّت لافتة تحمل اسم قريتها مسكة. (تصوير: «ذاكرات»)

تعمل «زوخروت» في سياق لا تكون النكبة فيه جزءاً من الماضي بل جزءاً من الحاضر، وذلك بمعنى أن النكبة عملية مستمرة؛ فالفلسطينيون المهجرون عام ١٩٤٨ وأبنائهم مازالوا لاجئين، ولم تُعد لهم أي أراضٍ أو ممتلكات ولم تُدفع أي تعويضات من دولة إسرائيل ولم تكن هناك أي عملية مصالحة. وهو نقيض ما يحصل عادةً في المساعي لإحياء الذاكرة، حيث تكون ذكرى عامة صادمة هي ذكرى صراع قد انتهى.

ذاكرة الماضي ونشاط الحاضر

أثناء الجولات إلى مسكة تحدّث لاجئون آخرون بالإضافة إلى صافية. وتضافرت شهاداتهم: فتحدثوا معاً وساعد أحدهم الآخر على التذكر. فمنحوا المعرفة للمشاركين اليهود الإسرائيليين في الجولة وفي الوقت ذاته نشطوا ممارسة مألوفة لدى المشاركين – أي الاستماع إلى شهادة الناجين. منذ الستينيات، أصبح تذّكر شهادات الناجين من المحرقة والاستماع إليها علناً ممارسة قومية في إسرائيل تلعب دوراً مهماً في بناء الهوية الصهيونية القومية (زروبافل ١٩٩٥). فالذاكرة تُسجّل وتُستعاد وتُفصل من خلال الأفراد، لكن وكما يكتب هالبواخس (١٩٩٢، ص. ٤٠) «يتذّكر الفرد عبر اعتماد وجهة نظر المجموعة، لكن يمكننا التأكيد كذلك أن ذاكرة المجموعة تحقّق نفسها وتجسّد نفسها من خلال ذاكرة الفرد». ومن هنا تمتزج الذاكرة الشخصية والجمعية داخل بعضها البعض، ويبني بعضها البعض الآخر. إضافة إلى ذلك، فإنّ أداء الذاكرة – أي أين ومتى ومع من تُشارك هذه الذاكرة – يغيّر الذكرى نفسها بصورة ما. أي على سبيل المثال لو كانت ذكرى مؤلة جزءاً من مرسوم عام يحضره أولئك الذين تسببوا بتلك الذكرى المؤلة أنفسهم، قد تتحوّل الذكرى حينئذٍ إلى فعلٍ من الاعتراف ومطلب سياسي وفعل تضامني. منذ منتصف الثمانينيات، ثمة مساعٍ تنطلق من القاعدة الشعبية لتجميع الشهادات عن النكبة من الجيل الأول من اللاجئين الفلسطينيين.^{٢١} ونجد ميزتين مهمتين لهذه المساعي في قاعدتها الشعبية ومشاركة المجتمع المهجر فيها مباشرة.^{٢٢} تقاوم هذه الذاكرة ظروف التسيكيت التي تفرضها السردية الصهيونية وتساهم في ذاكرة مضادة عن إسرائيل/فلسطين. إضافةً إلى ذلك، فكما تجادل

ليلي أبو اللغد وأحمد سعدي (٢٠٠٧، ص. ٦-٧) فإنّ الذاكرة الفلسطينية عن النكبة «تنتقد كذلك الحاضر باسم صدمة نفسية بالكاد بدأ الاعتراف بها ضمن المجتمعات غير العربية وتنتظر نوعاً من أنواع التضمين». تمثّل ذاكرة النكبة مطالبة رمزية بالماضي ومطالبة بالحاضر عبر الكشف علناً عن الأسباب التاريخية التي أدت إلى الوضع الراهن وتوفير أساس للمطالبة بالأرض والممتلكات والحقوق. وتعدّ الذكريات التي شورك في جولات «زوخروت» جزءاً من مشاريع القاعدة الشعبية الأوسع هذه. لكن، وبينما تخاطب المشاريع المذكورة أعلاه الجمهور الفلسطيني، تُترجم الذكريات التي يشاركها اللاجئون في جولات «زوخروت» إلى العبرية لتخاطب الجمهور الإسرائيلي حصراً. كما أنّ «زوخروت» تبذل مساعي خاصّة لتضمّ في جولاتها الذكريات عن الجيران الإسرائيليين والجنود الإسرائيليين بخصوص المكان وتهجير سكّانه.^{٢٣} في معظم الأحيان يصعب العثور على ذكريات كهذه لأنّها تتطلب اعترافاً بالفظائع التي ارتكبتها الشخص الذي يحكي قصته؛ أي أنّها تتطلب من الجاني الاعتراف بمعنى أفعاله وفهمها والتقدّم لسردها.^{٢٤}

يعكس الإنتاج المعرفي عن الماضي قوّة العلاقات وسياسة الحاضر. ولم يكن الإنتاج المعرفي وإعادة إنتاجه عن أحداث ١٩٤٨ متناظراً، وذلك لأنّ المؤرخين الإسرائيليين يستخدمون الوثائق المؤرشفة بينما يعتمد المؤرخون الفلسطينيون على التاريخ الشفهي بالأساس، فهم محرومون من الوصول إلى الأرشيف الإسرائيلي ومنوعون من أرشيفهم التاريخي الخاص. وتحافظ سلطة السردية المزدوجة المركّبة حول النزاع الإسرائيلي الفلسطيني والموجودة في النقاش العام والخطاب السياسي على عدم التكافؤ هذا. وتفترض

هذه السردية المزدوجة عدم وجود تاريخ إسرائيلي واحد عن المكان وتاريخ فلسطيني آخر عن المكان نفسه، وأنه يمكن سرد القصتين هاتين كلًا على حدة. تحدد منظرة فنون الأداء ديانا تايلور (٢٠٠٣) الفرق بين التاريخ (أو المؤلفات) المأرشف والشفوي. تلاحظ أنه في ما تعيش الذاكرة الأرشيفية بصيغة وثائق وتتصل بالسلطة بعلاقة وثيقة، تعرض المؤلفات الذاكرة مجسدة. مجموعة المؤلفات «تستدعي الحضور: يشترك الناس في إنتاج المعرفة عبر «وجودهم هناك» أي عبر مشاركتهم في عملية النقل» (ص. ٢٠). في حالة جولات «زوخروت»، تتشكل المؤلفات -ذاكرة اللاجئين- عبر مسارات مشي المجموعة وأسئلتها وأجوبتها ومختلف الأصوات التي تضيف إلى هذه الذكريات. ونبه اللاجئين وعائلاتهم الحاضرة في الجولات إلى أجساد حقيقية وتجارب صادمة أثرت في أشخاص معينين وعائلات بأكملها وتستمر في التأثير مدى أجيال. كان صوت صفيّة الخاص واضحًا ومسموعًا دومًا في الجولات. وكشفت إحدى الذكريات المؤلمة والحية التي شاركتها صفيّة في خلال جولة عام ٢٠٠١ عن مدخل إلى زاوية أخرى من النكبة لم تسمع الناشطات من «زوخروت» عنه من قبل، تحدثت صفيّة عن الاتفاقات التي توصلت إليها القرية مع المستوطنات اليهودية - اتفاقات لا عدوانية متبادلة (برونستين ٢٠٠١). وكانت هذه الاتفاقات بين جيران جمعهم تاريخ مشترك وحاولوا منع العنف الذي أحاط بهم عام ١٩٤٨، أتت بعد أشهر من التوتر. تتذكر صفيّة:

تجمّع سكان المنطقة جميعهم في تل العشير وكتبوا ورقة [اتفاقية] سويًا: سوف نتحرّك [في المنطقة] بأمان وسوف تنتقلون بأمان فكلنا جيران وذاك كل ما في الأمر. وقّعنا على الاتفاقية. نحن وجيراننا. بعد بعض الوقت، أرسل الجيران رسالة يطلبون فيها من أحد المسؤولين في القرية القدوم إليهم. فذهب وأبلغوه: «نحن نلغي الاتفاقية». فقال لهم: «لماذا؟ هل فعل شخص ما أمر ما؟» فقالوا لا. (برونستين ٢٠٠١).

في مقابلة عام ٢٠٠٩، أوضحت صفيّة أنّ سكان

القرى اليهودية ألغوا الاتفاقية لأنهم قالوا إنّ الهغاناه، المنظمة شبه العسكرية اليهودية والتي أصبحت لاحقًا أساس «جيش الدفاع الإسرائيلي» لم تحترمها (شبيطة ٢٠٠٩، ص ٥٢-٥٣). وقالت «هؤلاء وفدوا من دير ياسين، وهذان موشيه دايان وبن غوريون لن يلتزما بأي شيء»^{٢٠}. غادر سكان قريتها بعد وصول أخبار مجزرة دير ياسين والتي كانت قد وقعت قبل بضعة أسابيع فقط. ولم يُسمح لهم بالعودة منذ ذلك الحين.

يُهمّل تاريخ الاتفاقيات بين القرى الفلسطينية واليهودية حتّى أكثر من تاريخ النكبة. ويعود ذلك إلى حدّ كبير إلى كشف هذه الاتفاقات عن صورة من الوجود في فلسطين تتحدّى التاريخ الصهيوني القومي وتساؤل «حتميّة» حرب ١٩٤٨ وتهجير الفلسطينيين الذي ترتب عليها. تتفق أرييلا أزولاي (٢٠١٢) في فيلمها «تحالفات مدنية» كثيرًا من هذه الاتفاقات من خلال الأرشيف الإسرائيلي، وذلك بهدف إعادة بناء تاريخ مدني مازال لم يُكتب. لذا فإنّ الاتفاقية التي وصفتها صفيّة لم تكن فريدة من نوعها ولم تكن حدثًا معزولًا.

في المقابلة نفسها من العام ٢٠٠٩، تحدثت صفيّة عن التهجير من قرية مسكة، فتذكر خوفها وإحساسها بعدم الأمان والموت الذي أحاط بها وإحساسها بالضعف:

قدم محمود الجيوسي إلينا -كان يُعرف باسم أبو زهران. قال لنا أن نغادر [الحقل] وأن نعود إلى المنزل. «غادر أبناء القرية»، قال. لم نصدقه لذا استمرينا بالحصاد. بعدها أتى الأنيس وقال لنا، «عودوا إلى منازلكم، لم يتبقّ أحد في القرية»، قال وابتدأ يبكي. (شبيطة ٢٠٠٩، ص. ٥٢-٥٣).

تحدثت صفيّة كذلك عن عائلة يهودية في جولتنا عام ٢٠٠١ إلى مسكة، عائلة بن طوف التي كانت من جيرانهم قبل عام ١٩٤٨ ولا تزال من أصدقائهم:

نحن كانت لدينا الأرض وهم لديهم الماء... الأهل متوفون وفقط الأطفال مازالوا أحياء. لكل منهم ابنان، ولد وبنت؛ ويعيشون في تل

أبيب - أو ما قبل تل أبيب... هم مخلصون للغاية. ابنتهم، بهدانا، كانت متزوجة من يعقوب الدوري، وهو أول رئيس أركان في الجيش الإسرائيلي. لم تتمكن عائلة شبيطة من البقاء في الطيرة إلا بفضل عائلة بن طوف. (برونستين ٢٠٠١).

من الأسئلة التي تتوافد عند التفكير في العلاقات الوثيقة بين عائلتي شبيطة وبن طوف - وكذلك عند التفكير في الاتفاقات التي عقدها القرويون مع جيرانهم: ما الذي كان يمكن أن يحصل لو لم تلغ هذه الاتفاقات؟ ما الذي كان يمكن أن يحصل لو حافظ الجيران اليهود في قرية مسكة على كلمتهم وحماوا القرية؟ اليوم، وفي خضم ثقافة عامة عنيفة، لا أدوات لدينا لـ«تخيّل واقع آخر». لكن ثمة حاجة ماسة إلى تخيّل الطرق غير المُشيّة و«قصص التاريخ المحتملة» (أزولاي ٢٠١٣) في سبيل تحديّ حتمية الحاضر السياسي وإرثه. تقدّم الجولات إلى مسكة إمكانية التساؤل: ما هو الإحساس بفقدان منزلك وقريتك بأكملها؟ وأن تصبح لاجئًا؟ وفي الوقت نفسه توفّر هذه الجولات فرصة تصوّر ما كان يمكن لمسكة أن تكونه اليوم لو لم تُدمّر. تقدّم الجولات إلى مسكة طريقة لتخيّل ما كان يمكن أن يحدث بطريقة أخرى في حينه، ولكن كذلك ما يمكن أن يختلف حصوله الآن، وذلك عبر الأداء لمجتمع يصغي ويتذكر ويعترف بالنكبة بالعربية والعربية. في الجولات، تحدّث اللاجئون الفلسطينيون من الجيل الثاني والثالث عن حياتهم في الحاضر وأمنياتهم للمستقبل. تحدّث فادي شبيطة بطلاقة بالعربية، مخاطبًا المشاركين اليهود الإسرائيليين في الجولة:

جزء من عائلتي موجود في الطيرة الآن، وجزء آخر من عائلتي في الأردن، وجزء آخر في مخيمات اللاجئين... يُنتظر مني أن أكون إسرائيليًا لا فلسطينيًا، وعندما أقول إنني فلسطيني، يُعدّ الأمر شبه تهديد. لا أنفك عن التفكير في قصّة عائلتي، وأتخيّل [ماذا] لو كنت الآن أعيش في الأردن أو في مخيم لاجئين، كيف كنت سأشعر حينها؟ كيف يمكنني القول إنني إسرائيلي وليس فلسطيني عندما

كان يحتمل أن أكون في مخيم لاجئين في الضفة الغربية - لو طرأ تغيير تاريخي بسيط على قصّتي؟ ... لن نتنازل يومًا عن الأمل والحلم، وسنعيش حياتنا كاملةً مطالبين بحقنا في العودة إلى مكاننا، إلى المكان حيث جذورنا. (برونستين ٢٠٠١).

في جولة «زوخروت» عام ٢٠٠١ إلى مسكة، افتتح إيتان برونستين، وهو يهودي إسرائيلي وأحد مؤسسي «زوخروت» (أصبح لاحقًا مديرها)، كلامه بالعربية، وأكمل بالعبريّة:

أهل مسكة الأعزاء، شكرًا لاستضافتنا في أرضكم. نأمل ونؤمن أننا لسنا بعيدين عن اليوم الذي سنجلس فيه ضيوفًا في بيوتكم الجديدة في مسكة وإلى جانب جيرانكم من رماث هكوفيش وسدي واربيرغ ومشميرت... نحن على قناعة بأنّ اليهود والعرب سيتمكنون من العيش هنا مواطنين متساوين فقط بعد اعتراف الإسرائيليين علنًا بالمعاناة الفلسطينية. (برونستين ٢٠٠١).

أضافت كلمات فادي وإيتان مستوى آخر للجولة، فربط الماضي بالحاضر عبر الطلب من المشاركين ألا يعاينوا ماضي مسكة فحسب إنما كذلك مستقبلها. وقدّمت هذه الخطابات توجّهًا عمليًا يفى بتحمّل المسؤولية - ليس بالاعتراف بذكريات مسكة فحسب، إنما كذلك بالمطالبة الواضحة بحق اللاجئين بالعودة إلى بيوتهم.

إعادة تأطير «ذاكرتهم»

ضمن «ذاكرتنا»

بدأت جولات «زوخروت» للقرى الفلسطينية المدّمة برغبة في ملء فراغ - أي إخبار قصّة النكبة المخفية وتاريخ لا يعرفه اليهود الإسرائيليون، والذي رأت فيه ناشطات «زوخروت» في بداية الأمر التاريخ الفلسطيني للمكان. ويبقى هذا المحفّز الأساسي الذي يأتي باليهود الإسرائيليين للانضمام إلى الجولات. لكن بينما تقدّمت الجولات وبدأت شهادات إضافية من الفلسطينيين والإسرائيليين بالتراكم، بدأت ناشطات

«زوخروت» بإدراك أن ذاكرة النكبة ليست ذاكرة فلسطينية تمامًا أو ذاكرة فلسطينية فحسب، إنما هي ذاكرة مشتركة. هي ذاكرة ماضٍ مشترك يحمل في طياته نطاقًا واسعًا من العلاقات بين اليهود والعرب: من العلاقات الودية الطيبة بين الجيران إلى الفظائع والتدمير والتهجير. وهنا يجدر التفريق بين الذاكرة والمعاناة. فالمعاناة كانت ومازالت فلسطينية. فالفلسطينيون هم الذين خسروا منازلهم وأرضهم وحريّتهم، لكنّ الذاكرة هي الأمر المشترك، والذي ينتمي إليها المتسببون بهذه المعاناة كذلك. فقد كانوا هم كذلك هناك، فارتكبوا الفظائع أو وقفوا جانبًا متفرّجين ونحن -اليهود الإسرائيليون- نستمتع بثمار ذلك اليوم. تنتمي هذه الذاكرة للمجموعتين، فهي تشكّل جزءًا من تاريخ مشترك لا يمكن سرده بصورة منفصلة، فقد اشترك الإسرائيليون والفلسطينيون في هذا الحدث بصفتهم جناة وضحايا.

لكن لن يكفي فهم النكبة من منطلق ضحايا وجناة، فكما توضح أزولاي (٢٠١٣، ص. ٥٦١): «يضع إطار النكبة اليهود جميعهم في جهة واحدة والفلسطينيين جميعهم في جهة أخرى، ويتجاهل دور النكبة في خلق شرخ قومي، كما يتجاهل آثارها المدمّرة على السكّان اليهود». في جولات «زوخروت» تبلور هذا الفهم من خلال مختلف الشهادات التي كشفت عن مخلفات النكبة التراجيدية، لا للفلسطينيين الذين خسروا منازلهم فحسب، إنما كذلك لليهود الإسرائيليين الذي خسروا احتمال العيش في مجتمع مدني. فمثلاً، خلال الجولة في قرية مسكة عام ٢٠٠١، وصفت صفية وبألم هجمات تنظيم «إيتسل» على القرويين (بالأساس على النساء، كونهن كنّ يعملن في الحقول) من العام ١٩٣٦ حتّى العام ١٩٣٧.^{٢٦} شاركت في هذه الجولة طال حران كذلك، وهي امرأة يهودية إسرائيلية، أصغت بعناية لكل كلمة قالتها صفية لكنها لم تتكلّم. نشرت «زوخروت» في العام ٢٠٠٩ وضمن تنظيمها لجولة منظمة أخرى لقرية مسكة كتيّبًا، كتبت طال نصًا قصيرًا تأملت فيه جولاتها الأولى إلى مسكة وانكشافها على شهادة صفية:

ضمن المتحدثين كانت هنالك امرأة كبيرة في السن ترتدي ثوبًا فلاحياً، بعينين لامعتين

وصوت قويّ. تحدّثت عن الماضي، قالت إنّ سكّان مسكة كانوا على علاقات طيبة بجيرانهم اليهود، ومن ثمّ تحدّثت عن الشباب من «إيتسل» الذين بدأوا بحراسة الحقول وترهيب الفلاحات. فسألت عن الوقت الذي جرى فيه كل ذلك، فقالت في العام ١٩٣٦ أو ١٩٣٧. بعدها، انقلبت الأرض عليّ... فقد اعتاد أبي، وهو عسكري من «إيتسل»، على إخبارنا عن كيف كان يحمي حقول رماث هكوفيش ويحرسها في العام ١٩٣٦ أو ١٩٣٧... وأنا مدينة للمتحدّثة باعتذار لأنني لم أستطع حينها الاقترب منها، فقد كان الدمع قد ملاً عيني. (حران ٢٠٠٩، ص. ٢٢)

على تعسّر تقديم طال اعتذارها في أثناء الجولة أن يفهم ضمن الفجوة المخلوقة بين ما كانت طال تعرفه وما فهمته. كانت تستمع منذ صغرها إلى قصص أبيها عن الأيام التي «دافع» فيها عن رماث هكوفيش. كانت تعرف الحقيقة تلك، لكنها لم تفكّر فيها يومًا أو -للاستعارة من أرندت- لم تفهم تمامًا أن ما وصفه أبوها دفاعًا كان في الواقع ترهيب النساء العاملات في الحقول والذي تسبب بتهجير سكّان مسكة. كانت دموع طال في الجولة أولى مظاهر الفهم الذي تشكّل عبر تجربتها الجسدية. فتحول أمر ما كانت تعرفه طوال حياتها إلى أمر تفهمه. خلال الجولة تمكنت طال من البدء بتخيّل التاريخ الذي سمعته من أبيها من وجهة نظر صفية، وفهمت ما عنّته أفعال أبيها لسكّان مسكة ولكن كذلك لنفسها هي -أي امرأة يهودية إسرائيلية تستفيد من التهجير- على الرغم من أنها لم تقم به بنفسها- وقد أصبح جزءًا من مجتمع لا يفعل شيئًا لتصحيح الخطأ. وقد استغرق الأمر سبع سنوات للاعتراف علنًا بدور أبيها في تهجير مسكة وصياغة اعتذارها. لكن الآن، أصبح جزء من ذكريات طال -قصص أبيها- مرتبطًا بقصة صفية. ومرة أخرى، وبكلمات أزولاي (٢٠١٣)، يمكننا القول إنّ كارثة صفية كانت التحول إلى لاجئة هي وعائلتها، بينما أصبحت كارثة طال وكرثتنا نحن بصفتنا يهودًا إسرائيليين تحولنا إلى جناة ونسل جناة.

لا تنتهي قصة طال وقرية مسكة هنا. فإنّ الفهم



صورة رقم ٤: ورشة عمل لخارطة بديلة (تصوير: نمرود زين)

إنما كذلك لقناعتها بأنّها تحتاج لأن تكون جزءاً من هذا التخطيط، وعليها أن تكون فعّالة في تسهيل عودتهم. لم يمرّ جميع المشاركين والمشاركات في الجولات في العملية نفسها التي مرّت بها طال ردّاً على لقائهما بصفيّة في مسكة. فقد ترتّب على هذه اللقاءات، كما هي حال طال، فعل مضاف لدى البعض، بينما لم يكن الحال كذلك لدى البعض الآخر. ومع ذلك، تبين العملية التي مرّت بها طال إمكانات التغيير التي تتضمنها الجولات، وتكشف عن أنّ الانشغال بالنشاط المبني على تجسيد ممارسات الذاكرة، والذي يتحمّل المسؤولية في الزمن الحاضر عن أفعال الماضي، قد يؤدي إلى فعل سياسي في المستقبل.

فكّ الاستعمار عن الذاكرة،

وتخيّل مستقبل

تعمل «زوخروت» في سياق لا تكون النكبة فيه جزءاً من الماضي بل جزء من الحاضر، وذلك بمعنى أنّ النكبة عملية مستمرة: فالفلسطينيون المهجّرون عام ١٩٤٨ وأبنائهم مازالوا لاجئين، ولم تُعد لهم أيّ أراضٍ أو ممتلكات ولم تُدفع أيّ تعويضات من دولة إسرائيل ولم تكن هناك أيّ عملية مصالحة. وهو نقيض ما يحصل عادةً في المساعي لإحياء الذاكرة، حيث تكون ذكرى عامة صادمة هي ذكرى صراع قد انتهت. فإنّ التذكّر والنسيان ضروريان لتعزيز المجتمعات. لو فكرنا بعملية تأسيس الذاكرة المهيمنة بصفتها عملية استعمارية، يصبح فكّ الاستعمار عن الذاكرة الخطوة

الذي يعطي السياسة معنى -كما تصفه أرندت- هو عملية لانهائية تتميز بالنقاش والتداوليّة وبالتزام مستديم تجاه الفعل. في صيف عام ٢٠١٠، شاركت طال في مبادرة أخرى وأكثر طموحاً، لكنها في هذه المرة لم تعبّر عن استعدادها بالاعتراف بالتهجير الذي حصل في النكبة فحسب، إنما كذلك لتحمل مسؤوليته، وتخيّل حاضرٍ مختلف بطريقة فاعلة وناشطة. كانت طال، ومهجّرون آخرون من قرية مسكة وناشطات من «زوخروت»، جزءاً من ورشة رسم خرائط مضادة أدارتها عينات مانوف هدفّت إلى تطوير مخططات محدّدة لعودة اللاجئين إلى مسكة (الصورة ٤). درس المشاركون أثناء الورشة خرائط تاريخية وصورة تاريخية وجويّة وقارنوها بالأوضاع الراهنة في المنطقة. وقد رسموا خرائط جديدة بهدف تصوّر احتمالات إعادة بناء مسكة في الحاضر. وكما تصف مانوف (٢٠١١) الأمر:

كان السؤال الأساسي المطروح هو، «كيف ستجسد عودة اللاجئين في أرض الواقع وكيف يكون شكلها؟» وكانت محاولتنا في الإجابة على السؤال تدريجياً في المساحة العملية من الأوتوبيا: فقد نظرنا إلى المستقبل لكي نخلق مساحة لخطاب التغيير في الحاضر، وذلك ضمن استراتيجية الحركة عبر الزمان والمكان ومقابل التقسيم وسياسات الاحتلال المستمرة. (ص. ٨). شاركت طال في هذه العملية، ليس لقناعتها بأنّ على المهجرين من قرية مسكة العودة إليها فحسب،

الأولى الضرورية نحو فك الاستعمار ككل. ويتطلب ذلك الإشارة إلى ما يمكن تذكّره في الفضاء العام وما لا يمكن تذكّره؛ أي، في حال المجتمع الإسرائيلي، ذاكرة النكبة. اعتمدت «زوخروت» توجّه التذكّر: حيث تعيد جولاتها تفسير أحداث تاريخية وتعطيها معنىً جديدًا ليصبح أساسًا لمطالب بالأحقّية والسلطة. وسحب التاريخ الفلسطيني للمكان ليظهر على السطح لا يصف ما يحصل في جولات «زوخروت»، فالتوجّه الفعال والناشط نحو الذاكرة هو دعوة لإعادة تصوّر ذاكرة المكان وذاكرة النكبة بصفتها ذكرى تنتمي لكلّ من الضحية والجاني ولذا تتضمّن مسؤولية مشتركة يجب تحملها.

ينبّه رائف زريق (٢٠١٦) وبحقّ أنّ «إسرائيل مجتمع يفتقر حتّى إلى الفانتازيا عن المستقبل». ويكمن أحد التفسيرات لذلك في أنّ المجتمع الإسرائيلي لم يتصالح مع ماضيه ولذا لا يتمكّن من تخيل مستقبله أو، لإعادة صياغة أفكار أرندت، لم يتصالح اليهود الإسرائيليون مع الواقع الذي خلقوه ولذا لا يمكنهم تصوّر مستقبل يكونون فيه مرتاحين مع العالم. وباعتماد توجّه فاعل تشير جولات «زوخروت» إلى مسارٍ مختلف - إلى كلّ من الماضي والمستقبل. عبر تسييس ذاكرة مكان محدد ومقاومة الإيديولوجيا الصهيونية المهيمنة، تخلق الجولات ذاكرة بديلة. وتسهّل هذه الذاكرة في المقابل الانتقال من المعرفة إلى الفهم، والذي أضفه هنا جزءًا من تجربة أدائيّة وجماعيّة. على الرغم من أنّ هذا التغيير يكون مؤقتًا (فالأفراد المشاركون في الجولة سيعودون إلى منازلهم في نهاية المطاف) يبقى التغيير الذي خبره المشاركون والمشاركات داخل أجسادهم وأجسادهن. وفيما يصعب قياس التغيير السياسي ضمن سياق ثقافي، تجدر الإشارة هنا إلى أنّ الجولات إلى قرية مسكة التي بدأت عام ٢٠٠٢ مازالت قائمة وقد أثمرت عن مئات الجولات في قرى ومدن أخرى. يعني الفهم بالنسبة لليهود الإسرائيليين عمليّة من التأمل الداخلي. ويعني أكثر من مجرد الحصول على المعلومات الصحيحة عن فظائع النكبة التي أُلّت بالفلسطينيين. يعني الإدراك مرّة بعد الأخرى لتبعات النكبة وعواقبها على الفلسطينيين، وعليهم هم أنفسهم بصفتهم الورثة الشرعيين لكارثة ١٩٤٨. أي أنّه محكوم على ورثة الجناة الذين ارتكبوا نكبة العام ١٩٤٨ الاستمرار بإدامة الكارثة طالما لا يعارضون بشكل فعليّ نتائج هذه الفظائع في الوقت الحاضر. لذا فإنّ فهم النكبة فعلٌ يجب أن يحصل في أرض الواقع

بصفته عملية تحاوريّة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. يعني الفهم تحمّل مسؤولية ماضي النكبة وحاضرها، وهو الطريقة الوحيدة لإبطال دور اليهود الإسرائيليين بصفتهم جناة وللتصالح مع الحاضر وتصور مستقبل و«لمحاولة العثور على الراحة في هذا العالم».

الخاتمة

تصف أرندت الاختلافات بين المعرفة والفهم، وتشير إلى العلاقة بين المفهومين، لكنها لا تحدد كيفية نقل الجمهور من الفهم الأولي إلى المعرفة وإلى الفهم الذي «يمنح المعرفة هدفًا ومغزى». لو افترضنا أنّ المعرفة والفهم ليستا حالتين خاملتين من الوجود وإنما نتيجة توجّه فعال للوجود سنرى أنّ الإجابة على السؤالين «ما الذي تجدر معرفته؟» و«ما الذي يجدر فهمه؟» تكون قرارًا سياسيًا. من خلال العلاقة المركبة بين النكبة والثقافة العامة الإسرائيلية كما تتجلى في الجولات التي تنظمها «زوخروت»، هدفت إلى إظهار تداخل الذاكرة والتصور بصفتها قوّتين قادرتين على مساعدة شعب على الانتقال من المعرفة إلى الفهم. فالفهم عمليّة لا تنتهي وتتطلب التزامًا مستمرًا تجاه تذكّر الماضي والتصالح معه عبر اتخاذ خطوات عملية في الحاضر. تسمّي أرندت القدرة على الخيال «هبةً لفهم القلب»، وتكتب في نهاية مقالها ما يلي: «لا يتعب الفهم الحقيقي من الحوار المطول والحلقات المُفرغة؛ لأنّه يثق في أنّ الخيال سيلتقط ولو لمحة خاطفة من ضوء الحقيقة المخيف دائمًا وأبدًا» (٢٠٠٥، ص. ٣٢٣). والخيال متأصل في الفهم، والخيال هو ما يمارسه اليهود الإسرائيليون أثناء جولات «زوخروت» فيتيح لهم ملء الفراغات بين ما يعرفونه وما يفهمونه.

شكر

أشكر صفيّة شبيطة وعائلتها لحسن ضيافتهما ومشاركتهم قصّتهم معي. أشكر كذلك نشطاء «زوخروت» وتحديدًا إيتان برونستين وأپاريسيو وعمر الغباري وطال حران للاستماع معي إلى قصّة مسكة. كما أشكر جون لويس لوكايتس وسوزان ليبسلتر وعمران فيشر وبلايك هالينان وطال زلمانوفيتش وكايتي ليند على مراجعتهم لمسودّات هذا النص.

الهوامش

- ١ (الأونروا) حوالي ٥ مليون لاجئ يسكن في قطاع غزة والضفة الغربية والأردن ولبنان في العام ٢٠٠٤ («لاجئون فلسطينيون»، بدون تاريخ). ولم يسجل ١.٧ مليون لاجئ فلسطيني وأولادهم مع الأمم المتحدة، في ما يعدّ حوالي ٣٥٥ ألف لاجئ فلسطيني وأولادهم أشخاصاً نازحين داخلياً («نازحون داخلياً»؛ انظر/ «أسئلة متكررة عن اللاجئين الفلسطينيين»، بدون تاريخ).
- ١٥ تُشَقّق الكلمتان «ذاكرة» (זכרון) و«مذكر» (זכר) من الجذر نفسه في اللغة العبرية: ז.כ.ר.
- ١٦ سبق تأسيس «بديل» و«لجنة المبادرة للدفاع عن حقوق المهاجرين» تأسيس «زوخروت» وساهم في تشكيلها. «بديل» منظمة غير حكومية مقرها في بيت لحم وتأسست في العام ١٩٨٨. «بديل» مركز فلسطيني لمصادر حقوق الإنسان يدافع عن حقوق اللاجئين والمهاجرين الفلسطينيين وذلك بالاستناد إلى القانون والمشاريع التثقيفية والتي تركز على المجتمع. «لجنة المبادرة للدفاع عن حقوق المهاجرين» منظمة غير حكومية مقرها في شمالي إسرائيل وتجري جولات إلى قرى فلسطينية مدمرة وتنظم مسيرة العودة كل عام.
- ١٧ حصلت شهادات الناجين مكاناً لها في الخطاب العام الإسرائيلي بالأساس بعد محاكمة آيخمان، بينما كانت ممارسة التجوال بدأت مع الصهيونية وقبل المحرقة وتأثرت بالتقاليد الألمانية من الفترة الرومانسية التي تلي بـ«العودة إلى الطبيعة». وقد أضاف التقليد الصهيوني بعض العناصر الدينية مثل التوق إلى أرض صهيون وحُب الأرض المقدسة.
- ١٨ انظر/ الفيلم الوثائقي من إخراج إيال سيفان «إزكور: عبيد الذاكرة» (١٩٩٠) للحصول على شهادة بصرية شقيقة تبين كيفية عمل الذاكرة في المجتمع الإسرائيلي: <https://vimeo.com/ondemand/izkoreng>. انظر/ بن عاموس وآخرين ١٩٩٩ لفهم كيف تُرجم هذه الأيام القومية وطوقوها إلى عروض أدائية تثقيفية في إسرائيل.
- ١٩ الانتقراطية مصطلح استحدثه عالم الجغرافيا السياسية أورن يفتا حليل عام ٢٠٠٦ لوصف نظام سياسي يسهل توسع وسيطرة عرق مهيم على أراض متنازع عليها.
- ٢٠ في السنوات العشر الأخيرة نجد مجموعة أعمال أخذة بالاتساع، وتوفّر مختلف الزوايا من مختلف المجالات العلمية لمعالجة تجسّدات الذاكرة. للتوجه الفلسفي انظر/ على سبيل المثال كايسي ٢٠٠٠. ولسياقات جولات إحياء الذكرى في مناصب المحرقة التذكارية في بولندا، انظر/ فلدمان (٢٠١٠). وفي ما يخصّ موضوع السياحة المظلمة، انظر/ فايدرا (٢٠٠٩). للتفكير في الأجساد بصفتها أراضيف وأدوات بحثية، انظر/ زامي ٢٠٢١.
- ٢١ للاستزادة عن أحد هذه المشاريع الرائدة، انظر/ كنانة وزيتاوي ١٩٨٨.
- ٢٢ استمرّاراً: مشاريع أجرتها المنظمات الفلسطينية المبنية على القواعد الشعبية في بيت لحم (مركز «بديل» لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين)، وفي رام الله (مركز الشتات واللجوء الفلسطيني) وفي لبنان («أرشيف النكبة»).
- ٢٣ انظر/ على سبيل المثال الجولة إلى بئر السبع وشهادة ميكي كوهن، وهو جندي سابق في الهغناه والذي شارك في تهجير السكان الفلسطينيين من المدينة، أدلى بها خلال الجولة. للتقرير بالإنكليزية: zochrot.org/en/tour/51116; zochrot.org/he/video/52975.
- ٢٤ في هذا السياق تجدر الإشارة إلى مركّب الفيديو الفني الذي ينقل شهادات جنود إسرائيليين قاتلوا في العام ١٩٤٨. جمع إيال سيفان الشهادات وقيّمها وعرضت في غاليري «زوخروت» عام ٢٠١٢ وهي تُعدّ خطوة أولى في تكوين ما يسميه سيفان «الأرشيف المشترك». انظر/ <https://zochrot.org/en/article/54230>.
- ٢٥ وقعت أحداث مجزرة دير ياسين يوم ٩ نيسان ١٩٤٨، راح ضحيتها مئة قتيل (تقريباً) بما فيهم أطفال ونساء وكبار في السن. وسُجّلت حالات عدة من البتر والاغتصاب (موريس ٢٠٠٤). أثارَت هذه المجزرة الهلع ضمن الفلسطينيين، وقبل لهم إنهم سيلاقون المصري نفسه إن لم يغادروا.
- ٢٦ «إيتسل» (أو «الإرغون») أو «المنظمة العسكرية القومية في أرض إسرائيل» كان تنظيمًا شبه عسكري صهيوني عمل في فلسطين في فترة الانتداب البريطاني. وقامت المجموعة بعمليات إرهابية عدّة بين عام ١٩٣١ و١٩٤٨.

١ على الرغم من أنّ المعلومات بالعربية عن النكبة أصبحت أخذة بالاتساع منذ نهاية الثمانينيات -وذلك بفضل مؤرخين مثل بيني موريس وإيلان بابيه وعلماء اجتماع مثل يهودا شنهاف ورونين شمير وباحثين أدبيين مثل حنان حيفر وفلاسفة مثل عدي أوفير وباحثين في الثقافة البصرية مثل أرييلا أزولاي، من ضمن آخرين- لم يغيّر ذلك الإدراك الإسرائيلي العام عن النكبة.

٢ لم أُلد إسرائيل لكنني أصبحت إسرائيلية وفق «قانون العودة» الذي يمنح الجنسية لليهود في جميع أنحاء العالم.

٣ في العام ٢٠٠١، شاركت في تأسيس «زوخروت» وعملت ضمن أدوار عدّة في السنوات العشر التي نشطت فيها في الجمعية. وطوّرت -ضمن أمور أخرى- قسم التعليم كما أنشأت معرض فنون وقيّمته فنيًا وعملت بصفتي المديرية العامة للجمعية. في تشرين الأول ٢٠٠٠، تظاهر الفلسطينيون في إسرائيل (أي المواطنون العرب في إسرائيل) تضامناً مع الانتفاضة الثانية التي قادها الفلسطينيون في الأراضي المحتلة. وأدّى الرّدّ العنيف الذي مارسه قوات الأمن الإسرائيلي بقتلها ١٣ مواطناً عربياً إلى شرخ في اليسار الإسرائيلي. لوصف لأحداث تشرين الأول ٢٠٠٠، انظر/ يشارة ٢٠٠١.

٤ تتوفّر المواد المذكورة في هذا المقال إلكترونيًا عبر الرابط: <https://zochrot.org/en/village/49248>.

٥ يسعى الخطاب الصهيوني الذي تبلور في بداية القرن العشرين إلى (إعادة) إنشاء الأصلانية العبرية بتسليط الضوء على علاقة الشعب اليهودي بالأرض وباللغة بصفتها لغة محكية. ويأتي ذلك مقابل تقليد يهودي عُدت فيه العبرية لغة مقدّسة تستخدم للصلاة وحسب.

٦ يكتمل هذه الروح الفكر المنطوق في الشعر الصهيوني: «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض». في ما يخصّ الحركة الصهيونية -ويمكننا إدراكه من الشعر- كانت الأرض خاوية ومثل فراغ الأرض حقّ الشعب اليهودي وشرعيته، لا لأنها كانت الأرض الموعودة [من الإله] ومسكونة تاريخياً بالعبرانيين القدماء فحسب إنّما كذلك لأنّ المنطق أملى ذلك؛ أي كان هناك تزواج جيد: شعب بلا أرض لأرض بلا شعب.

٧ انظر/ إيتان برونستين أباريسيو (٢٠١٦) للاستزادة بوصف تاريخي عن كيف يعمل مفهوم النكبة في المجتمع الإسرائيلي.

٨ تعقب حنان حيفر إشارة الشعر الإسرائيلي للنكبة علناً في السنوات الأولى بعد حدوثها. حيفر ٢٠١٠.

٩ كلمة «الاحتلال» كما هي مستخدمة في الخطاب الإسرائيلي العام للإشارة إلى الأحداث التي عقيت حرب عام ١٩٦٧ مضلّلة. فعادّة ما يكون الاحتلال وضعاً مؤقتاً يتوقّع -بعكس الاستعمار- انتهاءه. ومع ذلك فإنّ «الاحتلال» في السياق الإسرائيلي مستمرّ لأكثر من ٥٠ سنة. وباعتبار أنّ عمر الدولة ٧٠ عامًا، فـ«الاحتلال» قد سبق وأصبح جزءاً من بنية دولة إسرائيل. لوصف مقتنع عن الاحتلال بصفته جزءاً من تكوين الدولة، انظر/ أزولاي وأوفير ٢٠١٢.

١٠ الذكرى الصادمة الأساسية في المجتمع الإسرائيلي هي ذكرى المحرقة. على الرغم من أنّ ذكرى النكبة وذكرى المحرقة -وإنّاهما حدثان مؤسسان مبنيان على الصدمة- عادّة ما يُناقشان كلّاً على حدة، فمّة تقاطعات بينهما. فكما يبيّن بشير بشير وعاموس غولديريغ فإنّ المحرقة والنكبة مرشختان في التصورات الثقافية وعلاقات القوى. انظر/ بشير بشير وعاموس غولديريغ، المقدّمة: الياس خوري والخاتمة: جاكليين روز، تحرير «المحرقة والنكبة: في نحو جديد عن التزاوما والتاريخ»، مطبوعات جامعة كولومبيا، ٢٠١٨.

١١ يحيي الفلسطينيون في إسرائيل ذكرى النكبة في يوم الاستقلال الإسرائيلي بدل يوم ١٥ أيار: أي يوم النكبة الرسمي، وذلك لأنّه خلال السنوات الـ ١٨ الأولى من الدولة الإسرائيلية (١٩٤٨-١٩٦٦) كان الفلسطينيون الذين يحملون جنسية إسرائيلية محكومين بحكم عسكري واحتاجوا إلى تصاريح خاصة لمغادرة منازلهم. ولم يتمكنوا من السفر بحرية إلا في يوم الاستقلال الإسرائيلي، وكانت زيارة منازلهم وقراهم وبلداتهم أول ما يفعلونه في العادة في اليوم ذاك. وهكذا ابتدأ هذا التقليد.

١٢ انظر/ إيغن-تسور ٢٠١٦ لتحليل معقّد عن النكبة بصفتها جزءاً من الوعي الإسرائيلي الجمعي.

١٣ انظر/ <https://www.zochrot.org/ar> لمزيد من المعلومات عن «زوخروت».

١٤ تحدد حقّ العودة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ في المادة ١٣، بند ٢: «لكلّ فرد حقّ في مغادرة أيّ بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده.» سجّلت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين

المراجع

- Abu-Sitta, S., 2010. *Atlas of Palestine*. London: Palestine Land Society.
- Arendt, H., 2005. Understanding and politics (The difficulties of understanding). In: *Essays in understanding, 1930–1954: formation, exile, and totalitarianism*. New York: Schocken, 307–327.
- Azoulay, A., 2012, August 19. *Civil Alliance - A film by Ariella Azoulay 2012 (English subtitles after the opening scene) [Video]*. YouTube. Uploaded by ariellaazo. www.youtube.com/watch?v=lqi4X_ptwWw.
- Azoulay, A., 2013. Potential history: thinking through violence. *Critical inquiry*, 39 (3), 548–574.
- Azoulay, A., and Ophir, A., 2012. *The One-state condition: occupation and democracy in Israel/Palestine*. Palo Alto: Stanford University Press.
- Ben-Amos, A., Bet-El, I., and Tlamim, M., 1999. Holocaust day and memorial day in Israeli schools: ceremonies, education and history. *Israel studies*, 4 (1), 258–284.
- Benvenisti, M., 2002. *Sacred landscape: The buried history of the Holy Land since 1948*. Berkley: University of California Press.
- Bishara, A., April 1, 2001. Reflections on October 2000: A landmark in Jewish-Arab relations in Israel. *Journal of Palestine studies*, 30 (3), 54–67.
- Bronstein, E., director 2001, December. Remembering Miska [Video]. Zochrot. www.zochrot.org/en/video/50408.
- Bronstein, E., 2016, May 16. A Brief History of the 'Nakba' in Israel. Mondoweiss. mondoweiss.net/2016/05/history-nakba-israel/.
- Casey, E.S., 2000. *Remembering: a phenomenological study*. 2nd ed. Bloomington: Indiana University Press.
- Even-Tzur, E., 2016. The road to the village: Israeli social unconscious and the Palestinian Nakba. *International journal of applied psychoanalytic studies*, 13 (4), 305–323.
- Feldman, J., 2010. *Above the death pits, beneath the flag: youth voyages to Poland and the Performance of Israeli national identity*. New York Oxford: Berghahn Books.
- Gutman, Y., 2017a. *Memory activism: reimagining the past for the future in Israel-Palestine*. Nashville: Vanderbilt University Press.
- Gutman, Y., 2017b. Looking backward to the future: counter-memory as oppositional knowledge-production in the Israeli-Palestinian conflict. *Current sociology*, 65 (3), 54–72.
- Halbwachs, M., 1992. *On collective memory*. Chicago: University of Chicago Press.
- Haran, T., 2009. Tal Haran in Miska. In: U. al-Ghubari, ed. *Remembering miska*. Tel Aviv: Zochrot, 22–23. www.zochrot.org/en/booklet/49800
- Hever, H., ed. 2010. *Tell it not in gath: The Palestinian Nakba in Hebrew poetry*. Tel Aviv: Pardes & Zochrot.
- Kadman, N., 2015. *Erased from space and consciousness: Israel and the depopulated Palestinian villages of 1948*. Bloomington, IN: Indiana University Press.
- Kanaana, S., and Zeitawi, N., 1988. *Destroyed Palestinian villages Documentation project*. Ramallah, Birzeit, Palestine: Documentation Center of Birzeit University Press.
- Khalidi, W., 2006. All that remains: *The Palestinian villages occupied and depopulated by Israel in 1948*. Washington, D.C.: Institute for Palestine Studies.
- Kimmerling, B., 1999. Religion, nationalism, and democracy in Israel. *Constellations*, 6(3), 339–363.
- Leshem, N., 2010. Memory activism: reclaiming spatial histories in Israel. In: L. Burke, S. Faulkner, and J. Aulich, eds. *The politics of cultural memory*. Newcastle upon Tyne, UK: Cambridge Scholars Publishing, 158–182.
- Manoff, E., 2011, May. Counter-Mapping Return. Sedek: *A Journal on the Ongoing Nakba* 6 (pp. 1–10). Translated by Charles Kamen. www.zochrot.org/en/article/51436.
- Morris, B., 2004. *The birth of the Palestinian refugee problem revisited*. Cambridge and New York: Cambridge University Press.
- Palestine Refugees. United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East. www.unrwa.org/palestine-refugees.
- Phaedra, C.P., 2009. *Toxic tourism: rhetorics of pollution, travel, and environmental justice*. Alabama: University of Alabama Press.
- Ram, U., 2000. National, ethnic or civic? Contesting paradigms of memory, identity and culture in Israel. *Studies in Philosophy and Education*, 19 (5), 405–22.
- Sa'di, A., and Abu-Lughod, L., eds., 2007. *Nakba: Palestine, 1948, and the claims of memory*. New York: Columbia University Press.
- Shbita, S., 2009. Testimonies. In: U. al-Ghubari, ed. *Remembering miska*. Tel Aviv: Zochrot, 55–56. www.zochrot.org/en/booklet/49800.
- Stein, R.L., 2008. *Itineraries in conflict: Israelis, Palestinians, and the political lives of tourism*. Durham: Duke University Press Books.
- Stein, R.L., 2009. Traveling zion: hiking and settler-nationalism in pre-1948 Palestine. *Interventions*, 11(3), 334–351.
- Taylor, D., 2003. *The archive and the repertoire: performing cultural memory in the Americas*. Durham, NC: Duke University Press.
- Yiftachel, O., 2006. *Ethnocracy: land and identity politics in Israel/Palestine*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press.
- Zami, L., 2021. *Contemporary PerforMemory*. Bielefeld: Verlag.
- Zerubavel, Y., 1995. *Recovered roots: collective memory and the making of Israeli national tradition*. Chicago: University of Chicago Press.
- Zreik, R., 2016. When does a settler become a native? (With apologies to mamdani). *Constellations* 23(3), 351–364.

هيلل كوهين*

تسويق الاحتلال للفلسطينيين في الضفة الغربية: صفحات جهاز الشاباك على موقع «فيسبوك» في سياق تاريخي^١

ملخص

خاض جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك)، في السنوات الأخيرة، حرباً نفسية جديدة وأطلق صفحة باللغة العربية على موقع «فيسبوك» ليخاطب الفلسطينيين عبرها، إلى جانب صفحات تتسم أهدافها بقدر أكبر من التحديد ويديرها ضباط مسؤولون عن المناطق في الضفة الغربية، وتخاطب فئات محددة من السكان الذين يخضعون لسيطرتهم فيها. وتكاد الرسائل الرئيسية التي تبثها هذه الصفحات تتطابق مع تلك

التي كانت تطلقها دعاية الحركة الصهيونية عند استهداف الفلسطينيين على مدى القرن المنصرم، ومفادها: إن إسرائيل وجدت هنا لتبقى، وهي تريد التعايش، أما أولئك الذين يقاومون حكمها فسوف يتكبدون المعاناة. ولكن الرسائل، هذه المرة، لها هدف وتكتسي طابعاً شخصياً وتوضحها وثائق حية تُظهر شاباناً يتعرضون للاعتقال ومنازل في أثناء هدمها ودعوات للتعاون والتبليغ عن الآخرين والمعائدات التي تنطوي على الموعظ.

تحظى هذه الصفحات بعدد ضخم من المتابعين، ويوضح الفلسطينيون في تعليقاتهم أنهم ما زالوا لا يتقبلون تلك الرسائل ولا يصدقونها. وتشير قلة قليلة من هؤلاء إلى

* باحث ومدرس في قسم الشرق الأوسط في الجامعة العبرية.

وبقدر معين من التنسيق فيما بينها، ضمن ما يُعرف باسم عمليات التأثير (هاسبابراه)، التي يرد تعريفها على النحو التالي:

أي عمل يرمي إلى تحفيز فئة مستهدفة أو فرد أو جماعة بارزة أو جمهور عام وبث الحماسة فيهم - لكي يتقبلوا المنهجيات ويتبنوا القرارات التي تتشابك مع مصالح القائمين على عملية التأثير. ويقع في صميم عملية التأثير الإجراءات التي تؤثر في المفاهيم الإدراكية والنفسية التي تحملها الفئة المستهدفة.^٤

تدرس هذه المقالة الصفحات التي يديرها جهاز الشاباك على موقع «فيسبوك» والرسائل العلنية والسرية التي تتضمنها من منظور تاريخي. كما تنظر في الردود التي يدلي بها الفلسطينيون على المنشورات الإسرائيلية. وييسر هذه الردود الطابع الفريد الذي يسم مواقع التواصل الاجتماعي، التي تقوم على التبادل والاستجابة الفورية.

ولا بد من كلمة تحذير في هذا الصدد في ما يخص الدراسات التي تتناول وسائل التواصل الاجتماعي، حيث يتعذر التحقق من أصالة التعليقات والردود وصحتها بسبب البرامج الآلية والحسابات الزائفة التي تستخدمها أجهزة المخابرات والهيئات التجارية على نحو مكثف. وتدرس هذه المقالة حركة هذه البيانات على النحو الذي تظهر فيه على تلك الصفحات دون أن تسوق الادعاء بشأن مدى موثوقيتها.

من الصحف إلى صحافة الراديو إلى القنوات الفضائية -

ما يربو على قرن من الحرب النفسية

استُهلّت الدعاية التي أطلقتها الحركة الصهيونية باللغة العربية بعد فترة وجيزة من ثورة «تركيا الفتاة» التي انطلقت شرارتها في العام ١٩٠٨. فقد مهدت السبيل أمام ظهور الصحافة العربية في فلسطين، وأماطت اللثام عن عداوة دفينّة تجاه الصهيونية. وفي الوقت نفسه، تعرض المستوطنون اليهود، ولا سيما في الجليل، لسلسلة من الهجمات

أنهم يبدون الاهتمام في المنافع التي تعد بها تلك الصفحات، وبعضهم يسوق وابلًا من الشتائم، وآخرون يستخدمون المنصة لبث رسائل سياسية مضادة ومشفوعة بالأسباب التي تحدد بأصحابها إلى نشرها. ومع ذلك، يبدو أيضًا أن وسائل التواصل الاجتماعي لم تساعد حتى الآن في تحقيق الهدف طويل الأمد والمتمثل في خطب ودّ الفلسطينيين، وإن كان من الجائز أنها أضعفت عزيمتهم على الانضمام إلى حركة الكفاح في وجه الاحتلال.

في صيف العام ٢٠١٥، أطلق جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) صفحة على موقع «فيسبوك» باللغة العربية، وعنوانها «بدنا نعيش»، وبهذا العنوان، يخاطب جهاز الشاباك الملايين من الفلسطينيين الذين يخضعون لسيطرة إسرائيل بقوله: أوقفوا الصراع، وركزوا على احتياجاتكم اليومية وسوف يكافئكم الحكم الإسرائيلي بالرخاء والازدهار.

وانضم الضباط الميدانيون [الذين يحمل الواحد منهم رتبة «كابتن»] في جهاز الشاباك إلى هذه المعركة، بعد سنتين من إطلاقها، وأطلقوا صفحاتهم الشخصية على موقع «فيسبوك». ومنذ ذلك الحين، نشر هؤلاء الضباط المئات من النصوص، بعضها بالتنسيق مع الصفحة الرئيسية «بدنا نعيش». ويتعامل ضباط آخرون مع قضايا طابعها محلي - حيث يخاطب كل كابتن القرى التي تقع ضمن نطاق مسؤوليته. ويتابع الآلاف من الفلسطينيين هذه الصفحات، التي باتت تشكل منصة تحتضن حوارًا يُعدّ فريدًا في طابعه بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وهو ما نظرحه على بساط البحث في هذه المقالة.

يشكل النشاط الذي يزاوله جهاز الشاباك على موقع «فيسبوك» جانبًا من تحرك إسرائيلي أعمّ وأوسع يرمي إلى توظيف وسائل التواصل الاجتماعي في التأثير على الرأي العام في أوساط السكان العرب. ويشارك في هذا النشاط الناطق الرسمي باسم «قوات الدفاع الإسرائيلية» باللغة العربية، ومنسق أعمال الحكومة في المناطق، وجهاز الاستخبارات العسكرية ووزارة الخارجية.^٥ وتعمل هذه الهيئات مجتمعة،

التي شنها السكان العرب المحليون عليهم. ونتيجةً لذلك، اعتبر النشطاء الصهيونية أن تغيير الرأي العام العربي بات مهمة ضرورية أن أوانها.

لم تقم الحركة الصهيونية بتمويل ونشر صحيفة باللغة العربية خلال الفترة العثمانية باستثناء صحيفة صدرت خلال العام ١٩١٤ مدة قصيرة قبل أن تتوقف وهي صحيفة «صوت العثمانية». وكان المسار البديل الذي اختاره مكتب الحركة الصهيونية في فلسطين يتمثل في نشر المقالات التي تؤيد الصهيونية في الصحافة العربية، إما من خلال كُتّاب يهود مثل شمعون مويال ونسيم ملول، أو من خلال صحافيين عرب.

وإبان حقبة الانتداب البريطاني، شهدت الدعاية التي بثتها المؤسسات الصهيونية في أوساط السكان العرب توسعاً في نطاقها، ونُشرت الصحف الصهيونية بالعربية ووزعت. وكان من بين أبرز هذه الصحف صحيفة «السلام» التي تولى نسيم ملول تحريرها، وصحيفة «بريد اليوم» (١٩٢٠-١٩٢١) التي نشرها أصحاب صحيفة «دوائر هايوم» التي كانت تصدر باللغة العبرية، وصحيفة «اتحاد العمال» التي أصدرها الهستدروت (١٩٢٥-١٩٢٧)، وصحيفة «حقيقة الأمر» التي نشرها الهستدروت بدءاً من العام ١٩٣٧ حتى العام ١٩٦٠ في صيغ متغيرة.

وفي العام ١٩٣٠، حدد المكتب المشترك، الذي كان يتولى تنظيم الأنشطة الصهيونية بين طهراني العرب في حينه، الغايات المتوخاة من النشر في الصحافة العربية:

الإشارة إلى الأضرار والخسائر التي تلحق بالعرب بسبب انعدام استعدادهم للتوصل إلى اتفاق وتفاهم مع اليهود... والتركيز على عجز العرب عن بناء «إيرتس إسرائيل» (أرض إسرائيل) بمفردهم، دون مساعدة من اليهود، واستحالة إنجاز التنمية وإحراز التقدم ما لم يعمل الشعبان مع بعضهما البعض. والتشديد على الصعوبة التي تسببها الاضطرابات وانعدام الأمن في البلاد في جميع مناحي الحياة وتعطيلها وتراجعها، والتي يتكبد كلا الشعبين المعاناة منها... وتقدير

مواد الأخبار عن النيات الحسنة التي يكتنّها اليهود للعرب حسبما ورد إعلانه على لسان زعمائهم وفي المؤتمرات الصهيونية وغيرها، ونشر... مواد الأخبار الأخرى التي تشيع روح السلام والأخوة.^٥

وفضلاً عن الجوانب الإيجابية التي وسّمت هذه الحملة، فقد انطوت على جوانب سلبية كذلك: التشهير وبث التنازع والخلاف، بمعنى تشويه سمعة زعيم الحركة الوطنية الفلسطينية، المفتي الحاج أمين الحسيني، والقدح فيه وفي أتباعه وبذر بذور الشقاق في أوساط المجتمع الفلسطيني بمختلف شرائحه وأطيافه وشخصياته، ولا سيما بين المسلمين والمسيحيين.^٦

ویرت حرب العام ١٩٤٨ علاقات القوى وقلبتها رأساً على عقب، حيث أمسى ما نسبته ٨٠ في المائة من العرب الذين كانوا يعيشون في الإقليم الذي تحول إلى دولة إسرائيل لاجئين، وأقيمت دولة يهودية على ٧٨ في المائة من مساحة إقليم فلسطين الانتدابية، وصار العرب أقلية يشكلون ١٥ في المائة من إجمالي تعداد السكان. ومن بين جميع الصحف الفلسطينية التي كانت تصدر في الإقليم الذي صار دولة إسرائيل، لم يبق سوى صحيفتين، وهما صحيفة «حقيقة الأمر» الصادرة عن الهستدروت وصحيفة «الاتحاد» التابعة للحزب الشيوعي.

وبالنظر إلى ضعف انتشار صحيفة «حقيقة الأمر»، أنشأ الهستدروت صحيفة «اليوم» بالشراكة مع مستشار الشؤون العربية في مكتب رئيس الوزراء. وانطلقت هذه الصحيفة في وقت مبكر من العام ١٩٤٨، وظلت تصدر بانتظام حتى العام ١٩٦٨، وألّت إليها مكاتب صحيفة «فلسطين» التي كانت تتخذ من يافا مقراً لها ومطابعها بعدما وضعت الدولة يدها عليها.

استهدفت هذه الصحيفة الأقلية العربية في إسرائيل في المقام الأول، وكانت رسائلها تردد صدّى الأفكار الصهيونية الأولى: دولة إسرائيل نعمة على المنطقة وعلى مواطنيها العرب، ودولة إسرائيل تريد السلام، وإسرائيل مختلفة عن جيرانها وأفضل منهم لأنها دولة ديمقراطية، والدولة تعمل على ما يحقق

يشكل النشاط الذي يزاوله جهاز الشاباك على موقع «فيسبوك» جانباً من تحرك إسرائيلي أعمّ وأوسع يرمي إلى توظيف وسائل التواصل الاجتماعي في التأثير على الرأي العام في أوساط السكان العرب. ويشارك في هذا النشاط الناطق الرسمي باسم "قوات الدفاع الإسرائيلية" باللغة العربية، ومنسق أعمال الحكومة في المناطق، وجهاز الاستخبارات العسكرية ووزارة الخارجية. وتعمل هذه الهيئات مجتمعة. وبقدرة معين من التنسيق فيما بينها، ضمن ما يُعرف باسم عمليات التأثير (هاسباراه).

اللجنة التوجيهية لهيئة البث الإذاعي الإسرائيلية، المعروفة باسم «كول إسرائيل»، وكانت المواضيع الرئيسية التي بثتها إسرائيل لجمهور العرب تتمثل في: قوة إسرائيل وقدرتها على إلحاق الأذى بأي شخص يسعى إلى إيذاؤها، والنعمة التي تجلبها إسرائيل على الفلسطينيين الذين يخضعون لحكمها، وانتماء إسرائيل إلى الشرق الأوسط، والرغبة التي تبديها إسرائيل في السلام والمنافع التي يعود السلام بها على العرب.^٩ كما وجهت هذه المحطة الإذاعية الانتقادات للزعماء العرب، ووضعت نصب عينيها الخلافات التي سادت بين العرب، وكشفت النقاب عن افتقار وسائل الإعلام العربية إلى المصداقية.^{١٠}

وبالنسبة للهجة التي تبناها هذا البث الإذاعي وطابعه، أوصى دانييل نبرة الخيلاء والاستعلاء، والاستفادة من الشعارات والمصطلحات الجذابة التي تدغدغ مشاعر المستمعين. وفي العام ١٩٧٤، وجّه دانييل رسالة إلى وزير المعلومات يقول فيها إنه يمكن استخدام مصطلح الشعب الفلسطيني في بعض الأحيان، وألا يُستخدم إلا لماً في الوقت ذاته.^{١١}

في العام ١٩٦٧، أسس التلفزيون الإسرائيلي - وعهد إليه بالتعامل مع الخطاب الذي كانت محطات التلفزة التابعة للدول العربية تسوقه في مناهضة إسرائيل. فخاطبت البرامج الإسرائيلية التي كانت تبث بالعربية المواطنين العرب في إسرائيل والفلسطينيين في الأرض التي احتلتها في العام ١٩٦٧. وأعرب كبار المسؤولين الإسرائيليين عن أملهم في أن يساعد هذا البث في تغيير مفاهيم الفلسطينيين وتصوراتهم. ووعد الوزير الذي عُهدت إليه المسؤولية عن تأسيس التلفزيون الإسرائيلي، إسرائيل غالييل، بأن هذا التلفزيون «سوف يمكننا من اختراق

المصلحة الفضلى لمواطنيها العرب.

وفي الوقت نفسه، كانت الصحيفة تؤيد السياسات التي انتهجتها إسرائيل بحق المواطنين العرب - بما يشمل الحكم العسكري الذي خضعوا له ومصادرة أراضيهم. وإلى جانب هذه الرسائل الإيجابية، عملت صحيفة «اليوم» على تقويض المفاهيم القومية التي يحملها العرب في إسرائيل ومصادقية الحزب الشيوعي - المنافس الرئيسي الذي وقف في وجه الأحزاب الكبرى في أوساط الجمهور العربي. وبدأ أن نبرة الصحيفة ولهجتها اتشحت بدرجة أكبر من التعالي مما كانت عليه في سالف عهدها. فقد كان الهدف الذي تسعى إليه يكمن في إنتاج «العربي الصامت»، حسبما ورد على لسان أمل جمال.^{١٢}

توقفت صحيفة «اليوم» عن الصدور في العام ١٩٦٨، وذلك بعد سنتين من انقضاء الحكم العسكري الذي فرض على المواطنين العرب في إسرائيل، وحلت محلها صحيفة «الأنباء» التي لم تزل تُنشر حتى العام ١٩٨٥. وكان الأمل يحدو محرري هذه الصحيفة في توظيف صحافيين فلسطينيين من الأرض المحتلة وتحويلها إلى أكثر الصحف انتشاراً فيها، بيد أن هذا الأمل لم يبصر النور مطلقاً.^{١٣}

في أواخر عهد الانتداب البريطاني، أطلقت الوكالة اليهودية محطة إذاعة تبث برامجها باللغة العربية ووجهتها إلى الفلسطينيين وإلى الدول العربية كذلك. وفي السنوات التالية، واصلت هذه الإذاعة البث تحت إشراف مكتب رئيس الوزراء ووزارة الخارجية.

وقد شارك عزرا دانييل، الذي أسس جهاز المخابرات في عصابة الهاغاناه، في البرامج الإسرائيلية التي كانت تبث بالعربية أثناء حرب العام ١٩٤٨. وفي الفترة الواقعة بين العامين ١٩٥٦ و١٩٦٧، تولى دانييل رئاسة

المساحات الحميمة لدى المشاهدين». وعبر عضو الكنيسة أهارون يدلين (حزب العمل) عن أمله في أن يفهم العرب في المناطق الصورة الحقيقية للمجتمع الإسرائيلي وأن يتحولوا إلى جسر لبلوغ السلام.^{١٢}

ولم تحل البرامج التي كان التلفزيون الإسرائيلي يبثها بالعربية دون استمرار حركة الكفاح التي خاضها الفلسطينيون في مواجهة الاحتلال، والتي توجت باندلاع الانتفاضة في شهر كانون الأول ١٩٨٧. ويدعي نحمان شاي، الذي كان يشغل منصب الناطق الرسمي باسم قوات الدفاع الإسرائيلية في الفترة الواقعة بين العامين ١٩٨٩ و ١٩٩١ وتقلد رئاسة سلطة البث الإسرائيلية فيما بعد، أن الأثر الذي أفرزه التلفزيون على الخطاب العام في المناطق كان هامشيًا، لأسباب من جملتها الموازنة الضئيلة التي رُصدت له وساعات البث القليلة التي خُصصت له.

ووضع الناطقون الرسميون الإسرائيليون يدهم على مسار بديل يصل بهم إلى مرأى العرب ومسمعهم - القنوات التلفزيونية الفضائية العربية، ولا سيما قناة الجزيرة التي انطلقت في العام ١٩٩٦. فقد دأبت هذه القناة على استضافة الناطق الرسمي باسم قوات الدفاع الإسرائيلية بالعربية والناطقين الرسميين باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية الذين عرضوا وجهة نظر إسرائيل - وذلك حتى العام ٢٠٠٨ عندما قررت إسرائيل أن تتوقف عن تقديم الأشخاص الذين تجري القناة المقابلات معهم بسبب ما وصفته بتحيزها إلى جانب واحد.^{١٣} في أثناء هذه الفترة، أسست إسرائيل محطة تلفزيونية فضائية سعت إلى بث البرامج إلى العالم العربي - وهي تجربة بلغت نهايتها بعد سنتين بسبب افتقارها إلى المشاهدين.^{١٤}

وحتى نهاية العقد الأخير من القرن الماضي، شهدت القنوات الإعلامية التابعة للمؤسسة الإسرائيلية حالة من الانهيار الكامل تقريبًا. وقد لاحظ أحد الصحافيين المخضرمين في الشؤون العربية في سلطة البث الإسرائيلية أن:

إعداد البرامج العربية في التلفزيون الإسرائيلي ما هو إلا دعاية سمجة. فقد انهارت المغامرة الكبرى التي ساندتها الحكومة في سبيل إطلاق محطة للبث الفضائي باللغة

العربية على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع قبل أكثر من سنتين بسبب إدارتها البائسة على مدى سنتين... وما بقي لا يزيد عن بث على طراز السبعينيات من القرن الماضي ومدته ثلاث ساعات في كل يوم على القناة ٣٣ الهامشية التي لا يمكن استقبالها في معظم أرجاء الشرق الأوسط.^{١٥}

ولكن شبكات التواصل الاجتماعي كانت قد بدأت تشهد الانتشار والازدهار حينئذ، فحولت منظومة الدعاية الإسرائيلية مساعيها إلى هذه الساحة الجديدة، التي تحتاج إلى قدر أقل من الموارد ويتاح الوصول إليها في مناطق شاسعة. فأطلق الناطق الرسمي باسم قوات الدفاع الإسرائيلية ووزارة الخارجية الإسرائيلية كلاهما صفحتيهما العربيتين على موقع «فيسبوك» في العام ٢٠١١، واستهل منسق أعمال الحكومة في المناطق إدارة صفحته على هذا الموقع في العام ٢٠١٥.

وبحلول شهر كانون الأول ٢٠٢٠، غدت هذه الصفحات تنبأى بحركة بيانات عالية. فقد حصدت صفحة المقدم أفيخاي أدري، رئيس شعبة الإعلام العربي في وحدة الناطق الرسمي باسم قوات الدفاع الإسرائيلية، على موقع «فيسبوك» ما مجموعه ١,٦ مليون إعجاب من جانب أشخاص أبدوا الاهتمام بالمنشورات التي تذاع على هذه الصفحة. ويتابع صفحة وزارة الخارجية ٢,٣٦ مليون متابع. ونالت صفحة منسق أعمال الحكومة في المناطق، التي تتعامل مع القضايا التي تكتسي طابعًا محليًا أكبر، ٢٦٠,٠٠٠ إعجابًا. (ومن الجدير بالملاحظة أن كلمة «إعجاب» لا تعني التأييد بالضرورة، وإنما تعبر عن الرغبة في تلقي الأخبار. وتزداد صعوبة تقييم العدد الحقيقي لمتابعي هذه الصفحات بسبب استخدام البرامج الآلية، وبالذات إشارات «الإعجاب» المؤتمتة).

وقد أشارت دراسة تناولت صفحة الناطق الرسمي باسم قوات الدفاع الإسرائيلية بالعربية إلى أن المواضيع التي تتطرق إليها لا تختلف اختلافًا ذا بال عما كانت تنشره وسائل إعلامية أخرى خلال العقود المنصرمة: (١) الردع والقوة، (٢) والدفاع، (٣) والاهتمام بالإنسان، (٤) والتعددية الثقافية، (٥)

تتمحور الرسائل التي يبثها جهاز الشاباك للفلسطينيين على هذه الصفحات حول مجالين يخدم الواحد منهما الآخر ويبسره: ميدان العمليات الاستخبارية، والسعي إلى تشكيل موقف سياسي يسلم بشرعية إسرائيل وبالسيطرة التي تفرضها على الأرض الفلسطينية المحتلة.

أو المركبات كما لو كانت أسلحة. وقُتل ٤٣ إسرائيليًا ونحو ١٦٠ فلسطينيًا. واتسمت هذه الانتفاضة بثلاث سمات ميزتها عن غيرها: صغر سن المشاركين فيها (حيث بلغ متوسط أعمارهم ٢١,٦ عامًا)، وغياب الروابط المباشرة بين منفذي الهجمات والتنظيمات الفلسطينية، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي على نطاق واسع والتشجيع على مواصلة شن الهجمات المسلحة.

وكان جهاز الشاباك يتلمس طريقه على غير هدى في ظلام حالك. فقد ثبت انعدام جدوى الجواسيس والمخبرين الذين كان هذا الجهاز يجندهم. ولم تكن كيانات سياسية تعمل على نشر المهاجمين أو توجيههم، وإنما كان هؤلاء يستمدون إلهامهم من الشبان الآخرين ومن الصفحات الشهيرة على مواقع التواصل الاجتماعي. وتبين أن متابعة موقع «فيسبوك» ورصده - وهي ممارسة راسخة دأبت الأجهزة الإسرائيلية عليها - ما عادت كافية. واقتضت الضرورة اتخاذ تدابير تتسم بقدر أكبر من الفعالية والنجاعة من أجل اختراق قنوات التواصل تلك وتعطيلها وحتى التعاون معها. فأتخذ قرار يقضي بأن يستهل جهاز الشاباك العمل على توظيف شبكات التواصل الاجتماعي على الملأ وتوجيه رسائله من خلالها إلى عامة الفلسطينيين على المستويين الوطني والمحلي، جنبًا إلى جنب مع النشاط السري الذي يؤديه في هذه الشبكات.

وتتمحور الرسائل التي يبثها جهاز الشاباك للفلسطينيين على هذه الصفحات حول مجالين يخدم الواحد منهما الآخر ويبسره: ميدان العمليات الاستخبارية، والسعي إلى تشكيل موقف سياسي يسلم بشرعية إسرائيل وبالسيطرة التي تفرضها على الأرض

والروح الإسرائيلية، (٦) ونزع الصفة الشرعية عن حركة حماس^{١٦}. وخلصت دراسة أخرى نُشرت في العام ٢٠١٣ إلى أن المنشورات التي تناولت القضايا الاجتماعية والقضايا الإنسانية شكلت ما نسبته ٣٢ في المائة و١٦ في المائة من حركة البيانات على هذه الصفحة، إلى جانب المنشورات المتعلقة بالأمن والتي مثلت ٦٠ في المائة من إجمالي تلك الحركة.^{١٧}

ودشن جهاز الشاباك مرحلة جديدة بانضمامه إلى هذه الساحة، حيث خطا خطوتين على هذا الصعيد، أولهما بإطلاق صفحته الرئيسية في العام ٢٠١٦، وثانيهما بظهور الصفحات الشخصية التي يرعاها ضباط الجهاز في العام ٢٠١٨. ويدرس المبحث التالي المواضيع الرئيسية التي تتناولها هذه الصفحات وردود الفلسطينيين عليها، ويُختتم بنظرة عامة على الطريقة التي تتجلى فيها العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية في المعركة التي تدور رحاها حول الوعي.

صفحات جهاز الشاباك على موقع

«فيسبوك»: المواضيع الرئيسية

شكلت الصفحة التي أطلقها جهاز الشاباك على موقع «فيسبوك» نقطة تحول في حضوره على شبكات التواصل الاجتماعي، حيث انتقل من الرصد والرقابة السلبية إلى المشاركة العلنية. وكان ما دفعه إلى ذلك يكمن في سلسلة الهجمات التي اصطُح على تسميتها «بانتفاضة الذئب المنفردة»، التي انطلقت في الفترة الواقعة بين شهري أيلول ٢٠١٥ وأيلول ٢٠١٦. فخلال هذه الفترة، نفذ الفلسطينيون ما يقرب من ٢٨٠ هجومًا على أفراد القوات الأمنية الإسرائيلية والمدنيين الإسرائيليين باستخدام السكاكين

الفلسطينية المحتلة.

الشبابك نفسها على النحو التالي: «لقد أطلقنا هذه الصفحة لتمكينكم من تمرير المعلومات إلينا عن الأشخاص الذين ينفذون هجمات وعن الأشخاص المطلوبين، من أجل حماية المصلحة العامة وسلامة الجمهور العام». وإذ يمضي المرء في قراءة الصفحة يجدها تؤكد: «إننا نفعل هذا للتخفيف من آلامكم وإبعاد الخطر عنكم... ونحن، بالطبع، نستطيع أن نساعد أولئك الذين يتبادلون المعلومات معنا بطرق مختلفة»^{١٨}. ولا تريد الصورة التي تظهر في واجهة الصفحة عن تشدد على هذه الرسالة:

فتظهر عبارة «خبرنا وأنت المستفيد» في التعليق الوارد على إحدى الصور. ويقول التعليق الآخر ببساطة: «انضم إلينا لمحاربة الإرهاب».

وفي بعض الحالات، نشر جهاز الشاباك صوراً لفلسطينيين اشتبه فيهم بالمشاركة في أعمال إرهابية أو نشاط مقاومة وأسماءهم، ووجه الدعوة إلى الناس لتقديم المعلومات عنهم. فعلى سبيل المثال، صرحت صفحة الجهاز في أعقاب إطلاق النار على حاجز النفق (١١ كانون الثاني ٢٠١٨) بأن: «إطلاق النار على حاجز النفق يهدف إلى الإضرار بأمن المنطقة وجميع سكانها اليهود والعرب على حد سواء. نحن نبذل جهوداً كبيرة للحفاظ على الحياة اليومية لسكان المنطقة بأسرها، ومثل هذا الحادث يؤثر سلباً على الجميع». وأُرفقت مع المنشور صورة التقطتها كاميرا أمنية لمطلق النار

يمكن تقسيم الرسائل التي تستهدف تحجيم المشاركة في حركة الكفاح بشقيها العسكري والسياسي على النحو التالي: (أ) الدعوة إلى تقديم المعلومات وإلى التعاون، (ب) الردع والاستدراج: التركيز على الأذى الذي سيلحق بالمشاركين في حركة الكفاح ضد إسرائيل، والمنافع التي تعود على أولئك الذين يتفادون العمل العسكري أو السياسي، (ج) وتشويه صورة القيادة العسكرية والسياسية الفلسطينية على الصعيدين المحلي والوطني.

تنطوي الرسائل التي تستهدف اجتراح تغيير أعم في التصورات السياسية على: (د) انتماء إسرائيل إلى المنطقة وأن الضباط يشكلون جزءاً من المشهد المحلي والثقافة المحلية، (هـ) وإسرائيل بوصفها تنوق إلى السلام وأنها دولة ديمقراطية تجلب النعيم والهناء إلى محيطها.

ويعرض جهاز الشاباك، من وراء الكواليس وبطرق ملتوية، تصوراً يُعد بموجبه الواقع السائد في الضفة الغربية - ولا سيما المستوطنات والسيطرة العسكرية الإسرائيلية - حالة إيجابية بالنسبة للفلسطينيين. ويتوافق ذلك كله باعتراف إسرائيلي معلن - على محدوديته - بقيام دولة فلسطينية.

أ) تجنيد المتعاونين

طرحت صفحة «بدنا نعيش» التي يديرها جهاز

بدنا نعيش updated their cover photo. 29 Aug 2016 at 13:38 • 32

بدنا نعيش 8 Mar 2017 at 16:30 • 32

خبرنا وأنت المستفيد

join us to fight against terrorism

Fight Against Terrorism

32 Comments

الصورة رقم ١: منشورات ظهرت على صفحة «بدنا نعيش» على الفيسبوك بين العام ٢٠١٦-٢٠١٧.

من السمات الأخرى التي تسم الصفحات التي يرعاها جهاز الشاباك على موقع «فيسبوك» أنها تسعى إلى تصوير الضباط، والإسرائيليين بعمومهم، كما لو كانوا من أهل فلسطين الأصليين، وذلك على غرار النهج الذي اتبعه الرعيل الأول من الصهاينة، الذين شددوا على أن اليهود ساميون وأنهم ينتمون إلى الشرق.

التعاون معه. وبهذا المعنى، تتحول هذه الصفحات إلى ساحة تدور فيها رحى صراع محوره المفاهيم والتصورات، حيث يستخدم كلا الجانبين الأدوات المتاحة له ليروج لأجندته السياسية والعملية. فجهاز الشاباك يسعى إلى إغراء الناس وحملهم على نقل المعلومات، والنشطاء الفلسطينيين يحذرونهم من مغبة الانقياد له.

(ب) الردع: العصا والجزرة

تغيب كلمة «الاحتلال» من المفردات السياسية التي يوظفها جهاز الشاباك. ففي العالم الافتراضي الذي يرعاها هذا الجهاز، يعد الأشخاص الذين يُلقون الحجارة والمشاركون في حركة الكفاح المسلح منحرفين، يحرضهم على أفعالهم سيل لا ينضب من خطاب الكراهية الذي يكنّ العداء للصهيونية، أو يخضعون للسيطرة المباشرة التي يمارسها عليهم مدبرو الأعمال الإرهابية. وهم، فوق ذلك كله، يدمرون أنفسهم بأنفسهم.

والحجة التي يسوقها جهاز الشاباك بسيطة: إن الشبان الذين يشاركون في حركة الكفاح وينخرطون فيها يلحقون الأذى بأنفسهم. وتخطب صفحات «فيسبوك» أمهات هؤلاء الشبان كذلك، حيث تحثهن على النأي بأولادهن عن الطريق الذي يوردهم هذا الأذى. ففي يوم ١٦ حزيران ٢٠٢٠، وجهت صفحة «بدنا نعيش» دعوة قالت فيها: «إذا كنتِ تشتهين في أن ابنك له علاقة بهذه الهجمات، أخبرينا». وعندما اعتُقل اثنان من سكان مدينة الخليل في الشهر نفسه، نشر جهاز الشاباك فيلم فيديو يذكر فيه أن أحدهما كان طالباً في كلية الطب والآخر مدقق حسابات.

ووعدهم بتقديم مكافأة مالية لمن يدلي بمعلومات عنه. وتقدم الصياغة التي ترد فيها هذه المناشدة جهاز الشاباك كما لو كان حارساً منصفاً يكرس نفسه لحماية جميع السكان في الضفة الغربية، الفلسطينيين والمستوطنين منهم على السواء.

ردود الفلسطينيين

تعكس معظم الردود على منشورات جهاز الشاباك الكراهية التي يكنّها الفلسطينيون للمخبرين والمتعاونين. فقد رد أحد الفلسطينيين على تعليق نشره أحد الضباط بشأن المساعدة التي تلقاها من فلسطينيين في اعتقال عاصم البرغوثي بقوله: «لعنة الله على الكلب الذي ساعدك». وعلق آخرون بقولهم: «عاصم وصالح سوف يدنسون شرفك، حقير مثلك. توقع المفاجآت»، و«كل من ساعدك هو خائن ومتعاون».

وفي حالة أخرى طلب جهاز الشاباك المعلومات فيها، عرض أحد أصحاب الردود وجهة نظره العامة بشأن اليهود والعرب وفلسطين: «أنت تظن هؤلاء [الفلسطينيين] يسعون وراء المال. أنتم لستم مخطئين فحسب، بل أنتم أغبى شعب خلقه الله والشعب الذي يستحق الموت حرقاً. أنتم الشعب الذي يتخصص في التحريض على النزاعات، وأكثر شعب مكروه على وجه الأرض ... نحن لسنا جشعين مثلكم».

ومن الصعوبة أن نتبين ما إذا كان جهاز الشاباك يستطيع أن يجند المتعاونين عن طريق موقع «فيسبوك». فمن الواضح أن جميع الردود التي يدلي بها العامة تصدر عن أشخاص يعارضون

من أجل سلامته وسلامتك الأم العزيزة اذا تشكي بان
لابنكي توجد علاقة في هذه العمليات بلغينا او توجهي
الى السلطات المختصة.



الصورة رقم ٣: منشور ظهر على صفحة «بدنا نعيش» على
الفيسبوك بعنوان «من أجل سلامته وسلامتك، الأم العزيزة:
إذا كنت تشكين في أن ابنك له علاقة بهذه العمليات، بلغينا
أو توجهي إلى السلطات المختصة».

عن تهيئة حياة أفضل كلام فارغ». ويرفق آخرون
تعبيرات ساخرة واسعة الانتشار (ميمات) تسعى إلى
إهانة من يهين كرامتهم.^{٢٠}

ج) تشويه صورة حركة الكفاح الفلسطيني وقياداتها ونشطاتها

كان التشهير بالقادة والنشطاء الفلسطينيين وحركاتها،
فضلاً عن حركة الكفاح المسلح التي يخوضها
الفلسطينيون، وتطليخ سمعتهم من الأدوات الشائعة
في الحرب النفسية الإسرائيلية منذ بداياتها. وفي ما
يلي بعض الأمثلة على هذا التشهير والتشويه بشتى
صوره. ففي صيف العام ٢٠١٩، نشر جهاز الشاباك
رسماً كاريكاتيرياً لأحد نشطاء حماس في غزة - ينحدر
من الخليل - وزعم بأنه يتحرش جنسياً بالأطفال.^{٢١}

وسخر معظم أصحاب الردود على الكابتن الذي نشر
هذه الصورة، حيث علق أحدهم عليها بقوله: «احذر
من أن تقف أمامه إذا كنت خائفاً». وسار العديد غيره
على هذا المنوال نفسه.^{٢٢}

وفي سياق الحملة التي تستهدف تقويض حركة
حماس، تساق الاتهامات لقياداتها التي تتخذ من
قطاع غزة مقراً لها باستغلال الشباب في الضفة



الصورة رقم ٢: منشور ظهر على صفحة «بدنا نعيش»
على الفيسبوك بعنوان «أهل الخليل الأعزاء: التواصل مع
حماس يضر بحياتك».

وأظهر الفيديو، الذي سجل ما يربو على ٢٠,٠٠٠
مشاهدة، الشابين وهما خلف القضبان.

ومن بين أدوات الردع الشائعة، نشر الأخبار عن
اعتقال نشطاء التنظيمات الفلسطينية على صفحات
جهاز الشاباك.^{٢٣} فبعض الضباط ينشرون صوراً
للمعتقلين أثناء إلقاء القبض عليهم أو صوراً لنشطاء
مطلوبين توجّه الدعوة إليهم لتسليم أنفسهم. ويبدو
أن الضباط ينظرون إلى هذا الأمر كما لو كان فرصة
لإذلال المعتقلين. كما يجري التلويح بالعقوبات المتوقعة:
هدم المنازل، والأمهات الثكالى، والأطفال الذين ينشأون
بعيداً عن آبائهم والأسرى الذين يقبعون في السجون
الإسرائيلية.

ردود الفلسطينيين

لا تثير الصور التي ترمي في غاياتها إلى تحقيق الردع
رد الفعل العام المرغوب. فصور المعتقلين تثير في
جميع الأحوال تعليقات تتحدث عن عدالة القضية:
«هؤلاء الشباب يعملون على تحقيق حقوقهم الأساسية:
العدالة والحرية»، أو «تحيا حماس»، أو «الله يفرج
عنهم عن قريب».

وتنتطوي ردود أخرى على رسائل توجهها الدعاية: «هذا
ما تجيده إسرائيل - الاعتقال والقتل». «ما تقولونه



الصورة رقم ٤: منشورات لضباط مخابرات إسرائيليين على صفحاتهم على الفيسبوك.

ومن التكتيكات الأخرى التي تستهدف تقويض شرعية القضية الفلسطينية استنكار فساد الأخلاق الذي يلف المقاومة التي تنتهج العنف. فقد نفذت خلية حماس التي قادها عاصم البرغوثي المذكور أعلاه عملية أطلقت فيها النار على مفترق مستوطنة عوفرا (شمال رام الله) في شهر كانون الأول ٢٠١٨، وأصابت امرأة كانت حاملاً في شهرها السابع، وهي شيرا إيش-ران، من جملة آخرين. وتوفي الجنين بعد ثلاثة أيام من هذا الهجوم على الرغم من العملية الجراحية التي أجريت له لإنعاشه وإنقاذ حياته. ونشر جهاز الشاباك صورة لجثة الجنين وهو مسجى بالطيلسان أو التاليت (شال الصلاة عند اليهود)، مع هذا التعليق:

«كيف يشعر بالبطولة عندما يطلق النار على امرأة حامل؟

أي بطل يقتل طفلاً قبل ولادته وهو لا يزال في رحم أمه؟

أي بطل يهرب بعد فتح النار على الجنود؟

هؤلاء ليسوا أبطالاً.

أعضاء حماس ليسوا أبطالاً.

جبناء»^{٢٣}.

الغربية كوقود لمدافعها. فقد عرضت صفحة جهاز الشاباك في أيار ٢٠٢٠ مقطع فيديو يُظهر نشطاء حماس وهم يلعبون كرة القدم ويركلون الأطفال من الضفة الغربية إلى السجون الإسرائيلية.

وبصرف النظر عن القوة الدافعة التي تقف وراء المعتقدات الدينية والحمية القومية، تكمن الفرضية التي يتضمنها معنى هذه الصورة في أن حركة حماس أو السلطة الفلسطينية تتلاعب بالانشطاء الشباب في الضفة الغربية أو تخدعهم أو تحملانهم مكرهين على فعل ما تريدانه. ففي يوم ٢٨ كانون الثاني ٢٠٢٠، أطلقت السلطة الفلسطينية الاحتجاجات في أعقاب نشر خطة ترامب، وأراد جهاز الشاباك أن يهدئ الأجواء. فنقل الكابتن مفيد الرسالة «الشخصية» التالية:

يهمني أن تمر هذه الأيام القادمة بخير وأتمنى السلامة للجميع، ربما يتأثر بعضكم من تحريضات القيادات الفلسطينية التي أساءت القيادة وعملت طوال أعوام من أجل مصالحها الشخصية. نصيحتي لكم جميعاً أن لا تنجروا وراء تحريضهم لأنهم وبكل بساطة لن يرسلوا أبناءهم إلى الشوارع ولن يرموا الحجارة ولن يشاركوا بأي عمل من أعمال الشغب لأنهم بنظر القادة أئمن من باقي أبناء الشعب.

د) الصورة الإيجابية: السلام والازدهار والديمقراطية والصحة

ينسلّ ضباط الشاباك بين الفينة والفينة إلى المنشورات التي تتطرق إلى رغبتهم ورغبة إسرائيل في السلام. وفي ما يلي مثال مقتبس من الكابتن عمري، الذي يتولى المسؤولية عن قرى غرب رام الله:

ليس سرّاً أنني أنا وأنتم لدينا هدف مشترك - العيش في سلام إلى جانب بعضنا بعضاً. لذلك، أشعر بالأسى عندما أرى شاباً من كفر نعمة اختاروا طريقاً لإنسانياً، وهو طريق العنف والإرهاب - الذي يلحق الأذى بهم، وبعائلاتهم وبالقرية كلها. قبل قليل، اعتقلنا أربعة شبان خططوا لهجوم إرهابي [...]. نحن كلنا نريد حياة هادئة، لكن أولئك الذين يختارون طريق الإرهاب سوف نلقي القبض عليهم ونعاقبهم بشدة.

ويلخص هذا المنشور رسالة جهاز الشاباك: إسرائيل معنية بالسلام، والتعايش تحديداً. وهذا من مصلحة الفلسطينيين كذلك. ومقاومة الاحتلال غير إنسانية وتعرض من ينخرط فيها للخطر هم ومجتمعاتهم، لأن إسرائيل تملك القدرة على معاقبتهم عقاباً قاسياً.

ومن الأمثلة الأخرى في هذا السياق أن الكابتن ميرو، عندما تولى منصبه بصفته ضابط المخابرات المسؤول عن منطقة مخيم قلنديا، قدم نفسه لسكان المخيم في منشور على صفحته على موقع «فيسبوك»، حيث أعلن: «سوف نعكس للعالم أجمع بأننا فلسطيني ويهودي من نصنع السلام ونحن قدوة العالم في الاستقرار».^{٢٧}

كما يرد التعبير عما تسوقه إسرائيل من «الدعوة إلى السلام» في صور الغلاف التي يصدر بها جهاز الشاباك معظم صفحاته على موقع «فيسبوك»، والتي تمثل اختزالاً بصرياً للقيم الأساسية التي يحملها هذا الجهاز، سواء أكانت أصيلة أم مزيفة. وهذه تشمل أفكاراً تصور الشراكة القائمة على قدم المساواة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وفي هذا المضمار، نرى يداً عليها رسم العلم الفلسطيني تصافح يداً عليها رسم العلم الإسرائيلي: عناق ينم عن الود. وقد نشر

ربما شعر ضباط الشاباك بأسى وألم عميقين إزاء وفاة الجنين، لكن هذا المنشور يراد له أن ينم عن تفوق أخلاقي. ويرد التعبير عن موقف مشابه على لسان الكابتن عمري المسؤول عن منطقة غرب رام الله، حيث نشر منشوراً ساخراً في أعقاب إلقاء الحجارة على سيارة إسرائيلية: «الشباب اللي ضربوا السيارات الليلة كل الاحترام لو شوي كنتوا تقتلوا طفل عيب...».^{٢٤}

ردود الفلسطينيين

أفضت الحاجة الوجودية التي تدفع الفلسطينيين إلى طلب تصاريح الدخول إلى إسرائيل بالمئات من مستخدمي موقع «فيسبوك» إلى التعليق، سواء بالكتابة أم باستخدام التعابير الساخرة الواسعة الانتشار (الميمات)، على المنشورات التي ترد حول هذا الموضوع. وكما هو الأمر في الحالات الأخرى، تراوحت هذه التعليقات من التعبير عن الامتنان، والاستعداد للمشاركة في الحوار إلى الشتائم التي تنم عن الغضب والسخط.

ووردت التعليقات التي لم يغلفها طابع سياسي على لسان أشخاص كانوا يريدون التحقق من مدى أهليتهم للحصول على التصاريح. ومن هذه التعليقات، مثلاً: «أنا من الجلزون - ما التاريخ الذي نستطيع أن نتقابل فيه؟» أو «أنا من طولكرم وأعيش في رام الله. هل يمكنك أن تقبل طلبي؟».^{٢٥}

وترد هذه الأسئلة في صورة يلفها الأدب من جانب رجال يسعون إلى الوصول إلى السوق الإسرائيلي، وبالتالي إمكانية تحسين سبل عيشهم. وتبعد الشواغل الشخصية هؤلاء الرجال عن سياسة التحرير الوطني. واللامبالاة بحركة الكفاح الجماعية أمر يتطلع ضباط جهاز الشاباك إلى ترسيخه وتشجيعه. ففي الواقع، لم يفارق الأمل في أن يفضل عرب فلسطين المنافع الاقتصادية التي تعد الصهيونية بها على إنجاز تطلعاتهم الوطنية الحركة الصهيونية ولم يبارحها منذ أيامها الأولى.^{٢٦}



الصورة رقم ٥: على اليمين، من صفحة كابتن ساهر الضابط في المخابرات الإسرائيلية عن منطقة شرق رام الله؛ في الوسط، من صفحة كابتن أمين الضابط في المخابرات الإسرائيلية عن البلدة القديمة في القدس؛ وعلى اليسار، من صفحة كابتن سامح الضابط في المخابرات الإسرائيلية عن منطقة شمال رام الله.

«أحسن أنه مات في بطن أمه، وإلا كان سيقتل أولادنا عندما يكبر».^{٢٩}

(هـ) نحن ننتمي إلى هذا المكان

من السمات الأخرى التي تسم الصفحات التي يرعاها جهاز الشاباك على موقع «فيسبوك» أنها تسعى إلى تصوير الضباط، والإسرائيليين بعمومهم، كما لو كانوا من أهل فلسطين الأصليين، وذلك على غرار النهج الذي اتبعه الرعيل الأول من الصهاينة، الذين شددوا على أن اليهود ساميون وأنهم ينتمون إلى الشرق.

وتبذل صفحات الشاباك المحاولات في سبيل نقل هذه الرسالة من خلال عرض الصور التي تظهر المناظر الطبيعية الخلابة في فلسطين، بغية استحضار الإحساس بالوطن والألفة والحنين. والرسالة: هذه القرية، وتلك الأرض - تعود لنا كلنا. نحن الإسرائيليون وأنتم الفلسطينيون نتقاسم حب هذا المنظر الطبيعي الذي تزخر الضفة الغربية به.

في ما يلي، مثلاً، صفحة الكابتن فادي، وهو ضابط من ضباط الشاباك ويتولى المسؤولية عن منطقة أبو ديس، صورة امرأة فلسطينية مسنة في ثوبها التقليدي وهي تمشي في طريق وعر وتمر بجانب منازل مبنية من الحجر ونوافذها المقوسة. وهذا المشهد مشهود ريفي يبعث الرثاء في النفس؛ والرسالة الموجهة إلى اللاشعور رسالة فيها معنى الإنسانية المشتركة والرغبة المشتركة في السلام.

كما ينشر ضباط جهاز الشاباك صوراً إسلامية

الضباط المسؤولون عن قرى شمال رام الله وشرقها الصور التالية:

وسنحت فرصة أخرى لإظهار الجانب الإيجابي لإسرائيل - من ناحية التنمية الطبية ومن ناحية الاستعداد للعمل على أساس من التعاون مع البلدان العربية - مع تفشي جائحة كورونا وانتشارها، فبينما منعت إسرائيل إطلاق الأنشطة الطبية بالنيابة عن السلطة الفلسطينية في الأحياء الفلسطينية بالقدس، نشر جهاز الشاباك التعليمات بشأن وضع حدٍّ للجائحة، وأكد الرسالة التي تقول إن إسرائيل تعتني بصحة الفلسطينيين كذلك. وتفيض صفحات ضباط الجهاز بالأمنيات بالصحة والعافية والتعليمات التي تبين كيفية التصرف في أثناء الجائحة.^{٢٨}

ردود الفلسطينيين

كانت التعليقات التي عبرت عن التعاطف والأسى إزاء الهجوم الذي استهدف أسرة إيش-ران قليلة، وترافقت هذه التعليقات أيضاً باقتراحات لضباط الشاباك لكي يوسعوا نظرتهم. فقد كتب أحد المعلقين: «بالفعل حرام، ولكن القتل في غزة ليس حراماً؟» وأشار عدد ليس بالقليل من المعلقين إلى نفاق إسرائيل بالنظر إلى أن الأطفال الفلسطينيين يُقتلون بالمئات. وطرح معلق آخر من الخليل سؤالاً استنكارياً: «من يقتل الأطفال؟ ومن يقتل كبار السن؟ ومن يقتل الصحفيين؟ ... من يصادر البيوت ويدمرها؟ ومن ومن ومن؟»، ولم تبرر قتل الأطفال الإسرائيليين سوى قلّة باعتباره دفاعاً عن النفس:



كابتن فادي - مسؤول منطقة ابو ديس والعيزرية والسواحة الشرقية
updated their cover photo.

June 6, 2018 · 🌐



الصورة رقم ٦: من صفحة كابتن فادي الضابط في المخابرات الإسرائيلية عن منطقة أبو ديس.

ردود الفلسطينيين

استغل المعلقون الفلسطينيون المحاضرة التي ألقاها الكابتن مفيد عن القيم الإسلامية كما لو كانت فرصة لتذكيره بالامتنان الذي يشعرون به تجاه الأسرى السياسيين. فقد صرحت إحدى المعلقات بأنها هي نفسها كانت في الأسر، وأن ذلك لم يلحق الأذى بها ولا بأسرتها، ونالت صاحبة هذا الرد الكثير من التعليقات التي أيدتها. ورد أحد المتابعين بقوله: «ما من شيء يضر كرامة الأسيرات. بل على العكس من ذلك. إنهن مصدر فخر واعتزاز لنا. إنهن يساوين ألف رجل يعتبرون أنفسهم رجالاً ولا يفعلون شيئاً». وقال آخر: «تحية إلى أسيراتنا المباركات، فعندهن من الكرامة ما يفوق ما عندنا كلنا».^{٣١}

واستغل معلقون آخرون الأخطاء النحوية واللغوية للتعبير عن احتقارهم وازدراءهم لجهاز الشاباك. فقد عرض أحد الفلسطينيين في سياق من السخرية على الكابتن بشير المسؤول عن منطقة بيت لحم: «أرسل إلي منشوراتك قبل أن تنشرها. إنك لا تستطيع

واقتباسات من القرآن الكريم وأمثال العرب لكي «يظهروا في مظهر الأصلاني». ويبدو أن ذلك يشبه محاولة ترمي إلى تصوير ضباط الشاباك كما لو كانوا جزءاً من نسيج المجتمع الفلسطيني، ومنغمسين في ثقافته ويتقاسمون القواعد التي يراعيها أبنائه في سلوكهم ويحترمونها عاداته وتقاليده.

ويذهب بعض هؤلاء الضباط بعيداً إلى حد يعربون فيه عن «قلقهم» إزاء قيم الأسرة الفلسطينية. ففي منشور تداوله الكابتن مفيد (الخليل) في شهر تموز ٢٠١٩، أفاد بأن جهاز الشاباك اعتقل طالبة من جامعة الخليل ممن شاركت في أنشطة عسكرية. وشدد هذا الكابتن على أنه قد يجري اعتقال طالبات شابات في وقت قريب، وأن ذلك قد «يضر بشرف العائلة وسمعة البنت».^{٣٢} وهذه نظرة مشتركة تجاه المجتمع الفلسطيني في عيون الإسرائيليين، وليست فكرة تعدم الأساس بالضرورة. ففي الواقع، هناك بعض الأسر الفلسطينية التي تفضل أن تنأى ببناتها عن النشاط السياسي أو العسكري، ولكن من الواضح أنها ليست كلها كذلك.

ويدرك النشطاء الفلسطينيون الذين يتسمون بالبراعة والدهاء في العالم الافتراضي أن الصفحات التي يراها جهاز الشاباك على موقع «فيسبوك» تشكل جزءاً من الحرب النفسية الإسرائيلية الأوسع التي تناولناها بالبيان آنفاً، والتي تسعى إلى تقويض التزام سكان الضفة الغربية بحركة الكفاح الوطني الفلسطيني. ويرد هؤلاء النشطاء على تلك الصفحات، حيث تفصح ردودهم عن وجهات نظر فلسطينية متباينة.

حتى تهجئة اسم القرية».^{٢٢}

كما طالبت السخرية الكابتن ساهر (المسؤول عن قرى شرق رام الله) الذي اقتبس آيات من القرآن الكريم: «كن مبدعاً أكثر، ولا تستخدم القرآن. في وسعك أن تستخدم كتبكم. وأياً كان الأمر، فلن تتمكن أبداً من أن تدخل في عقولنا وتفهمنا».^{٢٣}

ومن الشائع كذلك نشر المعاديات من جانب الشركات التجارية وضباط جهاز الشاباك على السواء. فعلى سبيل المثال، نشر الكابتن أديب (الخليل) الصورة التقليدية لهلال يغشى الحرم المكي مع تعليق قال فيه: «شهر التوبة والغفران» وتلقى هذا الكابتن تعليقاً وحيداً وقاسياً قال صاحبه فيه: «رمضان النامش الكو». ورد أهل الخليل على المباركة التي جرت عليها تقاليدهم، والتي نشرها الكابتن المذكور - كل عام وأنتم بخير، بقولهم: «كلنا بخير، والحمد لله، ولكن ابتعد عنا».^{٢٤}

النتيجة

غدت شبكات التواصل الاجتماعي، التي تحولت إلى سمة رئيسة في الحياة اليومية لدى الكثير من الناس، أداة في يد أجهزة المخابرات في شتى أرجاء العالم، بما يشمل إسرائيل. وتوظف هذه الأجهزة وسائل التواصل الاجتماعي لغايات جمع المعلومات، ولغايات المضي في «عمليات التأثير» في الوقت نفسه. ولذلك، تواصل أجهزة المخابرات السير على خطى تقليد قديم دأبت إسرائيل فيه على استخدام ما يُعرف باسم الحرب النفسية، أو القوة الناعمة.

وتنفرد الطريقة التي يعتمد عليها جهاز الشاباك في استخدام شبكات التواصل الاجتماعي بأنها توظف

المبادئ العامة التي تركز الدعاية الإسرائيلية عليها، حيث تضع نصب عينيها على الحيز المحلي للموس. فتتقل الرسالة الصهيونية القديمة - سوف يحقق الاستيطان اليهودي في فلسطين الرخاء والازدهار لجميع سكان هذه الأرض طالما لم يقاوموه - إلى الحيز المحلي. ولا ينفك الضباط، الذين يتولون المسؤولية عن منح التصاريح اللازمة لدخول إسرائيل، يقولون للفلسطينيين الذي يخضعون لسيطرتهم إن التخلي عن الكفاح في مواجهة الاحتلال قد يأتيهم بالرخاء والازدهار.

وتعرض الفكرة الصهيونية القديمة التي تقول إن إسرائيل تتطلع إلى السلام وتتوق إليه في تلك الصفحات على المستويين العام والمحلي. فالضباط يكتبون عن رغبة إسرائيل في السلام، ويركزون في منشوراتهم على مصلحة السكان في كل منطقة من مناطق الضفة الغربية - سواء أكانوا مستوطنين أم فلسطينيين - في العيش في سلام وإقامة علاقة جوار طيبة. ويشير الخطاب الذي يعتمده هؤلاء الضباط إلى المستوطنات بوصفها قرى الجيران، وإلى الحكم العسكري الإسرائيلي بوصفه صاحب السيادة المشروعة، وإلى الكفاح الذي يخوضه الفلسطينيون في سبيل نيل حريتهم بوصفه اعتداء على الإنسانية. أما الفلسطينيون الذين لا ينفكون يثيرون الحقائق التي لا تتواءم مع وجهة النظر الإسرائيلية الرسمية فلا يلقون أي إجابة على تعليقاتهم وردودهم.

ويقدم الضباط والمستوطنون (الذي يأخذون وصف «الجيران») أنفسهم على أنهم محليون. فهذا ييسر لهم أن يطرحوا الكفاح ضد الاحتلال بجميع أشكاله في صورة مسعى خاطئ يتنافى مع الأخلاق ويتعارض مع السلام والتقدم والرفاه الاقتصادي،

كما يتيح ذلك لهم أن يضيفوا سمة طبيعية على الحالة الراهنة التي تشهد فرض السيطرة العسكرية الإسرائيلية والعمل الدؤوب على توسيع المستوطنات.

وفي الوقت نفسه، لا تزيد الصفحات التي يديرها جهاز الشاباك عن سوق كلمات جوفاء عن إقامة الدولة الفلسطينية، باعتبارها امتدادًا لعملية أسلو، التي أفضت إلى قيام السلطة الفلسطينية. ومن الأمثلة الجلية على ذلك الاستخدام المتواتر للعلم الفلسطيني في صور الغلاف التي يضعها ضباط الجهاز في صدر صفحاتهم. فمن خلال عرض هذا العلم، الذي كان يُمنع رفعه حتى الوقت الذي أبرمت فيه اتفاقية أوسلو، يعبر ضباط الشاباك عن اعتراف إسرائيل الرمزي بالجنسية الفلسطينية - على الرغم من اجتزاؤها وتحجيمها على الصعيد الجغرافي وفي جوهرها كذلك.

ويدرك النشطاء الفلسطينيون الذين يتسمون بالبراعة والدهاء في العالم الافتراضي أن الصفحات التي يرفعها جهاز الشاباك على موقع «فيسبوك» تشكل جزءًا من الحرب النفسية الإسرائيلية الأوسع التي تناولناها بالبيان آنفًا، والتي تسعى إلى تقويض التزام سكان الضفة الغربية بحركة الكفاح الوطني الفلسطيني. ويرد هؤلاء النشطاء على تلك الصفحات، حيث تفصح ردودهم عن وجهات نظر فلسطينية متباينة.

وتدل هذه التعليقات على أن النشطاء الفلسطينيين يعرفون هذا التحرك الإسرائيلي باعتباره محاولة تسعى إلى تطبيع الاحتلال والمستوطنات وتقويض الدافع الذي يحث الفلسطينيين على الوقوف في وجه إسرائيل. ولا يفتأ هؤلاء النشطاء يشيرون إلى ما دأبت عليه إسرائيل من الإشاحة ببصرها وتغافلها عن حالة الفلسطينيين والمركز الرفيع المستوى الذي يتبوأه ضباط الشاباك. كما يذكر النشطاء الفلسطينيون رفاقهم بأن الاحتلال لا يزال جاثمًا على أرضهم، مهما حاول هؤلاء الضباط في سبيل طمس هذه الحقيقة.

وفي الواقع، تعد القدرة على الرد على الرسائل التي يوجهها جهاز الشاباك سمة جديدة أخرى تؤمنها شبكات التواصل الاجتماعي. ومع ذلك، نلاحظ أن ضباط الشاباك، كقاعدة عامة، لا يشاركون في الحوار

مع من يرد على صفحاتهم، وعلى الأقل مع أولئك الذين يعلنون عن استعدادهم للعيش في كنف السلام والمساواة ويتحدون هؤلاء الضباط في تنفيذ الادعاءات التي تسوقها إسرائيل في هذا الشأن.

فهل تجترح «عمليات كي الوعي» تلك تغييرًا في المفاهيم التي يحملها الفلسطينيون وتصوراتهم؟ على المستوى المباشر، من الممكن أن هذه العمليات تجعل الفتية يترددون في الانضمام إلى حركة الكفاح، وهو ما يعد هدفًا رئيسًا من الأهداف التي يتوخاها جهاز الشاباك. ولكن لا يبدو أن تلك العمليات أفرزت تغييرًا ذا بال في ما يتعلق بالمسائل الجوهرية. فالتعليقات تشير إلى أن الفلسطينيين لا يميلون إلى الاقتناع بأن الاحتلال لا وجود له وأن المستوطنات تصب في مصلحتهم.

إن اللهجة المتعالية التي تتخذها هذه الصفحات، وعلى خلاف النصيحة القديمة التي أسداها عزرا دانين للمذيعين في محطات الإذاعة والتلفزيون بالعربية، إلى جانب انتحال العبارات والأمثال العربية، تثير الامتناع ولا تحض على الرغبة في الاستماع. فمعظم المعلقين على محتوى تلك الصفحات يشيرون إليه على أنه كذب فج.

وفي ضوء ما تقدم، لا يفرز الإعلام الجديد أي تغيير في الحجج التي تسوقها إسرائيل، ولا في الردود التي يقابلها الفلسطينيون بها. فقد افترضت صحيفة «فلسطين» في وقت مبكر يرجع إلى العام ١٩١٤ أن النشر باللغة العربية يزيد من مستويات العداء للصهاينة، وقد يصدق هذا القول نفسه اليوم.^{٢٥}

(ترجمه عن الإنكليزية: ياسين السيد)

الهوامش

- ٢٤ إنظري الرابط التالي:
<https://www.facebook.com/190024391584142/posts/575288756391035/>
- ٢٥ تم إلغاء صفحة "بدنا نعيش"، وعليه، لا يمكن الإحالة إليها حالياً.
 26 Hillel Cohen, "Zionism as a Blessing to the Arabs: History of an Argument", The British Mandate in Palestine: A Centenary Volume 1920-2020 (London and New York: Routledge, 2020): 157-171.
 راجع/ي الصفحة التالية:
<https://www.facebook.com/captenhosam11/posts/690184854916802>.
- ٢٨ انظري مثلاً.
https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=1491598654345447&id=860571610781491
- ٢٩ صفحة الفيسبوك غير متوفرة حالياً.
 راجع/ي الصفحة التالية:
<https://www.facebook.com/327533408185894/posts/336821673923734>
- ٣١ المصدر السابق، في التعليقات.
 ٣٢ راجع/ي الصفحة التالية:
<https://www.facebook.com/108275094012541/posts/115491119957605>.
- ٣٣ راجع/ي الصفحة التالية:
<https://www.facebook.com/190097874902956/posts/602810883631651>
- ٣٤ راجع/ي الصفحة التالية: <https://bit.ly/3LwU2T>
- 35 Filastin, 11 April 1914, quoted in Rachel Hart. "Associations Et Organisations à Tel-Aviv à Ses Débuts", Revue Européenne Des Études Hébraïques, 14, (2009): 61.
- ٣٦ هذه نسخة مختصرة عن مقالة أطول تم نشرها في وقت سابق من هذا العام:
 Hillel Cohen, "Marketing the Occupation to the Palestinians of the West Bank: Shabak Facebook Pages in Historical Context," *Israel Studies* 27, 1-34 (2022): 1-34.
 وقد قام المؤلف بإعادة صياغتها لتناسب مع مجلة قضايا إسرائيلية في كانون ثاني ٢٠٢٢
- ٣٧ من المهم التوضيح أن هذه الحركة أخذت اسم حركة فلسطينية ناشطة في غزة واستخدمته، مع العلم أنه لا علاقة بين الحركتين، وقد تم لاحقاً توقف حركة بدنا نعيش المخبرانية ولم تعد صفحتها قائمة، وعليه، لا يمكن الرجوع حالياً إلى رابط موقع الفيسبوك عند الإحالات داخل النص (المحرر).
- 38 Daniel Cohen and Ofir Bar'el, The Use of Cyberwarfare in Influence Operations (Tel Aviv: Yuval Ne'eman Workshop for Science, Technology and Security, Tel Aviv University, 2017): 23-4.
- 39 Cohen and Bar'el, 13.
- 40 Hillel Cohen, "Between a Rock and a Hard Place: Palestinian Pro-Zionist Propagandists Between Zionist Institutions and Arab Nationalists (1930-1931)", *Israel Affairs* 14:1 (Jan. 2008): 52.
- 41 Ibid
- 42 Amal Jamal, "Manufacturing 'Quiet Arabs' in Israel: Ethnicity, Media Frames and Soft Power", *Government and Opposition* 48, no. 2 (2013): 245-64.
- 43 Mustafa Kabha and Dan Caspi, *The Palestinian Arab In/Outsiders: Media and Conflict in Israel* (London, Vallentine Mitchell, 2011)
- 44 Ezra Danin, *A Zionist Under Any Condition* (Kidom, Jerusalem, 1987): 409-410 [in Hebrew].
- 45 Ibid, 394-396; 399-400.
- 46 Ibid, 409.
- 47 Galia Press-Barnathan, "Managing Multiple Identity Challenges and the Origins of Israeli National Television (in Arabic)" *Media, Culture & Society*. 41:4 (2019): 449-464.
- 48 Nachman Shai, *Hearts and Minds: Israel and the Battle for Public Opinion* (SUNY Press, Albany, 2018), 85-86.
- ٤٩ للاطلاع على نقاط الضعف التي شابت هذه القناة، انظري:
 Dan Diker, "Should Israel Now Send a New Message to the Arab World?", *Jerusalem Letter / Viewpoints* No. 497 (1 May 2003). See: <http://www.jcpa.org/jl/vp497.htm>
- 50 Ehud Ya'ari, "Choosing to be Dumb — the Arabic TV Fiasco," *The Jerusalem Report*, March 5, 2007, p. 20.
- ١ هذه نسخة مختصرة عن مقالة أطول تم نشرها في وقت سابق من هذا العام:
 Hillel Cohen, "Marketing the Occupation to the Palestinians of the West Bank: Shabak Facebook Pages in Historical Context," *Israel Studies* 27, 1-34 (2022): 1-34.
 وقد قام المؤلف بإعادة صياغتها لتناسب مع مجلة قضايا إسرائيلية في كانون ثاني ٢٠٢٢
- ٢ من المهم التوضيح أن هذه الحركة أخذت اسم حركة فلسطينية ناشطة في غزة واستخدمته، مع العلم أنه لا علاقة بين الحركتين، وقد تم لاحقاً توقف حركة بدنا نعيش المخبرانية ولم تعد صفحتها قائمة، وعليه، لا يمكن الرجوع حالياً إلى رابط موقع الفيسبوك عند الإحالات داخل النص (المحرر).
- 3 Daniel Cohen and Ofir Bar'el, The Use of Cyberwarfare in Influence Operations (Tel Aviv: Yuval Ne'eman Workshop for Science, Technology and Security, Tel Aviv University, 2017): 23-4.
- 4 Cohen and Bar'el, 13.
- 5 Hillel Cohen, "Between a Rock and a Hard Place: Palestinian Pro-Zionist Propagandists Between Zionist Institutions and Arab Nationalists (1930-1931)", *Israel Affairs* 14:1 (Jan. 2008): 52.
- 6 Ibid
- 7 Amal Jamal, "Manufacturing 'Quiet Arabs' in Israel: Ethnicity, Media Frames and Soft Power", *Government and Opposition* 48, no. 2 (2013): 245-64.
- 8 Mustafa Kabha and Dan Caspi, *The Palestinian Arab In/Outsiders: Media and Conflict in Israel* (London, Vallentine Mitchell, 2011)
- 9 Ezra Danin, *A Zionist Under Any Condition* (Kidom, Jerusalem, 1987): 409-410 [in Hebrew].
- 10 Ibid, 394-396; 399-400.
- 11 Ibid, 409.
- 12 Galia Press-Barnathan, "Managing Multiple Identity Challenges and the Origins of Israeli National Television (in Arabic)" *Media, Culture & Society*. 41:4 (2019): 449-464.
- 13 Nachman Shai, *Hearts and Minds: Israel and the Battle for Public Opinion* (SUNY Press, Albany, 2018), 85-86.
- ١٤ للاطلاع على نقاط الضعف التي شابت هذه القناة، انظري:
 Dan Diker, "Should Israel Now Send a New Message to the Arab World?", *Jerusalem Letter / Viewpoints* No. 497 (1 May 2003). See: <http://www.jcpa.org/jl/vp497.htm>
- 15 Ehud Ya'ari, "Choosing to be Dumb — the Arabic TV Fiasco," *The Jerusalem Report*, March 5, 2007, p. 20.
- 16 Tal Samuel-Azran and Moran Yarchi, "Military Public Diplomacy 2.0: The Arabic Facebook Page of the Israeli Defense Forces' Spokesperson", *Journal of Diplomacy* 13.3 (2018): 12; 16-17.
- 17 Said Abu Mualla, "Palestinian - Israeli Cyber Conflict: An Analytical Study of the Israeli Propaganda on Facebook Adraei's page as an example", *Journal of the Arab American University*, 3:2 (2017), : 63-4.
- 18 Ibid.
- ١٩ إنظري منشورات "كابتن كرم"، ضابط الشاباك المسؤول عن مخيم العروب، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3NxXgab>
- ٢٠ وردت هذه التعليقات بتاريخ ٧ تشرين الثاني ٢٠٢٠ كرد على منشور "الكابتن دوري" المسؤول عن منطقة غرب رام الله.
- أو بتاريخ ٢٠ أيار 2020 كرد على منشور "الكابتن حليبي" المسؤول عن مخيم الأمعري.
- 21 <https://www.facebook.com/1705348256414236/posts/2344910809124641/>
- ٢٢ المصدر السابق، في التعليقات.
- ٢٣ هذا المنشور، بالإضافة إلى معظم منشورات المخبرات الإسرائيلية، قد لا تكون متاحة حالياً، إما بسبب إلغاء الصفحة الخاصة على الفيسبوك، أو بسبب شطب المنشور نفسه بعد وقت قصير (المحرر). أنظري:
<http://www.facebook.com/bidnanaish/photos/a.1711467045802357/2206514706297586/?type=3&theater>

- ٦٠ تم إلغاء صفحة "بدنا نعيش"، وعليه، لا يمكن الإحالة إليها حالياً.
- 61 Hillel Cohen, "Zionism as a Blessing to the Arabs: History of an Argument", *The British Mandate in Palestine: A Centenary Volume 1920-2020* (London and New York: Routledge, 2020): 157-171.
- ٦٢ راجع/ي الصفحة التالية:
<https://www.facebook.com/captenhosam11/posts/690184854916802>.
- ٦٣ انظر/ي مثلاً،
https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=1491598654345447&id=860571610781491
- ٦٤ صفحة الفيسبوك غير متوفرة حالياً.
- ٦٥ راجع/ي الصفحة التالية:
<https://www.facebook.com/327533408185894/posts/336821673923734>
- ٦٦ المصدر السابق، في التعليقات.
- ٦٧ راجع/ي الصفحة التالية:
<https://www.facebook.com/108275094012541/posts/115491119957605/>
- ٦٨ راجع/ي الصفحة التالية:
<https://www.facebook.com/190097874902956/posts/602810883631651/>
- ٦٩ راجع/ي الصفحة التالية: <https://bit.ly/3LLwU2T>
- 70 Filastin, 11 April 1914, quoted in Rachel Hart. "Associations Et Organisations à Tel-Aviv à Ses Débuts", *Revue Européenne Des Études Hébraïques*, 14, (2009): 61.
- 51 Tal Samuel-Azran and Moran Yarchi, "Military Public Diplomacy 2.0: The Arabic Facebook Page of the Israeli Defense Forces' Spokesperson", *Journal of Diplomacy* 13.3 (2018): 12; 16-17.
- 52 Said Abu Mualla, "Palestinian - Israeli Cyber Conflict: An Analytical Study of the Israeli Propaganda on Facebook Adraei's page as an example", *Journal of the Arab American University*, 3:2 (2017), : 63-4.
- 53 Ibid.
- ٥٤ إنظر/ي منشورات "كابتن كرم"، ضابط الشاباك المسؤول عن مخيم العروب، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3NxXgab>
- ٥٥ وردت هذه التعليقات بتاريخ ٧ تشرين الثاني ٢٠٢٠ كرد على منشور "الكابتن دوري" المسؤول عن منطقة غرب رام الله.
- أو بتاريخ ٢٠ أيار 2020 كرد على منشور "الكابتن حلبى" المسؤول عن مخيم الأمعري.
- 56 <https://www.facebook.com/1705348256414236/posts/2344910809124641/>
- ٥٧ المصدر السابق، في التعليقات.
- ٥٨ هذا المنشور، بالإضافة إلى معظم منشورات المخابرات الإسرائيلية، قد لا تكون متاحة حالياً، إما بسبب إلغاء الصفحة الخاصة على الفيسبوك، أو بسبب شطب المنشور نفسه بعد وقت قصير (المحور)، أنظر/ي:
<http://www.facebook.com/bidnanaish/photos/a.1711467045802357/2206514706297586/?type=3&theater>
- ٥٩ إنظر/ي الرابط التالي:
<https://www.facebook.com/190024391584142/posts/575288756391035/>

ترجمة وتقديم: مالك سمارة

يعقوب شطاينبرغ و«أحمد العربي»: نصان صهيونيان من وحي «المتوحش النبيل»

تقديم

تبشيري» الذي وسم الصهيونية؛ وذهنية الغيتو الموروثة التي أفرزت أنويةً إثنية يهودية أكثر تجذراً وأمضى حدوداً.

ليس الادعاء هنا بأن العربي كان مغيباً تماماً في الأدبيات الصهيونية المبكرة؛ قد يجد القارئ ظلالاً - استشرافية ودونية - حتى في أعمال أدباء المركز الصهيوني مثل حاييم برينر وأورلوف أريئيلي ويعقوب رابينوفتش؛ لكن أن يحتلّ «العربي» دور البطولة، حدّ أن يكون الاسم الوحيد في القصة وما دونه مبنيّ للمجهول - كـ«أحمد فتى البستان» - فذاك ما يكاد يكون مغيباً في أدبيات المستوطنين الأوائل، ربّما باستثناء بعض تجارب موشيه سميلانسكي، مثل قصته «لطيفة»، سوى أنّ الأخير كان من طلائعي الهجرة الأولى، الأقل أيديولوجية، ومن دعا «العيش المشترك». لهذه الأسباب، يبدو نصّاً

نجد في فلوكلوريات الاستعمار الحديث، حتى قبل عصر الاعتراف أو «التسوية/المصالحة» (reconciliation)، محكيات كثيرة من وحي مجاز «المتوحش النبيل» - عن بوكاهنتس مثلاً؛ وقصائد من قبيل «قبر المحارب الهندي» لمارشال بايك، وقصصاً من مثل «حكايات الرجل ذو الخرقاة الجلدية» (Leatherstocking Tales) لفينيمو كوبر. لكن يندر أن نجد ما يناظر ذلك في الأدبيات العبرية، والحديث هنا عن فترة ما قبل النكبة - لحظة الالتقاء الأولى مع البلاد وأصليها. قد يردّ الأمر إلى اعتبارات متعددة: فكرة «الأرض بلا شعب» التي كان لزاماً أن تظل متماسكة في الخطاب العام - لغايات المشروع الصهيوني الخاصة؛ النمط المذوّت «اللا-



يعقوب شطاينبرغ.

يعقوب شطاينبرغ المترجمان هنا شواردة نادرة في الأدب الصهيوني المؤسس، وتحديدًا أدب الهجرة الثانية. وهما أيضًا ليسا الوحيدين بين مؤلفاته، إذ نجد له قصتين أخريين بعنوان: «سعدية» و«الحج من حفتصيبا».

لكن وراء هذا «الهيام العربي» لدى شطاينبرغ، وهو الذي ولد في أوكرانيا واستوطن في فلسطين عام ١٩١٤، تركيبات كثيرة تتقاطع بين الموقف العقائدي والطوايا السيكلوجية. كيهودي، كان شطاينبرغ صهيونيًا. وكأديب، كان واحدًا من ثلاثة سماءه بياليك في مقالة مبكرة روادًا للقصيدة العبرية الصاعدة. ورغم ذلك، ليس في سيرته «أوسمة» صهيونية كثيرة، باستثناء جائزة بياليك التي نالها عام ١٩٣٧، في فترة متأخرة نسبيًا من مسيرته الأدبية. العزوف عن الأيديولوجيا، والانصراف عن قضايا المعاصرين إلى العوالم الذاتية المركبة، كما يقول ناتان زاخ،^٢ دفعاه إلى الهامش الصهيوني. وفي هذا الهامش، حيث انغمس في واقعه الخاص -العقائدي والهواجسي والصهيوني في آن معًا- كتب شطاينبرغ عن العرب كما لم يكتب أحد من مجاليه. وللأمر أبعاد أخرى أيضًا، يظل المكنون العقائدي السيكلوجي مداها الرئيس: ذاكرة شطاينبرغ الحسيدة المشحونة بخلاجات شرقية، وإيمانه بأن عرب فلسطين ما هم إلا يهود اعتنقوا الإسلام في أوقات الاضطهاد.^٣ تلك المركبات الثلاثة -الهامش الصهيوني، الحسيدة، رابطة الدم العربية- تبدو كلّها مختزلة هنا في شخصية «الجهول»، الذي «لما يزل يهْمش أمام أبناء شعبه»، ثم يجد أسارير خلجاته تجاه الفتى الشرقي عند العودة بالذاكرة إلى أيام دراسته في «اليشيفا»، وتاليًا تمحي هالة الفتى العربي في ناظريه فقط في اللحظة التي يدرك فيها أنه كبر وتربى عند سيده اليهودي ثم لا يعود يراه بعين «أخروية».

لكن السؤال -استدراكًا لنقطة سابقة- هو كيف يمكن أن نفسر هذا الاستحضار المكثف والرومنسي للعربي في قصة صهيونية -أن يكون «أحمد» هو المعرف الوحيد وسط شخوص بلا أسماء؛ وأن يكون «جانبه أعلى من جانب» سيده اليهودي في المساجلات؟ في الواقع، لا يقدم دور البطولة هنا إجابة بحد ذاته، على ثقل حملته الرمزية: إن كان العربي مدموغًا في صورة «المتوحّش» في الأدب الصهيوني القومي، فهو هنا لا يبدو كونه «متوحّشًا نبيلًا». تبدو كلتا الصورتين متواليتين في التخييل الاستعماري، وكذلك في اللغة:

إن كانت «الوحشية» في معناها الظاهري تعني -لو استعرنا استنتاجات الناقد الإسرائيلي مناحيم بييري عن صورة العرب في الأدب العبري- «التهريب، والتخريب، والخطر، والمكر، والقسوة، والقذارة، والانحطاط»،^٤ فإنها في المعنى الباطني تحيل إلى الغرابة، والسحر، والرؤى الشبحية، والغلظة، والجلد، والبرية بجمالها المعفر، والوجود الغرائزي، أو (Dasein) بالمفهوم الهيجلي عن «الوجود المنقوص» -بحيث يبدو الأصلاني مجرد كائن بيولوجي، لا جوهري، كسائر كائنات المكان، ومن ثم تظل آدميته ضمنيًا منقوصة.

تنطبع كلّ تلك المعاني في رومانسية شطاينبرغ بشكل صارخ. هكذا تخيم الغرائبية والرؤى الشبحية على قصيدته: يمرّ العرب تحت شبّكه كأشباح الليل، يغنّون في لحظة ما خارجة عن الوقت، كحلم، أو كابوس. لنا أن نتأمل أي رمزية تحملها الرؤى الشبحية في هذا السياق: ألا تبدو الأشباح إشارة مركبة إلى الوجود والعدم؟ أو بالأحرى، إلى الغياب من خلال الحضور؟ يستأنس شطاينبرغ بوجود العرب السراة في المكان، وجودهم البلاغي وحسب، كرؤى عابرة. من وحى «الوحشية النبيلة» هذه أيضًا تنطبع صورة البرية

أحمد

لنحو جيل كامل لما يزل يُهمّش ذاك المجهول أمام شعب البلاد. طوال أيام مكوثه في يهودا كمواطن صامت، لم يفتأ يماحك تحولات المستقبل في موطنه. ومع تعاقب الأيام، بلغته الصدفَة معرفةً فتىً عربي- إنه أحمد فتى البستان.

قابل المجهول أحمد للمرّة الأولى وهو فتى في الخامسة عشرة؛ وكان ذلك في المرّة الأولى التي جلس فيها القادم من المدينة مع صاحبه المدني الآخر في البستان الذي يحوي بيت الماء. أعدّ الضيف، دون إدراك منه، ذهنه لمراى شخص جديد، لأن مالك الأرض رفع صوته، ونادى مرّة ومرّتين بنبرة لا تعكس نذير السادة: «أحمد، أين أنت؟». وهنا، أطلّ مقترباً عبر الطريق العريض الذي يتوسّط البستان أجبر من العرب، سائراً بقامته المنتصبّة إلى أجمة الأشجار، حيث انطلق نداء سيّده بعبريّة لكُناء كالتّي لدى الأشكناز. لم يرتفع وقع الصّوت من قبيل إضفاء السلطة حين عاود السيد النداء مجدداً. لكن الصبي أخذ يستعجل في مسيره، وفي هروله بدا وكأنه يقيس خطواته، والرداء البرتقالي المخطط، الذي هبط إلى أخمص قدميه، اتّقد بوهج الشمس وضاعت تفاصيله من المشية المتعجّلة. وعندما بلغ الجالسين، اقترب إليهم كأنهم ما يقترب الناس من بعضهم، ألقي تحيّة السلام العبريّة، وفي الحال تلالأت عيناه أمام الحاضرين؛ نظر والبرتقالي يزيد نظرات الرجل الشرقي إبراقاً. إنها النظرة التي تجيد تصويب بريقها بخفّة وسلاسة إزاء بعض السلطات. أطرّق لبرهة ولم ينبس ببنت شفة إلى سيّده؛ ولكن بوصفه فتى جليداً لا يتغافل عن أمر حتّى في نوائب دهره، أدار عينيه إلى الضيف الغريب- عينين سوداوين مقطّرتين بصبغة عنبريّة، وحدّقتهما غائرتان بلا قرار. بريق هاتين العينين- المذهب، والمبهم- يلهب المجهول حماساً، حتّى يكاد لا يستطيع أن يكبح نظره دون الصبي العربي هذا، الذي ينظر إليه بإطراء اللقاء الأول، وقد زاده الرداء البرتقالي وداعة إذ وقف متأدّباً- رغم أن تبادل النظرات هذا لم يدم سوى فترة وجيزة.

ثمّ بدأ صاحبا البستان، الأجير وسيّده، يتبادلان أطراف الحديث في الشؤون اليوميّة، التي بدا فيها جانب الأجير أعلى شأنًا بين الاثنين، ربما بسبب شكيمة لسانه الذي ينطق عبريّة ناصعة مع حدّة في المقاطع الإيقاعيّة. وفي كل تلك اللحظات، على امتداد

والغرائزية في شخصيّة أحمد، وتكتّف تماماً حينما نعرف أن سرّ تلك العاطفة تجاه هذا الفتى الصلد، ذي الرداء البرتقالي والعينين العنبريتين، هو أنه يذكّره بقطّه الأليف، ذي الخرمشات اللطيفة. ألا تمثّل هذه «الخرمشة اللطيفة» البريّة بأقصى ما فيها من قسوة ودعة؟

لا يفوّت شطاينبرغ تفصيلاً حتى يلامس قرار صورة «المتوحّش النبيل»، بكل ما تختزله من مجاز استعماري؛ وما يجعل الأمر لافتاً أكثر، هو أننا لا نجد في سيرته ما يحيل إلى تأثّر بأدبيات استعمارية أخرى، بالنظر إلى أن معارفه اللغوية لم تتجاوز العبرية واليديشية والروسية. ربّما تكون صورة «المتوحّش النبيل» هذه الحاصل المشوّ، والمعمّم، لـ«أنسنة الاستعمار»؛ لعلّها أقصى ما يمكن أن تصل إليه عاطفة المستعمر؛ لأن «المستعمر يستجلب سيادته معه»، ومن ثمّ فإنّ عواطفه لا تتنزّل إلا من علاقة السيّد والتابع. هكذا، مثلاً، تتلأأ عيناه أحمد في ناظري شطاينبرغ حين يقف بين يدي سيّده «متأدّباً»، تماماً كما تتلأأ في ناظريه عيناه حيوانه «الحبيس».

أغنية عربية

في سكون الليل سمعتُ أغنية يتيمة؛
في الطريق العام وحيداً غنى العربي
نغمات ليست لها رنة تحنان ولا انسياب عذوبة
وجلسوا دون أن يلاحظوا قلبي
ظلّ رجع الأغنية يرنّ ويصدح
كألم لا اسم له.. كحزن بلا علامات
كما لو أن كائنًا عجائبيًا
طفا ليفترس قسماّت الليل وشجونه الكبيّة
يبتعد صوت المغنّي وتمّحي كل الأحجيات
ولا يفرّ بي شجو فرح أو أسى
بعد أن ينتهي الغناء فقط يُستأنف الليل
ويغور الصوت في فم الصمت
وكأن مشهد الليل انسدل فجأة
بينما أغنية العربي في رمقها الأخير:
ينحس فضاء الطبيعة الكثيف وراء قضبان الصمت
وتنطبق عين الليل الكثيبة.

المحاورات والتجوال قريباً وبعيداً بين مخابئ الأشجار، غدَّ الرجل الزائر خطواته هنا وهناك، وقد شدَّ ناظريه، بوصفه مدنياً غريباً، مرأى صفائف الأشياء المكوّمة عند بوابات بستان واسع. لكن خلال مكوثه هناك في غضون تنهيدات النسيم، وطنين النحل الذي لا يبارح، لمّا تُرك ساعة في فراغ الانتظار، مهجوراً ومهملاً حتى أوان الموعد- ظلّ، بدلاً من ذلك، مرگُراً كلّ قواه التأملية إلى هذين الشخصين -الأجير وسيده- ووقر في ذهنه أن جانب الصبي، في مجمل هذا السبر التأملي، بدا تارة أخرى أعلى شأنًا من جانب مالك الأرض اليهودي؛ لأنّ المجهول، خلال تلك التأملات، استذكر أمرًا من أيام مراهقته، وفي تلافيف الذكرى كانت ثمّة إجابة على لغز الفتى المذهب العينين. كان ذلك أثناء مكوث المجهول في البلدة، حيث عاش بعيدًا عن الأهل، ثم كان يعود إلى بيت العائلة ليتّم مراهقته المبعثرة. مرّ عليه معظم فصول تلك الفترة في صفوف المناحة المستأجرة حيث يُلَقَّن المنهاج التعليمي؛ وأيضا في مكوثه غالبًا في الغرفة الخلفية الصاخبة، المكشوفة أمام الشارع، حيث كان يدرس بتبرّم ما اجترّ من علوم مختلفة، وأحيانًا في لحظات التبلد يصوّر لنفسه أحداثًا مستقبلية لا تتحقق- وتناله في الأثناء بعض خرمشات القط اللدن والمشاكس، الذي تتلأأ نظرة إطرء وديعة وتالدة من حدقتيه المذهبتين، وكذا دفء رهيف وتالد من فروه البرتقالي. كان يطلّ عليه آخرون من العائلة عن رغبة أو من فراغ وبطالة. الجدة المنشرحة دائماً لدى قدومها كانت ترخي كذلك كفّها الهزيلة من حين لحين على فرو هذا الحيوان الحبيس، الذي يمدّ لسانه في تلك اللحظة ليمسّد بدنه، في مزيج من الانزعاج والغنج. وهو، طالب الشيفاه الشديد الملاحظة، متى ما لاحظ الحياة في صورة أسراب من الوميض لا يعود قادراً على احتمال العيون الواضحة لذلك الحيوان المحبب. وفي كثير من الأحيان، عندما يستغرق في رقوده، يطيح في هوّة أحد الوسواس الممتدّة التي تقلّب عليه لبك الماضي والحاضر. يخرج صوت ما كامن وينتشر في الأرجاء: أقدام القط المنسلّ تخذش أروقة الغرف جميعها، حتّى تسمع الأذن وطأة غير عادية، كما لو أنها وشوشة متعالية تتدحرج خلسة- وشوشة طاغية تأتي، في لحظة من غياب الإراك، على كل وسواس المهورين والبشر اليوميّين المستغرقين في رقدتهم.

وبينما كان ينعم المجهول في تأملاته، صار صاحب

الأرض واقفاً إلى جانبه بالفعل وجدد له واجب الضيافة. وبوصفه شخصاً يستفيق من غفواته فجأة- رمى سؤالاً خاطفاً: كيف يتحدّث أجير عربي لا يزال طريّ العود اللغة بلسان عبري سليم؟ فأجاب الثاني: ألا ترى من بعيد، في تلافيف البستان الآخر، أوتاد خيمة ما مصنوعة من الجلد؟ لديّ هناك عائلة عربية حارسة- من العوائل البدوية المخلصة؛ لقد كبر الولد هناك وصار يتحدّث العبرية مثلي. يسمع الرجل الإجابة فيقبض على المسألة، ثمّ يقول بلا مواربة: دعني أذهب لبرهة إلى مكان الخيمة، وحدي فقط، وأعائنه قليلاً من مكن ما. وفور عبوره جادة واحدة إلى قلب البستان، انحرف جانباً وطفق متقصّياً أثر كسر الشجر، وغايته أن يجد موضع الفتى الذي يحتطب، لأن المعزقة كانت في يد الأجير اليافع عندما خرج. وحين وجده أخيراً، رآه واقفاً بظهر منحني وقدمين منفرجتين على المعزقة، ورداؤه البرتقالي يلفّه حتى أخمصه، وفي قسماته المنقبضة من المكابدة لا ينزّ أيّ سرّ، سوى سرّ العرق التالد الذي لدى العمّال.

الهوامش

١ نورت بوكوفيتش، "الإيثوس والتيلوس": الصور عند شطائبرغ، بداخل: السرد القصصي: دراسات في القصة اليهودية (الجزء الثالث)، تحرير: أفيداف ليفسكو ألداف ورا كوشلبسكي، جامعة بار إيلان، ٢٠١٣، ص ٣٦٤.

٢ روحماه ألبوغ، سينهز جيل جديد لكننا لن نتمتع بمجده، هآرتس، ١٠ تشرين الأول ٢٠١٧

<https://www.haaretz.co.il/literature/premium-1.4510856?ts=1647479549318>

(آخر زيارة: ٢٠٢٢/٣/١٨)

3 Eisig Silberschlag, "Arab-Jewish cultural symbiosis: Jews and Arab: Confrontation", Hebrew Studies Vol. 18, 1977. P13.(1977)

4 Daniel Bar-Tal, Yona Teichman, Stereotypes and Prejudice in Conflict Representations of Arabs in Israeli Jewish Society, Cambridge University Press, July 2009. Pp 181-182.



أشرف بدر *

حول كتاب شاول أريئيلي: هذا ما حصل بالضبط: ١٢ أسطورة إسرائيلية تتعلق بالصراع الإسرائيلي-الفلسطيني

مؤلف الكتاب، هذه الأساطير اليمينية، التي باتت تسيطر فيما يبدو على وعي الجمهور الإسرائيلي، ثم يقوم بهدمها والكشف عن زيفها بهدف إقناع الجمهور الإسرائيلي بالإمكانيات العملية لنموذج حل الدولتين. تقدم هذه المقالة تمهيداً مفاهيمياً ونظرياً للكتاب، ومن ثم تستعرض فصوله قبل أن تخضعه لمراجعة نقدية.

استعراض مفاهيمي ونظري لكتاب شاول أريئيلي

اكتسب شاول أريئيلي، العسكري والسياسي والباحث الإسرائيلي، خبرة في ترسيم الحدود ووضع الخرائط أثناء خدمته العسكرية في جيش الاحتلال، حيث تقلد رتبة قائد لواء في قطاع غزة، وكان مسؤولاً

تهدف هذه المقالة إلى إجراء قراءة نقدية في كتاب شاول أريئيلي هكذا ما حصل بالضبط: ١٢ أسطورة إسرائيلية تتعلق بالصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، المكون من ٤٤٠ صفحة، والصادر باللغة العبرية سنة ٢٠٢١ عن دار النشر الإسرائيلية «عليات هاجج فمسكال». ينطلق مؤلف الكتاب من الجدل الإسرائيلي الداخلي المتعلق بحل الدولتين، ويدعى أن الخطاب الإسرائيلي اليميني المتعلق بالمسألة الفلسطينية يستند على مجموعة من الأساطير التي تهدف إلى رفض حل الدولتين. يستعرض أريئيلي،

* محاضر في دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية، كلية الآداب، جامعة بيرزيت، فلسطين. مرشح دكتوراه في تخصص العلوم الاجتماعية، جامعة بيرزيت. حاصل على ماجستير في الدراسات الإسرائيلية، جامعة القدس في العام ٢٠١٤.

عن التحضير للمفاوضات الرسمية مع الفلسطينيين، وعمل على إدارة الاتفاق الانتقالي في ظل حكومة رابين، وكرئيس إدارة السلام في غزة في فترة حكومة أيهود باراك. شارك في العام ٢٠٠٣ في مفاوضات سياسية إسرائيلية-فلسطينية غير رسمية أثناء إعداد وثيقة جنيف التي تتبنى حل الدولتين على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ و ١٣٩٧^١ وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤. تتضمن وثيقة جنيف حصول الفلسطينيين على المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧ بنسبة ١٠٠٪، بواسطة إجراء تبادل للأراضي، يتم فيه ضم المستوطنات المحاذية للخط الأخضر، وإخلاء المستوطنات المعزولة وتفكيكها. وتسعى الوثيقة إلى وضع القدس «الشرقية» تحت السيادة الفلسطينية باستثناء حارة اليهود وحائط البراق «المبكي»، بالإضافة إلى تخيير اللاجئين الفلسطينيين بين خمسة خيارات: دولة فلسطين أو المناطق الإسرائيلية التي ستضم لفلسطين بعد تبادل الأراضي أو دولة ثالثة أو إسرائيل (بحيث أن إسرائيل تقرر عدد اللاجئين العائدين إليها) أو البقاء في الدول المضيفة حالياً وفق قرارها السيادي^٢.

انتسب آريئيلي بعد إنهائه الخدمة العسكرية لحزب ميرتس سنة ٢٠٠٦ وترشح على قائمته للكنيست. يعمل حالياً كزميل مدرس في مركز هرتسليا متعدد التخصصات وفي الجامعة العبرية في القدس، وزميل باحث في معهد ترومان للسلام، والمنظمة اليهودية الأميركية «منتدى سياسات إسرائيل»، وباحث رئيسي في مؤسسة التعاون الاقتصادي، وعضو في اللجنة التوجيهية لقادة أمن إسرائيل^٣. وقد وضع آريئيلي مجموعة من الكتب والمقالات السياسية التي اهتمت في معظمها في مقاربة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي من وجهة نظر جغرافية-سياسية تتعلق بالحدود، والطوبوغرافيا، من أهمها كتاب الحدود التي بيننا: نحو حل للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني (٢٠٢١) وأطلس الصراع اليهودي-العربي (٢٠٢٠).

يندرج كتاب آريئيلي - موضوع المراجعة هنا - ضمن الجدال الدائر في بين اليمين واليسار الإسرائيليين في ما يتعلق بمستقبل الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧. من جهة، يضع اليسار الإسرائيلي في حساباته مسألة التوازن الديمغرافي الذي سيهدد مستقبل دولة إسرائيل كدولة يهودية في حال عدم

الانفصال عن الفلسطينيين في مناطق ١٩٦٧. ويدعي اليسار أن تجاهل حل الدولتين سيقود إما إلى دولة واحدة ثنائية القومية تفقد إسرائيل فيها صفتها كدولة يهودية بسبب انعدام الأغلبية العرقية لليهود (وهذا ما ادعاه اسحق رابين في الكنيست أثناء ترويجه لاتفاق أوسلو)، أو أن إسرائيل ستتطور إلى نظام فصل عنصري (أبارتهايد) قد يعرضها للمقاطعة الدولية. في المقابل، يعتبر اليمين الإسرائيلي أن الانسحاب من الضفة الغربية أو مناطق منها، سيتسبب بكارثة أمنية قد تنتهي بدمار إسرائيل بسبب إحاطة «الأعداء» بها من كل الجوانب. فاليمين الإسرائيلي يروج باستمرار إلى استحالة الدفاع عن النفس في حال لم يكن لدولة إسرائيل تواجد استراتيجي في عمق الضفة الغربية يمكّنها من الدفاع عن منطقة السهل الساحلي (ينظر لذلك بنيامين نتنياهو في كتابه مكان تحت الشمس).

يحاول آريئيلي في كتابه تفكيك الخطاب اليميني الرافض لحل الدولتين ونقده من خلال التشكيك في الأسس التي بني عليها، على اعتبار أنها مجموعة من الأساطير. ويرى آريئيلي أن اليمين استخدم بالفعل، وبشكل انتقائي، أجزاء من الحقيقة ليحورها وينسج منها رواية تغالط الأحداث التاريخية، بهدف التنصل من «حل الدولتين» بعد تصويره على أنه خطر أممي داهم. يتضمن الكتاب مقدمة وتمهيداً تاريخياً واثنى عشر فصلاً ينفرد كل فصل منها بواحدة من أساطير اليمين الإسرائيلي التي يحاول آريئيلي تفنيدها، وهي: (١) «شعب بدون أرض يعود إلى أرض بلا شعب»؛ (٢) «لا يوجد شعب فلسطيني»؛ (٣) «الأردن هي فلسطين»؛ (٤) «المستوطنات اليهودية هي التي تقرر حدود إسرائيل»؛ (٥) «اليهود أرادوا الهجرة (العلياء) لأرض إسرائيل والبريطانيون منعهم»؛ (٦) «لم يتخل الفلسطينيون عن نظرية التحرير المرحلي ويريدون تدمير إسرائيل»؛ (٧) «الأقلية مقابل الأكثرية»؛ (٨) المفتي والدول العربية طلبوا من العرب الهروب»؛ (٩) «القدس موحدة للأبد»؛ (١٠) «باراك اعطى كل شيء»؛ (١١) «المستوطنات في الضفة الغربية حولت حل الدولتين إلى حل غير واقعي»؛ (١٢) «نتنياهو يؤيد حل الدولتين».

يستند الكتاب على مصادر ثانوية وبعض الخرائط مع تكرار أفكار سبق ونشرها المؤلف في

كتبه السابقة. ومع أنه يتناول الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إلا أن المصادر العربية والفلسطينية شبه معدومة، فيما عدا اقتباسه من كتابي إدوارد سعيد باللغة الانكليزية «الاستشراق» و «المسألة الفلسطينية»، وكتاب وحيد باللغة العربية لأحمد قريع «مفاوضات كامب ديفيد (طابا واستوكهولم) ١٩٩٥ - ٢٠٠٠»، بالإضافة إلى مقال في صحيفة هآرتس لعودة بشارت. ويبدو أن أحد أسباب إهمال المصادر باللغة العربية هو عدم اتقان آريثيلي لها بشكل جيد. وعليه، يتجاهل آريثيلي تمامًا كتابات بعض الباحثين الفلسطينيين الذين فندوا العديد من الأساطير التي يتناولها في كتابه (سنتعرض لذلك لاحقًا)، ولا يُعرف سبب تجاهله لهذه الكتابات، هل هو عدم معرفته بوجودها، أم أنه تعمد ذلك حتى لا يظهر أثناء تفنيده لخطاب اليمين الإسرائيلي وكأنه يدافع عن الرواية الفلسطينية، عبر تبني كتابات باحثين فلسطينيين.

يشير آريثيلي في مقدمة الكتاب إلى المنهجية التي اتبعها في تفنيد الأساطير في كل فصل، وذلك من خلال ثلاث مراحل: عرض الادعاءات الرئيسية في الأسطورة، ثم تحديد الهدف من الأسطورة، ثم نقاش الجزء الحقيقي والجزء المضلل المختلط بها. يدعي آريثيلي بأن كل أسطورة فيها جزء من الحقيقة، وبأن الأسطورة تولد لهدف معين بحيث تكون لها دورة حياة، تتطور وتتغير على مدى الوقت وأحيانًا تختفي إن دعت الحاجة لذلك، فتتحول الأساطير التي تستمر فترة طويلة إلى جزء من السردية يصعب أحيانًا التخلي عنها. يلفت آريثيلي الانتباه إلى أن الأساطير الواردة في الكتاب ليست الوحيدة في الساحة السياسية الإسرائيلية، لكنها الأكثر انتشارًا. ويجادل بأن الأساطير تعمل كحواجز في الوعي الإسرائيلي، تعيق إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وبالتالي فإن التحليل التاريخي الصحيح سيقود إلى انقلاب في عقلية الجمهور الإسرائيلي.

يسعى آريثيلي في كتابه الحالي إلى تحقيق هدف مزدوج يتضمن الهدم والترويج: هدم الخطاب اليميني الرافض لنموذج «حل الدولتين» من خلال تقويض الأساطير التي يستند إليها، ومن ثم الترويج لحل الدولتين بحسب صيغة «وثيقة جنيف» التي شارك في وضعها سنة ٢٠٠٣. وهنا يجب الانتباه إلى

أن موضوع حل الدولتين الذي يثيره آريثيلي في كتابه لم يعد مطروحًا في الساحة السياسية الإسرائيلية، كما كان الوضع مع بداية إطلاق مفاوضات السلام وتوقيع اتفاق أوسلو. فبعد عقدين من انطلاق هذه العملية ووصولها إلى طريق مسدود، تراجع اهتمام الجمهور الإسرائيلي بتنفيذ حل الدولتين، وليس أدل على ذلك من اختفاء الدعوة لتطبيق هذا النموذج من برامج الأحزاب الإسرائيلية المترشحة للانتخابات، فيما عدا حزب ميرتس الذي ينتسب له آريثيلي.

يمهد آريثيلي لكتابه بالقول إن الحلول السياسية المطروحة للصراع (الدولة الواحدة، الدولتان، فيدرالية، كونفدرالية) تستند إلى ثلاثة معايير، وهي: المجال السياسي، المجال الفيزيائي، الوعي الاجتماعي. والمجال السياسي الذي يقصده آريثيلي يشمل قرارات سياسية ودولية تبدأ من بلفور سنة ١٩١٧ وتمتد خلال العقود اللاحقة بحيث أن هذه القرارات تعترف بحق «الشعب اليهودي» في إقامة دولة في أرض إسرائيل، لكنها في المقابل تعترف أيضًا بحق الفلسطينيين في إقامة دولة. في ما يخص المجال الفيزيائي، فيقصد به آريثيلي طبيعة السيطرة الإسرائيلية على الأرض، والتي بدأت في السيطرة على مناطق العام ١٩٤٨، ثم امتدت بعد العام ١٩٦٧ لتشمل الأرض المحتلة. في ما يتعلق بالوعي الاجتماعي يجادل آريثيلي بأن القرارات الدولية التي تعترف بحق إسرائيل في الوجود قبلت برفض عربي وفلسطيني عبر تبني شعار «فلسطين من البحر إلى النهر»، لكن حدث تحول منذ سنة ١٩٨٠ عبر عقد اتفاقية كامب ديفيد مع النظام المصري، قاد تدريجيًا وبفعل عوامل موضوعية وذاتية إلى تغير في القيادة الفلسطينية نحو التحول للاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، والذي تجسد باعتراف (م. ت. ف) سنة ١٩٨٨ بقرار ٢٤٢ وتبني نموذج حل الدولتين، وما تبع ذلك من توقيع إعلان أوسلو سنة ١٩٩٣. في المقابل كانت الحركة الصهيونية تطمح لإقامة دولة يهودية على كامل أرض فلسطين الانتدابية، حصل تحول في الوعي نحو القبول بمقررات لجنة بيل سنة ١٩٣٧ وبقرار التقسيم ١٨١ فيما بعد مع مراعاة للقانون الدولي. وبالتالي يعمل الكتاب على مستوى الوعي الاجتماعي للجمهور الإسرائيلي في ما يتعلق بحق «الشعب» اليهودي في إقامة دولة، مقابل

يحاول آريئيلي في كتابه تفكيك الخطاب اليميني الرافض لحل الدولتين ونقده من خلال التشكيك في الأسس التي بني عليها، على اعتبار أنها مجموعة من الأساطير. ويرى آريئيلي أن اليمين استخدم بالفعل، وبشكل انتقائي، أجزاء من الحقيقة ليحورها وينسج منها رواية تغالط الأحداث التاريخية، بهدف التنصل من "حل الدولتين" بعد تصويره على أنه خطر أمني داهم.

حق الفلسطينيون في إقامة دولته، بما يتوافق مع القانون الدولي.

تلخيص لفصول الكتاب:

في تنفيذ آريئيلي لأساطير اليمين الـ ١٢

أدناه، مراجعة للفصول الـ ١٢ التي يوردها آريئيلي في كتابه، والتي تصبو إلى إبطال «مزايم» أو «أساطير» اليمين الإسرائيلي التي تقح في خلفية رفض حل الدولتين:

١. أسطورة «شعب بدون أرض رجع لأرض بدون شعب»

يورد آريئيلي ادعاء اليمين بأن أرض فلسطين كانت مقفرة ثم عمّرها المستوطنون اليهود، فحصل ازدهار اقتصادي دفع العرب من الدول المجاورة للهجرة والسكن في فلسطين. يشير آريئيلي للهدف من هذه الأسطورة وهو التأكيد على أن «الشعب اليهودي» رجع لأرضه التي كانت فارغة من السكان ومهجورة. يفند آريئيلي هذه الأسطورة بالاستناد إلى عدة أدلة ومؤشرات من أبرزها الإحصاء الذي أجراه الانتداب البريطاني سنة ١٩٢١، والذي يشير إلى أن عدد سكان فلسطين الانتدابية ٧٥٠ ألفاً ٩٠٪ منهم عرب. وبالتالي هذا يفند فراغ الأرض الفلسطينية.

٢. أسطورة «لا يوجد شعب فلسطيني»

رددت هذه العبارة رئيسة الوزراء الإسرائيلية غولدا مئير. يُزوّج لهذه الأسطورة من خلال الادعاء بأن «عرب أرض إسرائيل لا يرون أنفسهم كفلسطينيين وإنما كجزء من سورية والعالم العربي». تستند الأسطورة إلى سعي بعض القيادات الفلسطينية

للانضمام إلى مشروع سورية الكبرى بقيادة الملك فيصل بن الحسين سنة ١٩١٨، لكن الأسطورة تغفل عن قصد قيام الفلسطينيين بالتخلي عن هذا التوجه بعد فشل مشروع سورية الكبرى، وتوجههم للمطالبة بدولة فلسطينية. تهدف هذه الأسطورة للوصول إلى نتيجة: بما أنه لا يوجد شعب فلسطيني فإذا لا يوجد حق تقرير المصير أو إقامة دولة فلسطينية. يفند آريئيلي هذه الأسطورة من خلال الاستشهاد بالوقائع التاريخية، والتوضيح بأن فكرة الدولة القومية لم تنشأ في المنطقة العربية إلا بعد الحرب العالمية الأولى وانهيار الدولة العثمانية، كما أن وجود مؤسسات وأحزاب فلسطينية في بداية القرن العشرين يفند هذه الأسطورة، علاوة على مقررات لجنة بيل سنة ١٩٣٧ وقرار التقسيم ١٨١ اللذين يشيران بوضوح إلى وجود شعب فلسطيني، وحقه بتشكيل دولة (بصرف النظر عن مساحتها).

٣. أسطورة «الأردن هي فلسطين»

تستند إلى الادعاء الإسرائيلي بوجود اتفاق بين الملك عبد الله بن الحسين والحركة الصهيونية، يتضمن تبادل رسائل في ١٧/١١/١٩٤٧، ينص على القبول بقرار التقسيم وإقامة جمهورية يهودية مستقلة على أرض إسرائيل تحت مظلة المملكة الأردنية، مع إقامة جيش وبرلمان مشترك، مقابل ضم المناطق العربية للأردن. هذا الاتفاق هو امتداد لما ورثه الملك عبد الله عن أخيه فيصل، الذي اتفق مع الوكالة اليهودية سنة ١٩١٩ على إقامة سورية الكبرى مع ترتيبات تضمن إنشاء الكيان اليهودي، وهذا لم يتحقق بسبب هزيمة فيصل أمام الفرنسيين وإفشالهم مشروع سورية الكبرى. ويتابع آريئيلي بأن الملك عبد الله الأول غير رأيه بعد إعلان

الجامعة العربية نيتها على إفشال قيام دولة إسرائيل في حال تم الإعلان عنها، بحيث انضم الجيش الأردني إلى الجيوش العربية المقاتلة في حرب عام ١٩٤٨.

حسب آريئيلي، تهدف الأسطورة اليمينية هنا إلى القول بأن قرار التقسيم قد نفذ بالفعل من خلال تخلي الحركة الصهيونية عن إقامة دولة يهودية في الأردن، (بحسب التاريخ التوراتي سكنت قبائل يهودية في الأردن وسيطر عليها الملك داود)، فعندما صدر قرار لجنة بيل سنة ١٩٣٧، فسر بن غوريون القرار على أنه يتضمن تقسيم الأرض بحيث تقام دولة للعرب في الأردن، واستمر بن غوريون في ادعائه حتى بعد الإعلان عن قرار التقسيم سنة ١٩٤٧. يفند آريئيلي أسطورة وجود تعهد دولي بإقامة دولة يهودية في الأردن عبر الاستشهاد بإعلان بلفور الذي ينص على إقامة وطن لليهود في فلسطين، بمعنى إمكانية وجود دولة أخرى في فلسطين. علاوة على ذلك يستعرض تاريخ الشعبين الأردني والفلسطيني، ووجود خلاف سياسي بينهما تمظهر في أحداث أيلول سنة ١٩٧٠، التي تبعها قرارات قمة الرباط باعتبار «م.ت.ف» ممثلًا شرعيًا ووحيدًا للفلسطينيين.

٤. أسطورة «المستوطنات اليهودية هي التي تقرر حدود إسرائيل»

يستخدم اليمين الإسرائيلي هذه الأسطورة لدعم فكرة الاستيطان في الضفة الغربية، عبر خلق أمر واقع، ويتمثل الهدف منها بأن حدود دولة إسرائيل سيتم ترسيمها بواسطة المستوطنات، على اعتبار أنه لن يتم إخلاؤها بأي شكل. المنطق الكامن خلف هذه الأسطورة هو: «المستوطنات قادرة على تغيير القرارات الدولية»، حيث يتم الاستشهاد بقرارات الرئيس الأميركي دونالد ترامب وخطته للسلام التي تبقى على المستوطنات الإسرائيلية.

يفند آريئيلي ذلك عبر تساؤله: هل حُددت حدود «أرض إسرائيل» (فلسطين الانتدابية) بواسطة الاستيطان؟ ليجيب على هذا السؤال من خلال استعراض الأحداث التاريخية التي ساهمت في تشكيل حدود فلسطين الانتدابية، فالحدود بين «أرض إسرائيل» ومصر حُددت سنة ١٩٠٦ للفصل بين أملاك الدولة العثمانية ومصر التابعة لبريطانيا، أما حدود «أرض إسرائيل» مع الأردن فقد حُددت

بواسطة البريطانيين عبر موافقتهم على إقامة إمارة شرقي الأردن سنة ١٩٢٠، بينما الحدود بين سورية ولبنان فقد تم تحديدهما بواسطة اتفاقية سيكس بيكو سنة ١٩١٦، التي تم تعديلها فيما بعد مرتين، الأولى باتفاق مع فرنسا سنة ١٩٢٠، والثانية على يد بريطانيا سنة ١٩٣٣ لتمتد إلى الشمال أكثر.

يعتبر آريئيلي أن أساس الأسطورة يرجع إلى ما يتم ترويجه بأن جميع خطط التقسيم (من قرارات لجنة بيل فصاعدًا) كانت تعتمد على توزيع المستوطنات. يفند آريئيلي ذلك باستناده على الوقائع التاريخية التي تشير إلى أن حدود دولة إسرائيل الفعلية سنة ١٩٤٨ لم تكن مبنية على وجود المستوطنات؛ وإنما على توازن القوى، وما تم انتزاعه عبر الحرب.

يفترض مروجو الأسطورة اليمينية بأنهم قادرون على تكرار ما حصل قبل سنة ١٩٤٨ (عبر لجنة بيل وقرار التقسيم) داخل الضفة الغربية من خلال خلق حقائق على الأرض. لكن آريئيلي يفند ذلك من خلال الإشارة إلى اختلاف الظروف المحلية والدولية، ففي العام ١٩٤٨ كان العالم متعاطفًا من اليهود نتيجة المحرقة، وكان وجودهم قد تمت شرعنته دوليًا عبر قرار التقسيم، بينما بعد العام ١٩٦٧ وصدر قرار ٢٤٢ و ٣٣٨، أصبح التوصيف القانوني والدولي لإسرائيل بأنها دولة احتلال، علاوة على الخطر الديمغرافي الناجم عن التواجد في أراضي ١٩٦٧، والانقسام الإسرائيلي حول الاستمرار في السيطرة على مناطق ١٩٦٧.

٥. أسطورة «اليهود أرادوا الهجرة (العلياء) لأرض إسرائيل والبريطانيون منعواهم»

بحسب الأسطورة «لولا البريطانيين لكان كل شيء جيدًا». ويتم الاستشهاد بالكتاب الأبيض الذي أصدرته بريطانيا سنة ١٩٣٩ (تأثرًا بثورة ١٩٣٦)، والذي حددت فيه سقف الهجرة اليهودية بـ ٧٥ ألفًا ولفترة زمنية مقدارها خمس سنوات، وتم فيه منع اليهود من شراء الأراضي العربية باستثناء ٥٪ من أراضي الانتداب.

يفند آريئيلي هذه الأسطورة بالتصريح أنه لولا حماية الانتداب البريطاني لما تمت الهجرة

يفند آريئيلي أسطورة "باراك أعطى كل شيء بمجادلته أن باراك لم يتبن الأسس التي قامت عليها عملية السلام منذ البداية، بحيث أنه رفض أن يكون القرار ٢٤٢ أساساً لمفاوضات العام ٢٠٠٠، حتى لا يضطر لـ "إعادة" جميع المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ لصالح دولة فلسطينية. فقد تمارس باراك خلف الخطوط العريضة التي وضعها رابين.

هي الضفة الغربية وقطاع غزة، وتنازله عن أراضي ١٩٤٨، وإبداء مرونة في التعامل مع قضية اللاجئين. يتساءل آريئيلي: هل الفلسطينيون وحدهم ينادون بنظرية المراحل، أم أن هنالك إسرائيليين يتعاملون مع مناطق ١٩٦٧ على هذا الأساس. أليست خطة التهدة التي دعا لها نفتالي بينت سنة ٢٠١٢ وخطة الضم التي روج لها نتنياهو وتجسيداً لنظرية المراحل، ومحاولة لتحقيق حلم أرض إسرائيل الكبرى.

٧. أسطورة «الأقلية مقابل الأكثرية»

ترتبط هذه الأسطورة بحربي ١٩٤٨ و ١٩٦٧، وكيف أن الأقلية اليهودية استطاعت التغلب على الأكثرية العربية، وذلك بهدف إضفاء طابع ديني (ثيولوجي) على النصر، من خلال الربط الذهني بالقصة الواردة في التوراة حول داود وجالوت، وبأن نصرهم ناتج عن عدالة قضيتهم والتأييد الرباني. يفند آريئيلي هذه الأسطورة من خلال الاستشهاد بإحصائيات يوردها مؤرخون إسرائيليون مثل زكي شالوم، ومردخاي بار أون، حول وجود أفضلية للإسرائيليين في العدد والعتاد في الفترة ما بين ١٩٤٧-١٩٤٩. أيضاً يستشهد برأي الباحث في شؤون الجيش الإسرائيلي عميتسور أيالون أن القوات الإسرائيلية بلغت في هذه الفترة ١١٧ ألف مقاتل، في مقابل ٥٨ ألف مقاتل عربي وفلسطيني افتقروا للعتاد. ففي الوقت الذي فشلت فيه محاولات عبد القادر الحسيني الحصول على السلاح، كان المليشيات الصهيونية تمتلك أكثر من ٥٠ ألف بندقية و ٨٠ مليون رصاصة، وهي أكثر من مجموع تسليح القوات العربية والفلسطينية مجتمعة.

الصهيونية إلى فلسطين. مستنداً إلى لغة الأرقام؛ فقد زاد عدد اليهود في فلسطين في الفترة ما بين ١٨٨١ إلى ١٩٤٨ من ٢٨ ألفاً إلى ٦٥٠ ألفاً، فالموجة (الهجرة) الاستيطانية الأكبر عدداً كانت في زمن حكم البريطانيين (الموجة الاستيطانية الخامسة ١٩٣٠-١٩٣٩ والتي يقدر عددها بـ ٢٥٠ ألفاً). وفي حقيقة الأمر (وبحسب آريئيلي) أثرت السياسات البريطانية (الكتاب الأبيض) بشكل جزئي وليس جوهرياً على الهجرة الصهيونية، فقد فضل معظم اليهود الهجرة إلى الولايات المتحدة والدول الغربية بسبب الوضع الاقتصادي في فلسطين، ومعارضة العثمانيين للهجرة، علاوة على معارضة الحركة الوطنية الفلسطينية لها.

٦. أسطورة «الفلسطينيون لم يتخلوا عن نظرية التحرير المرحلي ويريدون تدمير إسرائيل»

تهدف هذه الأسطورة إلى قتل حل الدولتين، حيث يدعي نتنياهو في كتابه «مكان تحت الشمس» أن الفلسطينيين اعترفوا بقراري ٢٤٢ و ٣٣٨ من أجل إرضاء أميركا، وليس قناعه منهم بهذه القرارات. بحسب آريئيلي يغفل مروجو هذه الأسطورة التغيرات في الساحة الفلسطينية الناتجة عن التغيرات الإقليمية والدولية، من انهيار الاتحاد السوفياتي، والاعتراف الدولي بإسرائيل، والاستيطان المكثف في الضفة الغربية، وكذلك تراجع الدعم العربي لـ «م.ت.ف» وخصوصاً بعد مساندتها صدام حسين. دفعت هذه العوامل مجتمعة نحو التغيير في موقف «م.ت.ف» الذي تمظهر بإعلان الاستقلال سنة ١٩٨٨، وتوج بتوقيع اتفاق أوسلو الذي يعترف بحق إسرائيل في الوجود، وما تبع ذلك من إعلان الرئيس الفلسطيني محمود عباس سنة ٢٠١٢ بأن فلسطين

٨. أسطورة «المفتي والدول العربية طلبوا منهم الهرب»

تقوم الأسطورة على الادعاء بأن «اليهود قدموا مساواة في الحقوق للعرب سنة ١٩٤٨ لكنهم هربوا بتعليمات قياداتهم»، حيث يتم الاستشهاد بتصريح لدافيد بن غوريون يشير إلى أن العرب تركوا حيفا بتعليمات اللجنة العربية العليا. يفند آريئيلي هذه الأسطورة من خلال الإشارة إلى أن سياسة الترانسفير قد تبنتها الصهيونية منذ نشأتها. فقد نظّر لها ثيودور هرتسل تحت مسمى (Relocation)، كما أنّ بن غوريون اقترح (قبل قيام دولة إسرائيل) شراء أراضٍ في شرق الأردن، وإغراء الفلاحين الفلسطينيين بالهجرة للأردن مقابل الحصول على ضعف مساحة الأرض التي يملكونها في فلسطين. يحتاج آريئيلي بأن فكرة الترانسفير قد تمت مأسستها عبر قرارات لجنة بيل سنة ١٩٣٧، وأنّ الفلسطينيين كانوا واقعين بين فكي الطرد أو الهرب.

٩. أسطورة «القدس موحدة للأبد»

تهدف هذه الأسطورة إلى عرقلة المفاوضات الإسرائيلية / الفلسطينية. يعود أصل الأسطورة إلى أن اليهود هم أول من أعلنوا القدس كعاصمة، وعلى الرغم من أهميتها الدينية عند المسلمين فإنّها لم تطرح كعاصمة لهم. يعرض آريئيلي هذه المعلومة كمسألة، دون الخوض فيها أو تفنيدها، وذلك بقصد تمريرها كحقيقة تاريخية، دون الإشارة إلى احتوائها مغالطة منطقية، وهي ربطه بين قداسة المدينة واتخاذها عاصمة، فما هو الرابط بين تقديس المسلمين لمدينة القدس وعدم اتخاذها عاصمة، هل يعني ذلك أن تقديس المدينة يوجب اتخاذها عاصمة؟. أليست مكة أكثر قداسة وتكريماً عند المسلمين، لماذا لم يتخذوها عاصمة سياسية لهم؟ السبب ببساطة؛ أنه لا يوجد علاقة ضرورية (سببية) بين تقديس أي مدينة واتخاذها عاصمة سياسية، حتى لو كانت دولة ذات صبغة دينية.

يحاول آريئيلي تنفيذ الأسطورة من خلال طرح أسئلة عدة والإجابة عليها وهي: هل القدس كانت (وستكون) تابعة للشعب اليهودي؟ وهل لم يتم طرح تقسيمها أو إدارتها بشكل مشترك مسبقاً؟. يستشهد آريئيلي بالوقائع التاريخية الدالة على عدم

وجود سيطرة يهودية متصلة على مدينة القدس، وكذلك بموافقة الحركة الصهيونية على قرار التقسيم الذي يخرج القدس من السيطرة اليهودية بل يكرس تقسيمها. يجادل آريئيلي بعدم توحيد القدس الآن وذلك عبر تتبع السياسات الإسرائيلية في القدس بعد العام ١٩٦٧، وكيف انحصر الاهتمام بتوحيد الأرض، دون الالتفات إلى تقديم خدمات متساوية لسكانها، مما أنتج فصلاً وتمييزاً عنصرياً بين سكانها من الفلسطينيين واليهود.

١٠. أسطورة «باراك أعطى كل شيء»

يروج اليمين لهذه الأسطورة بهدف اقناع الجمهور الإسرائيلي بعدم وجود فائدة من العملية السياسية والمفاوضات مع الفلسطينيين، متخذين من عبارة باراك «لا يوجد شريك فلسطيني» (والتي أطلقها عقب فشل مفاوضات كامب ديفيد سنة ٢٠٠٠) دليلاً على صحة موقفهم، فإذا كان الفلسطينيون لم يقبلوا عرض «اليساري» باراك، فبماذا سيقبلون؟

يفند آريئيلي هذا الادعاء بمجادلته أنّ باراك لم يتبن الأسس التي قامت عليها عملية السلام منذ البداية، بحيث أنه رفض أن يكون القرار ٢٤٢ أساساً لمفاوضات العام ٢٠٠٠، حتى لا يضطر لـ «إعادة» جميع المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ لصالح دولة فلسطينية. فقد توتر باراك خلف الخطوط العريضة التي وضعها رابين، والتي تنص على عدم الانسحاب من كامل مناطق ١٩٦٧ وعدم تقسيم القدس والاحتفاظ بجزء من الأغوار بذريعة حماية الأمن.

بحسب آريئيلي، استند باراك على خطوط رابين مع أخذه بعين الاعتبار ضرورة الانفصال عن الفلسطينيين (فيزيائياً وسياسياً)، من أجل الإبقاء على إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية بأغلبية يهودية مع المحافظة على أمن إسرائيل. لكن لم يظهر في مخططة مصطلح «دولة فلسطينية». راهن باراك على أن الفلسطينيين سيقبلون بعرضه في كامب ديفيد ولن يرفضوه، حتى لو كان عرضه أقل مما يطمحون له. لكن في حقيقة الأمر تمسك الفلسطينيون بالأسس التي قامت عليها عملية السلام (وهو القرار ٢٤٢)، بينما حاول باراك «خطف» انتصار على الفلسطينيين

يمكن الادعاء بأن كتاب آريئيلي يعاني من قصور نظري ومنهجي واضح يجعل منه بمثابة مانيفستو سياسي أكثر من كونه عملاً أكاديمياً رصيناً. مثلاً، في ما يخص القصور النظري، يلاحظ أنه يهمل بشكل شبه كلي أي وجود للدور السياسي الفاعل للفلسطينيين والمتمثل بمقاومتهم للاستيطان، وسعيهم السياسي المستمر لبناء دولة فلسطينية.

الدولتين. وهنا يشير آريئيلي للمفارقة الحاصلة في الواقع الاستيطاني، ففي حين كان الهدف من نشر المستوطنات على أكبر مساحة من الأرض هو منع قيام دولة فلسطينية، فإن ذلك حال دون تكتل هذه المستوطنات، ولتصبح العديد من المستوطنات معزولة مما قد يسهل إخلاءها.

١٢. أسطورة «نتنياهو يؤيد حل الدولتين»

يستند مروجو هذه الأسطورة على خطاب نتنياهو في جامعة بار إيلان بتاريخ ١٤/٦/٢٠٠٩، الذي أعلن فيه قبول مبدأ حل الدولتين، وذلك بهدف الوصول إلى نتيجة مفادها أن نتنياهو (الذي يمثل اليمين) قد قبل بحل الدولتين، لكن بسبب عدم وجود شريك فلسطيني، أو بسبب عدم نضوج «الظروف»، لن يطبق مثل هذا الحل.

يفند آريئيلي هذه الأسطورة من خلال الرجوع إلى كتابات نتنياهو وبشكل أساسي كتابه «مكان تحت الشمس»، وكذلك أفعاله السياسية، فهو يسعى لمنح الفلسطينيين حكماً ذاتياً وليس دولة، مع التملص من الالتزام بقرار ٢٤٢، وفي الوقت الذي يخادع العالم بدعوة الفلسطينيين إلى خوض المفاوضات بدون شروط مسبقة، يضع شرط اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل كدولة يهودية.

ملاحظات نقدية حول كتاب آريئيلي

يتقاطع كتاب آريئيلي مع كتاب ميخا غودمان «مصيصة ٦٧» الصادر سنة ٢٠٢١، والذي ينظر فيه لمفهوم «تقليص الصراع». يجادل غودمان بأن المصيصة (المعضلة) التي يقع فيها الإسرائيليون هي أن مواقف كل من اليسار واليمين الإسرائيلي من مستقبل الأراضي المحتلة متعارضة بشكل مباشر

قد يفيد في حملته الانتخابية اللاحقة، فقام بتقييد لجان المفاوضات الإسرائيلية وخصوصاً في ملفي القدس واللاجئين. وبدل من أن يعترف بخطئه في أعقاب فشل مخططه في ابتزاز الفلسطينيين، ادعى أنه لا يوجد شريك فلسطيني.

١١. أسطورة «المستوطنات في الضفة الغربية حولت حل الدولتين إلى حل غير واقعي»

يدعي اليمين أن إخلاء المستوطنات لم يعد أمراً واقعياً، وبالتالي لا يوجد معنى للمناداة بحل الدولتين في ظل انتشار المستوطنات في الضفة الغربية التي تحول دون تقسيم البلاد، وعلى ضوء القناعة بعدم وجود شريك فلسطيني، وبأن إخلاء المستوطنات سيقود إلى حصول حرب أهلية في إسرائيل. ومن ثم فإن الهدف من هذه الأسطورة إفشال حل الدولتين. يحاول آريئيلي تنفيذ هذه الأسطورة عبر ادعائه بفشل الخطط الاستيطانية (خطة ألون ١٩٦٧، خطة شارون ١٩٧٧، خطة دروبلس ١٩٧٩، وخطة ١٩٩٧)؛ في تحقيق أهدافها المتمثلة بجلب ٢ مليون مستوطن إلى مناطق الضفة الغربية، علاوة على أن نسبة كبيرة من المستوطنين بمناطق ١٩٦٧ يسكنون في هذه المستوطنات لأسباب اقتصادية وليس أيديولوجية، لأن السكن في هذه المناطق أرخص، مع الأخذ بعين الاعتبار وبلاستناد على أرقام إحصائية، أن هؤلاء المستوطنين لا يعتاشون من العمل داخل المستوطنات وإنما بالعمل داخل مناطق ١٩٤٨، بمعنى أنه لو تم التوصل إلى حل سياسي يتم فيه إخلاء المستوطنات المعزولة وضم المستوطنات الملاصقة للخط الأخضر، مع تعويض الفلسطينيين بمبادلة أراض، فلن يكون هنالك عائق كبير أمام تنفيذ حل

بحيث لا يمكن الجمع بينها، وهنا تكمن المعضلة.^٥ وعليه، يطرح غودمان في كتاباته حلاً قد يكون مقبولاً على كل من اليمين واليسار، دون أن يشكل تعارضاً واضحاً مع الأسس التي بنى عليها كل فريق موقفه. ويقوم الحل الذي يطلق عليه غودمان «تقليص الصراع» على الاستمرار في التواجد الإسرائيلي في أراضي الضفة الغربية من خلال تعزيز الاستيطان، لكن في المقابل القيام بخطوات تدريجية، لكنها استراتيجية على الأمد البعيد، يتم من خلالها الفصل بشكل أكثر وضوحاً بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مع منح استقلالية وسيادة «رمزية» للفلسطينيين. في المقابل، فإن كتاب آريئيلي ينطلق من «المعضلة» ذاتها، لكنه بدل أن يطرح حلاً توافقياً (بالنسبة لأيهود باراك، فإن الحل التوافقي الذي يطرحه غودمان هو حل يميني)، فإن آريئيلي يسعى إلى تنفيذ الأسس التي بني عليها خطاب اليمين.

تجدر الإشارة إلى أن خيار حل الدولتين الذي يثيره آريئيلي في كتابه لم يعد مطروحاً بشكل جدي في الساحة السياسية الإسرائيلية، كما كان الوضع مع بداية إطلاق مفاوضات السلام وتوقيع اتفاق أوسلو. فبعد عقدين من انطلاق هذه العملية ووصولها إلى طريق مسدود تراجع اهتمام الجمهور الإسرائيلي بتنفيذ حل الدولتين، وليس أدل على ذلك من اختفاء الدعوة لتطبيق هذا النموذج من برامج الأحزاب الإسرائيلية المترشحة للانتخابات، فيما عدا حزب ميرتس الذي ينتسب له آريئيلي.

لكن أطروحات آريئيلي، في هذا الكتاب الذي عرضنا أهم فصوله أعلاه، تنطلق من داخل ما يمكن تسميته الإجماع الصهيوني، وهو أمر غير مستغرب بتاتاً. ويتلخص الإجماع الصهيوني في رفض توصيف دولة إسرائيل كدولة استعمار، وإنما كدولة طبيعية استطاعت أن تجمع شمل اليهود المشتتين وتعيد تصويب التاريخ الذي لفظهم إلى خارج هذه الأرض. مثلاً، بينما أن هناك جدل داخل إسرائيل فيما إذا كانت أرض فلسطين بالفعل أرضاً خالية، أو فيما إذا كان الفلسطينيون يشكلون «شعباً» بحد ذاتهم ولهم الحق في تقرير المصير، فهناك إجماع صهيوني شبه شامل بأن إسرائيل ليست بالضبط دولة مستوطنين، وإنما دولة «الشعب اليهودي» الذي يحق له العودة إلى «أرض الميعاد». جدير بالذكر

أن مؤرخين عدة كانوا قد رفضوا مفهوم «الشعب اليهودي» واعتبروه بمثابة صناعة استعمارية، مثل شلومو ساند في كتابه «اختراع الشعب اليهودي»^٦ وجمال حمدان في كتابه «اليهود انثروبولوجياً» الصادر سنة ١٩٩٦. بيد أن هذا النقاش قد لا يخدم مفهوم حل الدولتين، بقدر ما يخدمها النقاش المتعلق بما إذا كان الفلسطينيون شعباً. لكن آريئيلي لم يكن الأول في دفاعه عن مفهوم «الفلسطينيون كشعب»، فقد فندت روزماري صايغ (Rosemary Sayigh) أسطورة «أرض بلا شعب»، قبل آريئيلي من خلال الرجوع إلى الإحصاء البريطاني الذي أجري عام ١٩٢١ ويظهر أن حوالي ٨٠٪ من السكان الفلسطينيين الأصليين اعتمدوا على الزراعة.^٧ فيما بين آلان جورج (Alan George) بالاستناد على وثائق الانتداب البريطاني أن التوسع في المساحة المزروعة في فلسطين كان بالفعل قبل حدوث الهجرة الصهيونية الجماعية، فبحلول عام ١٩٣٠ كانت جميع المناطق التي يمكن أن يزرعها الفلسطينيون مزروعة بالفعل، وحتى أن المنطقة الواقعة داخل ما أصبح يعرف بإسرائيل وكان يزرعها العرب في العام ١٩٤٧؛ كانت أكبر من المساحة الطبيعية المزروعة بواسطة الإسرائيليين بعد ثلاثين عاماً تقريباً من قيام إسرائيل.^٨

في سياق آخر، يمكن الادعاء بأن كتاب آريئيلي يعاني من قصور نظري ومنهجي واضح يجعل منه بمثابة مانيفستو سياسي أكثر من كونه عملاً أكاديمياً رصيناً. مثلاً، في ما يخص القصور النظري، يلاحظ أنه يهمل بشكل شبه كلي أي وجود للدور السياسي الفاعل للفلسطينيين والمتمثل بمقاومتهم للاستيطان، وسعيهم السياسي المستمر لبناء دولة فلسطينية. تسبب هذا الدور الفلسطيني في مرحلة معينة، إلى جانب عوامل أخرى، بإخلاء المستوطنات في قطاع غزة. تركيز آريئيلي على القانون الدولي والخطر الديمغرافي وحسب، وإهماله المقاومة والنشاط السياسي للفلسطينيين يجعل من الإسرائيليين اللاعب الوحيد في الساحة السياسية، والذين يمكن لهم تقدير المواقف وابتداع الحلول بشكل مستقل ومنفرد بدون التأثير بالطرف الآخر. سوسيولوجيا، وبغض النظر عن الموقف السياسي أو الرغبات الأيديولوجية التي تصف الفاعلية السياسية للفلسطينيين كمقاومة أو كإرهاب، فإن طرفي الصراع

قادران، وأن بدرجات متفاوتة، على استكتاب سيرورة التاريخ وترجيح/عدم ترجيح خيار حل الدولتين.

أما في ما يخص القصور المنهجية، يتجاهل آريثيلي كتابات الباحثين الفلسطينيين بشكل شبه كامل، خصوصاً نور مصالحة الذين تناول مخططات الترانسفير بالاستناد على الأرشيف الإسرائيلية،^١ أو كتابات المؤرخين الإسرائيليين النقديين حول التطهير العرقي المنهج الذي اتبعته الحركة الصهيونية. وبينما تعج المكتبة العربية والإسرائيلية والعالمية بالأدبيات التي فندت العديد من الأساطير اليمينية التي يريد آريثيلي دحضها، فإنه يسقطها من كتابه بشكل غير مقبول. هذا يجعل محاججات آريثيلي ضعيفة إذ إنه مثلاً يشير إلى هروب الفلسطينيين بعد مذبحه دير ياسين سنة ١٩٤٨، لكنه لا يشير بأي حال من الأحوال إلى وجود مخطط منهجي متمثل بالخطبة «دالت» للتطهير العرقي، والتي كتب حولها إعلان بابه كتاب «التطهير العرقي في فلسطين»، وقد سبقه إلى ذلك وليد الخالدي سنة ١٩٦١ في مقال نشر في مجلة «ميدل إيست فورم». إن هذا الإغفال قد يعني أن تنفيذ بعض الأساطير اليمينية أو إثباتها، مثل أسطورة ان «الفلسطينيون هربوا بفعل أوامر القيادات العربية»، سيتحول إلى قضية إقناع وتنظير (بين اليسار واليمين) أكثر من كونها حقيقة موضوعية مدعومة بحقائق امبيريقية. مثلاً، فند وليد الخالدي (الذي يتجاهل آريثيلي ذكره) أسطورة «وجود أوامر بالرحيل»، من خلال رجوعه إلى أرشيف اللجنة العربية العليا ومراسلاتها، وأرشيف الجامعة العربية، بالإضافة إلى أرشيف لجنة برلمانية عراقية تم تشكيلها للتحقيق في وقائع حرب ١٩٤٨، علاوة على الرجوع إلى أرشيف الصحافة العربية من خلال تتبع ٣ صحف رصينة، وهي «الأهرام» المصرية، و«الحياة» اللبنانية، و«الضفة» الفلسطينية. لم يجد الخالدي في جميع المصادر السابقة أي ذكر لأمر بمغادرة الفلسطينيين، بل على العكس تماماً وجد أوامر مكتوبة بالثبات وعدم المغادرة، بل وأوامر تطلب ممن غادروا العودة. الأهم من هذا كله هو ما استند عليه الخالدي في تنفيذ الأسطورة بعودته إلى أرشيف إذاعة الهاغاناه، والتي لم يجد فيها أي ذكر لوجود مثل هذه الأوامر.^{١٠}

يحاول آريثيلي جاهداً إظهار وجود فروقات بين الطرح اليميني و«اليساري» في ما يتعلق بنموذج حل الدولتين، لكنه يتجاهل حقيقة أثبتتها الأحداث وهي عدم وجود فروقات جوهرية بين تفسير «اليسار» (ممثلاً بحزب العمل) لنموذج حل الدولتين وموقف اليمين من الحل السياسي، وخصوصاً بعد قبول شارون بخارطة الطريق (مع بعض التحفظات) وإعلان نتياهو موافقته على نموذج حل الدولتين بالمحددات التي وضعها رابين، فهناك شبه تطابق بين الطرفين في ما يتعلق بقضايا القدس، واللاجئين، والحدود، والمستوطنات. حتى اللحظة لم يخرج أحد من القادة الإسرائيليين عن جوهر خطاب رابين^{١١} «اليساري» الذي ألقاه في الكنيسة بتاريخ ٥ تشرين الأول ١٩٩٥ من أجل التصديق على اتفاق أوسلو المتعلق بالخطوط العريضة لأي اتفاق سلام مستقبلي، والذي يتضمن الإشارة إلى الموافقة على أن «كيان فلسطين سيكون أقل من دولة ويدير بشكل ذاتي حياة الفلسطينيين الخاضعين لحكمه»، وبعدم العودة إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وإبقاء القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية، مع إبقاء الكتل الاستيطانية، والسيطرة على الأغوار، مع الحرص على استمرار إسرائيل كدولة يهودية، لأنّ «دولة ثنائية القومية بمليون عربي فلسطيني لن تكون قادرة على تحقيق المصير اليهودي العالمي لدولة إسرائيل، وهي الدولة اليهودية». بمعنى أن فكرة يهودية الدولة ليست من اختراع نتياهو واليمين، بل هي من الأسس التي قامت عليها الصهيونية ومأسس لها «اليسار» الإسرائيلي عبر خطاب رابين بالكنيسة.

الخلاصة

يغرد أريئيلي خارج سرب السياسة الإسرائيلية الحالية، فمعظم الأحزاب الإسرائيلية (فيما عدا ميرتس الذي ينتمي له أريئيلي) تتجاهل في برامجها الانتخابية ذكر صيغة حل الدولتين، وحتى لو وجد من يدعو لتطبيق هذا النموذج فإنما يدعو له تحت مظلة الخطوط العريضة التي وضعها رابين، والتي تفرغ الفكرة من مضمونها والأساس الذي وضعت عليه وهو القرار ٢٤٢، والانسحاب الكامل من مناطق ١٩٦٧.

يدعي أريئيلي بإمكانية تطبيق حل الدولتين، (وإن كان يصرح بأنه أقل تفضيلاً في الوقت الحالي بسبب الوضع السياسي القائم)، ويجادل بأنه يمكن تحقيق حل الدولتين من خلال ضم ٤٪ من مناطق ١٩٦٧، محاذية للخط الأخضر، وتضم التجمعات الاستيطانية الكبيرة، على اعتبار أن التجمعات الاستيطانية التي تضم العدد الأكبر من المستوطنين محاذية للخط الأخضر، في منطقة تسمى إسرائيلياً «تيفير» وهي تقع بين جدار الفصل العنصري والخط الأخضر داخل الضفة الغربية، وذلك مقابل الاتفاق مع الفلسطينيين على تبادل أراضٍ بالنسبة نفسها.^{١٢}

لم يفند أريئيلي المقولة الرئيسية التي يستند عليها اليمين في رفضه لنموذج حل الدولتين، فاليمين يستند على المبرر الأمني لرفض الانسحاب الكامل من مناطق ١٩٦٧ وللإبقاء على المستوطنات فيها، بذريعة أن الانسحاب سيوفر ملاذات آمنة للمقاومة الفلسطينية تمكنها من تهديد إسرائيل، مستشهدين بما حدث ويحدث في قطاع غزة، فبحسب وجهة نظرهم لولا الانسحاب من قطاع غزة سنة ٢٠٠٥ لما توفرت للمقاومة قاعدة آمنة للتسلح والتدريب والتطور، ويقيسون على ما حصل بالانسحاب من جنوب لبنان، وتمكن المقاومة اللبنانية من السيطرة على الأرض وتهديد المصالح الإسرائيلية. لم يتناول أريئيلي في كتابه الادعاء اليميني بالخطورة الأمنية الناتجة عن تنفيذ حل الدولتين، وبالتالي بقي كتابه عاجزاً عن تقديم بديل عن الرواية اليمينية السائدة.

المراجع

- ١ قرار اتخذته مجلس الأمن في ١٢ آذار ٢٠٠٢ يؤكد فيه على تحقيق حل الدولتين (إسرائيل وفلسطين) جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها.
- ٢ نص وثيقة جينيف: مسودة اتفاقية للوضع الدائم، ١ تشرين الثاني ٢٠٠٣. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/36RwI38>
- ٣ أنظر/ي الصفحة الشخصية لشاؤول أريئيلي على الرابط التالي: <https://bit.ly/34vAvln>
- ٤ تجسد ذلك في ترجمته لمصطلح "الفزعة" وهي حالة منتشرة بين الفلسطينيين تعني تقديم يد العون والمساعدة والتجدة، برزت في مواجهات ١٩٤٧-١٩٤٩ بين الفلسطينيين والصهاينة، عندما كانت القرى الفلسطينية "تفزع" لبعضها، بمعنى ترسل تعزيزات من المقاتلين، يترجم أريئيلي مصطلح "الفزعة" باستخدام الكلمة العربية "بئله" وهي ترجمة حرفية لكلمة "فزع" بمعنى رعب وخوف، وهو معنى نقيض لمفهوم "الفزعة" القائم على الشجاعة والنخوة وتقديم المساعدة. وربما كان الأنسب لو استخدم مصطلح (عزراه أو تجفورت) فهي أقرب لمفهوم "الفزعة".
- ٥ ميخا غودمان، "فاني خطوات لتقليص الصراع،" ليبرال- مجلة إسرائيلية سياسية شهرية، ٢٠١٩. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3laDoOB>
- ٦ شلومو ساند، اختراع الشعب اليهودي، ترجمة: سعيد عياش (رام الله: المركز الفلسطينية للدراسات الإسرائيلية-مدار، ٢٠١٠).
- 7 Rosemary Sayigh, *The Palestinians: From Peasants to Revolutionaries* (London: Zed Books, 1979): xxiv.
- 8 Alan George, "Making the Desert Bloom: A Myth Examined", *Journal of Palestine Studies* 8, 2(1979): 100
- ٩ نور الدين مصالحة، طرد الفلسطينيين: مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين ١٨٨٢-١٩٤٨ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٢)
- 10 Walid Khalidi, "Why Did the Palestinians Leave, Revisited", *Journal of Palestine Studies*, 34, 2 (Winter 2005):42-54.
- ١١ أرشيف الكنيسة الإسرائيلية، جلسة خاصة: الجلسة ثلاثمائة وستة وسبعون للكنيسة الثالث عشر، ٥ تشرين الثاني ١٩٩٥. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3t0IVcN>
- ١٢ شاؤول أريئيلي، بودكاست أبقار مقدسة: أساطير إسرائيلية مع يزهار بار، الحلقة ٥٨، هكذا بالضبط علّقنا: يصحح شاؤول أريئيلي ١٢ أسطورة منتشرة عن الصراع. انظر/ي الرابط التالي: <https://apple.co/3HOV1Me> [بالعبرية]



باسل «زق الله» *

منظمات حقوق الإنسان والمسألة الفلسطينية: محاذير العمل ضمن بنى الهيمنة

مقدمة

شهد عام ٢٠٢١ إصدار تقارير عدة عن منظمات غير حكومية تقدم توصيفات للحالة الاستعمارية القائمة في فلسطين، شكلت تحولاً نسبياً في الخطاب الحقوقي والقانوني الصادر عن هذه المنظمات تجاه توصيف الحالة الاستعمارية، كان منها تقرير «هيومن رايتس ووتش» المعنون بـ «تجاوزوا الحد: السلطات الإسرائيلية وجريمتها الفصل العنصري والاضطهاد»^١، وتقرير مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة (بتسيلم) بعنوان «نظام تفوق يهودي من النهر إلى البحر: إنه أبارتهايد»^٢، شكلت هذه التقارير تحولاً في التوصيفات التي تقدمها هذه المنظمات للحالة الاستعمارية أساساً، فهي تعمل منذ سنوات في حقل حقوق الإنسان، الذي

عنوان الكتاب: عن «حق الإنسان» في الهيمنة

عنوان الكتاب في لغته: The Human Right to Dominate

تأليف: نيكولا بيروجيني ونيف غوردون

ترجمة: محمود محمد الحرثاني

الناشر: بيروت/ الدوحة- المركز العربي للأبحاث ودراسة

السياسات

سنة النشر: ٢٠١٨

عدد الصفحات: ٣٢٠

* طالب ماجستير في الدراسات الإسرائيلية في جامعة بيرزيت.

قام على توثيق الانتهاكات الإسرائيلية وجمع المعلومات وتأييدها في تقارير، وفي حالات معينة التحرك القانوني، قبل أن تتخذ خطوة إضافية مؤخرًا في تغيير تعاطيها مع الوضع القائم، ولعل ذلك يأتي نتيجة متغيرات عدة مرت فيها هذه المؤسسات والوضع القائم على الأرض، على سبيل المثال أدى إدراك «بتسليم» لمحدودية جدوى نشاطها القانوني في المحاكم الإسرائيلية، إلى إيقافه وتوصيفه باعتباره شرعنة للاحتلال وتكريسًا له.^٢

هذه التحولات الكبيرة، لم تكن جذرية بالمحصلة، فهي بقيت عالقة في تشخيص يقوم على الحالة الراهنة تتجاوز السياق التاريخي (بالأخص تقرير تجاوزا الحد)، وأيضًا المواجهة ضمن الخطاب القانوني الذي يبقى قاصرًا وغير ميسر في كثير من الأحيان. إلى جانب ذلك، نشهد في فلسطين ارتفاعًا في الخطاب الذي يركز على أساس حقوق الإنسان والقانون الدولي، ترافق ذلك من طفرة في المؤسسات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان في الأعوام الثلاثين الأخيرة، فالمؤسسات الإسرائيلية برزت بعد الانتفاضة الأولى، والفلسطينية بعد توقيع اتفاقية أوسلو. لذلك، سنعمل في هذه المراجعة لكتاب «عن حق الإنسان» في الهيمنة»، لنيكولا بيروجيني ونيف غوردون، الذي يدرس منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية الليبرالية والمحافظة، ضمن حالة فلسطين/إسرائيل، من خلال تتبع عملها بناءً على ما يصدر عنها من توثيقات وتقارير وعلاقتها مع الدولة، وكيف يتم تطوير حقوق الإنسان وعمل المنظمات ضمن بنية الهيمنة / العنف الممارسة من الدولة، ودورها في إعادة إنتاج الهيمنة وحمايتها، باعتباره مساهمة مهمة في مراجعة خطاب هذه المؤسسات، وإعادة قراءة دورها.

يحاول الكتاب القائم في أربعة فصول ومقدمة، من خلال فهم تناقضات حقوق الإنسان، أن يقدم تحليلًا لعمل منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية الليبرالية، من خلال نقاط ومراحل بارزة، وهي تلك اللحظة الأولى التي تم فيها تأطير القضية الفلسطينية باعتبارها قضية حقوق إنسان، والتنقل مع محطات بارزة أخرى من أجل فهم تعامل منظمات حقوق الإنسان معها، تحديدًا الحروب الإسرائيلية على قطاع غزة، باعتبارها لحظات تظهر التحولات التي طرأت

على خطاب حقوق الإنسان، ولاحقًا ظهور منظمات حقوق إنسان غير حكومية محافظة تُساهم في شرعنة الاستعمار والعنف والتشريد.

يتتبع الكتاب أساسًا العلاقة بين حقوق الإنسان والهيمنة، وكيف تستدعي حقوق الإنسان من أجل تعزيزها، وظهور فاعلين سياسيين تقوم برامجهم على تعزيز الظلم، مع الإشارة إلى الأرضية المشتركة التي تقوم عليها منظمات حقوق الإنسان الليبرالية والمحافظة، وكيف يتم تطوير النصوص نفسها والأفكار نفسها لخدمة أفكار متنافية، ويظهر كيفية استخدام النصوص والأدوات نفسها وإمكانية أن تلعب أدوارًا متناقضة في الوقت نفسه، كل هذا بالاعتماد على تحليل مجموعة من المعلومات والمواد والمذكرات القانونية وتقارير مرافعات وتقارير عسكرية وحملات إعلانية وبروتوكولات بعض النقاشات البرلمانية، بالإضافة إلى المقابلات مع منخرطين في مجال المنظمات غير الحكومية.

في المقدمة العربية القصيرة للكتاب، يقدم الكاتبان واحدة من الإشكاليات الأساسية للكتاب، وتتمحور حول حالة الدراسة والفكرة التي ينطلق منها، فعلى الرغم من تأطير القضية الفلسطينية باعتبارها قضية حقوق إنسان، تظهر الإشكالية، أن هذا التأطير لم يساهم في تحقيق أي تقدم في التغلب على عدم التكافؤ في القوة المادية والرمزية، بل تحولت إلى سلاح آخر في يد إسرائيل كدولة استعمار استيطاني وهو ما عُبر عنه: «حقوق الإنسان لم تفشل وحسب في تعزيز حركة التحرر الفلسطيني، بل شرعت إسرائيل في استخدام حقوق الإنسان لتعزيز هيمنتها. وبحسب فهمنا، فإن حقوق الإنسان ليست سلاحًا للضعيف فحسب، بل سلاح القوي أيضًا».

تبدأ مقدمة الكتاب في قصة تظهر مدى التشابك بين منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية والعنف والهيمنة والدولة، وهي قيام منظمة العفو الدولية بتنظيم حملة دعائية تحت عنوان «واصل التقدم أيها الناتو» وقمة ظل من أجل المرأة الأفغانية، في الوقت نفسه الذي ينعقد فيه اجتماع لحلف شمال الأطلسي (الناو) في شيكاغو، من أجل مناقشة ثورات الربيع العربي ونظام الدرع الصاروخي في أوروبا وانسحاب قوات الناتو من أفغانستان، وكان الهدف من قمة منظمة العفو الدولية التأكيد على ضرورة



غرافيتي للفنان بانكسي على جدار الفصل العنصري،

وبالأخص في أميركا تحول المحافظون إلى تبني لغة حقوق الإنسان واستخدامها بعد أن كان يتم نبذها من قبلهم، بذلك تحولت حقوق الإنسان إلى مصدر للذين يبحثون عن النفوذ السياسي والسلطة باختلاف توجهاتهم، وأضحت حقوق الإنسان اللغة المشتركة الجديدة في النقاش الأخلاقي.

يظهر استيلاء المحافظين على لغة حقوق الإنسان، إلى تقارب يتزايد بين الليبراليين والمحافظين على مستوى العالم، ففي المقدمة يحاول الكتاب تقديم عرض لهذا التقارب، وهو نتيجة اتفاق متبادل على بعض الافتراضات الأساسية، مما ينتج عنه ما يسميه الكتاب (الاستنساخ) من خلال استخدام الاستراتيجيات ذاتها في العمل، والاتفاق على سلطة القانون ودور المحاكم الحاسم عند الخلاف.

بالطبع، تحافظ كل منظمة على ميولها السياسية، لذلك، ظهر ما يعرفه الكتاب بعمليات القلب والإبدال، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال مثال يقدمه الكتاب، فالمنظمات الليبرالية والمحافضة تستلهم في حملاتها لغة حقوق الإنسان، أي أنها تنطلق من قاعدة واحدة، ولكن تطويعها يقود إلى مثل ومعتقدات مختلفة تمامًا. يظهر ذلك من خلال الحملات الداعمة للمثليين التي تقوم فيها منظمات

مواصلة تدخل الناتو العسكري في أفغانستان من أجل حماية النساء.

بحسب الكتاب، فالحملة تظهر أن توظيف العنف ضروري لحماية حقوق الإنسان، وأن العنف وحقوق الإنسان ليسا متناقضين بالضرورة. وهذه النقطة تظهر المفارقة، فعادةً يرتبط العنف مع الهيمنة وحقوق الإنسان مع التحرير، على الرغم من ذلك فإنها تظهر في الاستخدامات بشكل مختلف. يعرف الكاتبان الهيمنة باعتبارها مجموعة واسعة من علاقات القهر التي تتميز باستخدام القوة والإكراه، ومن هذا التعريف يتعامل الكتاب مع الهيمنة من خلال الممارسات العنيفة بهدف إخضاع الأفراد والجماعات لها، ودراسة المنطق المستخدم لتبرير ممارسات الهيمنة، وكيف يتم منحها الشرعية من خلال الاسترشاد بحقوق الإنسان. يتضح ذلك من ممارسة منظمة العفو الدولية التي سبق وأشرنا لها، وكيفية مساهمة حقوق الإنسان في إعادة إنتاج العنف السائد وحماية الهيمنة وشرعنتها.

المثال السابق الذي يرتبط بمنظمة حقوق إنسان غير حكومية ليبرالية، هو نموذج على اتجاه أوسع بكثير تقوم فيه حقوق الإنسان بخدمة الهيمنة، من خلال تطويع حقوق الإنسان، فمع بداية الألفية

حقوق الإنسان الليبرالية (ليس حصراً عليها) من خلال رفض انتهاك حقوق الإنسان، في المقابل تقدم منظمات حقوق الإنسان المحافظة تشريعات مناهضة للمثليين استناداً إلى المادة ١٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وينطبق ذلك على معاداة الإسلام وعلى قلب وإبدال المُستعمر والمستعمر. ويأتي هذا التنافس نتيجة قدرة الخطاب السائد لحقوق الإنسان على تشكيل فئات أخلاقية قانونية، وقلب عملية تحديد علاقات القوة. على هذا الأساس ما يقدمه لنا فهم القلب والإبدال «تبيان أن حقوق الإنسان التي يفترض معظم الناس أنها تقدمية وتحررية، يمكن أن ترتبط بمنتهى السهولة بالهيمنة» (٣٧).

أما ضروب تطويع حقوق الإنسان فهي تأتي نتيجة إدراك المحافظين، أن حقوق الإنسان واستخدامها سابقاً ساهم في صناعة السياسات، ولدورها في عملية تأطير التاريخ، و«تنازع في تفسير تاريخ العنف باعتباره هيمنة» (٣٧)، فتساهم في إظهار تفسيرات متنوعة للهيمنة، وتلعب دوراً في نزع شرعية تفسيرات أخرى. تجليات الوظيفة المعرفية لحقوق الإنسان والعلاقة الوثيقة مع العنف، ظهرت في تدويتها داخل الجيوش، فأصبح الجيش الأميركي يقدم تدريبات في حقوق الإنسان.

يعتقد بيروجيني وغوردون أنه لا فرق جوهرياً بين التطويع الليبرالي والمحافظة لحقوق الإنسان، لأنهما يتبعان المنطق نفسه، «فهما يطوعان حقوق الإنسان من أجل إنشاء إطار قانوني وأخلاقي تُمنح من خلاله الحوادث التاريخية والأهداف السياسية معنى محدداً» (٤١). بذلك، تكون قد ساهمت في إنتاج رواية معينة من التاريخ، تعطي بدورها معنى سياسياً لحقوق الإنسان. أما النقطة الحاسمة التي تظهر من كل ذلك هي أن تطويع حقوق الإنسان يعمل على توطيد الهيمنة وتعزيزها وإرشادها دون خلقتها.

يستمر تأطير الكتاب، من خلال تقديم نقد للنموذج الهيدروليكي لحقوق الإنسان، «القائل أن مزيداً من حقوق الإنسان يساوي قليلاً من الهيمنة» (٤٢). ذلك بحسب الكتاب يقود إلى إشكاليتين، الأولى أن تقديم الضعفاء لمطالبهم من خلال خطاب حقوق الإنسان يوسع المجال للتدخل السیادي الشرعي ضدهم. والثانية، أنه عندما

يستدعي الضعفاء أو من يدعي تمثيلهم سواء من جانب حقوق الإنسان أم المهيمنين، فيمكن أن يظهر ذلك بالمطالبة باستخدام العنف من أجل حماية حقوق الإنسان (مثال منظمة العفو الدولية). يظهر ما سبق تناقض حقوق الإنسان، وكيف يمكن أن تؤدي إلى أشكال جديدة من الظلم. كما تضيف المقدمة ضمن تفكيكها لحقوق الإنسان، نقداً لافتراض وجود نص أصلي يجري تحويله أو تطويعه، فالكتاب ينظر إلى انعدام وجود هذا الأصل أساساً وأن استخدامات حقوق الإنسان هي ترجمات وتطويعات كان يتم دائماً الادعاء أنها هي الأصل في لحظتها التاريخية، رغم ادعاء إعلانات حقوق الإنسان أنها تعبر عن أصل غير مسيئ، على الرغم أن ذلك يشير نيكولا ونيف إلى أن ترجمة الأصل وغياب الاستقرار فيه، يعكس علاقات القوة القائمة ويعيد إنتاجها وتحويلها. على الرغم من ذلك، فهذا لا يعني سيولتها، أو أنها تقع خارج النطاق المعياري، بل يمكن معيرتها ضمن لحظة تاريخية توفر للتاريخ إطاراً. ومن هذا التقديم ينتقل الكتاب من السياق العام إلى دراسة الحالة في فلسطين / إسرائيل.

عن حدود حقوق الإنسان

جاء الفصل الأول بعنوان «تناقضات حقوق الإنسان»، ويتضمن محاولة لتقديم التناقضات التي نشأت خلال سيرورة تشكل حقوق الإنسان، عقب الحرب العالمية الثانية، مما جعلها مرتهنة أساساً للمنتصرين في الحرب، وارتباطها بالدولة على الرغم من لغتها العالمية، والإشارة إلى ذلك في سياق منح الحق في تأسيس إسرائيل، في محاولة لتعويض اليهود عن الانتهاك الذي تعرضوا له في أوروبا، من خلال انتهاك آخر لحقوق الإنسان.

ظهرت فكرة إنشاء نظام لحماية حقوق الإنسان بعد الحرب العالمية الثانية، والجرائم النازية، وجاءت مصطلحات حقوق الإنسان من أجل «محاولة فهم ويلات الماضي والمساعدة في تشكيل نظام سياسي جديد يسيطر عليه المنتصرون» (٦٧)، ومن هذه الانطلاقة تظهر بداية تناقضات نظام حقوق الإنسان، الذي سيتلخص بالفشل في منع وقوع انتهاكات أخرى.

يظهر استيلاء المحافظين على لغة حقوق الإنسان، إلى تقارب يتزايد بين الليبراليين والمحافظين على مستوى العالم، ففي المقدمة يحاول الكتاب تقديم عرض لهذا التقارب، وهو نتيجة اتفاق متبادل على بعض الافتراضات الأساسية، مما ينتج عنه ما يسميه الكتاب (الاستنساخ) من خلال استخدام الاستراتيجيات ذاتها في العمل، والاتفاق على سلطة القانون ودور المحاكم الحاسم عند الخلاف.

لذلك، ينطلق الفصل من زعزعة الافتراض الذي يدعي أن حقوق الإنسان تقع خارج الدولة وتستخدم لحماية المواطنين منها. وفي سياق ظهور نظام حقوق الإنسان بعد الحرب العالمية الثانية، فقد ظهرت علاقة معقدة بين ما هو عالمي والدولة، فقد ساهم نظام حقوق الإنسان في إحياء الدولة القومية، فيما منحته هي تصديقاً وشرعيةً.

أنتج هذا المزج تناقضاً - كما يشرح الفصل - يقوم على «الحماية من الدولة والحماية التي تقدمها الدولة وحماية الدولة» (٧٠)، مما يظهر مركزية الدولة القومية والصلة بين حقوق الإنسان والهيمنة. وعلى هذا الأساس ظهرت مركزية الدولة في حيوات الناس، فأصبح الانتماء للدولة القومية شرط الحصول على حقوق الإنسان، والنضال من أجل حقوق الإنسان مرادفاً للنضال من أجل الحكم الوطني، وعلى هذا تأسست فعالية الناس في حال دخلوا تحت حكم الدولة. لذلك، يذكرنا الكتاب بأن «تاريخ الاستعمار وتاريخ الحرب العالمية الثانية يفيدان بأن الدولة ذات السيادة هي واحدة من أفضع الكيانات انتهاكاً لحقوق الإنسان» (٧٢).

يشير الكتاب إلى فكرة أن تأسيس إسرائيل جاءت كنوع من التعويض الإنساني عن الجرائم التي ارتكبت بحق اليهود في أوروبا أثناء المحرقة، فتشكل التعويض من خلال الدولة القومية الاستيطانية في فلسطين، التي أنتج تأسيسها توليداً لانتهاكات حقوق إنسان جديدة. وينتقل ليعالج محاكمة آيخمان في سياق حقوق الإنسان، والإشارة إلى التناقضات التي جرت خلالها، من خلال انتهاك إسرائيل للقانون الدولي بإحضار مجرم ومحاكمته، وأيضاً أن جرائم الإبادة التي نفذتها النازية وأدت إلى إنشاء لغة حقوق إنسان عالمية جرى التحقيق فيها والمحاكمة

من خلال محكمة محلية وتحول الخطاب إلى إثني وطني، بذلك، طوعت المحكمة حقوق الإنسان لتتوافق مع حقوق اليهود في تجاهل للانتهاكات الأخرى ضد غير اليهود، وبذلك «ساعدت المحكمة في إعادة إنتاج إطار أخلاقي إسرائيلي قائم، مفاده تميّز اليهودي عن غير اليهودي» (٨٢). بناءً على ذلك، ساهمت محاكمة آيخمان في إعادة موضعة التهديد، من خلال الإزاحة المكانية والزمانية للمحرقة من أوروبا إلى الشرق الأوسط، وتبرير انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم إسرائيل بأنها في حالة تهديد دائم، واكتساب الشرعية كإجراء وقائي ضد العودة إلى المحرقة.

أما اللحظة التي دخل فيها تأطير حقوق الإنسان للقضية الفلسطينية، فقد جاء مع الانتفاضة الأولى التي شكلت تحولاً حاسماً في تأطير المواجهة الفلسطينية ضد المشروع الصهيوني، ففيها بدأ استخدام مفردات حقوق الإنسان، بحسب الكتاب. كما حصلت طفرة في ظهور مؤسسات حقوق الإنسان غير الحكومية، سواء أكانت إسرائيلية أم فلسطينية، وبدأت هذه المنظمات في استخدام مفردات حقوق الإنسان في خطابها وبياناتها الصحافية وتقاريرها ومراسلاتها مع السلطات الإسرائيلية.

يدعي الكتاب أن تأطير الصراع باستلهام حقوق الإنسان وازدياد الانشغال الدولي في الانتهاكات التي ترتكب ضد الفلسطينيين/ات، ساعد في إجبار إسرائيل على المجيء إلى طاولة المفاوضات. لاحقاً، بعد توقيع اتفاقية أوسلو، استمر عمل المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية في رصد الممارسات الإسرائيلية في مناطق السلطة الفلسطينية وبالأخص مصادرة الأراضي، والمنظمات الفلسطينية في المساهمة في عملية بناء الدولة، وفي الكثير من الأحيان تحولت هذه المنظمات إلى بديل عن المبادرات الشعبية والأحزاب السياسية التقليدية.

لم تستطع هذه الطفرة في استخدام حقوق الإنسان وبروز المنظمات غير الحكومية «إيجاد شرح داخل الإطار المحلي للسيادة الاستعمارية» (٩٣)، ويقدم الكتاب مثلاً، خلال الانتفاضة الأولى، قدمت المنظمات غير الحكومية، العديد من المذكرات للمحكمة الإسرائيلية العليا ضد انتهاكات حقوق الإنسان للفلسطينيين/ات، وعلى الرغم من أن هذه المذكرات تظهر كتحديد للحكومة الإسرائيلية، فإن المحكمة إلى تبرئة إسرائيل من أي انتهاك فظيع، بل ساهمت محكمة العدل في العليا في تشريع العنف الاستعماري.

المأزق الأساسي الذي يشير له الكتاب في هذه الجزئية، أن منظمات حقوق الإنسان، بقصد أو دونه، ساهمت في إضفاء الشرعية على المحاكم الإسرائيلية، وشرعنة الإطار المؤسسي للدولة الاستعمارية، وأظهر مفارقة أن الدولة المسؤولة عن العنف ضد الفلسطينيين تحولت إلى حكم في الانتهاكات التي ترتكبها.^٦

على الرغم من إمكانية هذه المنظمات في تحقيق اختراقات جزئية ترتبط في الحياة اليومية للفلسطينيين، فهي «لم يكن لها تأثير في بنية الاحتلال، بل إنها لم تستطع خلخلة نظام الهيمنة الذي أدى إلى ظهورها» (٩٦). كما أن نقداً آخر قدمه بيروجيني وغوردن، يرتبط بعمل المؤسسات التي أصبحت تركز على التوثيق وإدانة الانتهاكات دون الحديث عن الأسس البنيوية للهيمنة (باستثناء الحديث عن مصادرة الأراضي).

أدركت بتسليم هذه الجزئية في العام ٢٠١٦، وقررت بعد ٢٥ عاماً من تقديم شكاوى إلى النيابة العسكرية الإسرائيلية، التوقف عن القيام بهذه الخطوة نتيجة إدراكها عدم فاعليتها، إذ يتم إغلاق العديد من الملفات دون تهمة، لأنّ النيابة تقبل روايات الجنود على أساس المصادقية، ويشير بيان بتسليم إلى أن النيابة العسكرية تستمد شرعيتها من داخل الجهاز المدني الاستعماري، مثل المحكمة العليا والمستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، كما أن الفلسطينيين/ات لا يستطيعون التقدم بشكاوى بأنفسهم. لكن المهم هو إشارة بتسليم إلى أن تقديم الشكاوى للنيابة العسكرية والعملية التي تنتهي دون تقديم لوائح اتهام عادةً، تساهم في إضفاء الشرعية

على الاحتلال، وإظهار أخلاقية جهاز تطبيق القانون والجيش الإسرائيلي، بناءً على ذلك تشير المنظمة إلى الإشكالية البنيوية في المنظومة الاستعمارية. لذلك، توقفت بتسليم عن القيام بهذه العملية مع استمرار عملها في التوثيق وإصدار التقارير.^٧

أما الفصل الثاني فقد جاء بعنوان «تهديد حقوق الإنسان»، ويحاول تقديم عرض للفترة التي تحولت فيها نظرة إسرائيل إلى حقوق الإنسان باعتبارها تهديداً، وظهور مصطلح الحرب القانونية، خاصةً بعد نشر تقرير غولدستون،^٨ ومحاربة عمل منظمات حقوق الإنسان الليبرالية، وبداية ظهور ما عرف بمنظمات حقوق الإنسان المحافظة، وأثر كل ذلك على المنظمات الليبرالية والتقليل من حدة خطابها.

كانت حرب «الرصاص المصبوب» على غزة نقطة تحول، ليس بسبب العنف الإسرائيلي فيها، بل بسبب الجدل القانوني الذي أطلقته، خاصةً بعد صدور تقرير القاضي ريتشارد غولدستون الذي حقق في انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. على الرغم من أن استخدام خطاب حقوق الإنسان في تأطير القضية الفلسطينية كان قد أصبح دارجاً، فإن المشكلة الإسرائيلية التي جعلها تعلق من التقرير هو إصداره من لجنة دولية تمثل الأمم المتحدة، مما منحه مزيداً من الشرعية على الساحة الدولية.

في هذه الأثناء، بدأ ازدياد نشاطات مجموعات إسرائيلية محافظة، أدعت أنها لا ترى في استخدام حقوق الإنسان تهديداً، إنما في ما اعتبرته «تسييس حقوق الإنسان»؛ أي استخدامها لانتقاد الدولة والنظام السياسي. وبرز في هذه الفترة الصراع على تحديد ماهية حقوق الإنسان ومعناها. وفي الوقت ذاته ظهر ما عرف بمصطلح «الحرب القانونية». من بين المنظمات العاملة في هذا السياق (NGO Monitor)^٩ التي عملت على مراقبة المنظمات غير الحكومية الليبرالية، والهجوم عليها وعلى ممولّيها، بادعاء أنها تسييس حقوق الإنسان، والتحول الذي حصل هو أن المنظمات المحافظة لم تعاد حقوق الإنسان بل قررت «الدفاع عنها». بذلك، وقفت المنظمات الليبرالية والمحافظة على أرضية واحدة، ومجال خطابي واحد ولغة مشتركة، تدور حول «وهم

على الرغم من إمكانية المنظمات الحقوقية في تحقيق اختراقات جريئة ترتبط في الحياة اليومية للفلسطينيين، فهي «لم يكن لها تأثير في بنية الاحتلال، بل إنها لم تستطع خلخلة نظام الهيمنة الذي أدى إلى ظهورها» (٩٦). كما أن نقداً آخر قدمه بيروچيني وغوردن، يرتبط بعمل المؤسسات التي أصبحت تركز على التوثيق وإدانة الانتهاكات دون الحديث عن الأسس البنيوية للهيمنة.

تعتبرها تهديداً وجودياً لها، كونها تساهم في الحرب القانونية، التي هي شكلٌ من أشكال الإرهاب وفق الحكومة الإسرائيلية، وبالتالي فإن هذه المنظمات جزء من شبكة الإرهاب. وبحسب الكاتبين يتم النظر إلى تسييس حقوق الإنسان عند قيام المنظمات الليبرالية بتبني حقوق الإنسان لغير اليهود، مما يعد في نظر المهيمن تهديداً للطابع الإثنوقراطي للدولة.

يسوق الكتاب مثالا على التحولات التي حصلت على عمل المنظمات الليبرالية، التي يمكن اعتبارها نوعاً من الرقابة الذاتية التي مارسها نتيجة الهجوم عليها، من خلال مقارنة تفاعل منظمة بتسليم مع الحرب الإسرائيلية على غزة عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩، مع تفاعلها مع حرب ٢٠١٢، فقد انخفض نشاطها المدافع عن حقوق الإنسان، وأصدرت بياناً صحافياً يطالب الحكومة الإسرائيلية بحماية المدنيين وعدم تكرار أخطاء الحرب السابقة، كما نشرت شهادات عدة من دون تحليل متماسك كما يستنتج في الكتاب، كما استدخلت شهادات إسرائيليين في محاولة لخلق نوع من التوازن والتماثل، ورفعت المسؤولية عن الشهادات التي جمعتها من غزة باعتبار أنها جمعت خلال الحرب دون التمييز فيها، على الرغم من تشابه الظروف مع الحرب السابقة وعدم إقدام المنظمة على هذه الخطوة. أما أوضح إدانة قدمتها المنظمة فكانت ضد حركة حماس، فبحسب تقرير بتسليم كانت إسرائيل محل شبهة في انتهاك القانون الدولي، أما حماس فهي متهمة بارتكاب جرائم حرب. وبحسب تحليل بيروچيني وغوردن «أن مجموعة حقوق الإنسان الليبرالية تعيد إنتاج التباين السياسي القائم بين المهيمن والمهيمن عليه وتعززه... إن إقحام التكافؤ في وضع غير متكافئ يرقى إلى محاولة إيقاف التاريخ، وهي آلية استعمارية شهيرة

الأصل» الذي سبق وأشرنا إليه، وتدافع عن حياد حقوق الإنسان والافتراض أن تسييسها يشوه معناها التقليدي، والتلاقي جاء من اعتبار أن «حقوق الإنسان لا تُعد مشروعاً إلا بقدر ابتعادها عن الاصطفاف، كما تنبع قوتها من عالميتها والتأكيد أنها لا تمثل مصالح معينة» (١١٧). أما هدف المنظمات المحافظة فهو خلق لغة حقوق إنسان خاصة بها تستخدم في مواجهة خطاب حقوق الإنسان السائد أو الذي يعود للمنظمات الليبرالية.

أما مصطلح الحرب القانونية فظهر في الخطاب المحافظ،^{١٠} بهدف الحد من تأثير حملات حقوق الإنسان، وتغليف عملها بصبغة أمنية، باعتبار أن ما تقدمه يشكل خطراً أمنياً وتهديداً قومياً، ويساهم ذلك في تحويلها إلى «موضوع نقاش وطني ومحل تدخلات تشريعية وسياسات قمعية» (١١٩).^{١١} وازداد توظيف هذه الخطاب بعد بروز ظاهرة المقاضاة في محاكم عالمية أو وطنية ضد مسؤولين ومشاركين في انتهاكات حقوق الإنسان، لكن لم يظهر ذلك كتهديد إلا عندما رفعت دعاوى ضد مسؤولين من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

إذا كان يمكن التأريخ للتحولات في استخدام حقوق الإنسان، في سياقنا، فيمكن أن ننطلق من الانتفاضة الفلسطينية الأولى باعتبارها لحظة بروز، وصولاً إلى تقرير غولدستون الذي اعتبر لحظة فارقة مؤثرة، في بروز المنظمات المحافظة، وفي تحولات ستطراً على المنظمات الليبرالية. فعلى الرغم من امتناع الحكومة الإسرائيلية عن التعاطي مع بعثة غولدستون، توجهت البعثة إلى منظمات إسرائيلية لحقوق الإنسان وزودتها بما جمعتها، مما جعلها مادةً للهجوم والتحريض الإسرائيلي عليها، وجعل الحكومة الإسرائيلية التي تفاخرت بوجودها باعتبارها دليلاً على الديمقراطية،

جاء الفصل الأخير في الكتاب بعنوان «حق الإنسان في أن يستعمر»، ويحاول الإضاءة على ظهور نمط جديد من منظمات حقوق الإنسان الاستعمارية، التي تعمل على الدفاع عن حق (الإنسان/ المستعمر) في أن يستعمر ويهيمن، من خلال قلب الحقائق، وتحويل الفلسطينيين إلى غازٍ للأرض.

السيادة أنتج اقتصادًا أخلاقيًا للقتل مختلفًا عن حالة الطبيعة، يقرر متى يكون القتل مشروعًا ومقبولًا وأخلاقيًا. وفي سياق الحروب الليبرالية (مثل إسرائيل) التي تحاول تطهير العنف باعتباره قانونيًا وأخلاقيًا، يمكن أن يساهم إلقاء الضوء على بروز خطاب الدروع البشرية وكيفية توظيفه في الحروب، فهمًا لفكرة «الحق في القتل».

ظهر استخدام نصوص القانون الدولي الإنساني لانتقاد العنف الإسرائيلي الممارس ضد الفلسطينيين، فقط خلال الانتفاضة الثانية على يد منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية الليبرالية، وتمت إدانة إسرائيل في التقارير بسبب انتهاك حصانة المدنيين، وتم تقديم التماس لمحكمة العدل العليا الإسرائيلية، التي حكمت بوجوب عدم استخدام «المدنيين» كدروع بشرية. لكن القصة لم تنته هنا، بل بدأت من خلال تطويع مصطلح الدروع البشرية، فقد قام مركز الاستخبارات ومعلومات الإرهاب وهو مركز أبحاث إسرائيلي مكاتبه في وزارة الدفاع بنشر تقرير مطول حول قيام حزب الله باستخدام المدنيين كدروع بشرية، واستخدم شهادات نشرتها منظمات حقوق إنسان ومنظمات دولية، من خلال تأطيرها بشكلٍ مختلف، واعتبر أن حزب الله هو من بدأ الانتهاك وساهم في إضفاء الشرعية على قتل المدنيين اللبنانيين، ولاحقًا نشر المركز نفسه تقريرًا عن قيام حركة حماس بذلك خلال حرب ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

في حرب ٢٠١٤ قاد الجيش الإسرائيلي حملةً من أجل تبرير قصفه لمنازل ومستشفيات ومدارس، باعتبار أن المقاومة الفلسطينية تستخدمها كدروع، من أجل تقديم مبرر أخلاقي للقتل وتحويل قتل البشر إلى أضرار جانبية، دون انتهاك القانون الدولي. لاحقًا طورت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية أسلوبًا

تستخدم لشرعنة الهيمنة وتبريرها» (١٤٥).

يبحث الفصل الثالث تحت عنوان «حق الإنسان في القتل» التقارب بين مجال حقوق الإنسان والمجال العسكري، وكيف يتم إنتاج أخلاقيات حقوق إنسان مرتبطة بالقانون تتساق مع القتل من خلال ترشيده وتقنيته، واستخدام حقوق الإنسان والقانون الدولي من أجل تبرير قتل الفلسطينيين، وكيف تتقارب المنظمات غير الحكومية الليبرالية مع هذه التوجهات دون مواجهة جدية لتطويع حقوق الإنسان الذي يستمر بذلك في خدمة الهيمنة، يفحص الفصل هذه الأفكار من خلال دراسة مفهوم «الدروع البشرية»^{١٢}.

يشير الكتاب إلى أن مساعي تنظيم الحرب قديمة قدم الحرب نفسها، وتم ذلك من خلال كتابات وقوانين دولية عدة، لكن مؤخرًا دخلت مراكز بحثية وأكاديمية إلى هذا المجال ونظمت مؤتمرات وورشات عمل، كما أصبحت بعض الجيوش تدعو خبراء حقوق إنسان من أجل تقديم مشورة حول ما يجوز ولا يجوز فعله، وبهذه الطريقة فهذه المنظمات لا تنظم ضروب القتل فقط، بل تمنح الدولة حمايةً من الاتهامات أيضًا. وظهور ما يعرفه الكتاب بثقافة العنف الأخلاقي ساهمت في التقارب بين حقوق الإنسان والهيمنة، وساهم ذلك في شرعنة العنف، وجعله أكثر فاعلية، واستدامته ودعمه، ويلخص ذلك بقول «أن حقوق الإنسان لا تناهض القتل كما أن القتل لا يتنافى بالضرورة مع حقوق الإنسان» (١٦١).

لأن حقوق الإنسان «تُفكر» من خلال الدولة، تظهر لديها هذه الإشكاليات، لأن جزءًا منها ظهر مع بروز الدولة الحديثة، التي تأسست من خلال قهها في احتكار القتل، ونتج عن ذلك أن صاحب

إشكالية أخرى، هي أن نظام حقوق الإنسان يعمل باعتباره نظام تمثيل، كما لو كان لدى الناشطين تفويض من المعذبين في الأرض، وتحوّل طريقة ممارسة منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية إلى عدم تحول حقوق الإنسان إلى لغة شعبية يستخدمها الناس، بذلك لا تصبح حقوق الإنسان أداة للجماهير، بل تبقى أداة في يد الخبراء، وينتج طبقة خبراء مغتربة عن الناس الذين تتظاهر بتمثيلهم.

الإسرائيلي قلل من الضرر تجاه المدنيين الفلسطينيين باستخدام قدراته التكنولوجية العالية. يظهر ذلك كيف تُطوع منظمات حقوق الإنسان العلاقة بين الأخلاقيات والأسلحة ذات التكنولوجيا العالية، وكيف تساهم التكنولوجيا العالية، لدى المهيمن في حمايته وإنتاج عنف أخلاقي من خلال القانون الإنساني الذي يعمل لمصلحة المهيمنين.^{١٤}

جاء الفصل الأخير في الكتاب بعنوان «حق الإنسان في أن يستعمر»، ويحاول الإضاءة على ظهور نمط جديد من منظمات حقوق الإنسان الاستعمارية، التي تعمل على الدفاع عن حق (الإنسان / المُستعمر) في أن يستعمر ويهيمن، من خلال قلب الحقائق، وتحويل الفلسطيني إلى غازٍ للأرض، واتساقاً مع سعي المستوطنين المحموم للحصول على المزيد من الأراضي، ويبحث الفصل في ذلك من خلال دراسة جهد منظمة ريغافيم ومنظمة ييشا لحقوق الإنسان. تقوم فكرة ريغافيم على قلب مسار السلب الاستعماري، «المستوطنون اليهود ضحايا التمييز في حين أن الفلسطينيين المستعمرين هم «الغزاة» و«الغزاة الصامتون» للأراضي الوطنية الإسرائيلية، وأنهم مرتكبوا انتهاكات حقوق المواطنين اليهود في إسرائيل» (١٩٨). وتعتبر أن الدولة والمحكمة العليا تنحرف عن الهدف وتميز لصالح الفلسطينيين وهي تعمل من أجل تصحيح ذلك، وهي تستخدم خطاب حقوق الإنسان في سياق استعماري، وتظهر أن لا اختلاف بين حقوق الإنسان والحق في الهيمنة والاستعمار.

ظهرت هذه المنظمات إثر إخلاء مستوطنين من بؤر استيطانية مقامة في الضفة الغربية وعقب تجميد مؤقت للاستيطان خلال عملية أوسلو للسلام أو بعد إخلاء مستوطنات قطاع غزة. عملت هذه

يقوم على استنساخ أدوات منظمات حقوق الإنسان، وهو قيام جهاز الأمن العام الإسرائيلي «الشاباك» بالحصول على شهادات معتقلين فلسطينيين من قطاع غزة، استخدموا من قبل الجيش الإسرائيلي كدروع بشرية قبيل اعتقالهم، ولكن شهاداتهم كان الهدف منها إدانة حماس، وتبرير قتل الفلسطينيين، من خلال حديثهم عن إطلاق صواريخ من بين المنازل الفلسطينية، وفي هذه الشهادات تبقى الضحية نفسها، أي الفلسطينيون، لكن الهدف هو إبدال الجاني، بتحويله من إسرائيلي إلى حماس، وتبرير العنف وقتل الفلسطينيين دون اعتباره انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني. وبحسب الكتاب هذه إشارة إلى كون القانون الدولي يتحدد قيمته بحسب طريقة استخدامه، وأن الأنظمة الليبرالية تستخدمه من أجل تأطير عنفها باعتباره أخلاقياً.

أما الجزئية الثانية الإشكالية التي يقدم الكتاب نقداً لها، هو أن عملية صوغ أفعال القتل السيادية كحق إنساني، لم تقتصر على الحكومة الإسرائيلية، بل ظهر تقارب مع منظمات حقوق الإنسان الليبرالية، التي أدانت المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة في حرب ٢٠١٢ بسبب ما اعتبرته انتهاك مبدأ التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين^{١٥} من خلال إطلاق الصواريخ من بين المنازل الفلسطينية، وقصفها التجمعات الإسرائيلية، فاتخذت حماس من الفلسطينيين دروعاً بشرية وقصفت مدنيين إسرائيليين بحسب إشارة بتسليم، بذلك انتهكت حقوق الإنسان الفلسطيني وارتكبت جرائم حرب، ويتضح من ذلك مدى التقارب بين منظمات حقوق الإنسان الليبرالية والحكومة الإسرائيلية.

في المقالة نفسها، التي اعتمدت في جزء منها على معلومات من الجيش الإسرائيلي، أشارت إلى أن الجيش

المنظمات على إنتاج لغة حقوق إنسان جديدة تعتبر فيها أن «ديمقراطية إسرائيل في خطر» والمستوطنين هم «ضحايا» تطهير عرقي مدبر تدعمه الدولة، بهدف إعادة التأكيد على كون اليهود هم الضحايا والفلسطينيين الجناة، واستطاعوا تطوير خطاب حقوق الإنسان كي يخدم هدفهم، وذلك من خلال استخدام خطاب حقوق الإنسان ضد الحكومة الإسرائيلية وتحصين الاستعمار الاستيطاني من خلال اعتبار أي عمل ضده هو انتهاك لحقوق الإنسان، وإعادة تشكيل المستوطن باعتباره ضحية. أما عملها فهو استنساخ لعمل المنظمات المختلفة الأخرى من خلال استخدام الاستراتيجيات ذاتها، مع الاستفادة من مهارات أخرى، مثلاً، خدم أحد مؤسسي ريغافيم في الجيش الإسرائيلي في منطقة النقب واعتبر أن تجربته ساهمت في إدراك الفراغ القانوني في التعامل مع القرى البدوية ووظف مهارات «الملاحه العسكرية» في ريغافيم. أما الاستنساخ فكما أشار أحد العاملين في مشروع مراقبة المستوطنة في منظمة السلام الآن، إلى استخدام ريغافيم وغيرها الأساليب نفسها في رسم الخرائط وتحديد البناء الفلسطيني» غير القانوني» واستخدام اللغة والمرافعات نفسها في اللوائح المرفوعة للمحاكم، يعلل هذا التشابه في الكتاب باعتباره أن كل المنظمات تتوافق على تقنيات إنتاج أدلة واحدة واستخدام لغة حقوق الإنسان. تحول هذه المنظمات الاستنساخ إلى قلب «يحول الحضور والوجود الفلسطيني نوعاً من الاحتلال غير الشرعي... وتمسي حقوق الإنسان سلاحاً يزيد من تشرد سكان الأرض الأصليين» (٢٢١). بذلك، يكون هناك حق للإنسان (المستعمر) بالتشريد، من خلال اعتبار أن إجلاء المستوطنين اليهود هو انتهاك لحقوق الإنسان وتهجير الفلسطينيين وطردهم هو عملٌ من أعمال العدالة. فتساهم في حماية المستوطنات اليهودية والعمل على تعزيز عمليات الهدم للمباني الفلسطينية. تتعامل هذه المنظمات مع فلسطين كوحدة واحدة، فهي تنشط في الضفة الغربية والجولان والنقب، ولكن ضمن عملها تكشف دون قصد عن جوهر الدولة وتحاول تعزيزه وتتماهى مع ه، فتظهر أن معارضتها للدولة مجرد وهم فهي جزء من أذرع الجسم الاستعماري نفسه، هدفها إصلاح الدولة. في خاتمة الكتاب، يكون السعي إلى مركزة وتحديد

تناقضات حقوق الإنسان والهيمنة المسيطرة عليها، والإشكاليات المرتبطة الناتجة عن شكل عمل منظمات حقوق الإنسان، مع محاولة تقديم اقتراحات نظرية، تساهم في تحرير حقوق الإنسان من الهيمنة، أو إيجاد حقوق إنسان تعبر عن القواعد الشعبية. ساهمت حقوق الإنسان في تمكين الدولة ومنحها اعترافاً وحماية وشرعية. إن الخطاب السائد لا يقف ضد الدولة بل يساعد في شرعيتها حتى في شكلها الاستعماري الاستيطاني، وتعمل الدولة على تدجين حقوق الإنسان من أجل تعزيز سياساتها، بما يتسق في كثير من الأحيان مع تجريد الناس من حقوقهم.

يقدم الكتاب نقداً أخيراً لمنظمة هيومن رايتس ووتش، التي ترفض التوجه للمحاكم مثلاً في عملها وتفضل عدم المشاركة العامة في سياسات حقوق الإنسان وهي تركز في عملها على الحالات التي تكشف عدم تطبيق للقانون أو تطبيق خاطئ أو تمييزي، وهذه إشكالية لأن حق الإنسان في الهيمنة ينتج عن نقاشات حول فرض القانون بشكل كافٍ، مما يختزل حقوق الإنسان في خطاب قانوني محض، لا يهدف إلى منازعات وخلخلة البنى القائمة، بل إلى تخفيف التجاوزات. مقدماً مثلاً على ذلك، من خلال نقد مصادرة الأراضي في فلسطين ومناهضة التعذيب والاعتقال الإداري، فيتم معالجة كل جزئية بشكل منفصل، فتظهر كحالات تخفي الصلات المعقدة التي تربط مظاهر الهيمنة المتنوعة.

يضيف الكتاب في هذه الجزئية أيضاً، أن الانتقاد القانوني يحجب التفاوت في السلطة، ولا تنتج عنه مساءلة جذرية للنظام، نتيجة الارتكاز على فكرة كون هذا النظام نزيهاً وهو حكم يفصل بين الأطراف ويصحح الأخطاء، مما يساهم في إسكات مقاومة بنى الهيمنة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتضمنة في القانون.

إشكالية أخرى، هي أن نظام حقوق الإنسان يعمل باعتباره نظام تمثيل، كما لو كان لدى الناشطين تفويض من المعذبين في الأرض، وتحوّل طريقة ممارسة منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية إلى عدم تحول حقوق الإنسان إلى لغة شعبية يستخدمها الناس، بذلك لا تصبح حقوق الإنسان أداة للجماهير، بل تبقى أداة في يد الخبراء، وينتج طبقة خبراء

المراجع

- ١ هيومن رايتس ووتش، «تجاوزوا الحد: السلطات الإسرائيلية وجريمتا الفصل العنصري والاضطهاد» (هيومن رايتس ووتش، ٢٠٢١). إنظر/ي الرابط التالي:
https://www.hrw.org/ar/report/2021378469/27/04/.
- ٢ بتسيلم، «نظام تفوق يهودي من النهر إلى البحر: إنه الأبارتهايد» (القدس: مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، ٢٠٢١). إنظر/ي الرابط التالي:
https://www.btselem.org/arabic/apartheid.
- ٣ مدار، «بتسيلم ينزع القناع عن مقاومة 'اليسار' للاحتلال، «ملحق المشهد الإسرائيلي- مدار، ١ حزيران ٢٠١٦. إنظر/ي الرابط التالي:
https://bit.ly/3NDmSck.
- ٤ لا يدين الكاتبان العنف بشكل مطلق، فالعنف ليس دائماً أو بالضرورة مظهرًا من مظاهر الهيمنة، بل من خلال التجارب المناهضة للاستعمار يظهر استخدامه في المقاومة والتحرير وتخليص الإنسان من علاقات الهيمنة.
- ٥ في الفترة نفسها ظهرت نزعات نقدية في المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية سواء على مستوى علم الاجتماع أو التاريخ، وكان هذا التغير داخل المؤسسة دليلاً على قدرة المؤسسة على استيعاب هذا الخطاب الموجود على هامشها وإجراء التغيير اللازم لاستيعابه، ويمكن مقارنة ذلك مع ظهور مؤسسات حقوق الإنسان على الرغم من اتساعها ونشاطها بشكل أكبر في الحيز العام، لكن محاولات استيعابها (أو تهميشها) مستمرة طوال الوقت أيضاً. حول المقاربة المرتبطة في الأكاديميا، إنظر/ي: عزمي بشارة، «علم الاجتماع الإسرائيلي ومساهمة باروخ كيمرلينغ- ملاحظات عامة»، المستقبل العربي، العدد ٣٩٤ (كانون الأول ٢٠١١): ٧-٣٣.
- ٦ ساهمت المحكمة العليا الإسرائيلية في شرعة استعمار الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن خلال قراراتها يظهر إعلاء الجانب الأمني والتعامل مع القضايا بمصطلحات تقنية وفضاضة، وعزل كل قضية عن الأخرى والتعامل مع كل حالة بشكل جزئي في غالب الأحيان، كما أنها كانت ترد غالبية الالتماسات التي وجهت إليها. للنظر في ردود المحكمة العليا الإسرائيلية على الالتماسات المقدمة، يمكن مراجعة: سوسن زهر، قرارات المحكمة العليا الإسرائيلية بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة ١٩٦٧ (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، ٢٠٢١):
Nimer Sultany, "The Legacy of Justice Aharon Barak: A Critical Review," Harvard International Law Journal Online ٤٨ (٢٠٠٧): ٨٣-٩٢، أما عن حدود العمل القانوني في سياق فلسطيني، إنظر/ي: رائف زريق، «آفاق العمل القانوني وخطاب الحقوق للفلسطينيين في إسرائيل: بين تحقيق إنجازات قضائية وإعادة إنتاج علاقات القوة،» قضايا إسرائيلية، العدد ٨٠ (٢٠٢١): ٧١-٨٥؛ مرجح خليفة، «استخدام المستعمر لقانون المستعمر: ما بين الشرعية والمقاومة في حالة الفلسطينيين داخل الخط الأخضر،

مغتربة عن الناس الذين تتظاهر بتمثيلهم. فيما لا يشغل خبراء وممارسو حقوق الإنسان الحيز العام لأن ذلك يظهر كانهاء مهنية وانحياز. لا يقدم الكتاب رفضاً مطلقاً لحقوق الإنسان، لذلك يحاول أن يقدم اقتراحاً من أجل تحرير حقوق الإنسان في ظل المأزق الذي تقع فيه، ويقدم من أجل ذلك ثلاثة اقتراحات. الأول، تطوير حقوق الإنسان باستخدام منظور غير قانوني، واستخدامها في نقد القانون، دون تجاهل القانون بل باستهدافه باعتباره معززاً للهيمنة. الثاني، نزع الاحترافية عن حقوق الإنسان وإلغاء الفوارق الطبقية التي ينتجها العمل فيها، وإعادة تشكيل منظمات حقوق الإنسان بما يجعلها متوافقة مع القواعد الشعبية. الثالث، بما أن حقوق الإنسان تطوع في فضاء سياسي غير محايد وغير متناظر، فالتحدي هو إنتاج أطر حقوق إنسان يمكن أن تنتج عنها مقاومة للهيمنة.

ملاحظة ختامية

بالعودة إلى الواقع، يظهر أن الكثير من النقد الذي قدمه الكتاب لا يزال صالحاً للاستخدام، خاصة النقد الذي قُدم للنموذج الهيدروليكي لحقوق الإنسان. يتضح ذلك في تقرير منظمة العفو الدولية «أمنستني» الذي صدر مؤخراً، وعلى الرغم من أن التقرير، عبّر عن تحول كبير في خطاب منظمات حقوق الإنسان، ويساهم في توسيع النقد ضد إسرائيل (وأثار قلقاً إسرائيلياً كبيراً)، فإن المنظمة نفسها، رفضت اتخاذ موقف واضح من الاحتلال، وأكدت على عدم وجود رابط بينها وبين حركة مقاطعة إسرائيل BDS، كما أن الفرع الألماني للمنظمة رفض نشر التقرير على موقعه وباللغة الألمانية نظراً لتاريخ الهولوكوست، والتقرير لا يصنف إسرائيل، باعتبارها استعماراً استيطانياً، كما يصنفها الخطاب الفلسطيني.^{١٥}

« سلسلة أوراق فلسطينية (حيفا: مدى الكرمل- المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، ٢٠١٨).

٧ عبرت بتسليم عن ذلك صراحةً لأول مرة في تقرير أصدرته في أيار عام ٢٠١٦، إنظر/ي: بتسليم، «ورقة التوت التي تغطي عورة الاحتلال: جهاز تطبيق القانون العسكري كمنظومة لطمس الحقائق» (القدس: مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، ٢٠١٦). إنظر/ي الرابط التالي:

https://www.btselem.org/download/201605_occupations_fig_leaf_arabic.pdf,

أما التشكيك في جدوى عملية التقاضي فقد ظهر بعد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في العام ٢٠١٤، إنظر/ي: بتسليم، «كيف أثبتت السلطات الإسرائيلية أنها غير قادرة على التحقيق بشبهات انتهاك القانون الإنساني الدولي أثناء العمليات الإسرائيلية في قطاع غزة» (القدس: مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، ٢٠١٤). إنظر/ي الرابط التالي: https://www.btselem.org/arabic/accountability/20140905_failure_to_investigate

٨ للاستفاضة حول تقرير غولدستون والتعامل الإسرائيلي مع التقرير، وصولاً إلى سحبه من قبل السلطة الفلسطينية وتكرار غولدستون له، راجع/ي: نورمان فنكلستين، غزة: بحث في استشهادها، ترجمة: أيمن ح. حذاد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٢٠): ١١٧-١٦٥.

٩ تعمل مراقب المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية (NGO Monitor)، على مراقبة منظمات فلسطينية وإسرائيلية ودولية عاملة في فلسطين أو في مناصرة القضية الفلسطينية، للاستفادة حول عمل هذه المنظمة وغيرها في هذا السياق، إنظر/ي: وليد حباس، «المجتمع المدني اليميني في إسرائيل.. NGO monitor غودجا»، ملحق المشهد الإسرائيلي- مدار، ٢٨ حزيران ٢٠٢١. إنظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3Hw0irO>; باسل رزق الله، «ملاحقة وقانون «إرهاب»: «إسرائيل» والمجتمع المدني الفلسطيني ما بعد أوسلو»، حر، ٧ تشرين الثاني ٢٠٢١. إنظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3ogESaO>

١٠ حول الحرب القانونية، إنظر/ي:

Lisa Parks and Caren Kaplan, eds., "2. LAWFARE AND ARMED CONFLICTS. A Comparative Analysis of Israeli and U.S. Targeted Killing Policies and Legal Challenges against Them," in *Life in the Age of Drone Warfare* (New York: Duke University Press, 2020), 59-88.

١١ يشير الكتاب إلى محاولات سن قوانين ضد منظمات حقوق الإنسان، في حينه كانت مشاريع القوانين لم تكتمل لكن بعد صدور الكتاب صدر القانون بصيغة مخففة نسبياً، إنظر/ي: بي بي سي عربي، «إسرائيل تصدر قانوناً مثيراً للجدل يفرض رقابة على تمويل منظمات المجتمع المدني»، هيئة الإذاعة والبريد البريطانية الناطقة بالعربية، ١٢ تموز ٢٠١٦. إنظر/ي الرابط التالي:

<https://bbc.in/32NgPIT>.

١٢ خلال العمل على هذا الفصل من الكتاب ظهر لينكولا بروجيني

ونيف غوردن مشروع كتاب جديد عن الدروع البشرية، وقد صدر في العام ٢٠٢٠، إنظر/ي:

Neve Gordon and Nicola Perugini, *Human Shields: A History of People in the Line of Fire* (Oakland, California: University of California Press, 2020)

١٣ عندما قدمت المنظمات الدولية (مثل OCHA) إحصائيات حول الحرب الأخيرة (أيار ٢٠٢١)، قامت بتوفير أرقام الشهداء من خلال إحصاء الأطفال والنساء وكبار السن بشكل منفرد، أما بقية الذكور (ما فوق ١٨ عاماً) أي الفئة التي تدخل عالمياً في «سن القتال» فقد تم تقسيمهم إلى قسمين متممين للمقاومة الفلسطينية وقسم غير محدد في تمه مع التصورات الإسرائيلية باعتبار كل فلسطيني يمكن أن يكون مشاركاً في القتال أو يشكل خطراً. إنظر/ي: مايا مكداشي، «ألا يكون الرجل الفلسطيني ضحية؟ جندرة الحروب الإسرائيلية على غزة»، ترجمة: أنس سمحان، جدلية، ٢٠ تشرين الثاني ٢٠٢١. إنظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3416ABD>.

١٤ روجت إسرائيل لحروبها على أنها حروب ذات تقنية نظيفة ومعايير أخلاقية عالية، من خلال استخدام صواريخ أكثر دقة واتباع تقنيات «تحذير» مثل الطرق على السقف، في محاولة لتبرير حروبها وتقديدها بصورة أكثر إنسانية وسليمة أخلاقياً. إنظر/ي: إيال وايزمان، «وسائل الموت»، في سلطة الإقصاء الشامل: تشريح الحكم الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢): ٦٤٥-٦٩٨؛

Mikko Joronen, "Death Comes Knocking on the Roof: Thanatopolitics of Ethical Killing During Operation Protective Edge in Gaza: 'Death Comes Knocking on the Roof,'" *Antipode* 48, no. 2 (March 2016): 336-54.

١٥ من أجل قراءات حول تقرير أمнести، إنظر/ي: عز الدين التميمي، ««إسرائيل» دولة أبرتهايد: ما جديد تقرير «أمнести»؟»، الترافلسطين، ٥ شباط ٢٠٢٢. إنظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/35OC6Ui>; Maureen Clare Murphy, «What makes Amnesty's apartheid report different?», *THE ELECTRONIC INTIFADA*, Feb. 3, 2022. See: <https://bit.ly/35Mm8tS>; Soheir Asaad, Rania Muhareb, «Dismantle What? Amnesty's Conflicted Messaging on Israeli Apartheid», *Blogs: The Institute for Palestine Studies*, Feb. 15, 2022. See: <https://bit.ly/3Je7Z71>



أمين دراوشة *

إعادة تأهيل الفلسطيني تحت «احتلال متنور» في رواية «سمير و يوناتان على كوكب المريخ»!

الفلسطيني والإسرائيلي خلال فترة الستينيات والسبعينيات. وتحمل مؤلفات يهوشوع رسائل عديدة ومتنوعة، وهو يصف الصراع بين الشعبين وصفًا كابوسيًا كيانيًا: فالعربي هو مشكلة اليهودي، بل هو الكابوس الوجودي الذي يقلق راحته، ويسلبه الأمان.

في قصته «في مواجهة الغابات» (١٩٧٠)، يمثل العربي الفلسطيني كابوسًا مرعبًا، يسيطر على بطل يهوشوع، ويجعل حياته صعبة، ويشاركه في حرق الغابة، لتظهر تحتها قرية العربي المدمرة، وهو في ذلك الوقت لا يستطيع أن يحاور العربي فيجعله مقطوع اللسان. أما في رواية «العاشق»^٢، فتشكل العلاقات العربية - اليهودية، منبعًا مهمًا لرؤية يهوشوع الروائية لأن شخصية الفتى نعيم،

تتمثل واحدة من المشاكل الكبرى التي تواجه المشروع الإسرائيلي بالسكان العرب الفلسطينيين الذين رفضوا مغادرة أرضهم. ظهر هذا الأمر جليًا في الأعمال الأدبية الإسرائيلية، إذ لا يخلو عمل أدبي من وجود شخصية عربية، حتى لو كانت على شكل ظلال. ويقول الناقد إيهود بن-عيزر في مقالة له بعنوان «مقتحمون ومحاصرون» إن «العرب واليهود، كل منهما يصوغ الآخر ويجسده بشكل سلبي. والمشكلة العربية أصبحت مشكلة يهودية بالنسبة لنا»^١.

وقد ساهم كل من الكاتبين بنيامين يهوشوع وعاموس عوز في صياغة العلاقات بين الشعبين

* ناقد وباحث فلسطيني - رام الله

لها وجودها وسيطرتها على حياتها، ولها وزنها في عالم الكاتب الروائي، وقد ظهرت كشخصية متوافقة مع نفسها أكثر من الشخصيات اليهودية الأخرى في الرواية، رغم الملاحظات الكثيرة على صياغة الشخصية العربية فيها؛ فنعيم مجرد فتى فلسطيني، وهو شخصية هامشية في المجتمع الفلسطيني. ومع ذلك، عرض الفلسطيني كأداة ووسيلة في النفس الإسرائيلية اللاهثة وراء البحث عن هويتها الممزقة بين مجموعات بشرية، قدمت من مختلف دول العالم لتقيم في فلسطين كياناً لها.

بالنسبة للشخصية العربية - الفلسطينية - والكيفية التي يتعامل بها الإسرائيلي معها، فإنها وثيقة الصلة بتوصيف الإسرائيلي لذاته، بل وتتداخل فيها أيضاً صورة العربي الفلسطيني لذاته: إن نعيم، ابن الخامسة عشرة، يقوم على خدمة العجوز فيدوتشا التي تذيبه الويل بتعليقاتها القاسية، في حين تنتابها الحيرة من كون هؤلاء العرب لا يهربون، ولا يغادرون. إن وجود العربي على أرضه يشكل كابوساً لا فكاك منه في حياة اليهودي.

والأمر نفسه لدى بطل الرواية آدم، فعلى الرغم من أنه يشعر بأن الفتى نعيم يشبه ولده الميت، ومن أنه يعطف عليه، إلا أنه في النهاية لا يسمح له بالاندماج في المجتمع الإسرائيلي، ويعيده إلى قريته.

لا يرى اليهودي ذاته إلا مقابل الآخر الفلسطيني، ويقول الكاتب حاييم بريشيت حول الموضوع: «تُعرف الذات الصهيونية الآن بـ «الآخر» الفلسطيني، مثل الحدّ الخارجي الذي يحدد الشكل»^٢، فاليهودي لا يعرف ذاته إلا بمقارنة نفسه بالفلسطيني، والصراع معه والانتصار عليه. ويضيف بريشيت: «وبما أن الصراع العسكري والاقتصادي والثقافي والطبقي ضدّ الفلسطينيين يملأ الصورة الإسرائيلية بكل ذرة من المعنى الذي تتمسك به، كيف يمكن التخلي عنه! ماذا سيحل محله؟»^٣

لذا في حالة «العاشق» العربي نعيم، الذي يبذل كلّ جهده للاندماج في المجتمع الإسرائيلي، فإن آدم يبعده إلى قريته؛ لأن العلاقة بينه وبين دافي غير

مرغوب فيها، لا من آدم، ولا من المجتمع الإسرائيلي الذي يمثله. العربي الفلسطيني لا يقبل كعاشق، بل كعامل أو خادم، عليه أن يتلقى الأوامر ويطيع. فكيف ظهر الفلسطيني أو العربي - كما يحب الأدباء مخاطبة الفلسطينيين - في رواية «سمير ويوناتان على كوكب المريخ» لدانيلا كارمي؟ وهل اختلفت الصورة النمطية للعربي عمّا سبقها من روايات؟

تحكي الرواية تجربة الفتى الفلسطيني سمير في تعامله مع أشخاص من اليهود.

إذ يبلغ من العمر اثنتي عشرة سنة، يعيش في إحدى قرى الضفة الغربية، يصاب وتتهشم عظمة ركبتة، نتيجة سقوطه عن دراجته ثلاثية الإطارات، لأنه أراد أن يغامر ويقودها إلى المخبز بطريق مختصر عبر درج السوق. يستطيع الوالد الحصول على تغطية علاجية له في مستشفى يهودي.

في صباح اليوم الذي سيذهب به إلى المستشفى، كان يصلي كي تحصل بعض المشاكل فيُفرض منع تجوال حتى لا يذهب مع والدته، فوالده لم يستطع الحصول على تصريح لمرافقته إلى المستشفى. وقبيل صعوده وأمه إلى الباص، تفقد الوالد تصريح الدخول الخاص بالوالدة، وعن صعوبة الحصول على تصريح حتى للعلاج يقول سمير: «ذلك التصريح الذي حصلته لنا المحاميّة التي تعمل والدتي عندها في التنظيف، وهو تصريح خاص لإجراء عمليّة جراحية في مستشفى تابع لليهود. حتى لو نامت والدتي ثلاث ليالٍ على درج مكتب الحاكم العسكري لم تكن لتحصل على مثل هذا التصريح»^٤.

يتأثر سمير في المدرسة بجملة إنجليزية من بداية قصّة «علاء الدين» تقول: في قديم الزمان، كان ساحر يعيش في أفريقيّا، سافر إلى الصين كي يحضر مصباحاً. "ONCE THERE WAS A WIZARD. HE LIVED IN AFRICA. HE WENT TO CHINA TO GET A LAMP" (ص ٢٥) لم يكمل المعلم القصة، لأنه اعتقل ولم يعد.

وس يظهر يوناتان كمعلم جديد لسمير. يبقى يردد الجملة كتعويذة تحميه، ويحلم بالمصباح. فهل سيحصل عليه؟

انبهار سمير من معاملة الأطباء والمرضى

تظهر المريضة فاردينا كملك تفوح منها رائحة العطر، وتتصف باللطافة والرقّة، وتتقرب من الفتیان بالنكت والمزاح، وتعتني بهم كأنهم أولادها. وعندما أرادت مساعدة سمير بالاستحمام خجل ورفض خلع بنطاله، فاستدعت الملك الساحر فليكس الذي فتح الباب ودخل فبدأ وجهه كعنزة تضحك. لم يبدُ على الإطلاق جدياً، وكان أنفه أحمر كأنف أحد المهرجين. بعد الاستحمام نشفه بحركات عناق وضحك. قال لنفسه: «ماذا يقول أصدقائك لو أنهم رأوك الآن... ماذا يقول والدك لو أنه رأى كيف يعتنون بك وكأنهم والدك...». (ص ٢٣) كما ساعده في التبول وهو على سرير، ولم يشعر بالخجل لأنه أخرج من أذنه بالوناً أحمر، نفخه وعلقه على السرير. وساعده على استعادة قوة رجله من خلال جلسات التقويم، بإصراره على ممارسة التمارين وزرع الأمل في نفس سمير، بعد أن فقد الأمل في المشي من جديد. ولكن، لا تجد الكاتبة بدءاً من التنغيص على سمير، فعند حدوث أي مشكلة لا شك أن العربي هو السبب، أو على الأقل تحوم حوله الشكوك.

يلعب تساحي بالكرة داخل الغرفة فيكسر أبيض الزهور العزيز على قلب فاردينا كونه هدية من أمّ ولد عانى من مرض خطير. توجه كلامها لسمير «نسمح لكم بأن تفعلوا ما ترغبون. ندلكم. نرعاكم. وهذا هو جزاؤنا؟!» وفي النهاية، كانت تنظر إليّ أنا بالذات. وكانت نظرتها أكثر قسوة من الضرب». (ص ٦٠)

شعر سمير بالكراهية اتجاه تساحي، وأراد أن يشير إليه بأنه الفاعل، كي يعاقبه، ويقتلعه كالأعشاب الضارة من الغرفة، ولكن تدخل يوناتان وقال إنهم جميعاً من فعل ذلك، اندهشت فاردينا، أخذت النبتة ونظفتها من كتلة التراب، وقالت النبتة سليمة سوف أنقلها لأصيص آخر. يحس سمير بالخوف من الكراهية التي تنمو بداخله اتجاه تساحي، يشعر بالاختناق، وكي تهدأ نفسه، يردد جملة السحرية باللغة الإنكليزية.

تثير معاملة الأطباء والمرضى إعجاب سمير، كما تدهشه العلاقة القائمة بين أفراد العائلة اليهودية

الواحدة. هنا في مستشفى اليهود ثمة هدوء وسكون لدرجة إنك تسمع صوت الذباب وهو يطير. «لعل الأمر كذلك لدى اليهود، ربّما في بيوتهم تعيش العائلات حياة هادئة كما في مسلسلات التلفزيون. يجلسون ويجلبون الصلصال ويأكلون الخبز الهلالي مع اللبن الدسم وفتات الشوكولاتة». (ص ٨٠-٨١) هنا لا تجد أناساً محبطين كوالده، بل «أناس يبتسمون كل الوقت». (ص ٨٨)

نظرة الفلسطينية إلى ذاته

لم يكن انبهار سمير من العلاقات الدافئة والحميمة لدى العائلة اليهودية من فراغ، فهو يعيش في عائلة محطمة، سحقتها الظروف. وعلى الرغم من تناول الكاتبة لدور الاحتلال في تدمير العائلة الفلسطينية إلا أنها أتت على الموضوع بخجل بل حاولت نفي الأمر وكأنه مجرد تهمة.

يعيش سمير في بيت يحوي جدّه المسن والضرير، والذي يعيش في عمة دائمة، وعلى ذكريات بيته القديم ومدينته المحبوبة، لذا هو يدخل بشراهة، يجلس على المصطبة ويبدأ في تنفّ لحيته، يشعل سيجارة وراء أخرى طوال الليل. سينكمش من الدخان كما تقول والدة سمير. ويخبرنا سمير عن حالته: فهو لم يبق له أصدقاء «بعضهم مات، وبعضهم أصبح متديناً جداً. ومن بين أولئك الذين بقوا - لم يكن هناك من لم يغضب عليه جديّ خلال جدال، أو من صرخ عليه بأنه حمار برخصة». (ص ٥٦) يحب سماع الأخبار، في إحدى المرات أخذ سمير يشرح له الصور المرافقة للأخبار، كانت عن المعارك في يوغسلافيا، وصف له حال الناس وهم يهربون بالقطارات من المدن المدّمة، وسط بكاء العجائز، ونوم الأطفال على المقاعد، يسأله عن المحق في هذه الحرب يجيب الجد: «شيء واحد موغّد، كلّ واحد يظنّ أنّه المحقّ». (ص ١٠) وهنا إسقاط على الصراع الفلسطيني - اليهودي، حيث لكل روايته مع ما يرافق الرواية اليهودية من قوة باطشة.

يعيش الجد في الماضي، ويتذكر أيامه الجميلة المسروقة التي لن تعود، وهو يمثل جيل اللاجئين الأول، وتحاول إسرائيل التخلص منهم حتى عن طريق الأدب. عندما يتم تخدير سمير لإجراء

لم يكن انبهار سمير من العلاقات الدافئة والحميمية لدى العائلة اليهودية من فراغ، فهو يعيش في عائلة محطمة، سحقتها الظروف، وعلى الرغم من تناول الكاتبة لدور الاحتلال في تدمير العائلة الفلسطينية إلا أنها أتت على الموضوع بخجل بل حاولت نفي الأمر وكأنه مجرد تهمة.

الكواكب. قال لنفسه: «انا بالذات كنت سأسر لو كان والدي يعمل في الكواكب، وهذا لن يحدث». (ص ٢٤) وينتقل بفكره بين أفراد عائلته، جدّه يجلس طوال النهار على المصطبة ويدخن، وشقيقه بسام بعد أن تعرض للسجن، سافر ليعمل في الكويت، ولا أحد يعرف عنه شيئاً. وأخته نوار ما زالت تحتفظ بخصلة شعر لخطيبها الذي مات بالرصاص، ويبدو إنه كان من المقاومين، وإن لم توضح الروائية كيف مات! وتبقى نوار ترفض الزواج، وتعيش في عالم خيالي. أحب سمير لو أنه مثل يوناتان، يكون له أب يأخذه ليرى الكواكب دون أن يسمع تنهداته حول حسابات صالون الحلاقة.

ويقارن سمير بين صديقه القديم عدنان وصديقه الجديد يوناتان. ظهر عدنان كفتى لا مبالٍ، ودائماً ما ينسج القصص من وحي خياله (كاذب)، ويتردد على السوق لعله يحصل على حبة فاكهة فجأة، ويرافقه سمير للتفتيش في حاويات الزبالة لعلهم يحصلون على شيء ينتفعون منه، وهنا يقارن سمير بين الزبالة العربية والزبالة اليهودية، فالزبالة العربية رائحتها كريهة «الزبالة هي مجرد زبالة. سوداء وقذرة. وأنت تعرف أنه لن تحظى بشيء جيد من الزبالة». (ص ٨٦)

كانت هناك أيام سوداء وأيام جيّدة، «الأيام الدائرية في الأحياء المترفة، كنت أندesh ممّا يرميه اليهود. ألعب كاملة. أكوام من الثياب المغسولة والمكوية. ذات مرّة وجد عدنان قبعة جلد مع إضافة فروة تتدلّى على الأذنين. وعلى القبعة ألصقت ماركة الدكان. لقد أحضرها شخص ما من روسيا، ولم يلبسها. لم يخلع عدنان هذه القبعة طوال الشتاء». (ص ٨٧)

كان سمير يعشق المصابيح ويتمنى لو أنه

العملية، يحلم أنه جدّه يطوفان في البلدان جوعى وعطشى، ثم تنقذهم الأميرة الجميلة التي لم تكن سوى لودميلا الفتاة المريضة رففته في غرفة رقم ستة! وتنتهي رحلات سمير بدخول جده الصحراء، وفي مكالمته مع أمه بعد العملية أراد أن يسألها عما إذا عاد جده من الصحراء، ولكنه لم يفعل، فالجد عاد من حيث أتى وكأنه عابر سبيل في هذه الأرض. فالكاتب اليهودي يتعامل مع الوجود الفلسطيني على أنه وجود عربي دون خصوصية فلسطينية، حيث فلسطين لم تكن لشعب فلسطيني بالمطلق، إنما تقع تحت احتلال عربي جاء من الصحراء، لذا عليه أن يرجع من حيث أتى، فالفلسطيني لديه مكان يعود إليه وهو أرض العرب بينما اليهودي لم يعرف سوى هذه الأرض! وهي ركيزة أساسية قامت عليها الحركة الصهيونية.

الوالدة تعمل في التنظيف (عند مكتب حمامة يهودي) وبعد ذلك تقضي الليل في المخبز، وتكون دائماً متعبة، أما الأب فيعمل حلاقاً ويملك دكاناً صغيراً، ودائم التذمر من قلة الزبائن بسبب منع التجوال، وهو قليل الكلام، والاتصال بينه وبين أولاده مقطوع حتى إنه توقف عن الكلام نهائياً بعد مقتل طفله فادي. وفي الرواية يقارن سمير بينه وبين والد يوناتان، فكيف تمت المقارنة؟

مقارنة سمير بين والده وصديقه العربي مع صديقه الجديد ووالده

رأى سمير والد يوناتان، ووصفه بأنه رجل طويل، وشعره ذو خصلات مموجة تتدلّى حتى كتفيه. حتى إنّه ظنه أخته وليس والده. جلس على السرير وتحدّث بهدوء. وأجاب على أسئلة ابنه حول

يجد واحدًا، ووجد مصباحًا أحمر لامعًا ولكنه لم يشعل ومع ذلك فرح فرحًا كبيرًا. يتذكر عدنان كان يعتبره صديقه الأفضل، الآن غير واثق بوجود يوناتان «أنا لست متأكدًا لأنَّ يوناتان يعطيني كلَّ يوم شريحة اللحم خاصَّته أو قطعة الدجاج أو الحبش، أو لا أعرف كيف يسمونها، ولا يجعل من ذلك قصَّة، ولا يسألني مرَّات يوميًا ماذا ينقصني في الحياة منذ أن أصبحت صديقه». (ص ٩٨)

يمتاز حديث يوناتان بالعمق، ويبدو حديث عدنان شعبيًّا وعاميًّا، ومن أمثلة هذه الأحاديث: يوناتان: «مشكلتك يا سمير، أنَّك تعيش دائمًا في هذا الكون». (ص ١٠١)

عدنان: «مشكلتك يا سمير، أنَّك لا تميِّز بين بحر الماعز وأعقاب المالبورو». (ص ١٠١)

يوناتان فتى هادئ، دائمًا صامت ومشغول بالقراءة حول الكواكب والنجوم، طيب المعشر. إحدى يديه ممسوكة داخل آلة حديدية، لا تتيح له أن يحركها. والداه منفصلان، والأم استقرت في أميركا، ويبدو أن الأب له شعر طويل كي يكون أمه أيضًا حسب تحليل سمير. يطلب يوناتان من سمير مرافقته في رحلة طويلة إلى المريخ، كي يصنعا عالمًا جديدًا يسوده السلام.

يشعر سمير بالحرية وهو يلعب، لم يحس بهذا الشعور منذ زمن طويل، يتذكر الروضة والأولاد الكثيرون المتراصون في كوخ خشبي، والصخب الكبير، كان دائمًا هناك دفع وصراخ. الصبيان لم يجلسوا أبدًا بالقرب من الطاولة ليرسموا ويعملوا، كانوا يحبذون الخروج إلى الساحة للجري واللعب بألعاب فيها شغب. منذ الطفولة يميل العربي إلى العنف والعراك، وكأن ذلك في جيناته!

جاء يوناتان إلى سرير سمير ذات ليلة، وساعده في النزول إلى الكرسي، كان الوقت متأخرًا، وطفق يوناتان يفتش عن غرفة معتمة من غرف المكاتب، حتى وجدها...

«وأخيرًا أخرج من جيبه مصباحًا صغيرًا موصولًا برزمة مفاتيح. نثر المصباح ضوءًا مائلًا إلى الحمرة، ومنذ اللحظة الأولى لم أستطع إلا أن أطمع فيه. لم أر في حياتي مصباحًا عجيبًا كهذا المصباح، لعلَّه ذلك المصباح الذي طالما فتشت عنه في القمامة؟!». (ص ١٢٩ - ١٤٠) يبدو سمير قد

وجد حلم حياته في مصباح يوناتان. دخل الغرفة وأشعل يوناتان الحاسوب، وأدخل القرص الصلب، وبدأ الحاسوب بتلحين نغم ساحر، وتلَوَّنت الشاشة باللون الأزرق السماوي، وكانت السماء مدهشة، وكانت الكواكب لامعة تضيء وتنطفئ، والمركبات الفضائية تطير... يقود سمير المركبة وفق تعليمات وأوامر يوناتان. كون يده اليسرى مصابة.

ومع تحذيرات يوناتان لسمير خوفًا من اصطدام المركبة، يقول سمير: شعرت بالإهانة، فهو تعلم عن الكواكب وهو ما زال صغيرًا. يقول يوناتان: الهبوط خطير، استخدم كلتا يديك، غضب سمير قائلًا: ومن أين لي أن أعرف «والدي لا يعمل بالكواكب. أستطيع أن أحكي لك كيفية شحذ موسى الحلاقة، وثن شفرات الحلاقة في كل بلد في الضَّفة». (ص ١٤٨)

وعلى ضفاف البحيرة يدرك أنَّ كلَّ شيء ممكن. ويشعر بالقرب من يوناتان، لم يحس بهذا الشعور أبدًا حتى مع فادي أخيه. أخيرًا وجد مصباحه السحري، الذي لم يكن سوى صديقه الجديد يوناتان. «على ضفاف البحيرة الزرقاء التي أقمناها، وقفت مع يوناتان، صديقي من مستشفى اليهود، نرمم عالمًا جديدًا، دون كوارث. لم يبدُ لنا أي شيء مستحيلًا، ونحن معًا». (ص ١٥٨)

اعتراف خجول..

حرية تحت السيطرة!

مثل الفتى تساحي دور القائد الذي يتبعه الآخرون، وامتاز بقوة الشخصية، وفرض شروطه على الآخرين، ويملك كفتي يدين ضخمتين تمنحانه الثقة بالنفس. فكيف كانت علاقته بسمير؟ اتصفت العلاقة بينهما بالتجاهل، وتعامل تساحي في البداية وكأن سمير غير موجود، يلبي تساحي حب استطلاع الأولاد برؤية ولمس كيس البول الخاص به إلا سمير، حتى عندما طلب يوناتان من تساحي أن يلمسه سمير تجاهل الطلب. قائلًا ليوناتان: «لا يهمني!». (ص ٤١)

يكبر سمير بسنتين، كثير الغلبة والحركة، عندما يسمع اسم سمير يعود ويكرره باستهزاء. وكان عندما ينظر إليه الفتيان، «يقوم بعمل

أرادت الكاتبة تصوير المجتمع الإسرائيلي بصورة وردية، فهو يحوي قوة العلم ممثلة بيوناتان، والقوة البدنية والعسكرية ممثلة بتساحي، وقوة الجمال ممثلة بلودميلا. يستحضرني هنا زيوس كبير الآلهة الذي كلما أراد إغواء امرأة جاءها على شكل ثور أو وردة أو قطرات مطر، ولكن الروائية أرادت إغواء سمير بكل ذلك.

يراه إنساناً يتألم، طفق يعزف لحناً حزيناً، «كانت يدها ترتجفان وهو يعزف. لم أعرف إذا كان سبب ذلك هو التعب أو الجهد الذي بذله كي يعزف. لم أر على الإطلاق أحد هؤلاء الجنود عن قرب دون خوذة...». (ص ٦٣)

وكذلك يرى أخت تساحي جميلة وكريمة، توزع أكياس الفستق والحلويات على الفتیان، وتلفت نظره مناكيرها الحمراء.

يشفى الفتیان كلهم، ويقود تساحي الذي تخلص من كيس البول سمير في ممرات المستشفى، ويمارس متعته في التبول في أصيص أزهار المستشفى، ويشير لسمير أن يتبعه، ولا يجد بداً من السير خلفه، ولكنه كان خائفاً أن يشارك تساحي، فيخرج تساحي إلى ساحة المستشفى ويتبعه سمير ويتبولان معاً تحت مرأى الفتیان الذين يطلّون من نوافذ الغرف. يضحك الجميع، ولأول مرة لم يشعر سمير بالخوف من تساحي، يسير خلفه يجرجر رجله المصابة.

يقول سمير بعد أن تطبّع وغير جلده: «بدأت أفكر بالبيت، وكيف سأتذكر هذه اللحظة ولا أصدق أنها كانت، لكنني أريد أن أصدق...، أنا سمير، ولد من الضفة المحتلة، وقفت هناك مع ولد يهودي أخوه جندي، وتبولنا كلانا داخل صندوق رمل وضحكنا، واستهترنا بالعالم كله. نعم. سأضطر بأن أبحث كل يوم عن دلالة جديدة تذكّرني بأن ذلك كله حدث فعل، ولم يكن حلمًا». (ص ١٦٧)

سيتبع الفتى الفلسطيني، الفتى اليهودي وجندي الغد مزهواً بالعلاقة الجديدة التي تسمح له بحرية محروسة بالبندقية اليهودية.

«زندقة»، فكان إمّا أن يذهب ويبصق في أصيص فاردينّا، أو يلبس روب لودميلا الوردية ويضع يديه في جيوبه، ويتمشّي في الغرفة مشية ابن أكابر كما يقول جدي». (ص ٢٦-٢٧)

لا يهمه سوى متعته، يلعب بكرة قدم بين الأسرة فيصيب ركبة سمير فيتلوى من الألم. في إحدى الليالي يفاجئ سمير بالحديث معه، ويخبره أن أخاه جندي، وقادم لزيارته، وكأنه يهدده. شعر سمير بالخوف من صوته، ومن الظلام، ومن كونه تواجد معه وحدهما في الغرفة. يأتي المظلي للزيارة «كان يرتدي الزي العسكري باستثناء الخوذة على رأسه، وظهر بشعره الأشعث كأنه ولد لم يتمشّط أكثر ممّا يبدو جندياً. وضع بندقيته تحت سرير تساحي، في الزاوية، وجلس على الكرسي. مدّ رجله الطويلتين، وتشاءب، بدا وكأنه سينام في الحال لو أتيح له. لم تكن له أجنحة». (ص ٦٢) أخذ تساحي يلعب أخاه، وأخرج كل الأغراض من جيبه، وسمح له بفعل ما يريد. أخذ المشط وبلله بالماء وتمشّط لأن شعره كان أشعث وكذا فعل تساحي وظهرًا كأنهما متشابهان، «كدت أحسبهما توأمين». (ص ٦٣)

بدا الجندي متعباً، ويعاني من قلة النوم. يحضر معه قطعة كنافة من محل «شحادة وأبنائهم» وهو من المدينة القريبة لقرية سمير. ونرى أن سمير، وعلى الرغم من أنه تخيل أن هذا الجندي هو من أطلق النار على أخيه الصغير فادي فأرداه، فإنه يشعر بتعاطف محسوس معه، فهو تعب، مجهّد من العمل، ولكنه يجد الوقت للاعتناء بأخيه، بل هو شخص عادي جدّاً يشتري الحلويات من محل عربي.

شراهة سمير وجمال لودميلا عدنان: «قد تنبت وردة على مزبلة»

أرادت الكاتبة تصوير المجتمع الإسرائيلي بصورة وردية، فهو يحوي قوة العلم ممثلة بيوناتان، والقوة البدنية والعسكرية ممثلة بتساحي، وقوة الجمال ممثلة بلودميلا. يستحضرني هنا زيوس كبير الآلهة الذي كلما أراد إغواء امرأة جاءها على شكل ثور أو وردة أو قطرات مطر، ولكن الروائية أرادت إغواء سمير بكل ذلك.

فكما سار سمير خلف يوناتان وتساحي لا يلوي على شيء، ها هي لودميلا الجميلة تقوده إلى عالم وردي. شعرها متموج فاتح اللون، ذات شعر ذهبي، وتبدو كدمية من جمالها.

سمير في الأيام الأولى كان همه الوحيد الحصول على الطعام، وتكرر الكاتبة جشع وطمع سمير بتناول المزيد من الطعام في مواقف كثيرة، منها: لودميلا حزينة، وترفض الأكل، يفكر سمير: «لعلني أنجح في الوصول إلى صينية لودميلا حين تخرج المريضة». (ص ١٧)

وأيضاً: «وكننت أنظر إلى لودميلا التي كانت تداعب أرنبها وفكرت في عدم تناولها الطعام وأنها تبدو كأمية، ابنة خليفة بغداد، وأنّ الخليفة يعد أن يقدم صينية طعامها لمن يشفيها من مرضها». (ص ٢٨)

والدا لودميلا نحيفان بشوشان، دخلا الغرفة يحملان كعكة عليها شموع مضاءة. ينشدان أغنية بالروسية. ويعبر عن لذته في تناول قطعها منها: «لم أر كهذه الكعكة على الإطلاق. لا أقصد فقط الطلاء الذي كان بطعم الشوكولاتة وفوقه ثلج وحبّات الحلوى التي كانت فوق الثلج، فقد كانت الكعكة مكوّنة من طبقات، ولكل طبقة لون مختلف. وكان الثلج الأبيض ينزلق مباشرة إلى حلقك قبل أن تستوعب. وتذوب الحلوى في الفم. كعكة تقضم منها ولا تجد ضرورة لاستعمال الأسنان». (ص ٨٥)

بناء العلاقة العربية - الإسرائيلية بمساعدة النرويج وأميركا

تظهر في الرواية شخصيتان نرويجيتان بشوشتان محبوبتان، هما: إنجريد الأولى وإنجريد الثانية، تأتيان إلى الغرفة عدة مرات للترفيه عن الفتیان المرضى، في إحدى المرات تحضران صلصاً أحمر من أجل اللعب. صنع يوناتان مذنباً ثم غير رأيه وصنع نجمة بحر صغيرة، وتساحي صنع مدفعاً عملاقاً، ولونه بألوان مرقطة ليموه على الأعداء، ورازيا صنعت أبيضاً بدل المكسور لفارديننا، أما سمير فصنع ما يشبه الأرنب في محاولة لاستعادة ذكرى أخيه فاادي وأرنبه. تحب لودميلا الأرانب، وعلى النافذة من فوقها صف من الدمي. أعجبت بأرنب سمير فأهداها إياه. تأخذ لودميلا الأرنب وتضعه على خزانها، سمير يمني النفس، يقول: «لعلني في نهاية الأمر لا أصل على الرغم من ذلك إلى بئر الأفاعي الخاص بالشيطان». ص ٨٨

فهو لا يسمح لنفسه بالتفكير السيء اتجاه الإسرائيليين وإلا سيذهب إلى بئر الأفاعي المخيف. في النهاية، تصنع كعكة السلام الإسرائيلي المنشود بمساعدة فتيات النرويج الجميلات، بعد أن يقوم الطبيب الأميركي بإجراء جراحة للعربي المريض بالطمع «هنا في مستشفى اليهود أتناول اللحم يومياً وأصعب شيء لدي هو التنازل، كما أعتقد، عن شرائح اللحم الموجودة في اللعب التي يوزعونها هنا أيام السبت». (ص ٩٩)

والقذارة «كانت الإسفنجة طرية، ليست كالليفة. لم أكن متأكداً بأنّ إسفنجة كهذه تزيل عنك الأوساخ كلياً». (ص ٢٢)

والخداع «تخيّلت نفسي أخرج في السوق على العكازين، وأنزل الدرجات العريضة، وأمرّ بجانب مجموعة سياح. ينظرون إليّ واجمين، ويعتقدون أنّ ذلك بفعل رصاصة أصابت رجلي. ولم لا يفكرّون؟ وأنا أصمت. وينظرون إليّ وأنا أصمت صمتاً عميقاً، وأحاول السكوت كما يسكت الأبطال الحقيقيون...». (ص ٢٢)

والذاكرة الخبيثة للجد والأب وحتى سمير الذي تسأله ممرضة من أين أنت؟ يجيب: من يافا. وبالعودة لرواية «العاشق» نجد عدنان شقيق

الهوامش

- ١ عمر عبد الغني. الفكر الصهيوني بين التصور النمطي والتصور الفردي في الأدب العربي الحديث. (غزة: اتحاد الكتاب الفلسطينيين - القدس، ١٩٩٦)، ص ٢٠.
- ٢ أ.ب. يهوشوع، العاشق، ترجمة محمد حمزة غنایم، (شفا عمرو: منشورات جامعة تل أبيب ودار المشرق، ١٩٨٤).
- ٣ حسن خضر، "سؤال الهوية في الأدب الإسرائيلي". علامات سلسلة غير دورية تصدر عن وزارة الثقافة ودار فنون للطباعة والنشر، دون تاريخ، ص ١٨٩.
- ٤ خضر، ص ١٨٩.
- ٥ دانيلا كارمي. سمير ويوناتان على كوكب المريخ، ترجمة لبنى صفدي- عباسي (حيفا: منشورات مكتبة كل شي، ٢٠١٦)، ص ١.
- ٦ عبد الغني، ص ٨٨.
- ٧ دانيلا كارمي. سمير ويوناتان على كوكب المريخ، ترجمة لبنى صفدي- عباسي (حيفا: منشورات مكتبة كل شي، ٢٠١٦)، ص ١.

نعيم، رفض الوضع القائم، وثار، وبات ينتمي إلى صفوف المقاتلين الفلسطينيين، رفضاً لما هو عام، وما هو شخصي، بعد أن رفض من قبل الجامعات الإسرائيلية في التخصص الذي يرغب فيه. وفي نهاية الأمر، يتعرض عدنان للقتل، بينما يتعرض نعيم للطرد. «وهذا يعني أن المشكلة التي وصفها يهوشوع - مشكلة العربي التي هي أيضاً مشكلة اليهودي - بقيت معلقة ودون حل»، والشقيقان نعيم وعدنان استحضرا في الرواية، ليعبر يهوشوع عن رأيه في أنه على المجتمع الإسرائيلي أن يغير من تصرفاته ولا يعامل العرب كأنهم نموذج واحد، ويجب التفريق حتى بين أخوين. من هذا المنطلق يقتل يهوشوع الشقيق الفدائي، لأنه لجأ إلى السلاح والكفاح لاسترجاع حقوقه، أما نعيم فيبعده إلى قريته بعد طرده من العمل. ويقول الباحث عمر عبد الغني، إن ذلك نابع من أن محاولة نعيم الاندماج «تجاوزت الحدود المسموح بها للعربي الذي لا يزال يعتبر «سراً» أو «مشكلة غامضة» تبحث عن حل لها في متاهة المجتمع الإسرائيلي»^٦. وهذا ما فعلته الكاتبة، فبسام تعرض للسجن، ثم اضطر للسفر بحثاً عن العمل أو عن الحرية المفقودة لأنه يرفض الوضع القائم (يختفي عن وجه الأرض اليهودية في النهاية)، أما سمير فمصييره يختلف عن نعيم، فبينما تزود نعيم بخيرات اليهود وتم ارجاعه إلى قريته لأنه لم يحن الوقت لإدماجه، نرى أن سمير يمكن تزويده بخيرات اليهود وإدماجه ولكن كتابه، وتحت بصر البندقية.

اسم الكتاب: **عنف من جانب الدولة - ألمانيا النازية في السنوات ١٩٣٨ - ١٩٤١**

تأليف: **إيمانويل ماركس**

ترجمة: **تامر إيلون - أورتل**

الناشر: **ريسلينج**

سنة النشر: **٢٠٢١**

عدد الصفحات: **٢١١**

يحلل عالم الأنثروبولوجيا، إيمانويل ماركس، العنف النازي بوصفه عنف دولة وهو ما يشكل فعلياً تحدياً للنظريات المختلفة التي حلته باعتباره حالة استثنائية. يركز الباحث على ثلاث سنوات زاهرة بالأحداث في ظل الحكم النازي من العام ١٩٣٨ وحتى ١٩٤١ والتي شهدت «ليلة البلور»، احتلال بولندا وغزو روسيا السوفيتية، ويعتبر أن هذه الأحداث هي جزء من المشروع النازي لتحويل أوروبا الشرقية إلى مستعمرة ألمانية، وإفراغ مناطق واسعة من سكانها وإسكان مستوطنين من أصول ألمانية مكانهم. وقتل في أعقاب الاجتياح الألماني لبولندا، في أيلول العام ١٩٣٩، مئات آلاف المواطنين البولنديين، اليهود والكاثوليك. وبعد غزو روسيا السوفيتية، في حزيران العام ١٩٤١، اتسعت أعمال القتل الجماعية لأسرى الحرب والمواطنين. إلا أنه بعد نحو شهرين من هذا الغزو، في آب العام ١٩٤١، اتضح للقيادة النازية أنه ليس بمقدورها الانتصار في الحرب؛ وعندها طرحوا إبادة اليهود كهدف للحرب، وكجزء من إخلاء المنطقة لصالح المستوطنين وكشيء من الانتصار، بينما تأجل استيطان المنطقة إلى فترة سلم. ويستند المؤلف إلى إعادة دراسة أدبيات التاريخ وعلم الاجتماع حول الحرب العالمية الثانية والهولوكوست، إلى جانب الصحافة في تلك الفترة وشهادات ناجين. واستنتج أن القوات النازية استخدمت العنف المتطرف باستمرار، سواء أكانت هناك حاجة له أم لم تكن. واعتبر النازيون العنف مصدر القوة، وهم بذلك مشابهون لدول أخرى، غير أنهم استخدموا العنف بشكل مكثف أكثر. واتضح أن وجود الجيوش والمنظمات المسلحة الأخرى تسبب ذلك، وأن لدى قيادة الدولة الإغراء الدائم بأن تكلف القوات المسلحة بمهام متنوعة، بالوسائل التي بحوزتها، وفي مقدمتها العنف. ووصل النظام النازي إلى حد ممارسة عنف قاتل ضد اليهود وباقي المواطنين بقدر متشابه تقريباً، علماً أن أي دولة يمكن أن تنزلق في ظروف معينة إلى وضع كهذا. المؤلف إيمانوي ماركس، حاصل على «جائزة إسرائيل» في أبحاث علم الاجتماع، ومتقاعد من قسم الأنثروبولوجيا الاجتماعي في جامعة تل أبيب. ومن مؤلفاته: «البدو في جبل سيناء»، «المجتمع البدوي في النقب» و«السياق الاجتماعي للتصرف العنيف».



اسم الكتاب: سلام ترامب - اتفاقيات أبراهام والانقلاب في الشرق الأوسط

تأليف: باراك رافيد

الناشر: ידיעות

سنة النشر: ٢٠٢٢

عدد الصفحات: ٣٦٨

يعتبر هذا الكتاب أن الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، غير خلال ولايته وجه الشرق الأوسط. فقد انسحب من الاتفاق النووي مع إيران، نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، اعترف بهضبة الجولان كجزء من إسرائيل، طرح خطة لحل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وكانت الذروة في اتفاقيات التحالف وتطبيع العلاقات بين إسرائيل وأربع دول عربية. ويصف الكتاب «اتفاقيات أبراهام» بأنها إنجاز ترامب الأكبر، ولم تكن لتتحقق من دون، على الرغم من - وربما بسبب - شخصيته المختلف حولها. يكشف الكتاب عن أن العلاقة بين ترامب ونتنياهو - وعلى عكس الاعتقاد السائد - كانت علاقة متوترة، وأن ترامب لم يكن يثق بنوايا نتنياهو تجاه السلام، وأن نتنياهو دُفع إلى السلام الإبراهيمي ولم يكن مبادراً له، ويتناول الكتاب بشكل مفصل العلاقات بين المثلث الأمريكي والإسرائيلي وبعض دول الخليج خاصة الإمارات والبحرين، ويخوض في تفاصيل التواصل والتحالف وخلفيات الاتفاق. يحتوي الكتاب على قصص حصرية من مقابلات مع عشرات المسؤولين الإسرائيليين والأميركيين والعرب، وعلى مقابلة مع الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب الذي صب خلالها أيضاً غضبه على بنيامين نتنياهو وكشف عن علاقته المتوترة به.



اسم الكتاب: الهوة

تأليف: إيلي أفيدار

الناشر: أنغام

سنة النشر: ٢٠٢٢

عدد الصفحات: ٢٦٠

يدعي مؤلف الكتاب أن قادة إسرائيليين «يساريين» حاولوا منذ تأسيس الدولة البحث بحماس عن سلام وقبولوا بـ «الإرهاب وسفك الدماء»، بينما أطلق قادة يمينيون تصريحات متشددة، بثوا أجواء ضعف. ويعتبر أنه في كلتا الحالتين حقق كل من الطرفين النتيجة المعاكسة لتلك التي أملوا بها. يحاول المؤلف الإجابة على أسئلة، مثل: لماذا حدثت الأمور بهذا الشكل؟ ما الذي يعرقل بشكل خطير كهذا الحوار بين إسرائيل والعالم العربي؟ هل حقاً لا يوجد شريك، أم أن الإسرائيليين لا يعرفون لغته؟ لماذا فجّر عرفات المفاوضات مقابل إيهود باراك في كامب ديفيد؟ لماذا تلزم الاتفاقات السرية الجانب العربي أقل من التصريحات لوسائل الإعلام؟ كيف يفسر العالم العربي خطوات أحادية الجانب مثل الانسحاب من لبنان وخطة الانفصال؟ هل الإسلام هو مشكلة إسرائيل، أم أنه، ربما، جزء من الحل؟ هل اتفاقيات السلام المتسارعة التي وقعت مع دول الخليج، نهاية العام ٢٠٢٠، ستطول؟

ويصف المؤلف الكتاب، بانتقاد مبطن، بأنه «إلزامي لأي إسرائيلي يسعى إلى فهم ما لم يدركه السياسيون بعد لدى إقدامهم على إنشاء 'شرق أوسط جديد' هنا».



اسم الكتاب: المواجهة في غزة ٢٠٢١ - حماس، إسرائيل و١١ يوماً من المواجهة

تأليف: يعقوب نيغل وجونثان شانزير

الناشر: ידיעות

سنة النشر: ٢٠٢٢

عدد الصفحات: ٢٥٦

نُشرت تقارير كثيرة في العالم حول الحرب بين إسرائيل وحركة حماس في أيار العام ٢٠٢١. ويعتبر هذا الكتاب أن قسماً كبيراً من هذه التقارير تجاهل تاريخ تطور حماس ومواجهتها مع إسرائيل، وحصولها على تمويل ومساعدات إيرانية، وحراكها السياسي وعناصر مركزية وجوهرية أخرى. وبحسب المؤلفين، فإن حماس تبادر مرة كل بضع سنوات إلى مواجهة مع إسرائيل، لكن التقارير الإعلامية لا تتحسن، وفي عصر الشبكات الاجتماعية بات المشهد أكثر إشكالية.

ويعتبر الكتاب أن إيران هي الراعي الأساسي لحماس منذ تأسيسها، في نهاية الثمانينيات. وتتلقى حماس مساعدات من قطر وتركيا وماليزيا، وهذه دول تحاول تغذية الصراع، بينما دول أخرى، مثل مصر والإمارات والبحرين، تحاول تقليصه. وهكذا تجد غزة نفسها في مركز الصراع على استقرار الشرق الأوسط في المستقبل. ويقول الكتاب: منذ بداية ولاية إدارة بايدن، هناك قرارات مهمة عدة ستؤثر على غزة والمنطقة كلها. إذ تعزم الولايات المتحدة العودة إلى الاتفاق النووي مع إيران، وربما إلى اتفاق أسوأ من السابق، ويوجد لذلك تبعات مهمة، خاصة في حال تخفيف العقوبات على إيران وضح أموال إلى حماس ومنظمات أخرى تدعمها إيران.



اسم الكتاب: كارل ماركس - فلسفة وثورة

تأليف: شلومو أفينيري

الناشر: عام عوفيد

سنة النشر: ٢٠٢٢

عدد الصفحات: ٣٢٩

يعتبر كارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣) أحد أهم الفلاسفة والمؤرخين الاقتصاديين في عصره، وهو ذو التأثير الأكبر في عالم الثورة في العصر الحديث. لقد ولّت الأنظمة التي تبنت نظريته حول العالم، لكن في فترتنا بالذات، وفيما يواجه المجتمع مشاكل اقتصادية صعبة، ومع تزايد تعمق انعدام المساواة بين الفقراء والأغنياء، وبين مناطق منكوبة وعالم آخذ بالتطور، يتجه الكثيرون إلى فلسفته، حتى من دون تقبلها بكافة تفاصيلها. يعتبر المؤلف أنه على الرغم من الإصدارات الكثيرة حول فكر ماركس، وخاصة من جانب نقاده، فإنهم لم يتناولوا بتوسع الخلفية اليهودية لسيرته، كما أن الكثيرين الذين تناولوا هذه القضية قاموا بتشويهها بشكل عام. ويضع أفينيري، في سيرة موجزة ومعقدة لماركس، وضع «الحياة اليهودية» لماركس في مكانتها اللائقة والمتوازنة. ويتطرق إلى محطات في حياته وإلى فصول فكره على خلفية التطورات الثقافية والتاريخية والسياسية في عصره.



اسم الكتاب: رسائل إلى الجار الفلسطيني - مع رسائل جوابية من قراء فلسطينيين

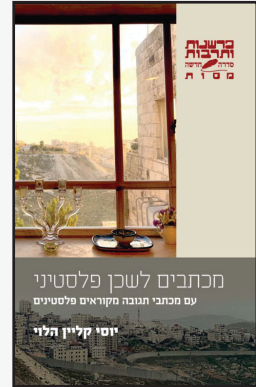
تأليف: يوسي كلاين هليفي

الناشر: كرم

سنة النشر: ٢٠٢١

عدد الصفحات: ١٧٧

يتوجه الكاتب الإسرائيلي، من خلال رسائل، إلى الفلسطيني في محاولة لشرح من هو شعب إسرائيل، ولماذا «عاد» إلى هذه البلاد. ويتضمن الكتاب رسائل جوابية من قراء فلسطينيين. من شرفة منزله في أطراف مستوطنة التلة الفرنسية في القدس، يشاهد المؤلف الجدار الفاصل بينه وبين قريتين فلسطينيتين مقابل المستوطنة. وبيادر هليفي إلى مراسلات «بين جيران ينظرون إلى بعضهم من مسافة أمتار معدودة، لكن هوة حقيقة تفصل بينهم». ويدعي المؤلف أنه يحترم الروايتين الصهيونية والفلسطينية، وأنه يبحث عن مخرج من الطريق المسدود لحل الصراع. إلا أن «رسائله» تتناول شرح السياسة الإسرائيلية، أي الاحتلال المستمر والسيطرة الإسرائيلية على الفلسطينيين.



اسم الكتاب: ولادة الصراع - الخلفية التاريخية للصراع اليهودي - العربي في أرض

إسرائيل ١٨٨٢ - ١٩١٤

تأليف: أفشالوم أربيل

الناشر: ريسلينغ

سنة النشر: ٢٠٢٢

عدد الصفحات: ٢٥٠

يسعى المؤرخ الإسرائيلي، أفشالوم أربيل، إلى شرح جوهر الصراع اليهودي - العربي وولادته من خلال تبصرات حالية من شأنها أن تسلط ضوءًا مختلفًا على اللقاء الأولي بين الحركة الصهيونية والفلسطينيين، في الواقع الذي كان سائدًا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، في هذه السنوات التي نشأت خلالها العلاقات وترسخت بين الجانبين، وأثّرت على مستقبل المشروع الصهيوني، إلى جانب المأساة العربية المحلية. وبالإمكان من خلال دراسة هذه السنوات فهم طبيعة الهوة بين الجانبين، اللذين من الناحية التاريخية - التوراتية على الأقل هما أبناء الأب نفسه.

وبحسب الكتاب، فإنه ثمة شك حول ما إذا كان المستوطنون الأوائل للحركة الصهيونية مستعدين للمواجهة مع الفلسطينيين، إذ اعتقد المستوطنون الأوائل أنهم جاؤوا إلى بلاد خالية من البشر وتنتظر الخلاص والازدهار، وفوجئوا باكتشافهم أنها ليس خالية من البشر، وأنه يوجد فيها بشكل دائم سكان كثيرون لا يتقبلون كأمر مفروغ منه توغل سكان جدد إلى مناطقهم، ورأوا بالاستيطان الصهيوني غزوًا غير شرعي لمنطقة سكنهم ونهبًا رزقهم.

ويعتبر المؤلف أن نتيجة اللقاء بين الشعبين أدت، من دون رغبة من الجانبين، إلى بداية المواجهة والصراع. ويستعرض المؤلف ثلاثة جوانب: تجاهل اليبشوف اليهودي سكان البلاد القدامى؛ اللقاء بينهما من دون إمكانية لمنعه؛ والصراع على الأراضي الذي يستمر في ملاحقة سكان البلاد حتى الآن.



The issue also includes three articles translated from English. Firstly, in his “Civil War, Total War, or a War of Partition? Reassessing the 1948 War in Palestine from a Global Perspective,” Arie M. Dubnov rethinks the implications, and traces the evolution, of the notion of partition between the two world wars, placing it in the context of its link to British imperialism. Partition has been utilised as a tool to maintain and control religious and racial differences within the British empire.

Second is an article entitled, “Marketing the Occupation to the Palestinians of the West Bank: Shabak Facebook Pages in Historical Context,” by Hillel Cohen, a historian and specialist in history of the conflict.

Finally, in her article “Between knowing and understanding Israeli Jews and the memory of the Palestinian *Nakba*” Norma Musih deploys Hannah Arendt’s distinction between knowing and understanding to answer the question of how the *Nakba*, including crimes committed, can at once be known but not understood by Israeli Jews. Drawing on the tours conducted by the activist organisation Zochrot. Musih argues that the embodied and symbolic practices can work to challenge the gap between knowing and understanding by creating a different perspective on the *Nakba*.

As usual, *Qadaya Israeliya* includes a Literature and Archive sections, prepared and edited by Malek Samarah. In the former, Samarah translates and presents two texts of Jacob Steinberg, *Ahmed the Arab*, inspired by the idea of *The Noble Savage*, which finds resonance in stories of the white coloniser about the Pocahontas or noble Red Indian. In the Archive section, Samarah translates and presents a speech by Louis Brandeis, an associate justice on the US Supreme Court and a prominent Zionist leader in the USA. In the speech delivered in 1915 at the Eastern Council of Reform Rabbis, Brandeis states his vision of Zionism, meaning of Jewish nationalism, and difference between the latter and nations built around civil nationalism, such as the American nation.

Book Previews presents two presentations. Basil Rizqallah reviews and comments on Nicola Perugini and Neve Gordon, *The Human Right to Dominate*, providing an analytical and critical reading of the limited liberal human rights discourse, which has turned in Israel into a tool to counteract, subordinate and dominate Palestinians. Israel maintains right wing perceptions of and act against human rights. Amin Darawsheh goes through Daniella Carmi’s novel, *Samir and Yonatan on Planet Mars*.

Editors

Honaida Ghanim
Walid Habbas

Editorial

Introduction

Issue 85 of *Qadaya Israeliya (Israeli Issues)* investigates the dimensions, implications, and projections of new Israeli propositions. This selection is made in the light of the renewed debate over the future of Israel as the “conflict” has remained unresolved. A permanent “transition” state of occupation has continued in conjunction with the ongoing settlement activity, blotting out of the Green Line, and increased presence of settlers in decision making circles. This situation has been culminated by the election of Naftali Bannett, former chair of Settlement Council, as head of the “change” government in alternation with Yair Lapid.

Over the past decade, Israeli policies towards Palestinians have asserted the conviction among different civil society groups that Israel is not heading for a settlement based on international resolutions. Rather, Israel is steered towards changing facts on the ground and resolving the conflict by liquidating the question of Palestine and subjecting Palestinians to Israel’s supremacy once and for all. The two-state solution is never on the Israeli table. This conviction emerged after Netanyahu had announced the annexation plan, which sought to grab the opportunity availed by a right wing evangelical US administration in order to crush the Palestinian dream of liberation. With this plan, it has not been possible to accept the Israeli claim that Israel is geared towards peace but there is no Palestinian “partner.” Equally unacceptable is Israel’s narrative of self defence and security, which Israel has incessantly used as a delaying tactic. While the Green Line has eroded steadily, settlements continued to be interlinked and connected to cities of the centre. With dwindling attention to the occupation and its projections, and in view of the calm situation on the ground, it seems as if Israel has managed to achieve its goals and subjugated Palestinians. However, this situation has underpinned a transformation, which profoundly disquieted Israel. This was reflected in reports by B’Tselem, Human Rights Watch, Amnesty International, and other human rights actors. Stressing that Israel was an apartheid State, these organisations called for launching an investigation into war crimes committed in the territory occupied by Israel. There are growing fears that failure to find a solution would mean that Israel is “sliding into” the one-state solution, implying that Zionism is brought to an end and dismantled. For the first time, the Institute for National Security Studies published a detailed report on the one-state scenarios, which provide the focus of this issue. These scenarios are reviewed and summarised by Research Abdul Qader Badawi. A presentation is made on the perception of Shaul Arieli, a co-author of the Geneva Accord. Insisting that the two-state option is still the only perfect solution, Arieli refutes statements which claim that it has laid to rest. Arieli does so by deconstructing right wing’s myths, which propagate the end of the two-state solution. Reviewed and commented on by researcher Ashraf Bader, Arieli’s hypotheses are put forward in his book, *Is That How It Happened? 12 Israeli myths about the Jewish-Arab conflict*. Amir Makhoul presents on the Israeli-Palestinian Confederation initiative, associated with Yossi Beilin, but jointly introduced with Hiba al-Husseini. Makhoul compares this to other initiatives, such as the Geneva Initiative, Two States, One Homeland, etc. Walid Habbas writes about the problems of political approaches centring on the notion of the State and rights in the context of pursuing a radical resolution of the conflict. These approach embrace a liberal perspective that turns a deaf ear to class economic dimensions. In the footsteps of Marx and Althusser, Habbas uses those political approaches are taken as an entry point to examine the evolution of the conflict during the formative years under the [British] Mandate. Meron Rapoport spells out his own experience in devising the Two States, One Homeland initiative, an Israeli-Palestinian initiative set to resolve the conflict remotely from the classic notion of partition.



تصدر هذه المجلة بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبرغ
”يرجى الملاحظة أن ما يرد في المجلة لا يعكس
بالضرورة وجهة نظر مؤسسة روزا لوكسمبرغ“

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



قضايا
إسرائيلية

ISSN 2709-0353

